

نور الأفهام في علم الكلام الجزء: ٢

السيد حسن الحسيني اللواساني

الكتاب: نور الأفهام في علم الكلام
المؤلف: السيد حسن الحسيني اللواساني
الجزء: ٢
الوفاة: ١٤٠٠
المجموعة: من مصادر العقائد عند الشيعة الإمامية
تحقيق: السيد ابراهيم اللواساني
الطبعة: الأولى
سنة الطبع: ١٤٢٥
المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي
الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
ردمك: ٩٦٤-٤٧٠-١٢٩-١
المصدر: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث شبكة رافد للتنمية
الثقافية rafed.net مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث . بيروت - al-
albayt.com
ملاحظات: الدورة - ٩٦٤-٤٧٠-١٢٧-٥

الفهرست

الصفحة	العنوان
١٦	كان فيهم من يتعمد الكذب على النبي (صلى الله عليه وآله)، منهم أبو هريرة
٢٠٧	الباب الخامس في المعاد الجسماني
٣٣٥	أرجوزة في بيان مكارم الأخلاق
١٩٥	المستدركات من أحايث الفريقين في مناقب علي (عليه السلام):
٣	المقصد الثاني في انقسام صحابة النبي (صلى الله عليه وآله) إلى مؤمن ومنافق:
٣	ما استدل به الجمهور على وجوب تعظيمهم جميعا
٥	فساد دعواهم وكذب ملفقاتهم التي نسبوها إلى النبي (صلى الله عليه وآله)
٦	الإشارة إلى فظائع بعض الصحابة وما صدر عنهم من الفتن
١٤	شهادة الكتاب والأحاديث المعتمدة على أن فيهم مؤمنا ومنافقا وصالحا وطالحا
٢٧	الصحة بنفسها ليست عاصمة عن ارتكاب القبائح
٢٨	ذكر نماذج من فعالهم المنكرة
٣٤	الأحاديث العامية والخاصية في دوران الحق مدار علي (عليه السلام)
٣٧	وجوب تقديم الفضل على المفضول
٣٨	سر إعراضهم عن علي (عليه السلام) مع ماله من الفضائل
٤١	حال الإجماع المدعى في السقيفة
٤٣	اغتنصاب حق وصي الرسول وإيذاء البتول (عليها السلام)
٤٩	إشارة إلى ما وقع في الأمم الماضية من مخالفة نبينهم
٥٣	حرب علي (عليه السلام) حرب الرسول (صلى الله عليه وآله)
٥٦	ما صدر عن عائشة غير قابل للاعتذار
٦٥	المقصد الثالث في بيان سائر خلفاء النبي (صلى الله عليه وآله) بعد علي (عليه السلام):
٦٥	إمامة السبطين الحسن والحسين (عليهما السلام)
٦٩	بعض فضائل أهل البيت (عليهم السلام)
٨٢	إمامة زين العابدين علي بن الحسين (عليه السلام)
٨٧	إمامة محمد بن علي الباقر (عليه السلام)
٩٠	إمامة جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام)
٩٤	إمامة موسى بن جعفر الكاظم (عليه السلام)
٩٥	كلام في نسبة البداء إليه تعالى
١٠٧	إمامة علي بن موسى الرضا (عليه السلام)
١٠٩	إمامة محمد بن علي الجواد (عليه السلام)
١١٠	إمامة علي بن محمد النقي (عليه السلام)
١١١	إمامة الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)
١١٣	إمامة خاتم الأئمة المعصومين المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه
١١٦	روايتهم عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): أن الخلفاء بعده اثنا عشر

١١٨	اضطرابهم في عده تلك العدة
١٢٢	رد ما زعموه من اشتراط السيطرة
١٢٩	اعتراض بعض النصاب على أمر الغيبة، والجواب عنه
١٣١	مقتضى حديث الثقلين وجود الإمام المعصوم إلى قيام الساعة
١٣٤	لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجته
١٣٦	من مات ولم يعرف امام زمانه
١٣٨	إزاحة الاستبعاد عن اختفاء الحجة من العباد
١٥٩	المقصد الرابع في معتقدات الشيعة الإمامية في أئمتهم المعصومين:
١٥٩	فضلهم (عليهم السلام) فضل النبي (صلى الله عليه وآله)
١٦١	علومهم (عليهم السلام) تغاير علوم الناس
١٦٣	براءة الشيعة عن المذاهب الشنيعة
١٧٢	تمايز خلق النبي وأوصيائه (عليهم السلام) عن خلق سائر الناس
١٧٣	لهم الكرامات واستجابة الدعوات
١٨٠	بعض الأشعار في مناقب الأئمة الأطهار
١٩٦	١ - في أن عليا (عليه السلام) خير الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وخير العرب، وخير الأمة، وخير البشر
٢٠٠	٢ - ما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قوله: " علي مني مثل رأسي من بدني " وما يقرب منه
٢٠٢	٣ - ولادته (عليه السلام) في أشرف بقاع الأرض
٢٠٣	٤ - قلعه الأصنام عن الكعبة المكرمة
٢٠٤	٥ - حديث خاصف النعل
٢٠٥	٦ - حديث التفاحة
٢٠٥	٧ - حديث قميص هارون
٢٠٨	الركن الأول:
٢٠٨	إمكانه عقلا وثبوته شرعا
٢١٨	بيان المراد من فناء العالم
٢٢٠	حقيقة الإنسان
٢٢٤	قضاء الحكمة بلزوم مكافاة المحسنين ومجازاة المسيئين
٢٢٧	دفع شبهة إعادة المعدوم
٢٣٠	تحقيق في معنى الحشر والإحياء
٢٣٥	بعض التأويلات الباردة والآراء الكاسدة
٢٣٧	شبهة الأكل والمأكل
٢٤٢	شبهة عود جميع الفضلات
٢٤٥	الركن الثاني:
٢٤٥	عالم البرزخ
٢٤٧	وجوب الإذعان لما ثبت وروده عن المعصومين (عليهم السلام) من وقائع عالم البرزخ
٢٤٨	ذكر بعض الاعتراضات متعقبة بأجوبتها

٢٥٤	وجوب تصديق ما نطق به الكتاب وما ثبت وروده عنهم (عليه السلام) في وقائع عالم النشور: من صحيفة الأعمال، والميزان، والصراط، والكوثر، وشهادة الجوارح، والنار والجنة، والحدود والقصور
٢٦٦	كل ذلك حق حقيقة، لا يجوز التأويل فيها وإن ارتكبه بعض المدعين للفلسفة والمعرفة
٢٦٩	الركن الثالث:
٢٦٩	جواز عفوہ تعالی عن عصاة المؤمنین
٢٧٤	لا قبح في إسقاط الوعيد، ولا ينافي صدقه تعالی
٢٧٩	لا ينال عفوہ تعالی إلا من له الأهلية
٢٨٣	الركن الرابع:
٢٨٣	ثبوت الشفاعة بالكتاب والإجماع والخير المتواتر
٢٨٥	شمول الشفاعة للصالح والطالح من المؤمنين
٢٨٧	الآيات النافية للشفاعة
٢٩٠	من هم الشافعون؟
٢٩٢	الركن الخامس:
٢٩٢	التوبة، بيان حقيقتها ووجوبها وفوريته
٢٩٥	التوبة فيما يرجع إلى حقوق الناس
٢٩٨	هل تجوز التوبة عن بعض المعاصي دون بعض؟
٣٠٠	توبة تخص بالإبرار
٣٠٣	الركن السادس:
٣٠٣	حقيقة الإيمان والكفر والنفاق
٣١٠	الركن السابع:
٣١٠	الإحباط والتكفير
٣١٠	بيان المراد منهما، والاختلاف في ثبوتهما
٣١٥	الركن الثامن:
٣١٥	ثمرة الإيمان
٣١٥	الثواب والأجور الآخروية
٣١٩	المؤمن المذنب
٣٢٣	هل الثواب بالاستحقاق أو أنه تفضل؟
٣٢٦	خاتمتان:
٣٢٧	١ - البحث عن الآجال
٣٢٨	٢ - البحث عن الأرزاق
٣٣٦	التمهيد
٣٣٩	من ينبغي مصاحبته
٣٤١	اغتنام الفرصة
٣٤٢	الإحسان بلا منة
٣٤٤	الصبر والحلم
٣٤٥	اللين والخشونة

٣٤٦	الصدق والسخاء
٣٤٧	حسن الظن بالمؤمنين ونصحهم وكتمان أسرارهم
٣٤٩	التواضع والتجنب عن الكبير
٣٥١	تطهير القلب من الوسوس
٣٥٢	الإحسان بالوالدين
٣٥٤	القناعة والتحذر من منن الرجال
٣٥٦	التحذر من قطيعة الرحم
٣٥٨	من الرحم؟ وما الصلة؟
٣٦١	الخوف والرجاء
٣٦٢	الاستشفاع في الحوائج إليه تعالى بأوليائه والتوسل بهم (عليهم السلام)
٣٦٥	خضوع الشفاعة غير خضوع العبادة
٣٦٧	الحسد وتبعاته
٣٦٩	أهل المشورة
٣٧٠	مخاطبة الجهال والسفهاء
٣٧١	التحذر من الاغترار بالدنيا
٣٧٥	فضل الصمت وتقليل الكلام
٣٧٦	تهذيب النفس بحسن الخلق و... وتحليلتها بالعلم والأدب
٣٧٨	مكانة الفقه، وقيمة العلم وتشبيهه بالبحر الزاخر
٣٨٥	نصائح بليغة في طريق التعلم
٣٩٦	النهي عن اتباع الظن
٣٩٩	دور الأدلة الاجتهادية في الأحكام الدينية
٤٠٢	تفريغ ساعات للعبادات المأثورة
٤٠٤	الاهتمام بالفرائض اليومية
٤٠٧	فضل الصيام
٤٠٨	أداء الحقوق المالية، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٠٩	الزواج والعفاف
٤١١	الختم

١١٠٨

نور الأفهام

في

علم الكلام

تأليف

سيد الفقهاء والمجتهدين العلامة

آية الله العظمى الحاج السيد حسن الحسيني اللواساني

قدس سره الشريف

حقيقه وقدم عليه حفيد المؤلف

السيد إبراهيم اللواساني

الجزء الثاني

— * * * —

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

(١)

شابك الدورة ٥ - ١٢٧ - ٤٧٠ - ٩٦٤

ISBN ٩٦٤ - ٣١٣ - ١٢٧ - ٥

شابك (ج ٢) ١ - ١٢٩ - ٤٧٠ - ٩٦٤

ISBN ٩٦٤ - ٤٧٠ - ١٢٩ - ١

نور الأفهام
في علم الكلام
(ج ٢)

تأليف: العالم الرباني السيد الحسن الحسيني اللواساني قدس سره
تحقيق: حفيد المؤلف السيد إبراهيم اللواساني

الموضوع: الكلام

طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي

عدد الصفحات: ٤٢٨

الطبعة: الأولى

المطبوع: ١٠٠٠ نسخة

التاريخ: ١٤٢٥ هـ. ق

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة

(٢)

(*) من الباب الرابع (في الإمامة) وقد جعلنا المقصد الأول منه في المجلد الأول، وذلك لما تحرينا إخراج هذا الأثر القيم في مجلدين، بعد أن كان طبعته السابقة في ثلاثة مجلدات.

(١ و ٢) انظر الصواعق المحرقة: ٢٥٧.

(٣) التوبة: ١٠٠.

(٤) الواقعة: ١٠ و ١١.

(٦) التحريم: ٨.

(٦ و ٧) الفتح: ٢٩ و ١٨.

(٣)

- " خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم " (١).
 " لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم،
 ولا نصيفه " (٢).
 " أصحابي، لا تتخذوهم غرضا بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم
 فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله [ومن آذى الله]
 فيوشك أن يأخذه " (٣).
 " أصحابي أمانة لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون " (٤).
 " أكرموا أصحابي فإنهم خياركم، ثم الذين يلونهم، ثم يظهر الكذب " (٥).
 " لا تمس النار مسلما رأني ورأى من رأني " (٦).
 " مثل أصحابي في أمتي كالملح في الطعام ولا يصلح الطعام إلا بالملح " (٧).
 " ما من أحد من أصحابي يموت بأرض إلا بعث قائدا ونورا لهم يوم القيامة " (٨).
 " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " (٩).

- (١) صحيح البخاري ٥: ٣ باب فضائل أصحاب النبي، صحيح مسلم ٤: ١٩٦٣ / ٢٥٣٣.
 (٢) مسند أحمد ٣: ١١ و ٥٤ و ٦٣، صحيح البخاري ٥: ١٠ باب فضائل أصحاب النبي، صحيح
 مسلم ٤: ١٩٦٧ / ٢٥٤٠ و ٢٥٤١، سنن ابن ماجه ١: ٥٧ / ١٦١ و ١٦٢، سنن أبي داود ٤:
 ٢١٤ / ٤٦٥٨.
 (٣) مسند أحمد ٤: ٨٧ وج ٥: ٥٤ و ٥٧، سنن الترمذي ٥: ٣٥٨ / ٣٩٥٤، الجامع الصغير ١:
 ٢١٤ / ١٤٤٢، كنز العمال ١١: ٥٣٢ / ٣٢٤٨٣ و ٣٢٥٣٠.
 (٤) المصنف (ابن أبي شيبة) ٦: ٤٠٧ / ٣٢٣٩٦، مسند أبي يعلى ٦: ٢٢٠ / ٧٢٣٩، المعجم
 الصغير (الطبراني) ٢: ٧٣، كنز العمال ٧: ٣٩٨ / ١٩٤٨٠.
 (٥) مسند الحميدي ١: ١٩ / ٣٢، كنز العمال ١٢: ٤٨٣ / ٣٥٥٨٥.
 (٦) سنن الترمذي ٥: ٣٥٦ / ٤٩٤٩، تحفة الأحوذى ١٠: ٢٤٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢:
 ٧٤٥ / ٩٨٦٧، كنز العمال ١١: ٥٣١ / ٣٢٤٨٠.
 (٧) مجمع الزوائد ١٠: ١٨، كنز العمال ١١: ٥٣٧ / ٣٢٥١٠، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ١٩٧ / ٢٢٦٤.
 (٨) سنن الترمذي ٥: ٣٥٩ / ٣٩٥٧، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ٥٠٧ / ٧٩٩٤، كنز العمال
 ١١: ٥٣٠ / ٣٢٤٧٥.
 (٩) تحفة الأحوذى ١٠: ١٥٥، كشف الخفاء (العجلوني) ١: ١٣٢ / ٣٨١.

إلى غير ذلك مما ورد في أساطيرهم عن أبي هريرة، وأبي بريدة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وعائشة، وحفصة، وأضرابهم... وبذلك أخذوا يقدسون كل من انتمى إلى صحبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ولو في أيام قليلة، وأزمة يسيرة.

ثم لما عثروا على ما تواتر لدى الفريقين، وتحقق لدى الأمة عامة من صدور كثير من المنكرات الشرعية من كثير منهم، ولم يمكن القوم إنكارها ولا تكذيبها، لم يجدوا بدا من تأويلها بوجه خرافية زعموها دافعة للذم عن مرتكبيها (١) وإذا أعتهم التأويلات أيضا فيما صدر عن بعضهم التجأوا إلى الدفاع عنهم بدعوى اجتهادهم فيما وقع منهم من عظام المحرمات وكبائر المنكرات الموجبة لغاية الفسق أو الكفر، فزعموا لهم الأجر والمثوبة على ارتكابهم تلك الكبائر. وذلك لما روي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في المجتهدين: " إن المصيب منهم له أجران

والمخطئ منهم له أجر واحد " (٢).

ولكنه غير خفي على أدنى عاقل فساد تلك الدعوى والتأويلات، وكذب تلك التلفيقات التي نسبوها إلى النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) على ما ستعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما ما روي عنه في المجتهد، فلا شبهة عقلا ونقلا في أن المراد منه هو المجتهد في الفروع الشرعية، الباذل جهده في استخراج الأحكام الفرعية من الكتاب والسنة، فإنها هي التي لا يوجب الخطأ فيها كفرا ولا زندقة، ولا مخالفة محكمات الكتاب ومتواترات السنة، ولا معارضة الحكم البات من العقل، ولا محذور في الخطأ فيها، أو في العمل بها عند عدم إدراك الواقع، وعدم إصابة الصحيح من حكم الله الواقعي في المسألة.

(١) انظر تأويل ابن روزبهان مع ردها في إحقاق الحق (الحجري): ٢٦٦ فما بعد.

(٢) سنن الترمذي ٢: ٣٩٣ / ١٣٤١، فيه وكذا في الباقي: الحاكم أو الوالي، تحفة الأحوذى ٤:

٤٦٣، الجامع الصغير ١: ٨٨ / ٥٦٥، كنز العمال ٥: ٦٣٠ / ١٤١١٠.

ولا مانع من كون مثله مأجورا على بذل جهده واستفراغ وسعه في طلب الحكم الفرعي الحقيقي الثابت من الشرع المقدس في الموضوع الكذائي، فإن العقل لا يحكم بقبح إثابته على تعبه ذلك وإن أخطأ في إصابة الواقع، ولم يدركه بعد السعي وبذل الجهد في تحصيله.

وأين ذلك من ارتكاب أكبر المحرمات الشرعية، وأفزع المنهيات الدينية الإلهية، الموجبة فعلها غاية الفسق أو الكفر، والخروج عن الدين بنص الكتاب وآياته المحكمة والسنة المتواترة وإجماع الأمة، وتصديق العقل وحكمه القطعي بالقبح؟ وكيف يجوز الاجتهاد في أصول الدين والمذهب، فضلا عن المثوبة على الخطأ فيها، مع وضوح أن تجويز ذلك يفتح بابا واسعا من العذر لجميع فرق الكفار والمشركين وسائر الملحدين والمنافقين في انحرافهم عن الدين القويم؟ وتتم لهم الحجة بذلك على ربهم في عدولهم عن الصراط المستقيم بدعوى الاجتهاد. وهل يتفوه بذلك مسلم؟ أو هل يقول بذلك أدنى عاقل؟ ولا سيما من يدعي الإيمان بالكتاب الكريم؟ فأين إذا قوله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) (١) (فله الحجة البالغة) (٢) وأمثالهما من الآيات المحكمة المثبتة لانقطاع أعذار العبيد في مخالفتهم الكتاب والسنة والعقل؟

أم كيف يستتر أو يرمم ما وقع من عائشة في وقعة الجمل وغيرها؟ وما صدر من معاوية في وقعة صفين، وما هو أفزع منها من إثارة الفتنة، وإيقاد نيران الحروب على علي أمير المؤمنين (عليه السلام)، وهو إمام زمانهما وخليفة نبيهما بالعقل والنقل، وإجماع الأمة عامة. ثم تظاهرها بتكفير ذلك الإمام المطلق (عليه السلام) وعداوته، وإباحة دماء كل من ينتمي إليه أو يحبه ولو بالتهمة ودعوى الزور، وشهادة الباطل والكذب والافتراء.

ثم نشر سبه ولعنه في جميع أقطار الأرض في المعابد والمساجد (٣) وعلى

(١) النساء: ١٦٥.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(٣) انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧١ / ٢٤٠٤، العقد الفريد ٥: ١١٤، فلك النجاة: ٣٤٤ فما بعد.

المناير والمآذن، وفي المدارس والمجامع، وإلزام أفراد الأمة بذلك في دبر كل فريضة ألف مرة، حتى ربي عليه الصغير، وهرم عليه الكبير، واستمر ذلك في البلاد بين العباد عادة جارية كفريضة واجبة، أو طبيعة خامسة بما ينوف على ثمانين سنة، مضافا إلى ما سبق منهما في عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، من إيدائهما لشخصه المقدس

بأنحاء شتى:

أحدها: بذاءة اللسان والإهانة به والافتراء عليه، كما صدر من المرأة وصاحبتهما (١) حتى نزل فيهما آيات التهديد والتشبيه بالمرأتين الكافرتين تحت نبين مكرمين، وهما زوجتا نوح ولوط (عليهما السلام)، كقوله تعالى: (يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) (٢).

(يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن بالقول) (٣).
(يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحا جميلا) (٤).

(إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين) (٥).

(ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما) (٦).

إلى غير ذلك مما نزل فيها، وفي أمثالها على ما هو مذكور في تفاسير الفريقين، وتواريخهما، وأحاديثهما، فراجع مظانها وابتغ شرح كل ذلك من مواقعها وصحفها.

ثانيها: إعلان الحرب عليه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقصد قتله، وإطفاء نوره، وإراقة دمه،

وإخماد ذكره، كما كان ذلك مرارا عديدة من معاوية وأبي سفيان الذي اختلف مع ثلاثة أخرى من المشركين في إبوتهم لمعاوية، فهما اللذان كانا حاملي لواء فرق

(١) انظر مجمع البيان ٤: ٣٥٣.

(٢ - ٤) الأحزاب: ٣٠ و ٣٢ و ٢٨.

(٥ و ٦) التحريم: ٤ و ١٠.

الكفار والمشركين المحاربين لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في جميع غزواته. فهل يمكن رتق ما فتقه أولئك المنافقون وأشباههم من المتظاهرين بالإسلام حقنا لدمائهم، أو طمعا في إمارتهم، مع ابطانهم الكفر بشهادة انتقامهم من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بظلمهم لعترته، وخصوصا معاوية، وما فعل بالإمام الثاني، وهو

الحسن السبط الأكبر (عليه السلام) بعد شهادة أبيه (عليه السلام)، من أنواع المظالم والهتك والسب،

وغضب الحق، إلى أن دس إليه السم الناقع وقتله به (١). ثم أبدع في الدين ما أبدع، وبدل من أحكامه ما بدل، وغير ما غير، وحلل وحرم على حسب هواه وشهوته. أفهل مثله ومثل أبيه ومن حذا حذوهم من سائر المنافقين الذين تظاهروا بالإسلام ولو في أيام قليلة من عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واجتمعوا حوله في أواخر أيام

حياته خوفا من بطشه أو طمعا في الجاه بعده مع ما علم فيهم من إبطانهم الكفر والعداوة والحسد له ولأهل بيته (عليهم السلام).

فهل مثلهم يترحم عليهم، ويحكم بتزكيتهم وعدالتهم ووثاقتهم، ويستوجبون الشاء الجميل والأجر العظيم برؤيتهم النبي ووجودهم في عصره؟ على ما صرح به بعض القوم بقوله: إن كل من أدرك النبي وتظاهر بالإسلام، فهو صحابي عدل ثقة مستوجب للثناء والأجر (٢) وكذا التابعين لهم في العصر الثاني بعد النبي (صلى الله عليه وآله)،

ويجب تزكية جميعهم، وهيئات هيئات من ذلك.

فأين إذا ما ورد في محكمات الكتاب، ومتواترات السنة، الدالة على انقسام الصحابة إلى قسمين، مع ذم المنافقين منهم، مع التنصيص بكذبهم، أو إيدائهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو كونهم جواسيس للكفار، نحو قوله تعالى: (إذا

جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) (٣).

(١) تقدم تخريج مصادره ص ١٤، لكن لتسهيل الخطب انظر المعارف (لابن قتيبة): ٢١٢، مروج الذهب ٢: ٤٢٧، أنساب الأشراف (البلاذري) ٣: ٢٩٥، الاستيعاب (بهامش الإصابة) ١: ٣٧٥.
(٢) انظر تدريب الراوي ٢: ٢١٢.
(٣) المنافقون: ١.

وقوله سبحانه: (ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن) (١). مع قوله
جل وعلا: (الذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم) (٢).
ثم قوله عز من قائل: (وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة
مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين) (٣).
(وفيكم سماعون لهم) (٤).

إلى غير ذلك مما ورد في محكمات الكتاب، فضلا عن متواترات السنة من
التقسيم المذكور للمتشرفين برؤيته المباركة الفائزين بشريف محضره، فضلا عن
التابعين لهم، من أهل العصر الثاني بعده (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفيهم جرو معاوية،
وهو اللعين:

يزيد، المحلل نكاح المحارم (٥) والمجاهر بارتكاب الفواحش والمنكرات، كشرب
الخمر (٦) واللعب بالقروء، وإنكار رسالة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، والاستهزاء
بالوحي
السماوي، وقتل أفلاذ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسبي عترته، وهتك حرماته،
على ما

تقدمت الإشارة إلى بعض مناكيره (٧).

فكيف ينسب إليه الإسلام، أو إلى أتباعه وأمثاله، أو إلى من يحكم بوثاقة ذاك
الرجس الزنيم وعدالته، وصحة رواياته وأحاديثه المنقولة بلسانه؟ على ما قدمنا
نقله عن الغزالي وتصريحه بكل ذلك (٨).

أم كيف يجوز الترحم عليه وعليهم لمجرد كونهم في عصره، أو رؤيتهم له، أو
تسميتهم بالصحابة والتابعين؟ ولعمر الحق إن كل ذلك اجترأ على الله تعالى
ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل خروج عن الدين، وتكذيب للكتاب والسنة،
ومعارضة لقوله

تعالى: (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى
من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) (٩).

وذلك مع تسميته تعالى المنافقين إخوان الكفار في آيات عديدة كقوله تعالى:

(١ و ٢) التوبة: ٦١.

(٣ و ٤) التوبة ١٠١ و ٤٧.

(٥ و ٦) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، مروج الذهب ٣: ٦٧، أنساب الأشراف (البلاذري)
٥: ٢٩٩.

(٧) راجع ج ١ ص ٣٩٧.

(٨) راجع ج ١ ص ٤٠٠.

(٩) التوبة: ١١٣.

رقى ذرى المجد بسيد البشر * أصحابه من بهم الدين اعتمر
وقد أتى في محكم الكتاب * ما يقتضي فضيلة الأصحاب

(ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا من أهل الكتاب) (١).
أليس قد نهى الله تعالى نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الصلاة على جنائزهم، والقيام
على

قبورهم، ثم سماهم فسقة كفارا بمجرد تخلفهم عن الجهاد معه (صلى الله عليه وآله
وسلم)، كما قال

تعالى: (فرح المخلفون (المخالفون - خ ل) بمقعدهم خلاف رسول الله) (٢) إلى
قوله سبحانه: (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره إنهم كفروا
بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون) (٣).

وذلك بعد قوله تعالى فيهم: (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين
مرة فلن يغفر الله لهم) (٤).

وبالجملة، فالحكم بتزكية جميعهم ولا سيما ممن يدعي أدنى مراتب الإسلام
فضلا عما يزعم كونه عالما من علمائهم لمن الغرائب، وأغرب من ذلك افتراء
الكذاب المفتري على الفرقة الإمامية بأنهم يكفرون جميع صحابة النبي (صلى الله عليه وآله
وسلم)،

ويتبرؤون منهم أجمع (سبحانك هذا بهتان عظيم) (٥).

فإن ذلك أشنع وأفظع من سابقه، ومن الواضح أن كلا المذهبين غي وضلال،
وهما بين إفراط وتفريط، وأن مذهب الحق والقول الفصل هو القول الأوسط، وهو
ما أفاده السيد الناظم بقوله: «رقى ذرى المجد» أي: سنامه وعلوه «بسيد البشر»
أي: بسببه (صلى الله عليه وآله وسلم) «أصحابه» لكن لا جميعهم، بل بعضهم، وهم «من
بهم الدين

اعتمر» بنيانه، وبسيوفهم وبذلهم مهجهم شيدت أركانه «وقد أتى في محكم الكتاب»
- على ما تقدمت الإشارة إلى بعض نصوصه في ذلك ذكر - «ما يقتضي فضيلة»
بعض «الأصحاب» المتصفين بالفضائل والفواضل من الصفات، والمنعوتين
بمحاسن الآداب وكرم الذات، كقوله تعالى في سورة التوبة بعد ذكر المنافقين:

(١) الحشر: ١١.

(٢ - ٤) التوبة: ٨١ و ٨٤ و ٨٠.

(٥) النور: ١٦.

تقلدوا دين النبي العربي * وبايعوا الله على يد النبي

(لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم وأولئكَ لهم الخيرات وأولئكَ هم المفلحون * أعد الله لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ذلك الفوز العظيم) (١).

وقوله سبحانه: (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان) (٢).

إلى آخر ما تقدم ذكره من الآيات الشريفة، ونظائرها الكثيرة، فإنه هم الذين «تقلدوا دين النبي العربي» واتخذوه كالقلادة في العنق، ملازمين له «وبايعوا الله» على تضحية نفوسهم، وبذل مهجهم، وكانت تلك البيعة منهم «على يد النبي» بيعة مع الله سبحانه، فقد قال تعالى: (إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم) (٣).

ولكن كان هناك من صحابته من لم يكن بتلك الصفات، ونزل فيهم من الدم والتهديد أيضا محكمات الآيات على ما أشرنا إلى بعضها، وسنشير أيضا إلى بعضها الآخر عند تعرض السيد الناظم (قدس سره) لها، وبذلك يتضح لك صحة ما ذكرنا من انقسامهم إلى قسمين.

بل وسيوضح لك إن شاء الله تعالى ما ثبت كتابا وسنة من أن المؤمنين في عصره أيضا انقسموا بعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى قسمين: فمنهم من ثبت واستقام على إيمانه وإطاعة أمر نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووفى بعهده معه

في اتباع وصيه والاقتران بخليفته المنصوب من قبله. ومنهم من ارتد عن دينه بعد نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونكث بيعته له، ونقض عهده معه في

ذلك، وقد نزل في كل من الفريقين أيضا آيات في الكتاب الكريم، فقال تعالى في

(١ و ٢) التوبة: ٨٨ - ٨٩ و ١٠٠.

(٣) الفتح: ١٠.

فمن وفى بعهده نال المنى * ومن حفا ضللا بينا
فصحبة النبي أعلى رتبه * لكل من قام بحق الصحبة

الفريق الموفين بعهدهم: (الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق) (١).
(والموفون بعهدهم إذا عاهدوا) (٢).
(وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم) (٣) (ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه
أجرا عظيما) (٤).
وقال عز وعلا في الفريق الآخر: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله
الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم) (٥).
(من يرتد منكم عن دينه) (٦).
(فمن نكث فإنما ينكث على نفسه) (٧).
(أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون) (٨)
(الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل
ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون) (٩).
إلى غير ذلك من محكمات الكتاب في شأن الفريقين فضلا عما ورد في ذلك
في السنة المتواترة بين الفريقين، وستأتيك الإشارة إلى بعضها إن شاء الله تعالى.
وعليه «فمن وفى» بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) «بعهده» الذي عاهده به في
عصره
وأيام حياته، ولم يرتد عن دينه «نال المنى» من الأجر العظيم، وهو المستوجب
لثناء الجميل، والترحم عليه، والمدح له، جيلا بعد جيل.
«و» أما «من حفا» ونقض العهد، ونبذه وراء ظهره، فإنه ليس له شيء من ذلك
كله، وأنه قد «ضل» عن الحق «ضللا بينا».
وكيف كان «فصحبة النبي أعلى رتبة» من حيث الفخر والشرف، ولكن ذلك إنما

(١) الرعد: ٢٠.

(٢) (٨ و ٩) البقرة: ١٧٧ و ١٠٠ و ٢٧.

(٣) النحل: ٩١.

(٤) (٧ و ٨) الفتح: ١٠.

(٥) آل عمران: ١٤٤.

(٦) المائدة: ٥٤.

وهي لمن بها تحلى حليه * وبغية ومنية وغنيه
ولا ينال المرؤ فضل الصحبه * إن يكن الشيطان أعمى قلبه
وما على المدح من الكتاب دل * لا يقتضي صونهم من الزلل
فإن مدحهم على الإيمان * لا يمنع الذم على العصيان

يفيد «لكل من قام بحق الصحبة» ولم يضيعها بالنفاق أو الارتداد «وهي لمن» فاز
«بها» و «تحلى» بحليها «حلية» وزينة «وبغية» لمبتغي الحق والرشاد «ومنية»
لمؤمل الجنة والأجر والسداد «وغنية» وخلاص من شدائد يوم المعاد.
«ولا ينال المرؤ فضل» تلك «الصحبة» القيمة الشريفة «إن يكن الشيطان أعمى
قلبه» بحب الجاه والمال، والانغمار في الشهوات، وإن من الواضح أن ما نزل من
تلك الآيات في فضلهم «وما على المدح» لهم «من الكتاب دل» فإنما هو من جهة
إيمانهم، فإن تعليق الحكم على الوصف يشعر بالعلية على ما اشتهر عند الكل (١).
وإن ما أخبر به لهم فيها من الفلاح، وإعداد الجنات والخيرات، وثبوت الرضا
منه تعالى والقرب وأمثالها، لم يرتب شيء منها على مجرد الصحبة فقط مطلقا، بل
على اتصافهم بالإيمان والمسايرة إليه، كما هو واضح، كوضوح أن إيمانهم المسبب
للمدح «لا يقتضي صونهم» وعصمتهم أبد الدهر «من الزلل» والعصيان، حتى في
عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأيام حياته، فضلا عن صونهم بذلك عن الارتداد
بعد وفاته.

«فإن مدحهم على الإيمان» بما هو هو «لا يمنع الذم على العصيان» لعدم التمانع
بين وجوديهما بدوا وختما، وسيما مع تهاجم الشهوات. ويتحصل من ذلك كله أن
المدح والثناء منه تعالى معلول للإيمان، يدوم بدوامه، ويفنى بفنائه، وليس حدوث
الإيمان علة لبقائه، ولا للعصمة عن الذنوب، وعليه فلا تراحم بين الإيمان وبين
ارتكاب بعض الذنوب، كما لا تلازم بين حدوثه وبقائه، ولا تنافي بين المدح على
أحدهما والذم على الآخر منهما، فلا وحشة من القول بارتكاب بعضهم المعاصي

(١) انظر حقائق الأصول (للسيد محسن الحكيم) ١ : ٤٧٠، أجود التقريرات (الخوئي) ١ : ٤٣٥.

وبيعة الرضوان تقتضي الرضا* لمن وفى بما به الله قضى

المسببة للذم في حياة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فضلا عن الوحشة من القول بارتداد بعضهم،

وكفر كثير منهم بعد وفاته (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويشهد لذلك قوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم) (١).

وبذلك كله يتضح لك الجواب عما استدل به الخصم: من آية الرضا عن أهل البيعة تحت الشجرة «و» هي «بيعة الرضوان» فإنها أيضا لا «تقتضي الرضا» إلا «لمن وفى بما» حكم «به الله» و «قضى» من الائتمام بخليفته المنصوب من قبله بعد نبوه (صلى الله عليه وآله وسلم).

ويشهد لذلك قوله تعالى: (فمن نكث فإنما ينكث على نفسه) (٢) كما تقدم ذكره.

وأما ما لفق الخصم من الأحاديث الظاهر عليها أثر الوضع، فمع اختصاصها

برواتهم، وعدم استشمام مضامينها من شيء من روايات أهل البيت - الذين هم

أدرى بما في البيت - لا اعتبار بها أصلا بعد معارضتها لمحكمات الكتاب،

ومتواترات السنة، نحو قوله تعالى: (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (٣) (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر) (٤).

ونظائرهما مما لم يفرق فيه بين عصر دون عصر، ولم يختص المدح فيه

للموجودين في زمان دون زمان.

ومما يؤيد كون تلك الموضوعات مفتريات على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله في

الحديث المجمع عليه: " لقد كثرت علي الكذابة " (٥).

(١) النساء: ١٣٧.

(٢) الفتح: ١٠.

(٣) الحجرات: ١٣.

(٤) البقرة: ١٧٧.

(٥) الكافي (الكليني) ١: ٦٢ / ١، الخصال (الصدوق): ٢٥٥، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ٢٠٦

أبواب صفات القاضي باب ١٤ ح ١.

وما جرى مجراه (١) مما دل على نفوره واشمئزازه من كثير من صحابته، ومن إيذائهم له حتى نزل فيهم: (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم) (٢).

إلى قوله تعالى: (ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم) (٣).

إلى قوله سبحانه: (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله) (٤).

إلى قوله عز من قائل: (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا) (٥).

(ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن) (٦).

إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على إيذاء كثير منهم له. وعليه كيف يمكن مدحه لجميعهم، وتزكيتهم لكافتهم، حتى الذين لعنهم الله تعالى بكذبهم عليه، أو نفاقهم، أو إيذائهم له، أو عصيانهم لأوامره ونواهيهم، كما أشير إلى ذلك في قوله تعالى: (ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلّالا بعيدا) (٧).

ثم كيف يمكن أمره (صلى الله عليه وآله وسلم) بالافتداء بكل منهم مع ما كان بينهم من الاختلافات والبغضاء والشحناء، حتى أعقبت فتنة السقيفة، ووقعة الجمل،

وصفين، والخوارج، وغيرها من الحروب الدامية؟

أم كيف يعقل أن يأمر الأمة أجمع إلى آخر الأبد بحبهم بعد محكمات الكتاب ونصوصه المتسالم عليها بين الفريقين المصرحة بنفاق كثير منهم، وارتداد بعض المؤمنين منهم بعد وفاته، مردفا كلها باللعن عليهم والبراءة منهم، على ما ستأتينا الإشارة إلى بعضها عند تعرض السيد الناظم لها.

هذا، مع ما ثبت في رواية تلك الملفقات من الفسق، وتعمد الوضع للأحاديث

(١) مثل قوله (صلى الله عليه وآله): "ستكثر بعدي القالة علي" انظر المعتمر (المحقق الحلي) ١: ٢٩، الرواشح السماوية (المحقق الداماد): ١٩٣.

(٢) - ٤ و ٥) الأحزاب: ٥٣ و ٥٧.

(٦) التوبة: ٦١.

(٧) الأحزاب: ٣٦.

المكذوبة، وقد اعترف بذلك بعض أعاضهم، فراجع تاريخ رواة تلك التلفيقات (*)

(*) فإن أحدهم: أبو هريرة، الذي أكثر البخاري وأهل نحلته من رواياتهم عنه، وقد روى البخاري بنفسه فيه في الجزء الأول من صحيحه ص ٢٢: أنه قد ضحج الناس من كثرة أحاديثه، واتهموه بالوضع [١].

وقال مسلم في صحيحه في الجزء الأول ص ٨٦: أن أبا هريرة أثبت التجسيم والضحك لله تعالى في ما رواه من رواية طويلة ذكر فيها أن الناس يرونه كرؤيتهم للشمس والقمر. وروى عنه في الجزء الثاني من صحيحه ص ٣٠٨ خرافات تصك الأسماع، من قبيل ضرب الكليم ملك الموت حتى فقأ عينيه عند ما نزل لقبض روحه [٢] وأمثال ذلك. وقال سراج الدين البلقيني: إن كل ما تفرد به أبو هريرة من الأحاديث فهو باطل لا يقبل، ثم ضبط بمقتضى التاريخ والحديث جميع أوقات النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ليله ونهاره، ثم قال: فهذا ليله وذاك

نهاره، ففي أي وقت تفرد به أبو هريرة مع بعده عنه في الحسب والنسب حتى روى عنه هذه الأخبار المتكثرة؟ [٣] انتهى.

ولقد عدت رواياته في صحاح القوم وغيرها فبلغت خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين، مع أنه قد أسلم في السنة السابعة من الهجرة، وكان أميا في الكتابة على ما رواه البخاري في الجزء الأول من صحيحه ص ٢٠، فنقل عنه أنه قال: ما من أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أحد أكثر حديثا

عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمر، فإنه يكتب وأنا لا أكتب [٤]. انتهى.

وأنه كان يقول: لولا أن الناس رموني بالكذب لحدثتهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أكثر مما حدثت [٥].

وقد ألف سيدنا الحجة المعاصر العاملي المولى شرف الدين - دامت بركاته - في تاريخ حياة الرجل كتابا مستقلا وسماه باسم الرجل: أبو هريرة، فراجعه وأعجب من مناكير أحاديثه وأكاذيبه [٦].

فمنها: حديث نزول الرب تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا [٧].

ومنها: أن جهنم لا تمتلي حتى يضع الله رجله فيها [٨].

ومنها: أن الله خلق آدم على صورته وطوله ستون ذراعا [٩].

ومنها: أنه تعالى يأتي هذه الأمة يوم القيامة في غير صورته التي يعرفونه، ويقول لهم: " أنا

ربكم " فيكذبونه ويستعيذون بالله منه، ثم يأتيهم بصورة يعرفون فيعيد قوله، فيصدقوه [١٠].

ومنها: خرافات نسبها إلى المعصومين من الأنبياء [١١] وادعى غضب الله تعالى عليهم بها مما

ينزه عنه أدنى مسلم، فضلا عن عصمهم الله تعالى من كل شين ومعصية.

ومنها: ما تزلف به إلى بني أمية وملوك عصره وأعوانهم [١٢] مما تضحك به التكلية.

ومنها: ما لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلا عن ذكرها، وإنما يجمل الحبر والورق والعمر عن

التحديث بها، فعليه كذبه عامله الله بعدله.

هذا، مع ما ذكره في الاستيعاب وغيره من دناءة حسبه، ولثامة نسبه، وشدة جهله وغباوته

ونسيانه، فكان يحدث يوما بحديث وينكره يوما آخر، ويحدث بما يناقضه [١٣].

ولم يعرف له اسم في الجاهلية ولا في الإسلام، وإنما كني بأبي هريرة لما كان عنده من هرة

صغيرة يلعب بها على ما ذكره ابن قتيبة وغيره [١٤] وكذا الفيروزآبادي في قاموسه [١٥] ولم يكن

تظاهره بالإسلام عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا ثلاث سنين، فكيف حاوي تلك الأحاديث الحجة، مع أن

عائشة على شدة اتصالها بالنبي وملازمتها له في السفر والحضر والخلأ والمأى وطول معاشرتها له

لم يزد جميع ما عد من أحاديثها عنه على ٢٢١٠ [١٦].

وكذا سائر الصحابة: كالشيوخين، وابن عمر، وأنس، وأمثالهم، مع كونهم أسبق منه إسلاما

وأكثر منه ملازمة للنبي. فإن جميع ما روي عن أبي بكر علي ما عدّه الحفظة مائة واثنان وأربعون حديثاً [١٧] وكل ما أسند إلى عمر خمسمائة وتسعة وثلاثون [١٨] وكل ما لعثمان مائة وستة وأربعون [١٩] وكل ما روه عن علي (عليه السلام) خمسمائة وستة وثمانون [٢٠] ومجموعها ألف وأربعمائة وأحد عشر حديثاً.

وذلك كله يقرب من خمس ما رواه أبو هريرة.

ثانيهم: ابن عمر، الذي بايع يزيد بن معاوية طوعاً ورضاً بعد ارتكابه قتل أفلاذ الرسول، وسببه عترته، وكان يحرض أولاده وأتباعه على الاعتصام بحبل يزيد علي ما في مسند أحمد ص ١٢١ [٢١].

وروى عنه البخاري في الجزء الأول من صحيحه ص ١١٧ أنه قال: رأيت النبي في بيت

حفصة على الغائط مستدبر القبلة [٢٢] بعد ما روى في نفس صحيحه ص ٢٦ عن النبي حرمة

استقبالها واستدبارها عند الغائط [٢٣] وقد اتفقت الأمة على ذلك أيضاً [٢٤].

ثالثهم: عائشة، وسيأتي بيان بعض أحوالها عند تعرض السيد له إن شاء الله تعالى.

رابعهم: أبو موسى الأشعري، الذي كان مشتهراً بانحرافه عن علي أمير المؤمنين (عليه السلام) وكرهته

له، وشماتته بالحسن السبط (عليه السلام) في مرضه عند عيادة الأشعري له [٢٥].

خامسهم: أنس بن مالك، الذي كنتم الشهادة بوقعة الغدير، ودعا عليه علي، فأصيب بالبرص

والعماء [٢٦].

سادسهم: عمران بن حطان الخارجي، الذي مدح قاتل علي بقوله:

يا ضربة من تقي ما أراد بها * إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

إني لأذكره يوماً فأحسبه * أوفى البرية عند الله ميزانا

لله در المرادي الذي سفكت * كفاه مهجة شر الخلق إنسانا

أمسى عشية غشاه بضربته * مما جناه عن الآثام عريانا [٢٧]

إلى غير ذلك من كفرياته، لعنه الله تعالى.

سابعهم: عكرمة مولى ابن عباس، وكان أيضاً خارجياً كذوباً، يضرب به المثل على ما حكاه

ابن خلكان في تاريخه [٢٨] والشهرستاني في ملله ونحله [٢٩] وقد كذب أحاديثه العطاء [٣٠] ويحيى

ابن سعيد [٣١] ومالك [٣٢] وابن سعد [٣٣].

وروى ابن حجر كذبه على ابن عباس [٣٤].

- وقال قاسم: إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية [٣٥].
وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: إن أيوب أنكر صلاته، وأنه لما مات تركت جنازته على باب المسجد، لم يصل عليها أحد من الناس، ولم يشهدا إلا السودان [٣٦].
ثامنهم: سمرة بن جندب الخارجي، أحد ولاية معاوية، وقد قتل ثمانية آلاف من المسلمين، فيهم أربعون رجلاً قد جمع كل منهم القرآن كله، وأن أمره في سفك الدماء لمشهور [٣٧].
وروى ابن حنبل في الجزء الأول من مسنده ص ٢٥ أنه كان يبيع الخمر أيام خلافة عمر [٣٨] إلى غير ذلك مما ورد في طعنه.
تاسعهم: المغيرة بن شعبة المشتهر لدى العموم بالكذب والفسق والفجور [٣٩] هؤلاء وأضرابهم رواة أحاديث صحاح القوم، وخصوصاً البخاري المعاند المبغض لأمر المؤمنين علي (عليه السلام)، وصحيحه أوثق لدى القوم من سائر صحاحهم، وأولئك رواة ما في مجلداته الأربعة من كتابه، وهم المعول عليهم لديه في أحاديثه، وهم أصدق وأوثق عنده من أحاديث الصادقين، عترة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وذريته المعصومين.
ولذلك لم يذكر في شيء من مجلدات تأليفه ما يستشتم منه أدنى فضل ومنقبة لأمر المؤمنين (عليه السلام) وأبنائه الطاهرين خلفاء الرسول، وأفلاذ كبد البتول... فحشره الله تعالى مع مواليه، وعامله بعدله يوم يلاقيه.
ولقد أنصف وأجاد أحد أعلامهم، وهو أبو بكر بن شهاب الدين حيث أنشد فيه:
قضية أشبه بالمرزئه * هذا البخاري إمام الفئة
بالصادق الصديق ما احتج في * صحيحه واحتج بالمرجئه
ومثل عمران بن حطان أو * مروان وابن المرأة المخطئه
مشكلة ذات عوار إلى * حيرة أرباب النهي ملجئه
وحق بيت يممته الوري * مغدة [٤٠] في السير أو مبطئه
إن الإمام الصادق المجتبي * بفضله الآي أت منبئه
أجل من في عصره رتبة * لم يقترف في عمره من سيئه
قلامة من ظفر إبهامه * تعدل من مثل البخاري مئه [٤١]
اللهم وال من والى عليا، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، كما دعا له بذلك نبيك المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم).
[١] صحيح البخاري ١: ٤٠ باب حفظ العلم.
[٢] صحيح مسلم ٤: ١٨٤٢ / ٢٣٧٢.
[٣] لم نثر عليه بهذه العبارة، وانظر ما حكاه عنه في الروض النظير (فارس حسون): ١٨٥.
[٤] صحيح البخاري ١: ٣٩ باب كتابة العلم وفيه: عبد الله بن عمرو.
[٥] انظر صحيح مسلم ٣: ١٦٦٠ / ٢٠٩٨، وكتاب شيخ المضيرة أبو هريرة (أبو رية): ١٢١.
[٦] أبو هريرة: ٨٣ فما بعد.
[٧] صحيح البخاري ٨: ٨٨ باب الدعاء نصف الليل كتاب الدعوات.
[٨] صحيح البخاري ٦: ١٧٣ تفسير سورة "ق".
[٩] صحيح البخاري ٨: ٦٢ كتاب الاستئذان باب بدو السلام.
[١٠] صحيح البخاري ٨: ١٤٧ كتاب الرقاق باب الصراط جسر جهنم.
[١١] صحيح البخاري ٧: ٥٠ كتاب النكاح باب قول الرجل: لأطوفن الليلة...
[١٢] انظر شيخ المضيرة أبو هريرة الدوسي: ٢٠٦ وأبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ١٢٢ فما بعد.
[١٣] الاستيعاب ٤: ٢٠٥.
[١٤] المعارف (لابن قتيبة): ٢٧٨، والاستيعاب ٤: ٢٠٥، أسد الغابة ٦: ٣١٤.
[١٥] القاموس ٢: ١٦٦ (هره).
[١٦] تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦٠، وتهذيب الأسماء ٢: ٣٥١.
[١٧] تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٨٦، الملل والنحل (لابن حزم) ٣: ٦٠، وتهذيب الأسماء ٢: ٣٥١.

- [١٨] تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠٩، الملل والنحل (لاين حزم) ٣: ٦١، أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١.
- [١٩] تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٤٨، تهذيب الأسماء ١: ٣٢٢.
- [٢٠] أبو هريرة (شرف الدين الموسوي): ٥١، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٦٧.
- [٢١] مسند أحمد ٢: ٤٨ والطبقات الكبرى (ابن سعد) ٤: ١٨٣.
- [٢٢] صحيح البخاري ١: ٤٩ باب التبرز في البيوت، وج ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي.
- [٢٣] صحيح البخاري ١: ٤٨ باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو..
- [٢٤] انظر موطأ مالك ١: ١٩٣، نيل الأوطار ١: ٩٤، تحفة الأحوذى ١: ٥٦، ومن الشيعة الشيخ في الخلاف ١: ١٠١.
- [٢٥] مسند أحمد ١: ٨١، وصدر من مركز المصطفى تحقيق حول أبي موسى الأشعري فلاحظ.
- [٢٦] انظر تعليقتنا عليه في ج ١ ص ٣٩٢ الهامش ١. وزيادة على ما ذكرنا هناك انظر المناقب (ابن مردويه): ١٧٦.
- [٢٧] انظر الكامل (المبرد) ٢: ١٤٤، ديوان شعر الخوارج: ١٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٩٦.
- [٢٨] انظر وفيات الأعيان ٣: ٢٦٥ بتفاوت.
- [٢٩] الملل والنحل ١: ٢١٨ عده من الخوارج.
- [٣٠] حكاة عنه ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ٤٢٥.
- [٣١] الضعفاء الكبير ٣: ٣٧٣، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٢، ميزان الاعتدال ٣: ٩٤.
- [٣٢] الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٩٠٥، تهذيب الكمال ٢٠: ٢٨٧ و ٢٨٨، سير أعلام النبلاء ٥: ٣٠، تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٩ - ٢٧٠.
- [٣٣] محمد بن سعد صاحب كتاب المعروف: الطبقات الكبرى ٥: ٢٩٣.
- [٣٤] تهذيب التهذيب ٧: ٢٦٩ / ٤٧٥.
- [٣٥] حكاة عنه ابن حجر في مقدمة فتح الباري: ٤٢٥.
- [٣٦] تهذيب التهذيب ٧: ٢٧١ / ٤٧٥.
- [٣٧] انظر الغدير ١١: ٢٩، تاريخ الطبري ٤: ١٧٦، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٧٧ - ٧٩.
- [٣٨] مسند أحمد ١: ٢٥، وانظر سنن الدارمي ٢: ١١٥.
- [٣٩] انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٤: ٦٩ و ٧١ و ٢٠: ٢٣، أسد الغابة ٢: ٦٠٨ / ٢٣٧٩، تاريخ اليعقوبي ٢: ١٤٦، المجموع (النووي) ٢٠: ٢٢٣، الغدير ٦: ١٣٨.
- [٤٠] مغلدة: مسرعة.
- [٤١] انظر النصائح الكافية: ١١٩، وشرح إحقاق الحق ١: ١٩.

لكنهم لم يتجرعوا الغصص، ولم يتحملوا المشاق في معرفة الأحكام عشر
معشار الآخرين المنقطعين، وذلك لسهولة الأمر على أولئك السابقين بالاستعلام
منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو من خلفائه الموجودين بين أظهرهم، ومن الواضح أن
أفضل
الأعمال أحمرها وأصعبها (١).
فكيف يقاس فضلهم على فضل الآخرين الذين آمنوا بسواد على بياض،

(١) مأخوذ من حديث نبوي، انظر النهاية الأثرية ١: ٤٤٠، مجمع البحرين ٤: ١٦ (حمز) بحار
الأنوار ٦٧: ١٩١، شرح المواقف (الجرجاني) ٨: ٢٨٥، كشف الخفاء (العجلوني) ١:
٤٥٩ / ١٥٥.

(٢٠)

وهل ترى البيعة منهم عله * تعصمهم مدى المدى عن خله

وخضعوا لما سطر من الأحاديث بالحبر على الورق، من غير تشرف بشرف
لقيا نبيهم (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه الطاهرين، ولا مشاهدة معاجزهم
وكراماتهم؟

أم كيف يفضل أولئك المتقدمون عليهم لمجرد تقدم عصرهم هذا، مع أن التقدم
أو التأخر في الزمان خارج عن قدرة الفريقين، وأجنبي عن إرادتهما؟ فكيف
يفضل أحدهما على الآخر بما هو كذلك وإن فرض كونه أمرا عباديا، فضلا عما
ليس كذلك؟ فإنه لا فخر ولا فضل لمن يقوم به الأمر القهري الخارج عن إرادته
كما هو واضح لدى العقلاء.

وبالجملة، لا عبرة بتقدم المتقدمين في العصر لولا إيمانهم وبيعتهم، كما لا عبرة
بإيمانهم به (صلى الله عليه وآله وسلم) وبيعتهم له إن لم يتثبتوا عليه «وهل ترى البيعة
منهم» له (صلى الله عليه وآله وسلم)

«علة» موجبة لعصمتهم بعدها عن كل ذنب وخطيئة؟ أو تراها موجدة فيهم إرادة
قوية، أو قوة قهرية «تعصمهم مدى المدى» أي: مدة العمر «عن» كل «خلة»

كيف ومنهم من تعاطى المنكرا * وفي الوغى فر وولى الدبرا
وآية حوت من التمثيل * ما جاء في التوراة والإنجيل
حوت صفات من بها تحلى * فاق الأنام شرفا وفضلا

دنية، وعن كل صفة رذيلة، كي يستحيل بذلك صدور منكر منهم بعد ذلك، وبذلك
يستوجبون كل الثناء؟ هيهات، ثم هيهات من ذلك.
«كيف» يتفوه بذلك ذو مسكة؟ «و» من الواضح لدى العموم أن بعضا «منهم
من تعاطى المنكرا» وإن كثيرا منهم ارتكب بعد تلك البيعة أقبح القبائح، وأكبر
الكبائر «وفي الوغى» والغزوات مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) «فر» منهزما عنه
«وولى الدبرا»
نحوه، وتركه بين الأعداء غير مبال بقتل نبيه مع سلامة نفسه، كما قال تعالى في
غزوة حنين: (ثم وليتم مدبرين) (١) (إذ تصعدون ولا تلوون على أحد والرسول
يدعوكم في اخراكم) (٢).
ثم قال تعالى فيهم: (ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة
فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) (٣).
وكذا في غزوة أحد وغيرها من غزواته، ولا ينافي ذلك كله ما في آخر نفس
السورة الحاوية لذكر البيعة.
وكذا ما في سورة الفتح وهو قوله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه أشداء
على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم
في وجوههم من أثر السجود) (٤).
فإنه «و» إن كانت «آية حوت من التمثيل» وتشبيه الصحابة بالزرع المونق
المعجب للزرع والمغيظ للكفار على «ما جاء» ونزل «في التوراة والإنجيل»
وكانت بظواهرها عامة لجميعهم وقد «حوت صفات» شريفة عالية أثبتتها لهم، ومن

(١) التوبة: ٢٥.

(٢) آل عمران: ١٥٣.

(٣) الأنفال: ١٦.

(٤) الفتح: ٢٩.

لكنما الموصول للعهد وقد * عد كأن لم يك من لها فقد

الواضح أن «من» اتصف «بها» و «تحلى» بحليها قد «فاق الأنام شرفا وفضلا» مع ما صرح به أيضا في ذيل الآية الشريفة من المغفرة والأجر العظيم لهم. فإن تمام الآية قوله سبحانه: (ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره).

أي: أخرج فراخه، أو ورقه، فأعانه وقواه حتى صار غليظا بعدما كان رقيقا. (فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرا عظيما) (١).

وذلك لأن صدرها وإن كان يفيد ظهورها في التعميم لجميع من كان مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصحابة «لكنما» غير خفي على الفطن المنصف أن «الموصول»

في قوله تعالى: (والذين آمنوا معه) إنما هو «للعهد» والإشارة إلى من كان حاويا لتلك الصفات السامية، بقرينة صلته الواقعة عقبيه، وهي جملة: (آمنوا معه). فإن تقييده بتلك الصلة يفيد اختصاص تلك المناقب الموجبة للمدح والثناء الدنيوي والمغفرة والأجر الأخروي بخصوص المؤمنين المتصفين بتلك الصفات، وبذلك يعلم عدم إرادة التعميم من صدرها لجميعهم؛ حذرا من التهافت، ولا يمكن العكس؛ لكون الذيل أخص من الصدر، ويجب حمل العام على الخاص ولا عكس كما هو واضح.

«و» عليه فكأنه تعالى «قد» أعرض عن غيرهم في الذكر، و «عد» من لم يكن حاويا لتلك الصفات عدما صرفا «كأن لم يك» من الصحابة «من» خلا منها، و «لها فقد».

ولا يتوهم أيضا شمول وصف الإيمان لجميعهم كي يقال: إنه بظهوره في العموم يعارض ظهور الموصول في العهد، أو يقدم عليه، وذلك لوضوح أن عموم الصلة

(١) الفتح: ٢٩.

فالوصف قد جرى على ما عم في * ظاهره ولطفه غير خفي
والوعد في الآية منه سبقا * للصالحين منهم لا مطلقا
وهل ترى جميع من كان معه * ما قد حوى من الصفات جمعه
كيف وفي أصحابه منافق * وفاسق به الكتاب ناطق

يتبع عموم الموصول، ولا تكون دائرة عمومه أوسع من دائرة عموم الموصول، فإن
عموم التابع في طول عموم المتبوع متفرع عليه لا في عرضه كي يعارضه، وبعد
تسليم كون " اللام " في الموصول في المقام للعهد الذكري، ومخصوصا بخصوص
الحاوي لتلك الصفات، لا موقع للتوهم المذكور.
وعليه «فالوصف قد جرى على ما عم» له الموصول «في» مقام الإرادة منه
حسب «ظاهره» المتبع لدى العقلاء، دون الزائد مما أريد منه.
«و» بذلك تعرف أن «لطفه غير خفي» على غير الغبي على ما أشير إليه، فإن فيه
إشارة إلى أن غير الحاوي لها لم يتشرفوا حقيقة بشرف الصحبة، ولم يفوزوا
باستحقاق التبجيل والتعظيم، ولم يستوجبوا المغفرة والأجر العظيم، وإن أطلق
عليهم لفظ: الصحابة بظاهر الحال لدى بعض الأنعام.
«و» يشهد لما ذكر من إرادة العهد من الموصول وتبعية الصلة له في العموم ما
ترى، من أن «الوعد» بالمغفرة والأجر العظيم المذكور «في الآية» الشريفة
«منه» تعالى «سبقا» وثبت «للصالحين منهم» خاصة بقوله تعالى: (وعملوا
الصالحات منهم) (١) «لا» لجميعهم «مطلقا» بصراحة كلمة " منهم " في التبويض.
فهل تعتقد «وهل ترى جميع من كان معه» (صلى الله عليه وآله وسلم) من الصحابة حاويا
لكل

«ما قد حوى» قوله تعالى في الآية المذكورة «من الصفات» الحميدة و «جمعه»
بأسره؟ «كيف» يكون ذلك «و» قد اتفق الكتاب والسنة بل وإجماع الأمة أيضا
على أنه كان «في أصحابه منافق» غير مؤمن في الباطن وإن تظاهر بالإسلام؟

(١) الفتح: ٢٩.

ومن زنى وللخمر شرباً * منهم كما ولفجور ارتكبا

«و» كان فيهم أيضاً «فاسق» بعمله مع كونه مسلماً؟
ألم يكن فيهم: الوليد بن عتبة، الذي نزل فيه باعتراف البيضاوي بذلك في تفسيره قوله تعالى: (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) (١) (٢).
وكذا أبو سفيان، وجروه معاوية، وأبي بن كعب، وأضرابهم الكثيرة، الذين ثبت في تواريخ الفريقين وأحاديثهم أنه كان فيهم من استهزأ بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (٣).

«ومن زنى» ونزل فيه: (الزانية والزاني فاجلدوا) (٤) وقوله تعالى: (وإذا ناديتم إلى الصلاة اتخذوها هزوا ولعباً) (٥).
ومنهم من كان غير مبال بالنهي عن السكر، وخصوصاً في حال الصلاة «ولللخمر شرباً» واشتغل بالصلاة وهو سكران بعد نزول قوله تعالى: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) (٦) (٧) وهجر في صلاته وأنشد أبياتا كفرية حتى أن الزمخشري * عالم القوم نسب ذلك إلى الخليفة الثاني.

* فإنه روى في كتابه ربيع الأبرار: أنه بعد نزول الآية شرب الخمر من شربه من المسلمين، وشربه عمر، ثم أخذ لحي بعير، وضرب به رأس عبد الرحمن وشجه، ثم قعد ينوح على قتلى بدر بقوله: كآني بالقليب قليب بدر * من القينات والشرب الكرام أيوعدنا ابن كبشة أن سنحبي * وكيف حياة أصداء وهام أيعجز أن يرد الموت عني * وينشروني إذا بليت عظامي ألا من مبلغ الرحمن عني * بأني تارك شهر الصيام فقل لله يمنعي شرابي * وقل لله يمنعي طعامي وبلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فخرج مغضباً يجر رداءه حتى انتهى إليه، ورفع شيئاً كان في يده

ليضربه، فقال عمر: أعود بالله من غضب الله وغضب رسوله، إلى آخر ما ذكره الزمخشري (٨).

(١) الحجرات: ٦.

(٢) تفسير البيضاوي ٥: ٨٧.

(٣) انظر نهج الحق: ٣١٤.

(٤) النور: ٢.

(٥) المائدة: ٥٨.

(٦) النساء: ٤٣.

(٧) وروى ابن مردويه في تفسيره خبراً نص ابن حجر على نظافة سنده أنه شرب جماعة من الصحابة

وأن أبا بكر وعمر كانا فيهم، انظر فتح الباري ١٠: ٣٠.

(٨) ربيع الأبرار ٤: ٥١.

وفيه من كان «منهمكا» في المنكرات، أي: مجدا فيها، متماديا بها «وللفجور» والفواحش «ارتكبا» وقد ملئت كتب الفريقين من ذكر ما صح من مناكير كثير منهم.

فقد روى مسلم في صحيحه: أنه افتري بعضهم على عائشة، وهي عرض النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الفاحشة والإفك (١) ونزل فيهم قوله جل وعلا: (إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم) (٢).

وروى البخاري في صحيحه: أن كثيرا منهم كانوا يقطعون على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

خطبته في نهار الجمعة، ويتفرقون عنه، كأنهم الجراد المنتشر، لحضور مجامع الطبل والصفق (٣) ونزل فيهم قوله تعالى: (وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما) (٤).

وذكر مثله النيشابوري في تفسيره (٥) وغيره في غيره (٦).

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين: أنه تضجر من كثير من أصحابه في مواقع شتى، وغضب على خالد بن الوليد وفعله ببني خزيمة بقتله رجالهم غدرا، وسببه نساءهم جورا، وتبرأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من فعله ثلاثا بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد " (٧).

وفيه أيضا في حديث أنه أخبر ابن عوف ببعض ما يحدث بعد وفاته إلى أن قال (صلى الله عليه وآله وسلم): " ثم تتنافسون، ثم تتحاسدون، ثم تتبادرون، ثم تتباغضون " (٨).

إلى غير ذلك مما رواه القوم واعترفوا بنفاق كثير من أصحابه، وارتكابهم الكبائر في حياته وبعد وفاته، وإخباره بما يجري منهم على عترته ووصيه وأهل بيته من الظلم، والغدر، والقتل، والأسر.

(١) صحيح مسلم ٤: ٢١٢٩ / ٢٧٧٠.

(٢) النور: ١١.

(٣) صحيح البخاري ٦: ١٨٩ كتاب التفسير.

(٤) الجمعة: ١١.

(٥) تفسير النيشابوري (تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٦: ٣٠٢.

(٦) انظر التفسير الكبير ٣٠: ١٠، وتفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ٣: ٣٣٦.

(٧ و ٨) الجمع بين الصحيحين ٢: ٢٧٠ / ١٤١٣ و ٣: ٤٤٦ / ٢٩٦٠.

فليست الصحبة من حيث هيه * عاصمة عن ارتكاب المعصية
ولا سبيلها سبيل التوبة * بحيث لا يقدر فيها الحوبه
أليس منهم من أتاهم (أفإن) * ويلمزون وينادونك من

وعليه «فليست الصحبة» له «من حيث هي» هي بنفسها وإن طالت «عاصمة»
قهريه «عن ارتكاب المعصية» واقتراف الذنوب الموبقة.
«ولا سبيلها سبيل التوبة» الماحية للكبائر الماضية، أو المانعة عن الآثام
المستقبله «بحيث لا يقدر فيها الحوبه» المتقدمة، أو المقارنة، أو اللاحقة، بحكم
العقل والكتاب والسنة، ولا يمكن إنكار ذلك كما لا يمكن إنكار وقوع المنكرات
من بعضهم في عصره، بل بمحضره الشريف بمرأى منه ومسمع، فضلا عما بعد
رحلته (صلى الله عليه وآله وسلم).
«أليس منهم من أتاهم» التعريض بقوله تعالى: («أفإن» مات أو قتل انقلبتم
على أعقابكم) (١).

أم أو ليس منهم من كانوا يتهمونه في أخذ الصدقات «ويلمزون» أي: يعيبونه
وينالونه باللسان والعين والإشارة، ويطالبونه منها أكثر من سهامهم (٢) حتى نزل
فيهم قوله تعالى: (ومنهم من يلزمك في الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم
يعطوا منها إذا هم يسخطون) (٣).

ثم أو ليس منهم من كان يناديه برفيع الصوت من وراء حجراته مصرحا
باسمه المقدس بكل وقاحة وقلة آداب (٤)؟ «و» نزل فيهم قوله تعالى: (إن الذين
«ينادونك من» وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون) (٥) حتى نهاهم الله تعالى عن
التصريح باسمه الشريف عند الخطاب بقوله تعالى: (لا تجعلوا دعاء الرسول

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) انظر مجمع البيان ٣: ٤٠.

(٣) التوبة: ٥٨.

(٤) انظر مجمع البيان ٥: ١٢٩، وتفسير النيسابوري ٦: ١٥٩.

(٥) الحجرات: ٤.

ألم يكن ولي عن الزحف وفر* أكثرهم وغادروا خير البشر
وهل نسيت عصبة الإفك ومن* في عصمة النبي بالإفك طعن

بينكم كدعاء بعضكم بعضاً) (١) حيث إن ربه تعالى وهو الخالق له (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يصرح
باسمه السامي عند مخاطبته ولم يذكره في محكم كتابه كله عند ندائه إلا بألقابه
الشريفة تفخيماً له بقوله سبحانه: (يا أيها النبي) (٢) (يا أيها الرسول) (٣) (يا أيها
المزمل) (٤) (يا أيها المدثر) (٥) (طه) (٦) (يس) (٧) (حم) (٨) (ن) (٩).
وأمثال ذلك على خلاف سائر الأنبياء على ما تقدمت إليه الإشارة.
ثم نهاهم أيضاً عن رفعهم الأصوات بمحضه وعن الجهر بالكلام لديه بقوله
عز من قائل: (يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا
له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون) (١٠).
«ألم يكن ولي» كثير منهم الدبر «عن الزحف» في الغزوات معه «وفر» عن
الجهاد بين يديه «أكثرهم، وغادروا خير البشر» وتركوه بين جموع المشركين،
ونقضوا عهده، وخانوا بيعته، على ما اتفقت عليه تواريخ الفريقين وأحاديثهم.
«وهل نسيت عصبة الإفك و» هم «من» نسبوا الزنا - والعياذ بالله - إلى عائشة
- على ما أشرنا إليه - و «في عصمة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)» وعرضه «بالإفك»
والقول

الكذب البالغ نهاية السوء «طعن» حتى أبهته وحيره بين الغض عن ذلك،
والسكوت الكاشف عن قلة الغيرة، وعدم المبالاة بذلك وبين الإفشاء الموجب
للعار والفضيحة.

(١) النور: ٦٣.

(٢) الأنفال: ٦٤ و ٦٥ و ٧٠ والتوبة: ٧٣ والأحزاب: ١ و ٢٨ و ٤٥.

(٣) المائدة: ٤١ و ٦٧.

(٤) المزمل: ١.

(٥) المدثر: ١.

(٦) طه: ١.

(٧) يس: ١.

(٨) غافر: ١ وفصلت: ١ والشورى: ١.

(٩) القلم: ١.

(١٠) الحجرات: ١٥.

وفي حديث حوضه شهادة* تثبت رد البعض وارتداده

وقصة ذلك (*) مشهورة متسالم عليها بين العامة والخاصة.
«و» كذا ما ثبت من طرق الفريقين، وورد «في حديث حوضه» فإنه أيضا متفق عليه لدى العموم، وفيه «شهادة» صريحة «تثبت رد البعض» من أصحابه يوم القيامة عن حوضه «و» تخبر بكل وضوح عن «ارتداده» بعد رحلة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ووفاته.

فقد روى ذلك البخاري (***) في صحيحه بطرق عديدة عن أبي هريرة، وعن

* أما العامة، فقد روت أن قوله تعالى: (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم) [١] نزل في عائشة ومارية في غزوة بني المصطلق. وقال أبو علي: إن عائشة ضاع عقدها في الغزوة، وكانت قد خرجت من هودجها لقضاء الحاجة، فرجعت طالبة له، وحمل القوم هودجها على بغيرها، ومضوا ظنا منهم أنها فيه، ولما رجعت عائشة وجدتهم قد رحلوا، فجلست مكانها حائرة في أمرها، وكان صفوان من وراء الجيش، ولما انتهى إليها عرفها، وأناخ لها بغيره، فركبته، وجعل الرجل يسوقه حتى انتهى بها إلى الجيش، وكانوا قد نزلوا، فقام أحد المنافقين يشيع في الناس أنها باتت مع الرجل حتى أصبحت، ثم جاء يقودها، والله ما نجت منه، ولا نجا منها [٢].
وروى الخاصة عن الباقر (عليه السلام) أنه لما مات إبراهيم ابن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حزن عليه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حزنا شديدا، فقالت له عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريح، فغضب

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبعث عليا (عليه السلام) وأمره بقتل جريح، ولما انتهى إليه عرف جريح في وجهه الشر،

وهرب منه، وصعد على نخلة، وصعد علي (عليه السلام) في إثره، فرمى جريح بنفسه إلى الأرض، وبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء... [٣] الحديث.

** فإنه روى في الجزء الثالث من صحيحه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: "يرد علي يوم القيامة رهط من أصحابي، ويحلؤون عن الحوض، فأقول: يا رب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أعقابهم القهقري" [٤].

وروى بطريق آخر قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم يأمر بهم إلى النار، وأنا أسأله عن شأنهم، فيقول: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم" [٥].

وروى مثله أيضا في الجزء الرابع من صحيحه [٦] ومثله ما رواه الثعلبي، والحميدي، بزيادة قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "سحقا سحقا لمن غير بعدي" [٧].

وروتها الإمامية أيضا بطرق شتى [٨] فراجع.

[١] النور: ١١.

[٢] مجمع البيان ٤: ١٣٠.

[٣] تفسير القمي ٢: ٣١٨ وتفسير الصافي ٣: ٤٢٣

[٤] صحيح البخاري ٨: ١٥٠ باب في الحوض.

[٥] صحيح البخاري ٨: ١٥١ باب في الحوض، لا يخفى أن المصنف ذكر ملخص الحديث.

[٦] صحيح البخاري ٩: ٥٨ و ٥٩ كتاب الفتن.

[٧] تفسير الثعلبي ٣: ١٢٦، الجمع بين الصحيحين ١: ٥٥٦ / ٩٢٣.

[٨] انظر نهج الحق وكشف الصدق: ٣١٤، الطرائف (ابن طاووس): ٣٧٦، بحار الأنوار ٢٨: ٢٦،

الغيبة (النعمانى): ٤٧.

وما ادعوه أنهم هم الأولى * عن الزكاة امتنعوا دعوى بلا

أنس، وعن سهل بن سعد، وعن أسماء بنت أبي بكر، وعن العلاء بن المسيب.
ورواه أيضا الثعلبي في تفسيره (١) والحميدي في الجمع بين الصحيحين (٢)
فضلا عما روته الخاصة بطرق وثيقة.

ثم إن بعض النصاب حيث لم يحدوا طريقا لتكذيب أحاديث الردة التجأوا
إلى تأويلها (٣) وادعى بعضهم - كابن روزبهان - اتفاق أهل نحلته على أن المراد
منها ليس إلا القبائل التي كانوا من صحابته (صلى الله عليه وآله وسلم) في حياته، ثم
امتنعوا بعد رحلته

عن دفع الزكاة إلى أبي بكر، وبذلك سموا مرتدين (٤).

ومعنى ذلك إثبات سلامة جميع من كان حوله من صحابته عن الارتداد،
ووجوب تعظيمهم وتركيتهم بأجمعهم.

«و» أنت خبير بفساد ذلك من وجوه:

أحدها: أن «ما ادعوه» في معنى الارتداد، و «أنهم هم الأولى» أي: أولئك

(١) تفسير الثعلبي ٤: ٧٩ ذيل تفسير الآية ٥٤ من سورة المائدة.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٣: ١٩٤ / ٢٤٣٤.

(٣) كما في فتح الباري ١١: ٣٣٣، وتحفة الأحوزي ٩: ٦.

(٤) حكاه عنه في إحقاق الحق: ٢٦٦.

الذين «عن الزكاة امتنعوا» ولم يدفعوها لأبي بكر «دعوى بلا» برهان، وأنها تخرص بالغيب، ولا قيمة لمثلها في سوق الاعتبار لدى العقلاء. وثانيها: أنه اشترط بعضهم في الصحابي وصحة إطلاق اللفظ عليه: إقامته مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مؤمنا به مدة لا تقل عن سنة أو سنتين، مع حضوره في غزواته بما

لا يقل عن مرة أو مرتين، ومن المعلوم المثبت في التواريخ الصحيحة - على ما ذكره صاحب الفتوح - أن القبائل الكثيرة من بني حنيف وبني كندة وغيرهم الذين امتنعوا عن دفعها للرجل لعدم إذعانهم بخلافته (١) لم يحصل فيهم الشرط، ولم يحضروا بأجمعهم شيئا من غزوات النبي. فلم يصح إطلاق الصحابة عليهم، ولا يمكن إرادتهم من المرتدين من الصحابة. وثالثها: بعد الغض عن ذلك أن القوم اشترطوا أيضا في الصحابي ثباته على الإيمان مدة حياته بحيث لو ارتد عن ذلك انتزع عنه الاسم. وعليه، فبعد تسليم إنكار تلك القبائل للزكاة لا يصح إطلاق الصحابة عليهم، وذلك لخروجهم عن الدين، فلا يصح حمل ما في تلك الأحاديث من المرتدين عليهم.

ورابعها: أنه يكذب تلك الدعوى من ذاك الناصب العنيد ما ذكره ابن حزم - وهو من أبناء نحلته - في أحكام المرتدين من كتابه: المحلى، فإنه قال: أهل الردة على قسمين: فمنهم: من لم يؤمن قط، كأصحاب مسيلمة وسجاح، إلى أن قال:

والثاني: قوم أسلموا ولم يكفروا بعد إسلامهم، لكن منعوا الزكاة أن يدفعوها إلى أبي بكر، فعلى هذا قوتلوا، ولم يختلف الحنفيون والشافعيون في أن هؤلاء ليس لهم حكم المرتد أصلا، وهم قد خالفوا فعل أبي بكر فيهم، ولا نسميهم أهل الردة.

(١) انظر الفتوح (لابن أعثم): ٤٧ - ٧٠.

ويشهد لذلك قول شاعرهم، ثم ذكر بعض أشعارهم (*) في ذلك، إلى آخر كلامه في الرد على من سماهم مرتدين (١).
خامسها: أنه نص في بعض تلك الأحاديث في تفسير المرتدين منهم بأنهم الذين أحدثوا وأبدعوا بعد رحلة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولا شبهة في ظهور الكلمتين في إبداع منكر يكون من سنخ الأفعال الوجودية، كالبيعة المنكرة، وما تفرع عليها من التغيير والتحريف والتقديم والتأخير ونظائرها، فلا يشمل ذلك ما هو من سنخ الترك والعدم، كالامتناع من الواجب.
كما أنها وقع التصريح في بعضها بأن المرتدين منهم هم الذين لم يزالوا كذلك مدة حياتهم.

وذلك أيضا ظاهر في أمرين: أحدهما: طول مدة ارتدادهم. وثانيهما: استمرارهم على ذلك، وعدم رجوعهم إلى الحق مدى أعمارهم. ولا شبهة في أن أولئك الممتنعين لم تطل مدة امتناعهم من دفع الزكاة، فإن منهم من رجع عن الامتناع، ودفعها إلى الرجل في أول سنة خلافته بعد استقرار أمره، وسلمها إليه خوفا، أو طوعا، أو كرها، ومنهم من قتله جند الرجل، ونهب ما عنده، نظير مالك بن نويرة شيخ قبيلته، الذي قتله خالد بن الوليد غدرا لغضاضة كانت بينهما في الجاهلية، وقطع رأسه، وشرب الخمر في قحف رأسه، ونكح زوجته في ليلته، وأمر بقتل جنوده بأجمعهم بليلة واحدة غدرا، بعد أن أكرمه

* منها قول بعضهم:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا * فيا لهفنا ما بال دين أبي بكر
أيورثها بكرا إذا مات بعده * فتلك لعمر الله قاصمة الظهر
وأين التي طالبت فمعتم * لك التمر أو أحلى لدي من التمر
فيا ليتني دوران رحلي وناقتي * عشية نجد بالرماح أبو بكر (٢)
إلى آخر أبياته، وكلماتهم في ذلك.

(١) المحلي ١١: ١٩٣.

(٢) انظر المحلي (ابن حزم) ١١: ١٩٣. تاريخ الطبري ٢: ٤٧٧، الصوارم المهركة: ٨٢.

فهل ترى أمر الورى يلقى إلى * أمثالهم فينصبون الأولا

وأكرم جنوده شيخ القبيلة بالطعام والشراب وغيرهما. ولذلك لما رجع خالد بجنوده إلى الخليفة الأول استشاط الخليفة الثاني غضبا عليه، وهم بقتله قصاصا عن جنايته بأولئك المسلمين، وسائر منكراته بأعراضهم وأموالهم، ومنعه الخليفة الأول عن القصاص، معتذرا بأن خالدا نصره، وسيفه، وعضده، ومشيد خلافته (١).

وبالجملة، فلا شبهة في أن الذين امتنعوا عن دفع الزكاة إلى الرجل في بدء أمره لم يكونوا مرتدين، وكانوا من أهل الشهادتين، قائمين بوظائف الدين من الصوم والصلاة وغيرهما، وأنهم لم ينكروا وجوبها كي تصدق عليهم الردة، ولذلك فرقها بنو حنيف في فقرائهم (٢) ثم بعد الامتناع لم يستمروا عليه، وإنما أخرجوا دفعها إلى حين استقرار الأمر كما ذكرنا.

ويشهد لذلك اعتذار الخليفة عن قتل رجالهم، وسبي نسائهم، وهتك أعراضهم، ونهب أموالهم، ترميما لعمل نصره وعضده بأنهم لم يدفعوها له، فقال: والله لو منعوني عقالا لقاتلتهم بالارتداد (٣).

وبذلك يعلم أن تهمة أذنا به لهم بذلك ليس إلا كذبا محضا، ورجما بالغيب، بهتانا وزورا، وقد قال تعالى: (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) (٤). ثم إذ قد ثبت لك كل ما ذكرنا كثرة وجود المنافقين في أصحاب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

«فهل ترى» أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) يترك «أمر الورى» أبد الدهر، و «يلقى» زمامهم «إلى»

أولئك الفسقة و «أمثالهم، فينصبون الأولا» بآرائهم السخيفة، وشهواتهم المردية، ثم

(١) انظر الغدير ٧: ١٦١، والتعجب (الكراچكي): ٤٠.

(٢) انظر تاريخ ابن أعثم (الفتوح) ١: ٤٠ فما بعد.

(٣) انظر صحيح مسلم ١: ٥١ / ٢٠، سنن أبي داود ٢: ٩٣ / ١٥٥٦، سنن الترمذي ٤:

١١٧ / ٢٧٣٤، وفي الكل: لقاتلتهم على منعه.

(٤) النحل: ١٠٥.

ويتركون من هو الأحق * من أينما دار يدور الحق

يلحقهم الهمج الرعاع، أتباع كل ناعق، تارة بدعوى كون المنصوب بأهوائهم أصلح للأمة، وأخرى بدعوى الإجماع، وثالثة بأولوية الأول لانتصابه في محراب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إماما في مرضه، وأولوية الآخرين بالنص من سابقهما، وبتلك

المختلقات يجعلون الثلاثة أئمة واجب الاتباع «ويتركون من هو الأحق» بها، بعد اعترافهم بذلك، وتواتر أحاديثهم بأنه (عليه السلام) «من أينما دار يدور الحق» معه. فقد روى في ذلك علماء الجمهور خمس عشرة حديثا، ورواه أيضا علماء الإمامية بأحد عشر طريقا، وإن من علماء القوم ومحدثيهم: إبراهيم الحموي (١) ورزين وإمام الحرمين في الجمع بين الصحاح الستة في الجزء الثالث منه عن صحيح البخاري (٢) وموفق بن أحمد (٣) والزمنخري في ربيع الأبرار (٤) وعامر الشعبي الناصبي المنحرف عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

ومن علماء الخاصة: الشيخ الطوسي في أماليه (٥) وابن بابويه بطرق شتى (٦) ومضامين أحاديث الفريقين متقاربة، مروية عن أم سلمة، وعن عبد الله بن عباس، وأبي سعيد الخدري، وأبي ليلي، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي ثابت مولى أبي ذر، وحذيفة، وعن أبي بكر، وعن علي نفسه، وجابر بن عبد الله، وأبي ذر، وميمونة بنت الحارث زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كلهم عن رسول الله. وملخص الكل بإسقاط المكررات، ومقدمات تلك الأحاديث، أنه قال: "علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن مع علي، ولن يفترقا حتى يرثي علي الحوض، ورحم الله عليا، والحق معه حيث دار، اللهم أدر الحق معه حيث دار".

(١) فرائد السمطين ١: ١٧٦ / ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢.

(٢) حكاة عن الجمع بين الصحاح الستة في نهج الحق: ٢٢٤.

(٣) المناقب: ١٧٦ / ٢١٤.

(٤) ربيع الأبرار ١: ٥٢٨.

(٥) أمالي الطوسي: ٥١٨ الجزء الثامن عشر.

(٦) أمالي الصدوق: ٨١ المجلس العشرون.

وقال: " ستكون من بعدي فتنة، فإذا كان ذلك، فالزموا علي بن أبي طالب، فإنه الفاروق الأكبر، الفاصل بين الحق والباطل ".

وقال لعمار: " ستكون بعدي في أمتي هناة، حتى يختلف السيف فيما بينهم، وحتى يقتل بعضهم بعضا، فإذا رأيت ذلك، فعليك بهذا الأصلح " وأشار إلى علي " فإن سلك الناس كلهم واديا، وسلك علي واديا، فاسلك وادي علي، وخل عن الناس ".

يا عمار: " إن عليا لا يردك عن هدى، ولا يدلك على ردى. يا عمار: طاعة علي طاعتي وطاعتي طاعة الله عز وجل ".

يا عمار: " تفتلك الفئة الباغية، وأنت مع الحق، والحق معك ".

يا عمار: " من تقلد سيفا أعان به عليا على عدوه قلده الله يوم القيامة وشاحا من در، ومن تقلد سيفا أعان به عدو علي قلده الله يوم القيامة وشاحا من نار " (١).
" علي أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله إلى يوم القيامة، وهو الإمام والخليفة بعدي، فمن تمسك به فاز ونجا، ومن تخلف عنه ضل وغوى، يلي تكفيني، وتغسيلي، ويقضي ديني، وأبو سبطي ".

" علي مع القرآن، والقرآن مع علي، خليفتان نصيران، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض، فأسألهما ماذا خلفت فيهما ".

" علي قسيم الجنة والنار، من فارق عليا فقد فارقني، ومن فارقني فقد فارق الله عز وجل ".

" علي آية الحق، وراية الهدى، علي سيف الله يسله على الكفار والمنافقين ".
إلى آخر ما ذكر، من أمثال ذلك، وأضعافها، وأعظم منها بما يضيق المقام عن الإشارة إلى فهرستها، فضلا عن ذكر كل منها بطولها.

(١) انظر تاريخ بغداد ١٣: ١٨٧ / ٧١٦٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧٢، البداية والنهاية ٧: ٣٤٠، نهج الإيمان: ١٩١، الطرائف (ابن طاووس): ١٠٤، بحار الأنوار ٣٨: ٣٨.

علي الأعلى تقى وفضلا * آية ربه العلي الأعلا
فأخروه في وفور فضله * وعلمه ونسكه ونبله

ولعمر الله هو «علي الأعلى» من جميع المخلوقات بعد النبي الأعظم، في
مكارم الصفات بأجمعها، ومحامد الخصال بتمامها، ولا سيما «تقى وفضلا» علي
ما تسالم عليه الفريقان، واتفقت عليه كلمة الأمة عامة، بحيث لا يقدر في ذلك
نباح بعض النصاب المعادين له.

وأنه «آية» من «ربه العلي الأعلا» أنزله، لتمييز الحق عن الباطل، وبه يعرف
الخبيث من الطيب، كما قال له النبي في الحديث المثبت المشهور: " يا علي أنت
أخي ووصيي ووارثي، لحمك من لحمي، ودمك من دمي، وسلمك سلمتي، وحربك
حربي، والإيمان مخالط لحمك ودمك، كماخالط لحمي ودمي، وأنت عدا علي
الحوض خليفتي، وأنت تقضي ديني، وتنجز عدايتي، وشيعتك علي منابر من نور
مبيضة وجوههم حولي في الجنة، وهم جيرانني، ولولا أنت يا علي لم يعرف
المؤمنون بعدي " إلى آخر الحديث الشريف (١).

وبعد كل ذلك أعرض عنه أكثر المتظاهرين بالإسلام، وأبرزوا ما في قلوبهم
من الأحقاد عليه بسبب قتل أقاربهم المشركين، وهلاك الكافرين بسيفه في
غزوات النبي ببدر، وحنين، وخيبر، وغيرها، بأمر من الله ورسوله.
«فأخروه في وفور فضله» المتسالم عليه لدى عموم المسلمين، بل وغيرهم
«و» كثرة «علمه» الذي تلقاه من ريق النبي، ومص لسانه المقدس، وقد تعلم منه
ألف باب من العلم، يفتح من كل باب ألف باب، حتى صار باب مدينة علومه

(١) تقدم تخريج مصادره في ج ١ ص ٦٠٤، وانظر - مضافا علي ما مر هناك - المزار (محمد بن
المشهدى): ٥٧٧، إقبال الأعمال (ابن طاووس) ١: ٥٠٧.

وقدموا المفضول والعقل استقل * بقبحه والذكر بالمنع نزل
أليس أوحى الله فيما نزلا * على النبي أفمن يهدي إلى

المتلقاة من ربه تعالى (١) ثم ما أشبهه به في كثرة عبادته «ونسكه» وزهده، بل وكذا
في حذاقته «ونبله».

وستعرف بعض اعترافات كثير من خصمائه المنحرفين عنه بكل ذلك إن شاء الله
تعالى (٢) فضلا عن إجماع الموالين له، وتواتر أحاديثهم بكل ذلك، فانتظر.
ثم لم يقنع أولئك المنافقين التابعين للشهوات، والمتكالبين على حطام الدنيا،
والمتفانين في طلب الجاه والمال بالإعراض عنه بعد النبي، حتى تجرؤوا على الله
تعالى ورسوله «وقدموا» عليه من هو «المفضول» لأقل خدامه، وبالغ بعضهم في
الوقاحة ونسب ذلك إلى الله تعالى، فقال: الحمد لله الذي قدم المفضول على
الفاضل (٣) مشيرا إلى تقدم الثلاثة عليه «و» من الواضح لدى كل ذي دراية أن
«العقل» قد «استقل» في الحكم «بقبحه» بل «والذكر» الحكيم أيضا «بالمنع
نزل» وحكم على طبق العقل بقبحه، بل حكم أيضا بقبح التساوي بين الفاضل
والمفضول في قوله سبحانه: (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
إنما يتذكر أولوا الألباب) (٤) فضلا عن تقديم المفضول على الفاضل.
وقد تقدم في المقصد الأول ما ينتفع به في المقام، فراجع.
ثم راجع الآيات القرآنية الدالة على وجوب تقديم الفاضل على المفضول،
ولزوم اختيار الراجح على المرجوح «أليس أوحى الله فيما نزلا» في كتابه الكريم
«على النبي» العظيم من قوله عز وجل: («أفمن يهدي إلى» الحق أحق أن يتبع
أمن لا يهدي إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون) (٥).

(١) تقدم تخريج مصادره في ج ١ ص ٥٠٤، وانظر - مضافا على ما مر هناك - الكافي
(الكليني) ١: ٢٣٩، الخصال (الصدوق) ٢: ٦٤٣ / ٢٢، الإرشاد (المفيد) ١: ٣٤.

(٢) في ج ١ ص ٥٠٦.

(٣) وهو ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١: ٣.

(٤) الزمر: ٩.

(٥) يونس: ٣٥.

والسر فيما اقتحموه بين * الحق مر وعلي خشن
يبيغي رضاء الله لا رضاهم * فالأمر لا يجري على هواهم

وأي طريق تسلكون؟ وفي أي واد تهيمون؟ وأي حكم عقلي أو شرعي أو
عرفي أو غيرها تتبعون في تقديم الجهال البحت على باب مدينة علم
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وصنوه، وصهره المتعلم في حجره جميع علومه،
والمدافع عنه في

جميع غزواته، والبائت في فراشه، والقائم على كتفه لكسر أصنام المشركين
أعدائه، وهو خامس أهل بيته تحت كسائه، ومغسله ومكفنه بيده، والمواري له في
لحده، وقاضي ديونه، ومنجز عاداته، وأبو ذريته، ووارثه، ولحمته، وأخوه في
الشرف والحسب، وابن عمه من الأبوين في النسب.

إلى غير ذلك مما اختص به، دون الأولين والآخرين وسائر الخلائق أجمعين.
«والسر فيما» ارتكبه القوم و «اقتحموه» خلافا لله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله
وسلم)

ونقضا لحكم العقل «بين» واضح لدى التأمل فيما أشرنا إليه، من أحقادهم عليه،
وما في ضمائرهم وقلوبهم من حمية الجاهلية، وعصبية الكفر لقتلهم ببدر
وحنين، مضافا إلى ما كان هو (عليه السلام) عليه من التمسك التام في الأحكام والأموال
وغيرها بالحق الحقيقي من غير زيغ ولا ميل لحميم ولا قريب.

و «الحق مر» على أهل الباطل «وعلي خشن» في ذات الله تعالى على ما
وصفه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك (١) لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا يردده
عن الحق عدل

عاذل، يعدل في الرعية، ويقسم بالسوية، القريب والبعيد عنده سواء، والظالم عنده
مهان ذليل، حتى يأخذ منه الحق، والمظلوم عنده عزيز، حتى يأخذ له بحقه.
وأنه في كل ذلك وفي جميع تقلباته وسائر حرركاته وسكناته «يبيغي رضاء الله،
لا رضاهم» كما أخبر الله تعالى بذلك في سورة " هل أتى " النازلة فيه وفي أهل

(١) الإرشاد (المفيد) ١: ١٧٣، نظم درر السمطين (الزرندي): ١١٩، بحار الأنوار ٢١: ٣٨٥.

بيته (عليهم السلام) اتفاقاً من الفريقين، وذلك بعدما طووا جياعا صائمين ثلاثة أيام، وأطعموا فطورهم للمسكين واليتيم والأسير (١) فأخبر سبحانه عن نواياهم وضمائرهم في عملهم ذلك بعد حكايته قصتهم بقوله تعالى: (ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا). فقال عز من قائل حكاية عنهم: (إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً) (٢). وإن القوم حيث عرفوه كذلك، وعلموا أنه إن انتهت إليه الرئاسة لا يجيبهم إلى ما يطلبون، ولا يتعدى حدود الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى ما يطعمون «فالأمر لا يجري» عندئذ «على هواهم» وإنه لا يتبع شهواتهم ورغبتهم. انصرفوا عنه، ومالوا إلى غيره ممن لم يكن كذلك، ونعم الحكم الله، والزعيم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، والموعود القيامة. وإن قصة ذلك الحجة الكبرى (عليه السلام) مع أخيه عقيل، وخشونته في ذات الله تعالى مشهورة، مذكورة في نهج البلاغة (*) على ما ذكره هو (عليه السلام) بنفسه، فراجع.

(*) فإنه قال في بعض خطبه: " ولقد رأيت عقيلاً أخي، وقد أملق (٣) حتى استماحني (٤) من بر كم صاعاً " إلى قوله (عليه السلام): " ورأيت أطفاله شعث (٥) الألوان من ضرهم، وكأ نما اشمأزت وجوههم من قرهم (٦) " (٧) إلى قوله (عليه السلام): " فأحميت له حديدة، ثم أدنيتها من جسمه، فضح من ألمها، فقلت له: ثكلتك الثواكل يا عقيل: أئن من حديدة أحماها إنسانها للعبه، وتجرنني إلى نار سجرها جبارها لغضبه، أئن من الأذى ولا أئن من لظى " (٨) إلى آخر كلامه (عليه السلام). (١) انظر الكشاف ٤: ٦٧٠، الوسيط (الواحد) ٤: ٤٠١، تفسير النيسابوري ٦: ٤١٢، مجمع البيان ٤: ٤٠٤.

(٢) الإنسان: ٩ - ١٠.

(٣) أملق: افتقر أشد الفقر.

(٤) استماحني: استعطاني.

(٥) شعث: جمع أشعث وهو من الشعر المتبلد بالوسخ.

(٦) قر اليوم قرأ: برد، المصباح المنير: ٤٩٦ (قر).

(٧) بدل ما بين القوسين في نهج البلاغة: غير الألوان من فقرهم.

(٨) نهج البلاغة (صباحي الصالح): ٣٤٦ / ٢٢٤ من كلام له (عليه السلام)، المناقب لابن شهر آشوب ٢: ١٠٩ في المسابقة بالعدل والأمانة.

لكنه كالمصطفى في الخلق * يحظى بليته المطيع المتقي
ألم يكن من حسنه أصابه * سهم الذي رماه بالدعابه

و «لكنه» (عليه السلام) مع تلك الخشونة في ذات الله ابتغاء مرضاته كان (عليه السلام) في مكارم الأخلاق، واللين، والرأفة بالعباد «كالمصطفى في الخلق» الحسن، والحلم العظيم، بحيث كان «يحظى بليته» أي: يدنو منه، ويحبه ويسعد به ويبلغ مرامه منه (عليه السلام) بسبب لينه وبشاشته «المطيع» لله «المتقي» المتحذر من عذابه وغضبه. ويشهد لذلك افتراء عدوه عليه بكثرة المزح كذبا وزورا «ألم يكن من حسنه» في العشرة مع الناس، وخلقه العظيم في احتمال المكاره منهم «أصابه» من قوس الحسد «سهم الذي رماه بالدعابه؟» بضم الدال، بمعنى: المزاح وما يستملح. فإن الخليفة الثاني عند رحلته حار في تعيين الخليفة من بعده، وكان كل ما عرض عليه أحد من الصحابة، رماه بشيء يوجب انحطاطه وعدم لياقته لذلك، حتى عرض عليه تعيين ذلك الحجة الكبرى، فرماه بذلك (١) حيث لم يجد فيه من النواقص شيئا يمكن إلصاقه به، وذلك مما يبرهن خلوه (عليه السلام) عن كل نقص وشين، حتى عند من نظر إليه بعين الحقد والحسد، فضلا عن غيره.

فإنه قد صح قول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليله * ولكن عين السخط تبدي المساويا (٢)
وأعظم من ذلك مدح معاوية له (عليه السلام) وهو أعدى عدوه وألد خصمائه، وهو المنشد أبياتا يزيكه فيها (٣) ومنها ما نسب إليه:

- (١) أي: أن عمر بن الخطاب ذكر - بنظره - من يصلح للإمامة في الشورى، ولما ذكر عليا (عليه السلام) وصفه بالدعابة، انظر تفصيل الكلام فيه في شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٢: ٢٧٨ والفصول المختارة (مصنفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٤٢.
(٢) البيت لعبد الله بن معاوية بن عبد الله الجعفري، انظر الأغاني ١٢: ٢١٤.
(٣) انظر الغدير ١: ٣٣٠ و ٢: ١٥٧.

فكان للورد شرابا عذبا * وللطواغيت عذابا صبا
وهل ترى إجماعهم لو انعقد * والمرضى بمعزل إلا فند

الفضل ما شهدت به الأعداء * والحسن ما شهدت به الضراء (١)
وبالجملة «فكان للورد» بكسر الواو، وهو الوارد على الماء عطشاننا: «شرابا
عذبا» أي: حلوا طيبا، لا ملوحة فيه، بحيث ساغ مشربه لكل وارد عليه،
ولا يستوحش منه الضعيف، بل يستأنس بمجالسه كل بعيد وقريب.
«و» لكنه (عليه السلام) كان «للطواغيت» الفجرة، والفراغنة الفسقة «عذابا صبا» أي:

مصوبوا منحدرًا عليهم، كالصاعقة النازلة المحرقة لهم.
إلى غير ذلك من فضائله وفواضله التي لا يجمعها ولا يستقصيها الكتب
الضخمة، ولا يحصيها الصحف الجمة، كيف لا؟ وقد قال في ذلك ابن أبي الحديد
الشافعي المعتزلي: ما أقول فيمن كتم فضائل أعدائه كمدا وحسدا، وأخفى مناقبه
أولياؤه خوفا ووجلا، وقد ظهر بين الكتمانين من فضائله (عليه السلام) ما ملأ الخافقين
(٢).

أفهل يجوز في حكم العدل والإنصاف - يا للمسلمين - أن يؤخر مثله بعد
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الخلافة والإمارة، ويحرم عن ميراثه، ويقدم عليه غيره
الذي كان
أجنيبا عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حسبه ونسبه، وبعيدا عنه في جميع كمالاته
ومحامد

صفاته بدعوى إجماع الأمة؟ مع كونها دعوى فاسدة، وقولا زورا، وكذبا محضا.
ثم «وهل ترى إجماعهم لو انعقد» يوم السقيفة، وسلمنا ذلك، أفهل يفيد ذلك
شيئا «والمرضى بمعزل» عنهم على ما تصافق عليه الأمة ولم يختلف في انزاله
وإعراضه اثنان؟ وهل يكون ذلك «إلا فند» وخرافة فاسدة، وجهل ونقصان

(١) نسبه في مودة القربى إلى عمرو بن العاص، انظر التحصيل في أيام التعطيل: ٣٥٦.
(٢) هذه العبارة منسوبة إلى الشافعي كما نسبه إليه المصنف في ج ١ ص ٤٩٠ من الكتاب وإلى
الخليل ابن أحمد الفراهيدي كما في الرواشح السماوية (المحقق الداماد): ٢٠٣، وسفينة
البحار ٢: ١٢٧ (خلل).

كيف ومن قام به الإجماع* من دون كره همج رعا ع
أو غالب عليه حب المال* أو طالب لخفقة النعال

عقل، وكذب وضعف رأي، يوجب اللؤم والندامة.
«كيف» لا؟ وقد صح أن وجوه الصحابة، كبنى هاشم أجمع، وسلمان،
وأبى ذر، ومقداد، وعمار، [و] رئيس قبيلة الخزرج سعد بن عبادة وأضرابهم،
لم يبايعوا الرجل إلا كرها، وذلك بعد مدة مديدة من تصديه للأمر (١).
وأما السواد «و» هم «من قام به الإجماع» على زعم القوم، وبايعوه «من دون
كره» ولا إجبار، فهم «همج رعا ع» والهمج: ذباب صغير كالبعوضة يسقط على
وجوه الغنم والحمير، وعلى أعينهما، ويستعار للجهلة والإسقاط من الناس، ومثله
الهيج بمعنى: البق.

والرعا ع بفتح الراء: العوام والسفلة، ومنه كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في أمثالهم:
" همج رعا ع، أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح " (٢).
فإن الذين بايعوا الخليفة الأول بسعي من الثاني، ومن سالم مولى أبى حذيفة،
وعبيدة بن الجراح... كان جلهم بل كلهم على أصناف ثلاثة:
فمنهم: السواد بمنزلة وحوش البر الذين لم يكونوا من أهل الحل والعقد،
ولم يميزوا الصحيح عن السقيم، ولم يعرفوا شرائط الخلافة.
ومنهم: الطامعون في الزخارف الدنيوية «أو» من هو «غالب عليه حب المال»
نظير أبى سفيان وأتباعه من الأمويين وغيرهم، فأطمعهم المؤسسون الثلاثة في
ذلك بشرط البيعة.
ومنهم: من هو حريص على تحصيل الرئاسة والجاه «أو طالب لخفقة النعال»
وتبعية الناس له وسيرهم وراءه، نظير بشير بن سعد وأمثاله من وجوه الخزرج،

(١) انظر الإمامة والسياسة ١: ٢٨، العقد الفريد ٥: ١٣، الأوائل (العسكري): ١٠٣.
(٢) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٥ / ١٤٧ من كلام له (عليه السلام).

فضعضعوا ركن الهدى واغتصبوا * إمرته وارتكبوا ما ارتكبوا
وآذوا البتول فيما صنعوا * كأنهم نص الأذى لم يسمعوا

فإنه حذرا من انتهاء الرئاسة لسعد بن عبادة سيد الخزرج - وكان بينهما غضاضة -
ثم اتقاء من تقدم أمير المؤمنين (عليه السلام) وبيعة الناس له، مع انحرافه عن ذلك الحجة
الكبرى، وما كان في قلبه من الحسد والعداوة له بادر إلى بيعة الرجل، وأمر أتباعه
بذلك أيضا، وبذلك نالوا الأكثرية.

ثم ادعوا الإجماع على خلافته كذبا وزورا «فضعضعوا ركن الهدى» بأكثرية
الآراء، وقد قال تعالى في آيات كثيرة: (وأكثرهم لا يعقلون) (١) (ولكن أكثرهم
لا يعلمون) (٢) (بل أكثرهم لا يؤمنون) (٣) (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم
مشركون) (٤).

ثم اتفق أولئك الأصناف الثلاثة على ظلم حجة الله الكبرى (عليه السلام) المنصوب
خليفة عنه تعالى وعن نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمجعول أميرا بالحق على كافة
المؤمنين إلى

يوم القيامة «واغتصبوا» مقامه المكين و «إمرته» المخصوصة به «وارتكبوا ما
ارتكبوا» من البدع، وأنواع التحريف والتغيير، واقتراف عظام الآثام.
«وآذوا البتول» وهي الصديقة الطاهرة «فيما صنعوا» بها من انتزاع فدكها،
وكانت نحلة أبيها لها، وأخذهم ميراثها منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعزمهم على
إحراق مسكنها
بمن فيه، وهم أفلاذ كبد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخرجوا الوصي عليا (عليه
السلام) بردائه إلى

المسجد، ليباع الرجل كرها، وهددوه بالقتل إن امتنع عن ذلك.
ثم لما لم يمكنهم ذلك جهارا أمروا خالد بن الوليد بقتله غدرا وغيلة، إلى غير
ذلك مما فعلوا من الظلم به (عليه السلام) وبأهل بيته، على ما ذكر في كتب الفريقين.
فقد روي كل ذلك من طريق الجمهور في أحاديث كثيرة فضلا عما روي ذلك

(١) المائدة: ١٠٣.

(٢) الأنعام: ٣٧.

(٣) البقرة: ١٠٠.

(٤) يوسف: ١٠٦.

من طريق الإمامية.

أما حديث إخراجهم من بيته ملبيا، وامتناعه عن البيعة لأبي بكر، وهمهم قتله: فقد روي في واحد وثلاثين حديثا من طريق القوم (١) وفي خمسة أحاديث من طرق الخاصة (٢).

وأما أمرهم خالدا بقتله غدرا، فقد روي في حديثين من رواة الجمهور (٣) ومثل ذلك في حديثين أيضا من رواة الخاصة (٤).
وأن رواة أحاديث إخراجهم (عليه السلام) كرها بعد مهاجمتهم على بيته (عليه السلام) يقدمهم

الخليفة الثاني، وخالد بن الوليد، وعبد الرحمن بن عوف، وثابت بن قيس، وأسيد ابن حصين، وسلامة بن سلامة، وأضرابهم لكثيرة (٥).

وفي طليعتهم الخليفة الأول بنفسه، حيث قال في مرض وفاته في كلام طويل له: أما أني لا آسف إلا على ثلاث فعلتھن، وددت أني لم أفعلھن - إلى قوله -: وددت أني لم أكن كشفت عن بيت فاطمة وتركته، ولو أغلق على حرب، ووددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين: عمر، أو أبي عبيدة - إلى قوله -: وددت أني سألت رسول الله فيمن هذا الأمر؟ فكنا لا ننازعه أهله.
وروى ذلك محمد بن جرير الطبري (٦) ونصر بن مزاحم في كتاب الصفيين (٧) والمبرد في الكامل عن عبد الرحمن بن عوف (٨) ورواه أيضا أحمد بن عبد العزيز

(١ و ٢) انظر تفصيل النصوص والآثار في الهجوم على بيت فاطمة عن علماء الفريقين في غاية المرام ٥: ٣٢٢ ومأساة الزهراء (السيد جعفر مرتضى) ١: ٣١٥، وكتاب الهجوم على بيت فاطمة (عبد الزهراء مهدي) الفصل الرابع.

(٣) الأول رواه في الصراط المستقيم ١: ٣٢٣ عن جماعة من العامة، الثاني: رواه ابن جرير الطبري في المسترشد: ٤٥١.

(٤) الأول: تفسير القمي ٢: ١٥٨ - ١٥٩، الثاني: كتاب سليم بن قيس: ٢٢٧.

(٥) انظر الاختصاص (مصنفات الشيخ المفيد) ١٢: ١٨٦، الاحتجاج (الطبرسي) ١: ٨٣، بحار الأنوار ٢٨: ٢٠٤.

(٦) تاريخ الطبري ٢: ٦١٩.

(٧) الصفيين: ٨٧ و ١٢٠ و ١٢٦.

(٨) حكاة عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٢: ٤٥.

بطريق عن أبي الأسود، وبطريق آخر عن مسلمة بن عبد الرحمن وسعد بن أبي وقاص، وعن الشعبي، وعن عاصم بن عمر بن قتادة، وأبي بكر الخليفة، وعن ابن شهاب، وعن عمر بن شبيبة، وعن النضر بن سهيل، وعن إسماعيل بن مجالد، وعن عائشة، وعن الليث بن سعد، وعن يعقوب عن رجاله (١).

ورواه أيضا إبراهيم الثقفي الذي هو من أعظم القوم بطريقه، إلى أحمد العملي مرة، وإلى الزهري أخرى، وإلى بريدة الثالثة، وإلى موسى بن عبد الله رابعة، وإلى عدي بن حاتم خامسة (٢).

ورواه البلاذري أيضا بطرقه أولا إلى عون، وثانيا إلى ابن عباس، وثالثا إلى عائشة، ورابعا إلى عقبة بن سنان (٣).

وروى ذلك كثير من المحدثين، ورواة السير، فيهم: الجوهري (٤)، ومصنف كتاب أنفاس الجواهر (٥) وكتاب الصراط المستقيم (٦) وابن قتيبة (٧) وغيرهم، فراجع في ذلك شرح المعتزلي على النهج (٨) وكتاب الشافي للسيد المرتضى (٩) وصحيح البخاري (١٠) ومسلم (١١) وغيرها، فضلا عما ذكره الإمام بنفسه (عليه السلام) في بعض خطبه في نهج البلاغة (*).

- * منها قوله (عليه السلام): " ولقد تقمصها [١٢] - أي الخلافة - ابن أبي قحافة، وهو يعلم أن محلي منها محل القطب من الرحا، فنظرت فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فظننت بهم عن الموت، وأغضيت [١٣] على القذى، وشربت على الشجا [١٤] فصبرت على أخذ الكظم [١٥] وعلى أمر من طعم العلقم " إلى آخر الخطبة، وسائر خطبه [١٦].
- (١) و (٤) السقيفة وفدك: ٤٣.
- (٢) لم نعثر عليه في الغارات.
- (٣) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨ و ٢٦٩ بتفاوت فيهما، و ١٠: ٣٤٦ وفيه عن عبد الرحمن بن عوف.
- (٥) حكاها عنه النباطي العملي في الصراط المستقيم ٢: ٣٠١.
- (٦) الصراط المستقيم ٢: ٢٩٦ و ٣٠١.
- (٧) الإمامة والسياسة: ١٧ - ٢٠.
- (٨) شرح نهج البلاغة ٢: ٤٦ و ١٢: ٢٦٣ و ١٧: ١٦٤.
- (٩) الشافي ٣: ١٩٣.
- (١٠) صحيح البخاري ٨: ١٨٥ كتاب الفرائض باب قول النبي: لا نورث، وفيه: طلب فاطمة والعباس ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وآله).
- (١١) صحيح مسلم ٣: ١٣٨٠ / ١٧٥٩، وفيه سؤال فاطمة (عليها السلام) ميراثها، ومنعه من إعطائه إياها.
- [١٢] تقمصها: لبسها كالقميص.
- [١٣] أغضيت: أصلها من غض الطرف، والمراد: سكت على مضمض.
- [١٤] الشجا: ما يعترض في الحلق من عظم ونحوه.
- [١٥] الكظم بالتحريك أو بضم، فسكون: مخرج النفس، والمراد: أنه صبر على الاختناق.
- [١٦] نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٨ خ ٣، و ٦٨ خ ٢٦ من خطبة له (عليه السلام).

وما رواه علماء الإمامية ومحدثوهم، والكل متقاربة (*) المضامين، ومتفقة

* وحاصل تلك الأحاديث، وملخصها على ما رواه الشافعي المعتزلي، عن جماعات كثيرة من أرباب السير بعد إسقاط المكررات مضافا إلى ما تقدم منا في المقصد الأول من الإمامة في هامش شرح قول الناظم: «فإنه مثار إيقاع الفتن» [٥].
هو أنه بعدما تصدى أبو بكر الخلافة امتنع علي (عليه السلام) وكثير من وجوه الصحابة عن البيعة له، وفيهم سلمان، وأبو ذر، والمقداد، وعمار، والزبير، وأبو سفيان، وخالد بن سعيد، والعباس بن عبد المطلب، وجميع بني هاشم، وجعلوا يترددون إلى علي (عليه السلام).
فقام عمر مع خالد بن الوليد بأمر من أبي بكر، وانصرفا في عصابة إلى دار علي (عليه السلام)، ونادى عمر علي باب الدار، فقال: والذي نفسي بيده لتخرجن إلى البيعة أو لأحرقن عليكم البيت. فخرج إليه الزبير مصلنا بالسيف، فاعتنقه زياد بن لبيد، ورجل آخر، فبدر السيف من يده، فأخذ عمر، وضرب به الحجر، فكسره، وخرجت فاطمة، فصرخت، وولولت، وجعلت تبكي وتصيح، ثم قبض القوم على الزبير.
ثم دخل عمر على علي (عليه السلام)، وقال له: قم فبايع، فتلكأ علي (عليه السلام) واحتبس وأبى أن يقوم، فجعل عمر يدفعه حتى أخرجه، وأخرج سائر من كان هناك من الرجال، وأحاط بهم القوم، وأخذوهم بتلابيبهم، وأخرجوهم من الدار عنفا، وساقوهم سوقا عنيفا.
فاجتمع الناس، وامتألت شوارع المدينة بالرجال، حتى أدخلوا عليا (عليه السلام) ومن معه من المهاجرين والأنصار وسائر بني هاشم على أبي بكر، وهددوا عليا بالقتل إن لم يبايع، وهو يقول: " معاشر المسلمين علام تضرب عنق رجل من المسلمين لم يتخلف لخلاف " ثم رفع رأسه إلى السماء وهو يقول: " اللهم اشهد ".
ثم توجه باكيا إلى قبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقال: (يا بن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني) وجعل يكرر ذلك.

ثم قال (عليه السلام) لعمر: " احلب حلبا لك شطره، والله ما حرضك على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غدا ".
وقامت فاطمة (عليها السلام) في لمة من نساء بني هاشم حتى دخلت على أبي بكر، وقالت له: " يا أبا بكر ما أسرع ما أغرتم على أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ والله لا أكلم عمر حتى ألقى الله تعالى "

وقام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم، وقال: إن بيعتي كانت فلتة، وقي الله شرها، وخشيت الفتنة، وأيم الله ما حرصت عليها يوما قط، ولو قلدت أمرا عظيما مالي به طاقة، ولا يدان [٦]... إلى آخر كلامه.

وقال الشارح المعتزلي: وحق لأبي بكر أن يندم ويتأسف على كشف بيت فاطمة [٧].
وروى إبراهيم الثقفي عن رجاله: أنه والله ما بايع علي حتى رأى الدخان قد دخل بيته [٨].
وروى المعتزلي عن جماعة أن عمر ضرب فاطمة بالسوط، وضرب الزبير بالسيف، وعن الزهري: أنه ما بايع علي إلا بعد ستة أشهر، وما اجترأ عليه إلا بعد موت فاطمة [٩].

[٥] في ج ١ ص ٣٨٨.

[٦] شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢: ٥٠.

[٧] شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ١٦٨.

[٨] قاله في كتابه أخبار السقيفة، وهذا الكتاب لم يصلنا، حكاه عنه السيد المرتضى في الشافي ٢: ٢٤١.

[٩] شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٦: ٤٦ و ١٦: ٢٧١.

المعنى، على أن جمهور الصحابة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) آذوا ابنته وصهره (عليه السلام) وسبويه، «كأنهم نص الأذى» من الكتاب والسنة «لم يسمعوا».
أوليس قد صح وتواتر لدى الفريقين قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ابنته الصديقة:

" إن فاطمة بضعة مني، وهي روعي التي بين جنبي، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله، ومن أحبها فقد أحبني، ومن أبغضها فقد أبغضني، ومن أسخطها فقد أسخطني، ومن أرضاها فقد أرضاني " (١)؟ إلى غير ذلك مما ثبت عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في شأنها، وشأن بعلها وولديها، وسائر أهل بيته. أولم يسمعوا قوله تعالى: (إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا) (٢).
(والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب أليم) (٣) [و] في سورة الأحزاب (وما

-
- (١) مسند أحمد ٤: ٥ و ٣٢٦ و ٣٢٨، صحيح البخاري ٥: ٢٦ باب مناقب قرابة رسول الله و ٣٦ باب مناقب فاطمة، صحيح مسلم ٤: ١٩٠٢ / ٢٤٤٩، الصراط المستقيم ٢: ٢٩٣.
(٢) الأحزاب: ٥٧.
(٣) التوبة: ٦١.

بل سمعوه ووعوا وانقلبوا * لكي يتم أمر من قد نصبوا
فانقلبوا به على أعقابهم * والذكر قد أخبر بانقلابهم
ولا تكن في ريبة مما ظهر * منهم وهم أصحاب سيد البشر

كان لكم أن تؤذوا رسول الله (١).

فراجع صحاح القوم ومسنداتهم، وسائر مؤلفاتهم، فضلا عن صحف الإمامية
تجد فوق حد التواتر مما ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك، أترى أن
أولئك

المهاجمين بيتها، والغاصبين حقها، والهاتكين حرمتها، والمليبين بعلمها، والساعين
في إيذائها، لم يسمعوها كل تلك الأحاديث؟

هيئات ثم هيئات «بل سمعوه، ووعوا» ذلك كله «و» لكن «انقلبوا» على
أعقابهم مرتدين راجعين إلى عصر الجاهلية، كما أخبر الله تعالى عنهم سلفا بقوله
سبحانه: (وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبتم
على أعقابكم) (٢).

وتناسوا تلك النصوص المؤكدة من النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) «لكي يتم أمر
من قد

نصبوا» وجعلوه خليفة عن نبيهم «فانقلبوا» بذلك، وارتدوا «به على أعقابهم»
ناكثين عهد الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بيوم الغدير وغيره «والذكر»
الحكيم - كما

عرفت في الآية المذكورة - «قد أخبر بانقلابهم» قبل وقوعه.

«ولا تكن في ريبة» وشك أو عجب «مما ظهر» ووقع «منهم، وهم أصحاب سيد
البشر» وكانوا قد سمعوا منه وصاياهم المؤكدة في بضعته الطاهرة، وفي بعلمها
وأولادها.

مضافا إلى ما صك أسماعهم من الآيات القرآنية في شأنهم المثبتة كون مودتهم
وحبهم أجر الرسالة، كقوله تعالى: (قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى) (٣).

(١) الأحزاب: ٥٣.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الشورى: ٢٣.

أليس أصحاب الكليم من فدوا * أنفسهم في الدين بعدما اهدوا
واتبعوا موسى على برهانه * وخصموا فرعون في سلطانه

أو المبينة لكونهم نفس النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وابنيه ونساءه، كما في آية
المباهلة: (فقل)
تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم) (١).
أو الحاكمة بولايتهم، على ما تقدم بيانه من قوله تعالى: (إنما وليكم الله
ورسوله) (٢).
أو المظهرة لطهارتهم من قوله سبحانه: (إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس) (٣).
وغيرها مما يأتي بيانه عند تعرض الناظم لها إن شاء الله تعالى.
فلا غرو ولا وحشة من ارتداد بعض الصحابة بعد كل ذلك، فقد تبعوا في ذلك
الأمم الماضية «أليس أصحاب الكليم» (عليه السلام)، وهم «من» كانوا متفانين في حب
نبيهم، وكانوا في غاية التمسك بشريعته، بحيث «فدوا» وقتلوا «أنفسهم في» سبيل
«الدين» وكان ذلك «بعدهما اهدوا» وتابوا عن كفرهم ومعاصيهم السالفة، وبلغ
تمسكهم بالدين إلى أن استسلم العصاة منهم للقتل، وباشرت آباؤهم وأبناؤهم
وإخوانهم وعشيرتهم قتلهم، رغبة في إطاعة نبيهم، وتوبة إلى ربهم، وطلباً
لمرضاته، وامثالاً لأمره بقوله: (فاقتلوا أنفسكم) (٤).
كما قال تعالى: (وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم
العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم) (٥).
فأجلوا عن سبعين ألف قتيل، وكان القتل شهادة لمن قتل وتوبة له، كما كان
ذلك كفارة لذنوب من بقي منهم «واتبعوا» بعد ذلك «موسى على» إثر «برهانه»
ومعاجزه، اتباعاً تاماً «وخصموا فرعون» وجادلوه بكل شدة وجرأة، على شدة

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤ و ٥) البقرة: ٥٤.

للسامري اتبعوا وشيدوا * واتخذوا العجل إلها يعبد
واستضعفوا من قد تولى أمره * ومن به شد الإله أزره
أخاه هارون وكادوا مذ أمر * بأمره أن يقتلوه فاصطبر

بأسه وسطوته «في سلطانه» واحتملوا من أذاياه المكاره العظيمة، وعرجوا
المدارج الصعبة.

وبعد كل تلك الأمور، ومع رسوخ الإيمان القوي في ضمائرهم وشرائيرهم،
تراهم كيف ارتدوا عن الدين؟ و «للسامري اتبعوا، و» ضلاله «شيدوا» وتسويله
عاضدوا، ودعوته إلى الشرك أجابوا «واتخذوا العجل إلها يعبد» من دون الله
تعالى، وذلك لغيبة نبينهم (عليه السلام) عنهم أياما قليلة، للاختلاء بربه تعالى ومناجاته، مع
عدم انقطاعه الأبدي عنهم «واستضعفوا» خليفته، وهو «من قد تولى أمره» في
غيبته «و» كان «من به شد الإله أزره» أي: قوى به ظهر موسى (عليه السلام) إجابة
لسؤاله

بقوله: (أشدد به أزرى * وأشركه في أمري) (١) أعني: «أخاه هارون» فاجتمعوا
عليه، وآذوه بما أمكنهم من الإهانة، والسب، والضرب المؤلم، حتى أشرف على
الهلاك «وكادوا مذ أمر» عليهم «بأمره» أي: بما أمر به أخوه الكليم «أن يقتلوه»
طغيانا وارتدادا «فاصطبر» على ما ناله منهم، وذلك قوله لأخيه بعد رجوعه:
(قال ابن أم إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني) (٢).

فما ظنك بأولئك المنافقين من الصحابة، وقد انقطع عنهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
أبديا، مع ما هم عليه من التجبر والتكبر، خصوصا على مثل الحجة الكبرى،
والوصي بالحق، الذي يروونه بظاهر الحال فقيرا في المال، غير متمائل معهم حسب
أهوائهم، وقد ملئت قلوبهم عليه غيظا وغضبا، لكثرة من قتل من أشياخهم
المشركين بسيفه في غزواته مع النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم يكونوا
كأصحاب

(١) طه: ٣١ - ٣٢.

(٢) الأعراف: ١٥٠.

وكم هم من ذينك النورين * رأوا من الآيات رأي العين
وجاء حذو النعل بالنعل يقع * في هذه الأمة ما قبل وقع

الكليم (عليه السلام) متمسكين بالدين، ولا مفادين لنبيهم النفس والنفيس، على ما تقدم
بيان كل ذلك.

فإن أمة الكليم (عليه السلام) كم خاطروا بأنفسهم حبا فيه، وامتنالا له، واتباعا لشريعته
في بدو أمرهم، وكيف كانوا منقادين له ولأخيه هارون (عليه السلام) «وكم هم من ذينك
النورين» النيرين «رأوا من الآيات» الباهرات والمعجزات والكرامات «رأي
العين»؟ حتى أحبوها جدا، وأطاعوها في كل شيء حقا، وخالفوا العدو القاهر
المسيطر عليهم، وجادلوه، ثم هاجروا أوطانهم تبعاً لدينك النبيين المعظمين،
واقترحوا البحر معهما، واحتملوا أشد المكاره وأمر المصائب في سبيلهما، وصبروا
على كل ما نالهم من فرعون وقومه: (يذبح أبنائهم ويستحي نساءهم) (١).
وبعد كل ذلك غووا وضلوا على يد السامري من غير طمع فيه، ولا خوف
ولا وجل منه، فكيف لو غلب عليهم أحد الأمرين كما غلب على أولئك المتعقبين
لهم من هذه الأمة المقتفين آثارهم، وهم المتلقبون بلقب الصحابة (ولقد صدق
عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين) (٢).

وصدق الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما صح «وجاء» عنه (صلى الله
عليه وآله وسلم) مثبتا من

السنة المستفيضة، أو المتواترة في كتب الفريقين: أن كل ما وقع في الأمم السابقة
مطلقا، أو في أمة الكليم (عليه السلام) لا بد مثله «حذو النعل بالنعل» والقذة بالقذة «يقع»
ويكون «في هذه الأمة» مثل «ما» كان «قبل» ذلك ونظير ما «وقع» في سالف الأيام.
كما قال تعالى في سورة "الانشقاق" بعد الحلف والأيمان الأربعة (لتركن
طبقا عن طبق) على ما صح تفسيره عن أهل البيت، أي: "لتسلكن سبيل من كان

(١) القصص: ٤.

(٢) سبأ: ٢٠.

(٣) الانشقاق: ١٩.

قبلكم في الغدر بالأوصياء بعد الأنبياء حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، لا تخطئون طريقهم، ولا يخطئ شبر بشبر، وذراع بذراع، وباع بباع، حتى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضب لدخلتموه " (١).

وروى مثله البخاري في صحيحه (٢) والحميدي في الجمع بين الصحيحين بطرق شتى عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) (٣).

ورواه أيضا الشارح المعتزلي في شرح النهج بطرق مختلفة عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) (٤).

والقذة بالضم والتشديد: ريش السهم، أو أنها الطريقة يضرب بها المثل لكل شيئين متساويين استواء القذة بمثلها، وقطعها لهدفها الواقعة عليه المصيبة له. وكيف كان فيشهد لتلك الأحاديث ما صح أيضا وتواتر في كتب الفريقين عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: " ستختلف أمتي من بعدي على ثلاث وسبعين فرقة، كما

اختلفت أمة الكليم من بعده على إحدى وسبعين فرقة، واختلفت أمة المسيح (عليه السلام) على اثنين وسبعين فرقة " (٥).

وقد روى ذلك كثير من علماء القوم كموفق بن أحمد (٦) وابن مردويه (٧) وغيرهما في عدة كتب بطرق شتى، مذيلا جملها بل كلها بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " واحدة منها

في الجنة، وهم أتباع علي وشيعته، والبقية في النار، وهم الغالون فيه، والمعادون له، والمنحرفون عنه، وهم أعداء الله ورسوله " (٨).

فإن ذلك وما بمعناه من أحاديث الاختلاف يثبت بكل وضوح ارتداد كثير من الأمة من الصحابة أو التابعين أو غيرهم، بل يثبت كفرهم بانحرافهم فقط عن

(١) تفسير القمي ٢: ٤١٣، مجمع البيان ٥: ٤٦٢، تفسير البرهان ٤: ٤٤٤، عوالي الآلي ١: ٣١٤ / ٣٣.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٢٦ باب قول النبي: لتبعن سنن...

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٠٩٩.

(٤) شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٩: ٢٨٦.

(٥) سنن البيهقي ١٠: ٢٠٨.

(٦) المناقب: ٣١٧ / ٣١٨ و ٣٣١ / ٣٥١.

(٧) مناقب علي بن أبي طالب: ١٢٤ / ١٥٧.

(٨) انظر الصراط المستقيم ٢: ١٢٦، كفاية الأثر (الخزاز): ١٥٥ بتفاوت.

حرب علي حرب من ولاه * فالخصم الله ومصطفاه
وقد روينا ورووا عن النبي * حربك حربي في صحاح الكتب

الولي المطلق (عليه السلام)، فضلا عن كفر المعادي له، وأعظم من ذلك، وأثبت منهما
كفر من

يتجاهر بسبه (عليه السلام)، أو البراءة منه، ولا شبهة في شيء من ذلك، وأعظم من ذلك
أيضا الحرب معه، بأن يشهر عليه السيف أو على أصحابه وأعدائه، من غير فرق
بين أن يقتل أو يقتل، حيث إنه لا ريب عقلا ونقلا وكتابا وسنة في أن: «حرب علي
حرب من ولاه» الأمر، وجعله أميرا بعده، وخليفة عنه، وهو رسول الله (صلى الله عليه وآله
وسلم) علي
ما تقدم بيانه مفصلا.

«فالخصم» لهم «الله و» رسوله الذي هو «مصطفاه» ومنتجبه. ولا يذهب
عليك أن في الشطر شبهة الوقفة إن قرئ الخصم بسكون " الصاد " بمعنى: الخصيم،
إلا أن يقرأ بالكسر، بمعنى: شديد الخصام.

ولو قيل بدل الشطر: " فالله خصمهم ومصطفاه " زالت الشبهة، والأمر هين.
وكيف كان فالسنة المتفق عليها بين الفريقين صرحت بذلك «وقد روينا» بطريق
أهل البيت، «و» هكذا الجمهور بطرقهم «رووا عن النبي» (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه
خاطب

عليا (عليه السلام) بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " «حربك حربي» وسلمك سلمتي ".
وقد صح ذلك «في صحاح الكتب» للفريقين، فراجع في ذلك تاسع البحار (١)
وغاية المرام (٢) وغيرهما من الكتب المطولة المعدة لذلك (٣) تجد المتواترات في
ذلك من الطريقين، بعد ما عرفت فيما تقدم من الآيات الدالة على اقتران ولايته
بولاية الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ووجوب طاعته على سبيل طاعتها،
كقوله

(١) بحار الأنوار ٢٤: ٢٦١ و ٣٤٩ و ٢٧: ٢٠٣ و ٣٢: ٩٣ و ٢١٧ و ٣٢١ و ٣٦: ٣٣٥.

(٢) غاية المرام ٢: ٧٤ و ١١٧.

(٣) بشارة المصطفى (الطبري): ٢٤٦، المناقب (للخوارزمي): ١٢٩ / ١٤٣، شرح نهج البلاغة

(ابن أبي الحديد) ٢: ٢٩٧.

وهل ترى حرب الأمير إلا * حرب الذي أمره وولى
فنسبة الحرب إلى السلطان * ومن يلي إمرته سيان
فمن بغى على علي كفرا * لكفر من بغى على خير الورى

تعالى: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) (١) على ما تقدم شرحه (٢).

وقوله سبحانه: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (٣).

وقوله جل وعلا: (فاسألوا أهل الذكر) (٤).

فالذكر هو رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لقوله تعالى: (قد أنزل الله إليكم ذكرا * رسولا

يتلو عليكم آيات الله) (٥) وعلي (عليه السلام) من جملة أهل بيته، بل هو أكبرهم وأفضلهم، ولا شبهة بحكم العقل أيضا بعد النقل أن حرب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

«وهل ترى» في حكم العقلاء والعرف أن يكون «حرب الأمير» على الجيش «إلا»

بمنزلة «حرب» الملك «الذي أمره» عليهم «وولى» القيادة له، وفوض الأمر إليه؟

«فنسبة الحرب إلى السلطان» الذي هو القائد الأعلى، وهو مؤمر الأمير «و»

نسبته إلى «من يلي إمرته» وقيادة جيشه «سيان» وأن عدو كل منهما عدو الآخر منهما.

وعليه «فمن بغى على علي» بالحرب أو السب وأمثالهما، لا شك أنه قد

«كفر» بمن أمره، وهو النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك «لكفر من بغى

على خير الورى»

إجماعا من المسلمين عامة، بعد ثبوت التلازم بين الأمرين عقلا ونقلا.

وبذلك ينقدح حكم الناكثين للبيعة مع إمام الحق (عليه السلام)، وهم: طلحة، والزبير،

ومن تبعهما من أصحاب الجمل.

والقاسطين الجائرين، وهم أهل صفين.

(١) المائة: ٥٥.

(٢) تقدم في ج ١ ص ٤٤٢.

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) النحل: ٤٣.

(٥) الطلاق: ١٠ - ١١.

ويستحق اللعن فالعنه بلا * تأمل وضل من تأملا

والمارقين الخارجين عن الدين، وهم: أهل نهروان، فإن كلهم بغوا على الوصي (عليه السلام)، وحاربوه، وسبوه، وتبرؤوا منه، فكل منهم كافر باغ على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، «و» لا شبهة أن الباغي عليه «يستحق اللعن» من الله تعالى

ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوليائه.

«فالعنه» أيها المسلم تبعاً لهم إن كنت مؤمناً بهم «بلا» وحشة ولا «تأمل» في ذلك «وضل من تأملا» فيه بعد قوله تعالى: (فلعنة الله على الكافرين) (١) (ألا لعنة الله على الظالمين) (٢) (إن الله لا يهدي القوم الفاسقين) (٣) (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون) (٤) (وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) (٥) وأمثالها الكثيرة.

مضافاً إلى دعاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) له يوم الغدير: " اللهم وال من والاه، وعاد من

عاداه " على ما تقدم ذكره (٦).

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في متواترات أحاديث الفريقين: " يا علي وليك وليي، وعدوك

عدوي " (٧).

وسائر ما ورد في ذلك عنه (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكيف يجوز التأمل في ذلك؟ أم كيف

يجوز الترحم على أولئك الفسقة الكفرة، على ما هو دأب كثير من الجمهور بعد قوله تعالى: (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) (٨)؟

(١) البقرة: ٨٩.

(٢) هود: ١٨.

(٣) المنافقون: ٦.

(٤) إبراهيم: ٤٢.

(٥) الشعراء: ٢٢٧.

(٦) تقدم في ج ١ ص ٥٦٧.

(٧) الخصال (الصدوق) ٢: ٤٢٩ / ٦، أمالي الصدوق: ٧٢ / ٨، أمالي الطوسي: ١٣٦ الجزء

الخامس، بشارة المصطفى (الطبري): ٢٠٥.

(٨) التوبة: ١١٣.

وإن تسل عن عائش فهي امرأة* وليتني استطعت فيها التبرئه

«وإن تسل عن عائش» زوجة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخروجها إلى حرب وصيه (عليه السلام) في سبعين ألفاً من بني أمية وغيرهم، وقتالها الشديد في البصرة من العراق مع أمير المؤمنين (عليه السلام) حتى قتل من المسلمين ستة عشر ألف نسمة. «فهي» حيث إنها «امرأة» ناقصة العقل والإيمان وحظ الميراث على سبيل سائر النساء، ولكنها حرم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعرضه، قد جف اليراع عن التعرض لها،

أو المتكلم فيها «وليتني استطعت فيها التبرئة» والاعتذار عنها، أو الستر على شنائع أفعالها يومئذ، وما صدر منها من المنكرات:

أحدها: تبرجها بين أجناب الرجال، ووحوش الأعراب الأندال، وهي حرم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعرضه.

ثانيها: اصطحابها ألوف العسكر الجرار من الحجاز إلى العراق، لحرب إمامها وولي أمرها، ووصي النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعلمها، وهي يومئذ فتية شابة بنت اثنين وأربعين

سنة، ولم تكن عجوزة هرمة لا يلتفت إليها.

ثالثها: رفع صوتها بين الجيوش تدور عليهم تحرضهم على القتال، وفي مسامعها نداؤه تعالى: (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا تخضعن بالقول) إلى قوله سبحانه: (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى) (١).

(يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن) (٢).

(وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن) (٣).

(ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن) (٤).

(١ و ٢) الأحزاب: ٣٢ - ٣٣ و ٥٩.

(٣ و ٤) النور: ٣١.

وقوله عز وجل في العجائز الهرمة: (والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة وأن يستعففن خير لهن) (١).

فكيف بالشابة الجميلة؟

رابعها: عصيانها لله تعالى ورسوله بمباشرة القتال، وقيادتها للعساكر، وقد أسقط الله تعالى الجهاد عن النساء حتى البوادي منهن، وحرّم عليهن القتال حتى مع الكفار والمشركين، فكيف بخروجهن إلى حرب المسلمين، والقتال مع خليفة الله ورسوله أمير المؤمنين (عليه السلام)، من غير موجب، ولا علة، ولا شبهة، ولا حجة، سوى الدعوى الكاذبة، وهي الطلب بدم عثمان؟ مع أنها لم تزل تحرض الناس على قتله، وتنادي في القبائل: أقتلوا نعثلا، قتل الله نعثلا، لقد أبلى سنة رسول الله، وهذا قميصه لم يبيل بعد (٢).

وكان لفظ " نعثل " اسما ليهودي أعرج، فكانت عائشة تسمي عثمان باسمه، وتشبهه به، لعرجه، ولم تزل تجاهر بكفره والبغض والمعاداة له، حيث إنه قطع عنها ما كان الشيخان - أبوها وصاحبه - افترضوا لها من القطائع في كل سنة، وميزاها عن سائر المسلمين، وعن نساء النبي بأموال كثيرة عينا لها في كل موسم مما كان يجبي إليهما من أموال المسلمين.

ولما قتل عثمان بأيدي المسلمين وإجماعهم، وبتحريض عائشة وأمرها، فرحت بذلك كثيرا، واستبشرت طويلا، ثم سألت عن الخليفة بعده، ولما أخبروها بقيام علي (عليه السلام) بالأمر، واختيار المسلمين له انتفخت أوداجها، وارتجت، وولولت غيظا وغضبا عليه (عليه السلام)، وكرها فيه، واستعدت لحربه، إلى أن جمعت الجموع، وخرجت بهم إلى قتاله، ولم تزل تعاديه إلى الغاية، وتعبس عند ذكره، وتنفر عن

(١) النور: ٦٠.

(٢) انظر زيادة على مر سابقا تذكرة الخواص: ٦٦، المحصول (للرازي) ٣: ٩٨٣.

التصريح باسمه، وكانت تنفي عنه إمرة المؤمنين، ولم تكن غايتها القصاص والانتقام من قتلة عثمان، وإلا لكان ينبغي أن تتوجه بعسكرها نحو مدينة الرسول التي كانت مجتمعا لقاتليه، دون البصرة والعراق التي خرجت إليها. مضافا إلى أنها لم تكن ولية الدم، ولم يكن بينها وبين المقتول نسب، ولا قرابة، ولا الشركة في العشيرة، فإنها كانت تيمية، والمقتول أموي. وبالجملة، فمن الواضح أنه لم يكن خروجها ذلك لحب في المقتول، ولا انتقاما له، كرها في أمير المؤمنين (عليه السلام) وعداوة له، وعصيانا لله تعالى، ومخالفة

له ولرسوله في تأكيدهما عليها بالاختفاء في بيتها، واحتجابها وراء أستارها، وإخفائها صوتها عن أجناب أبنائها، أمة بعلها.

فقد أخرج أبو نعيم في كتاب الفتن (١) وابن مسكويه في تجارب الأمم (٢) وابن قتيبة في الإمامة والسياسة (٣) وغيرهم في غيرها من كتب الفريقين: أنها لما انتهت بعسكرها الجرار إلى ماء الحوآب في طريقها إلى البصرة للحرب، نبحتها كلاب الحوآب، فسألت محمد بن طلحة عن الموضوع، فقال: ماء الحوآب، فقالت: ما أراني إلا راجعة، فإني سمعت رسول الله يقول لنسائه: " كأي باحداكن قد نبحتها كلاب الحوآب " ثم توجه إلي، وقال: " فإياك أن تكوني أنت يا حميراء " (٤). وقد صح أن طلحة والزبير وابنيهما أقاموا أربعين شاهدا زور شهدوا عندها: أنه ليس الموضوع ماء حوآب (٥) فسارت بجنودها إلى أن دخلوا البصرة، وقتلوا جمعا من عمال أمير المؤمنين (عليه السلام) وأخرجوا منها الحاكم نائبه: عثمان بن حنيف،

(١) حكاه عنه في الصراط المستقيم ٣: ١٦٢.

(٢) حكاه عنه في إحقاق الحق: ٣٠٥.

(٣) الإمامة والسياسة ١: ٨٢.

(٤) مسند أحمد ٦: ٩٧، المستدرك (الحاكم) ٣: ١٢٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤، فتح الباري ١٣:

٤٥، المعيار والموازنة: ٥٥، البداية والنهاية ٧: ٢٥٨.

(٥) انظر رسائل المرتضى (الشريف المرتضى) ٤: ٦٤، معجم البلدان ٢: ٣١٤، الجمل (ضامر

بن شذقم): ١٠٩، مروج الذهب ٢: ٣٥٨.

وليت مذ عوت كلابها وعت * أو ورعت في إلف طاها ورعت
أو وقرت في بيتها ألم تكن * سامعة (وقرن في بيوتكن)
أو حفظت أبناءها من العمى * أو حقنت ما سفكت من الدما

بعد أن أوجعوه ضربا، واتفوا لحيته، ثم نهبوا بيت مال المسلمين، وعملوا ما عملوا،
فليتها ماتت قبل أن يصدر منها شيء من ذلك.

«وليت مذ عوت» وصاحت «كلابها» عند ماء الحوآب «وعت» أي: عقلت
عن غفلتها، وفاقته من سكرتها، وذكرت ما سمعته من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
في ذلك
تحذيرا لها.

«أو» ليتها «ورعت» أي: كفت عن القتال رغبة «في إلف» النبي «طاها»
ومداراته «ورعت» خواطره الشريف في حبه (صلى الله عليه وآله وسلم) لوصيه.
«أو» ليتها صانت عزها، و «وقرت في بيتها» حفظا للهدوء، وإن كانت خالفت
خليفة عصرها ونقضت بيعته.

«ألم تكن» هي من نساء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ أو لم تكن «سامعة» ما نزل
فيهن

خطابا لهن من قوله تعالى: («وقرن في بيوتكن»)؟ على ما تقدمت إليه الإشارة.
ولا ريب أن الأمر فيه للوجوب، وأن مخالفته إثم عظيم، ومعصية كبيرة.
«أو» ليتها اكتفت بمعصية نفسها بنقض بيعة الخليفة بالحق، والخروج عن طاعته،
ولم تحتمل أوزار غيرها و «حفظت أبناءها» المسلمين «من العمى» والضلال، بل
الكفر والهلاك الأبدي بالقتال للولي المطلق وإمامهم بالحق، ولم تخرج بهم إلى
حرب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بحرب وصيه وخليفته (عليه السلام) «أو»
أنها إذا لم تراع شيئا من

ذلك كله فياليتها كانت تراعي حفظ النفوس المحترمة عن القتل والهلاك الدنيوي،
فكانت «حقنت ما سفكت من الدماء» التي حرم الله تعالى ورسوله سفكها، حتى
قتل بسبب خروجها من الصحابة والتابعين في تلك الواقعة ما ينوف على اثنين
وثلاثين ألفا.

أو سترت ما صدرت من السلف * ولا تسلني عنه، فاليراع جف

«أو» ليتها بعد الغض عن كل ذلك كانت باختفائها في بيتها «ستر» على
«ما صدرت من» قدمائها «السلف» من قبائح المنكرات المنبئة عن غاية بغضهم
وعداوتهم لمن كان نفس الرسول، وضجيع البتول، ولا ينبغي لنا في المقام شرح
ما صدر منها، ومن أسلافها زائدا على ما ذكر على نحو الإشارة.

«ولا تسلني عنه، فاليراع» أي: القلم «جف» عن التعرض لشرح كل من
منكراتهم، حتى المتفق عليها بين الفريقين، فضلا عن غيرها. كل ذلك حفظا على
الهدوء، ورغبة في السلم لأبنائها وأتباعها إن جنحوا لذلك، امتثالا لأمره تعالى:
(وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) (١).

ويكفي من ذلك ما رواه الغزالي (٢) والحميدي في الجمع بين الصحيحين (٣)
وغيرهما من أبناء نحلته (٤) من أنه بلغ الأمر بها وبشريكها حفصة بنت الخليفة
الثاني من سوء صحبتها لرسول الله إلى حد ضرب الله تعالى لهما مثلا بامرأة نوح
وامرأة لوط، اللتين كانتا كافرتين مع كونهما زوجتي نبيين معصومين، وذلك قوله تعالى:
(ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا
صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين) (٥).
فلا غرو ولا عجب في كفر المرأتين مع عصمة بعلهما، وإن أعظم منها صفراء
بنت شعيب النبي (عليه السلام) وكانت زوجة الكليم موسى (عليه السلام) وحرمه، فإنها
بعد وفاة بعلها

خرجت في جند كثيف، وحاربت وصيه يوشع النبي ابن نون (٦) ولقد أجاد الفاضل

(١) الأنفال: ٦١.

(٢) حكاة عنه في نهج الحق: ٣٧٠.

(٣) انظر الجمع بين الصحيحين ٤: ١٣٢ / ٣٢٤٥، وحكاة عنه في نهج الحق: ٣٧١.

(٤) انظر صحيح البخاري ٦: ١٩٥ كتاب التفسير.

(٥) التحريم: ١٠.

(٦) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٥٤ / ١٧، قصص الأنبياء (الراوندي): ١٧٥، بحار

الأنوار ١٣: ٣٦٦.

الأزري في ديوانه بقوله في زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم):
يوم جاءت تقود بالجمل العسكر * لا تتقي ركوب خطاها
وألحت كلاب حوئب نبحا * فاستدلت به على حوباها
يا ترى أي أمة لنبي * جاز في شرعه قتال نساها
أي أم للمؤمنين أساءت * بينها ففرقتهم سواها
شتتهم في كل شعب وواد * بئس أم عنت على أبناها
نسيت آية التبرج أم لم * تدر أن الرحمن عنه نهاها
حفظت أربعين ألف حديث * ومن الذكر آية تنساها
ذكرتنا بفعلها زوج موسى * إذ سعت بعد فقدته مسعاها
قاتلت يوشعا كما قاتلته * لم تخالف حمراؤها صفراها
واستمرت تجر أردية اللهو * الذي عن إلهها ألهاها (١)
والظاهر أن مراده من البيت الأخير: أنها لم تندم بعد انتهاء الحرب، وبعد
رجوعها إلى مكة مخذولة منكوبة، قد تناولتها الألسن من كل جانب باللوم والعتب
على خروجها وفعلها الشنيع، فلم يحصل منها استغفار ولا توبة عما وقع منها من
منكراتها، ولم ترجع عن غيها وضلالها، ولم تعدل عن عدواة وليها وإمامها، وإن
ادعى ذلك بعض (٢) أتباعها ومحبيها؛ ترميها لمناكيرها؛ وسترا على شنائعها، بل
إنها استمرت على ما كانت عليه من البغض والعداوة لأمر المؤمنين (عليه السلام) وسائر
العترة الطاهرة بعد رجوعها عن حرب البصرة خائبة خاسرة.
والدليل على ذلك خروجها مرة ثانية يوم شهادة الحسن المجتبي (عليه السلام) وهو
السبط الأكبر، فركبت البغل، وأقبلت بجندها الجرار من بني أمية، ومنعت عن
طواف الجنازة المقدسة بقبر جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وجعلت تنادي
برفيع صوتها:

(١) قصيدة معروفة مشهورة وقد طبعت وحدها مرارا.

(٢) انظر كلام الناصب ابن روزبهان المنقول في إحقاق الحق: ٣٠٣.

با بني هاشم نحووا جنازتكم عن بيتي هذا (١) مع أن مقبرة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم تكن إلا

حجرته المختصة به، لم يشاركه فيها أحد، لا عائشة ولا غيرها، وقد نبشتها من قبل، وأمرت بضرب المعاول عند مدفنه الشريف لدفن أبيها وصاحبه، من غير أن تستأذن لذلك ورثته (٢) وهم أهل بيته الطاهرون، أو سائر المسلمين، على اختلاف المذهبين، وأنها لم تكن لها دار ولا بيت ملك في المدينة، وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد

أسكنها في إحدى حجراته التسع غير حجرته المختصة به، وأشار ذات يوم إلى حجرتها وقال: " إن ثلثي الفتنة تخرج من هنا، من حيث يطلع قرن الشيطان " (٣) ولما اعترضت جنازة السبط تقدم إليها ابن عباس لينصحها ويردعها عن ذلك، وقال فيما قال لها:

تجملت تبغلت وإن عشت تفيلت * لك التسع من الثمن وفي الكل تصرفت (٤) فغضبت من ذلك، وأمرت جنودها برمي الجنازة وحاملها بالسهام، فأقبلت سهامهم كالليل المظلم، وأصابت الجثة المقدسة منها سبعة أسهم، وأصاب النعش سبعين، وعند ذلك رجع بنو هاشم بجنازة سيدهم (عليه السلام) نحو البقيع، ودفنوه فيها من

غير حرب ولا مقاتلة؛ إطاعة لإمامهم الحسين (عليه السلام) (٥). راجع في ذلك صحيح البخاري (٦) وسائر كتب الفريقين، تجد صحة ما ذكرنا بأجمعه، بل تجد في التواريخ، وكتب الأحاديث من منكراتها أكثر مما ذكر

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨، كشف الغمة ١: ٥٨٥، إعلام الوري ١: ٤١٤.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٧: ٢١٨ - ٢١٩.

(٣) مسند أحمد ٢: ١٨، صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي، صحيح

مسلم ٤: ٢٢٢٩ / ٢٩٠٥، العمدة (ابن البطريق): ٤٥٦ / ٩٥٣.

(٤) تقدم تخريج مصادره في ج ١ ص ٤٤٠، زيادة على ما مر انظر الاحتجاج (للطبرسي) ٢: ١٤٢.

(٥) الهداية الكبرى (الخصيبي): ١٨٧، عيون المعجزات (ابن عبد الوهاب): ٥٨، المناقب (ابن

شهر آشوب) ٤: ٤٤ في وفاته وزيارته، بحار الأنوار ٤٤: ١٤١ و ٩٩: ١٦٦ بتفاوت في الكل.

(٦) صحيح البخاري ٤: ١٠٠ باب ما جاء في بيوت أزواج النبي.

وغشها طلحتهم فالخير * بمعزل عنه كذا الزبير
هما اللذان هتكا في الدين * وأججا نار وغي صفيين
كل بغى في هتك إلف طاها * يوم طوت في السير ما طواها

بكثير (١) ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
«و» لا ريب أن الذي «غشها» وأوردها مورد الفضيحة والهلاك إنما هو
طالح القوم، وهو المزكى لديهم، والمعدود عندهم في العشرة المبشرة، وحاشا
رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن يبشر مثله بالجنة، وهو «طلحتهم» الشهير
لديهم: بطلحة الخير
«فالخير» المنتسب إليه «بمعزل عنه».
و «كذا الزبير» ابن عمه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو الذي صرفه ابنه عبد الله
عن أهل

البيت بعد ما كان منهم، وطال ما ذب بسيفه عن وجه رسول الله (٢) فشارك صاحبه
طلحة في الارتداد بعد النبي بيبغض الوصي (عليه السلام) وحر به.
وكانا في مقدمة جيش عائشة يوم حرب البصرة، فهما اللذان سببا تلك
الحروب الدامية العظمى، وأسسا إهراق ألوف الدماء في تلك الداهية الكبرى،
و «هما اللذان هتكا في الدين» بإخراج حرم النبي من بيتها في مكة المكرمة،
وبقيادة الجيش لها إلى البصرة، وإيقاع تلك الفتنة والبلية.
بل وهما اللذان سببا أيضا اجترأ معاوية على حرب أمير المؤمنين (عليه السلام)
«وأججا نار وغي صفيين» أي: أوقدا وألهبا نار الحرب في تلك الواقعة أيضا، فإنها
وما تعقبها من حرب النهروان، وشهادة أمير المؤمنين (عليه السلام) وما أصيب به هو
وولده
من بعده من أنواع الظلم والطغيان والقتل والأسر لم تكن إلا من آثار مساوئهما،
وفروع اجترأتهما على خليفة الله تعالى ورسوله.
و «كل» من الرجلين «بغى» في نقض بيعة ولي الله تعالى، وجاوز الحد «في

(١) انظر الخرائج والجرائح (الراوندي) ١: ٢٤١ - ٢٤٤، كشف الغمة ١: ٥٨٤ - ٥٨٧.
(٢) انظر تفصيل الكلام في كتاب الاقتصاد (الطوسي): ٢٢٧، ومروج الذهب ٢: ٣٦٤.

فليتها عقتهما ولم تلم * ولم تزل عن سبيلها قدم

هتك» حرمة «إلف طاها» وحببه وأنيسه، وهو ابن عمه وصهره ووصيه الذي كان النبي يألف به، ولا يألف بغيره مثل ما يألف ويستأنس به، ولا يكرم أحدا مثل ما كان يكرمه ويحترمه، وذلك «يوم طوت» المرأة المراحل «في السير» وتبعت «ما طواها» الرسلان.

«فليتها عقتها» أي: قطعتها عن كونها ابنين لها، وأبعدتها عن الصلة بهما «ولم» تطعها في ذلك، فلم تك «تلم» على البناء للمفعول، أي: لم تصر بإطاعتها لهما موردا للذم والعتاب، ولا نصبا للسوء والعقاب.

«و» ليتها «لم تزل» منها «عن سبيلها» وطريقها للخير «قدم» ولكنه يا للأسف والحسرة على ما صدر منها، من كبائر المعاصي التي قد اتفق على كثير منها الفريقان، وإن أدب الفرقة الإمامية، وحسن مكارم الشيعة الاثني عشرية، وإكرامهم للنبي الأعظم، واحترامهم له يقتضي السكوت عن عرضه وحرمه، وترى الكل يلهجون بلسان الحال بقولهم:

فيا حميرا! سبك محرم * لأجل عين ألف عين تكرم (١)
وأمرها إلى الله تعالى، ونعم الحكم الله، ونعم الزعيم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)،
ونعم
الموعود القيامة.

(١) مثل تمثلت به العرب، ولعله مأخوذ مما أنشده سعد بن محمد الأزدي لنفسه، أوله:
لا يوحشك من جميل تصبر * خطب فإن الصبر فيه أحزم
العسر أكرمه ليسر بعده * ولأجل عين ألف عين تكرم
انظر الفرج بعد الشدة (للقاضي التنوخي) ٢: ٤٦٦.

بعد علي آية الرحمن * أول شبليه إمام ثان

المقصد الثالث

في بيان سائر خلفاء النبي «بعد علي» (عليه السلام) الذي هو «آية» الله «الرحمن» العظمى، وحجته الكبرى، وهم أحد عشر إماما، واحدا بعد واحد، وهم أولاده المعصومون: [إمامة السبطين الحسن والحسين عليهما السلام] أولهم: «أول شبليه» وهو السبط الأكبر، المسمى بالحسن، والملقب بالمجتبى، وهو «إمام ثان» وقد انتقلت إليه الخلافة عن جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وكان عمره

يومئذ سبعا وثلاثين سنة، منها سبعة سنين كان مع جده، ومنها ثلاثون سنة أيام خلافة أبيه (عليه السلام) بعد النبي، ومنها أيام خلافته عشر سنين بعد أبيه، فكانت مدة حياته سبعا وأربعين سنة.

ومضى شهيدا بسم نافع على يد زوجته جعدة، وقد دس السم إليها معاوية ابن أبي سفيان، ووعداها على قتل الإمام أن يزوجها لابنه يزيد، ولم يف لها به (١).

(١) تقدم تخريج مصادره في ج ١ ص ٤٠٥.

والثان ثالث شهيد الأئمة * أبو الكرام الحجج الأئمة
هما إمامان بنص أحمداء * قاما بأعباء الهدى أو قعدا

ثم قام بالخلافة من بعده أخوه الحسين «و» هو الشبل «الثان» والسبب
الأصغر لرسول الله.

والشبل بالكسر: ولد الأسد، وهو «ثالث» الأئمة الطاهرين الذي صار «شهيد
الأئمة» الملعونة، وهو «أبو الكرام» التسعة، و «الحجج الأئمة» المعصومة صلوات
الله عليهم أجمعين.

وقد انتقلت إليه الخلافة بعد أخيه، وعمره يومئذ سبع وأربعون سنة، وقام
بالأمر أيضا عشر سنين، فكانت مدة حياته سبعا وخمسين سنة، ومضى شهيدا مع
جماعة من إخوته وأولاده وأقاربه وأصحابه بأرض الطف من العراق في سنة
إحدى وستين من الهجرة المباركة، وهم عطاشا، وقطعوا بالسيوف إربا إربا بأيدي
آل زياد وآل مروان وبنى أمية، بأمر من يزيد بن معاوية.

ثم لا ريب لدى الفرقة المحقة الإمامية في أن «هما إمامان» معصومان من كل
زلل وخطأ، وخليفتان من الله تعالى ورسوله على الخليقة جمعاء «بنص» النبي
«أحمداء» في الحديث المتفق عليه بين الفريقين (١): سواء «قاما بأعباء الهدى» أي:
بحمل أئقال الهداية ومشاق الحرب بالسيف، كما قام به الحسين (عليه السلام) «أو قعدا»
عن ذلك بالصلح مع العدو، كما فعله الحسن بالصلح مع معاوية؛ حقنا لدماء أقاربه
وشيعته القليلين، ومصالح كثيرة أخرى، فإن كلا منهما لم يأت بما أتى به إلا بأمر
من الله تعالى، وأسوة بجدهما رسول الله.

فإنه كان أحيانا يصالح العدو - كما في غزوة الحديدية التي صالح فيها

(١) ورد هذا الحديث بعبارات مختلفة، انظر على سبيل المثال: دعائم الإسلام (المغربي) ١: ٣٧،
علل الشرائع (الصدوق) ١: ٢١١ / ٢، كفاية الأثر (القمي): ١١٧، روضة الواعظين
(النشابوري): ١٥٦، الفصول المختارة (مصنفات الشيخ المفيد) ٢: ٣٠٣.

أمهما بنت نبي الرحمة * بنت أبيها حكمة وعصمه
أم أبيها قد علت به كما * علا بها من فاق أملاك السما

ولا سيما السبطين، فإنهما سبقا الأولين والآخرين حسبا ونسبا.
أما حسبا؛ فلكونهما سيدي شباب أهل الجنة أجمعين بتنصيب الرسول (صلى الله عليه
وآله) (١)
إجماعا من الأمة كلها.

وأما نسبا؛ فلأن جدهما سيد النبيين، وأبوهما سيد الوصيين، و «أمهما» سيدة
نساء العالمين، وهي «بنت نبي الرحمة» من صلبه المقدس، من غير فصل ولا واسطة،
مع كونها أيضا «بنت أبيها حكمة وعصمة» حيث إنها بضعة لحمه، وفلذة كبده
وروحه التي بين جنبيه، على ما ثبت عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في صحاح الفريقين
(٢) وورثت

منه جميع كمالاته المرضية، وأنواع مكارمه الحميدة، وتمام عصمته الباطنية.
بل هي «أم أبيها» كنية على ما خصها به النبي أبوها (صلى الله عليه وآله وسلم) (٣) إما
لشدة رافتها

به وحنوها عليه على سبيل رافة الأم الحنونة على أعز أولادها، أو لعظم قدرها
وعلو مقامها لديه، على نحو عظم مقام الأم الجليلة لدى ولدها البر العطوف.
ولا شبهة أنها «قد علت به» شأنًا ومقامًا، مضافًا إلى شخصياتها ورفعة ذاتها
«كما» أنه «علا بها» فخرا وشرفا أبناءها المعصومون، وذريتها الأئمة الطاهرون.
وهم «من فاق» كل منهم «أملاك السما» وارتفعوا في الشأن والمنزلة عند الله
تعالى فوق الروحانيين من الملائكة المقربين، والكروبيين، والروح الأمين،
وحملة العرش، وسائر الصديقين والأنبياء والمرسلين، وكافة الخلائق أجمعين.

(١) مسند أحمد ٣: ٣ و ٦٢ و ٨٢ و ٥: ٣٩١، سنن ابن ماجة ١: ٤٤ / ١١٨، سنن الترمذي ٥:

٣٢١ / ٣٨٥٦ و ٣٨٧٠، المستدرک (الحاكم) ٣: ١٦٧.

(٢) راجع ج ١ ص ٤٢٨.

(٣) مقاتل الطالبيين: ٢٩، المعجم الكبير ٢٢: ٣٩٧، أسد الغابة ٧: ٢١٦ / ٧١٨٣، تاريخ مدينة
دمشق ٣: ١٥٨.

وآية التطهير والمباهلة * برغم أنف الخصم فيهم نازله

فإن الكل ما سوى الله تعالى دون أولئك الأئمة المهدية، والهداة المرضية، وأنهم على ما هم عليه من الفخر والشرف الذاتي كان دأبهم الافتخار بانتسابهم إلى تلك الصديقة العلياء (١) وولادتهم من تلك البتولة العذراء، ولها جلال ليس فوق جلالها إلا جلال الله جل جلاله.

وعليه فلا غرو في مباهاة " لعياء " سيدة حور الجنان بكونها قابلة لها عند ولادتها (٢) ولا مباهاة جبرئيل وميكائيل وإسرافيل وسائر الملائكة العلويين بكونهم خداما لها، قائمين ببعض أمورها قيام العبيد الأذلاء بخدمات ساداتها ومواليها. ولا وحشة ولا عجب مما تواتر مضمونه في صحاح الأحاديث المأثورة عنهم: من أن الأمين جبرئيل افتخر بإدارة مطحنتها عند تعبها (٣). وأن ميكائيل قد نال الدرجة السامية بهز سرير رضيعها، ومناغاته له حين غلبة النوم عليها (٤).

إلى كثير من أمثال ذلك، مما صح وثبت في الموثقات من الأخبار، فراجع مظانها (٥).

كيف لا؟ «و» قد اتفقت الأمة على اختصاص «آية التطهير» بهم دون غيرهم (٦) وهو قوله تعالى: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (٧).

(١) على سبيل المثال انظر الاحتجاج (الطبرسي) ١: ١٧١ و ١٩٥، وكتاب فاطمة الزهراء بهجة قلب المصطفى: ١١٩.

(٢) انظر مدينة المعاجز ٣: ٤٢٦ - ٤٣٠، الأربعين (المحوزي): ٣٦٨ - ٣٧٠، شجرة طوبى ٢: ٢٥٩.

(٣ و ٤) انظر مدينة المعاجز ٤: ٤٦ / ١٠٧٦ و ١٠٧٧، بحار الأنوار ٣٧: ٩٧ - ٩٨.

(٥) انظر المناقب (ابن المغازلي): ٣٦٥، كفاية الطالب: ٣٠٨ باب ٨٣.

(٦) انظر تفسير الطبري ٢٢: ٥، شواهد التنزيل ٢: ٩٠ / ٧٦٩، تفسير ابن كثير ٣: ٧٩٩، الدر المنثور ٥: ١٩٨.

(٧) الأحزاب: ٣٣.

«و» كذا آية «المباهلة» في سورة آل عمران (١) وهي قوله تعالى: (فمن حاجك فيه من بعد ما جائك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) (٢). فإن كلا منهما - علي ما فيه من مزايا رفيعة سامية «برغم أنف الخصم» الألد المنحرف عنهم، أو الجاحد العدو لهم - بإجماع ثقات الفريقين «فيهم نازلة». فراجع في ذلك مسند ابن حنبل (٣) وتفسير الثعلبي والبيضاوي (٤) وتأليف محمد بن عمران المرزباني (٥) وصواعق ابن حجر على شدة نضبه وعداوته لهم (٦). وقد رووا ذلك عن أكثر المفسرين.

وملخصه: أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لموعد الملاعنة مع نصارى نجران لم يطلب أحدا

للمشاركة معه في الدعاء عليهم، ولم يستعن في ذلك برجل ولا امرأة من أكابر عشيرته، ووجوه صحابته، وفيهم الشيخان، وعمه العباس، وبنوه، وأجلاء قريش من المهاجرين والأنصار، وقد اجتمعوا حوله، ومد كل منهم عنقه يتسابقون للدنو منه، ينظرون إلى عينيه وشفثيه (صلى الله عليه وآله وسلم) رجاء دعوته لهم في المشاركة معه،

والدخول تحت عبائه المنشرة على الشجرة، وهو (صلى الله عليه وآله وسلم) لا يرفع طرفه نحو أحد

منهم، ولم يطلب معه إلا أولئك الأئمة الأربعة المعصومين، وهم الصديقة الزهراء، وبعليها، وابناها، على صغر سنهما - صلوات الله عليهم أجمعين - . فخصهم بذلك الفخر والشرف دون غيرهم، ولولا مشاركتهم له في العصمة وسائر محامد صفاته ومكارم أخلاقه ومناقبه الجملة واختصاصهم بها دون سائر

(١) تفسير الطبري ٣: ٢١١ و ٢١٢، المستدرک (الحاكم) ٣: ١٥٠، شواهد التنزيل ١:

١٢٥ / ١٧٣، الدر المنثور ٢: ٣٩، سنن الترمذي ٥: ٣٠١ / ٣٨٠٨.

(٢) آل عمران: ٦١.

(٣) مسند أحمد ١: ٣٣١ و ٣: ٢٥٩ و ٢٨٥ و ٤: ١٠٧ و ٦: ٢٩٢.

(٤) تفسير الثعلبي ٣: ٨٥، تفسير البيضاوي ٢: ٢٢.

(٥) أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني صحبه السيد المرتضى وتلمذ عليه في الشعر والأدب، فأكثر عنه السيد المرتضى والشيخ الطوسي في أماليهما، لم نعر على كتابه.

(٦) الصواعق المحرقة: ١٤٣.

والآية الأولى لمن أنصف في * عصمة أصحاب العبا نص وفي
فإنها قاضية بأن ما * أراد ما سبق إنما

الصحابة، لكان تخصيصهم بذلك لغوا قبيحا، وحاشا مقام النبي الأعظم (صلى الله عليه
 وآله وسلم) عن
 مثل ذلك.

«و» أظهر منها في الدلالة على عصمتهم هو «الآية الأولى» فإنها «لمن أنصف
 في» نفسه صريحة في إثبات «عصمة أصحاب العبا» وهي «نص وفي» في ذلك،
 يغني عن التماس غيرها «فإنها قاضية بأن» المقصود من كلمة " يريد " فيها هو
 الإرادة التكوينية قطعاً؛ لمكان التخصيص بهم، حيث إن التشريعية منها غير
 مختصة بهم، بل عامة لجميع المكلفين.

ولا شبهة في أن «ما» تعلقت به المشيئة الأزلية، و «أراد» الخالق تعالى
 تكويننا لا يعقل التخلف عنه، وأن أمره التكويني «ماض» نافذ غير قابل للتغيير
 والتبديل؛ لاستحالة تخلف المعلول عن علته، بعد التسالم على كون إرادته تعالى
 هي العلة الوحيدة لوجود الأشياء.

هذا مع ما في الآية الشريفة من الحصر الظاهر المشهود فيها «لسبق» كلمة
 «إنما» الدالة عليه، فإن ذلك لا يناسب إلا الإرادة التكوينية المختصة بهم، دون
 التشريعية منها العامة للجميع، بل ويعلم أيضاً من تخصيص ذلك بهم: أن الرجس
 المنفي فيها ليس المراد منه خصوص الشرك و كبائر الفواحش، بعد وضوح
 مشاركة كثير من الناس معهم في طهارتهم منها، وتنزههم عنها، فلم يبق وجه
 لاختصاصها بهم إلا ما ذكرنا.
 هذا، مضافاً إلى ما رواه الطبرسي عن ابن عباس من أن الرجس فيها كل ما لم
 يكن لله فيها رضا (١).

(١) مجمع البيان ٤: ٣٥٦.

كيف وقد من عليهم وكفى * فالامتنان يمنع التخلفا
ومنهما بان عموم الرجس * فلا مجال لحديث النفس

ويتحصل من كل ذلك ثبوت تعلق إرادته التكوينية الأزلية النافذة بطهارة أولئك الأطهار عن كل ما يخالف إرادته تعالى، أو ينافي رضاه، وذلك معنى العصمة، وأنها بعد تعلقها بشيء لا يعقل التخلف عنها، ولا سيما في مثل المقام، وهو مقام بيان منته تعالى عليهم بذلك قطعاً، و «كيف» يمكن عدوله تعالى عن وعده الجزمي «وقد من عليهم» بتلك الإرادة لهم، وأخبر صريحا بتلك العطية والإحسان إليهم، ووعدهم بها؟

«وكفى» ذلك برهانا على استحالة الخلف والرجوع في الموهبة «فالامتنان» الثابت لهم «يمنع التخلفا» فإن قبحه أوضح واضح، وخصوصا من الكريم بالذات العالم بالعواقب والذوات، وهو الغني المقتدر على تنفيذ أمره وإرادته، من غير تصور مانع ولا رادع.

ثم إذ قد عرفت ذلك «و» ثبت لك دلالة الآية على الحصر، ثم التخصيص بهم، انقذح لك «منهما» و «بان عموم الرجس» المنفي فيها لجميع الخبائث، والرذائل في الأفعال والصفات، وغيرها «فلا مجال لحديث النفس» الشيطاني. ولا موقع للمناقشات الخرافية في ذلك من الناصب الملحد ابن روزبهان العجمي، بأن المراد فيها هو الطهارة من الزنا (١) فإن دعوى ذلك - مضافا إلى خلوها عن الشاهد والقرينة وكونها رجما بالغيب - فاسدة جدا، حيث إن إرادة فرد خاص من المطلق المساوق للعموم مع عدم البيان إغراء قبيح يجعل الرب تعالى عن مثله. ونظير ذلك في الفساد استشهاده لذلك بقوله تعالى قبل ذلك: (فيطمع الذي في قلبه مرض) (٢).

(١) حكاه عنه في إحقاق الحق: ١٤١ (الحجري).

(٢) الأحزاب: ٣٢.

كيف! وبالتطهير قد تأكدا * بما أتى بمصدر مؤكدا

فإن الإشعار المستفاد منه على تقدير تسليمه لا يعارض ما عرفت من التخصيص بهم أولاً، ثم الحصر بكلمة "إنما" ثانياً، فإنها - كما عرفت - لا تناسب إلا التكوين الذي لم يحصل لعامة المكلفين بالضرورة.

ثم «كيف» يمكن دعوى إشعاره بإرادة الشرك والزنا خاصة من الرجس في الآية بعد الغض عما ذكر من تفسير حبر الأمة ابن عباس بما عرفت. «و» من الواضح المصرح به في ذيل الآية الشريفة أنه تعالى لم يكتف في بيان عصمتهم بذكر إذهاب الرجس فقط عنهم، بل صرح أيضاً «بالتطهير» الواقعي لهم بقوله سبحانه: (ويطهركم)؟

وهو عام أو مطلق، يفيد الطهارة عن جميع أنواع الرجس وأصنافه وأفراده، ولا يجمع ذلك مع ارتكابهم - والعياذ بالله - لأدنى ردي وخبث، بل ولا يصدق ذلك مع إتيان أقل شيء لا يكون لله فيه رضى، حتى المكروه والمباح المشاركين للحرام في عدم الرجحان، وعدم رضاه تعالى به، إما لكونه لغوا عبثاً، وإما لكونه أعظم من ذلك، بحيث يوجب انحطاط درجاتهم لدى سيدهم، على ما هم عليه من القرب منه وعلو المقام لديه تعالى، فهم طاهرون منزهون عن جميعها.

ويشهد لذلك ما عرفت، من أنه «قد تأكدا» ما ذكر، من إذهاب الرجس عنهم «بما أتى» بعده من الفعل المصرح بالطهارة، مع عدم الاكتفاء به أيضاً، حتى أكد الفعل ثانياً «بمصدر» منه، وهو قوله سبحانه: (تطهيراً) حتى يكون «مؤكدا» لما سبقه من الأفعال كلها، لكونه مفعولاً مطلقاً للفعل الأخير منها.

كل ذلك دفعا لتلك المناقشات من أولئك المنحرفين عن الأئمة المعصومين، والمعادين لهم، الذين تعلق العلم الأزلي بخرافاتهم وهذياناتهم.

وعليه فلا يصغى لنهيق ذاك الناصب العجمي فيما ذكره، كما لا ينبغي أن يعبأ بنباحه وتشكيكه في اختصاص الآية المباركة بأولئك المعصومين، فإنه ادعى أولاً

وهي لدى الجمهور منهم نازله * فيمن حوتهم آية المباهلة

اختصاصها بزوجات النبي، وأخرج الأربعة المعصومين: علي، وفاطمة، وولديهما عنها، بدعوى قرينة السياق بينها وبين الآيات المقترنة معها المختصة بهن، ثم احتمل ثانياً عمومها لكافة من في بيته من الزوجات وغيرهن، بقرينة تذكير الضمير في " عنكم " (١).
وبذلك احتمل شمولها لأولئك الأربعة المعصومين حال كونهم مشاركين مع سائر من في البيت.

وأنت خبير بأن تلك الوسوس الواهية، والتشكيكات الفاسدة، لم تنشأ إلا من الحقد والعداوة والانحراف عن الولي المطلق، وإلا فقد اعترف جمع كثير من أبناء نحلته في تواريخهم وتفاسيرهم وأحاديثهم باختصاص الآية الشريفة بأولئك الحجج الأربعة فقط (٢) من دون اشتراك غيرهم معهم، إلا سائر الأئمة الطاهرين من ذريتهم اللاحقة بهم، بدليل الاشتراك، وإجماع الإمامية على ذلك، بل «وهي لدى الجمهور» وهو الأكثر «منهم نازلة» بالخصوص «فيمن حوتهم آية المباهلة» المختصة بهم إجماعاً من الفريقين، من دون مشاركة الزوجات ولا غيرهن معهم. فراجع في ذلك صواعق ابن حجر (*) على شدة نضبه وعداوته لأولئك المعصومين.

(*) فإنه قال في صواعقه: إن أكثر المفسرين على أنها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين؛ لتذكير ضمير " عنكم " (٣).

وروي عن زيد بن أرقم أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " أذكركم الله في أهل بيتي " فقيل لزيد: من أهل

بيته؟ هل هم نساؤه؟ قال: لا، وأيم الله إن المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثم يطلقها، فترجع إلى أبيها وقومها، وإنما أهل بيته هاهنا أهله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده [٤].

وروى الطبرسي عن كثير من الصحابة اختصاص الآية بأهل الكساء [٥].
وروى عن أم سلمة أن فاطمة جاءت إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال لها: " أدعي لي زوجك وابنيك "

ولما جاءت بهم وطعموا ألقى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليهم كساء خبيرياً، وقال: " اللهم هؤلاء أهل بيتي

وعترتي، فأذهب عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً " فقلت: يا رسول الله: وأنا معهم؟ قال: " أنت إلى خير " فأنزل الله تعالى: (إنما يريد الله) [٦].

ومثلها عن عائشة حينما سألتها أم مجمع عن خروجها يوم الحمل؟ فأجابتها: أنه كان قدرا من الله، ثم سألتها عن علي (عليه السلام)؟ فقالت عائشة: تسأليني عن أحب الناس إلى رسول الله، ثم سألت حديث الكساء مثل حديث أم سلمة [٧]... الخ.

(١) حكاه عنه في إحقاق الحق: ١٤١.

(٢) راجع ص ٦٩.

(٣) الصواعق المحرقة: ١٤٣.

[٤] صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣ / ٢٤٠٨، مصابيح السنة (البغوي) ٤: ١٨٥ / ٤٨٠٠ فيه صدر الحديث.

[٥ - ٧] مجمع البيان ٤: ٣٥٦ و ٣٥٧.

ثم راجع جامع الترمذي (١) ومصابيح الإسفرائيني (٢) وتفسير الثعلبي (٣) وغيرها من كتب القوم (٤) فإنهم رَووا ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ووائلة بن الأسقع، وعائشة، وأم سلمة، وغيرهم، كلهم عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

هذا كله، مضافاً إلى اختلاف التعبيرين بين تلك الآية، وبين حافتيها من الآيات المخاطبة للأزواج، فإن الضمائر الخطابية فيها بأجمعها - كما تراها - ضمائر جمع المؤنث بقوله تعالى: (إن كنتن تردن الحياة الدنيا) (فتعالين أمتعن وأسرحكن) (وإن كنتن تردن الله) (أعد للمحسنات منكن) (من يأت منكن بفاحشة) (ومن يقنت منكن) (لستن كأحد من النساء إن اتقيتن فلا تخضعن) (وقلن قولاً معروفاً* وقرن في بيوتكن ولا تبرجن) (وأقمن الصلاة وآتين الزكاة وأطعن الله ورسوله) (٥).
ثم قال تعالى بعد آية التطهير: (واذكرن ما يتلى في بيوتكن) (٦).

(١) صحيح الترمذي ٥: ٣٢٨ / ٣٨٧٥.

(٢) لم نعثر على مصابيح الإسفرائيني.

(٣) تفسير الثعلبي ٨: ٤٤.

(٤) انظر تحفة الأحوذى ٩: ٤٨، المعجم الكبير ٣: ٥٤، نظم درر السمطين: ٢٣٨.

(٥) الأحزاب ٢٩ - ٣٣.

(٦) الأحزاب: ٣٤.

بذاك تذكير الضمير شهدا* ولا اعتبار بالسياق أبدا

وذلك بخلاف الضميرين في تلك الآية الشريفة، وهما كلمتا " عنكم " و " يطهركم " .

و «بذاك» علم عدم إرادة الأزواج منهما، وإلا فلا موقع للاختلاف المذكور، وإن «تذكير الضمير» فيهما قد «شهدا» بذلك أيضا «ولا اعتبار بالسياق» وتقارنها مع صويحباتها في الذكر، فإن ذلك إنما يعتبر مع عدم قيام قرينة على خلافه، وأما مع قيام أدنى قرينة على الخلاف، فلا يعبأ به «أبدا» فكيف مع وجود الشاهد القوي أو الصراحة باختلاف المراد منهما مع المراد من قرنائهما، كما عرفت في المقام. بل يمكن أن يقال: إنه يستفاد أيضا من اختلاف التعبير بينهما وبين قرنائهما معنى دقيقا آخر، أو لطيفة أخرى، دالة على أفضلية المعصومين الأربعة المخاطبين بها على سائر من حوته الدار من الأقارب، والأزواج، وغيرهم، وذلك باعتبار قطع الكلام في خطاب الأزواج والإعراض عنهن، ثم توجيه الخطاب بمحضرهن نحو أولئك المطهرين، وتخصيصهم بشرف خطاب خاص، مع وحدة الآية المشتملة على كلا الخطابين، واتصال بعضها ببعض.

ثم أضف إلى ذلك، ما تجده من الاختلاف بين الخطابين في اللهجة والکیفیه، فتري خطابه تعالى للأزواج لم يكن إلا بالأمر والنهي، مع ما يفوح منهما من رائحة التهديد الملازم غالبا للتحقير، وذلك على خلاف الخطاب لأولئك الحجج المعصومين، فإنه لم يحو إلا التكریم والتعظيم والتبشير بإرادة تكوينية من غير أمر ولا نهي، ولا شائبة من التحقير أصلا.

وفي ذلك تلميح إلى نزاهتهم عن كل ما يوجب الردع، وطهارتهم عن كل شين أو ردية تقتضي التحقير أو التهديد أو النهي أو الأمر أو النهي، وذلك هو معنى العصمة.

هذا، مضافا إلى أن الرجس المنفي عنهم في الآية قد فسر بلطخ الشيطان ووسوسته (١) وذلك عام لجميع أنحاء حيله ووساوسه وخدعه، من حيث كونه معرفا باللام، فإذها به التكويني ذلك عنهم يدل صريحا على امتناع تعرض اللعين لهم بشيء من مكائده أصلا، وذلك كاف في إثبات عصمتهم، وإن ذكر للرجس معان أخر أيضا: كاللعنة، والعذاب، والتنن، وقول الزور، وعمل الغناء، والقذر، والغضب، وكل فعل قبيح أو حرام، وغير ذلك، ولكن مآل الكل إلى ما ذكرنا، ويثبت به المطلوب.

ثم لا يذهب عليك أن التلميح المذكور فيه نوع نصيحة وتأديب للأزواج المخاطبين بآيات قبلها وبعدها، وفيه إشارة خفية إلى لزوم اتباعهن لأولئك المطهرين عن كل رجس وخبث، وفيه من التنويه بفضلهم ما لا يخفى. ثم لا يخفى عليك أيضا أن البيت المذكور في الآية الشريفة ليس المراد منه البيت المبني بالطين والخشب، كما صرح به الطبرسي، وجزم به (٢) بل المراد منه: البيت المعهود، بشهادة " لام " العهد، وهو بيت النبوة والعصمة، ومخفر الرسالة والظهارة، فإنه ملجأ كل هارب، ومأمن كل آثم خائف، حيث إن العرب تسمي كل ما يلتجأ إليه: بيتا، وبذلك سموا الأنساب: بيوتا في قولهم بيوتات العرب، أي: أنسابهم (٣).

ومن ذلك قول قائلهم:

ألا يا بيت بالعلياء (٤) بيت * ولولا حب أهلك ما أتيت
ألا يا بيت أهلك أوعدوني * كأني كل ذنبهم جنيت
والمراد منه: بيت النسب (٥).

(١) انظر الكشاف ٣: ٥٣٨ وفيه: الرجس: الطهر؛ لأن عرض المقترف للمقبحات يتلوث بها ويتدنس، كما يتلوث بدنه بالأرجاس.

(٢) مجمع البيان: ٤: ٣٥٦.

(٣) انظر أقرب الموارد ١: ٦٩ (بيت).

(٤) العلياء: رأس الجبل، المكان العالي.

(٥) انظر لسان العرب ٢: ١٥ (بيت).

ونظيره قوله الفرزدق:

بيتا زرارة محتب بفنائهم * ومجاشع وأبو الفوارس نهشل
لا يحتبي بفناء بيتك مثلهم * أبدا إذا عد الفعال الأكمل (١)
وعليه، فالبيت المذكور في الآية المباركة بنفسه بعد إرادة المعهود منه يدل على
عصمة أهله المنتسبين إليه، من غير حاجة إلى التماس دليل آخر.
ولا شك أنهم هم الخمسة الطاهرة أهل الكساء، وهم: فاطمة، وأبوها، وبعلمها،
وبنوها، صلوات الله عليهم أجمعين حيث إن المتسالم عليه بين الفريقين عدم
عصمة غيرهم في عصرهم، فلا تكون الآية نازلة إلا فيهم خاصة؛ لعدم كون غيرهم
يومئذ من أهل بيت العصمة إجماعا من الكل.

وعليه، ففي ذكره غنى وكفاية لإثبات عصمة أولئك الطاهرين، فإن نسبتهم
إلى بيت العصمة إنما هي على نحو نسبة الحال إلى المحل، كما يقال: أهل الدار،
وأهل البيت، وأهل البلد، ولا بد من التناسب بينهما، كما أن البيت من الخشب
والطين حاو لأهله، ومانع عن دخول الأغيار، وحافظ لسكنته غالبا من الأشرار،
فكذلك العصمة حاوية لأهلها، ومحيطة بهم من جوانبهم، حافظة لهم عن دنس
الأقذار مانعة عنهم الوسوس والأهواء.
وهذا هو الاستعارة اللطيفة.

ويشهد لذلك أنه لا ريب في أن نسبتهم إليه لم يكن إلا تكريما لهم، وتفخيما
لشأنهم، وتعظيما لمقامهم على سبيل قول النبي (صلى الله عليه وآله) مثلا: " سلمان منا
أهل البيت " (٢).

أو قول العرف في شأن الصلحاء: هم أهل الله، أو أهل القرآن مثلا، وأن التكريم
المذكور لا يكون مع إرادة بيت الخشب والطين في الآية الشريفة، فلا جرم يكون
المراد منه بيت النبوة الملازمة للعصمة على ما تقدم بيانه في باب النبوة.

(١) ديوان الفرزدق: ١٥٥.

(٢) المستدرک (الحاكم) ٣: ٥٩٨، مجمع الزوائد ٦: ١٣٠، المعجم الكبير ٦: ٢١٣، الجامع
الصغير ٢: ٥٢ / ٤٦٩٦، كنز العمال ١١: ٦٩٠ / ٣٣٣٤٠.

ولذلك أنكر النبي (صلى الله عليه وآله) على أم سلمة كونها مع أولئك الأربعة المطهرة من أهل

هذا البيت، ووعدها بخير، وهي على ما هي عليه من شرف المقام (١) وعظم المنزلة عند الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكيف بغيرها ممن هو دونها في علو القدر والمنزلة.

ثم بعد الغض عن كل ذلك لو عاند الخصم وأبى إلا الجحود بدعوى ظهور البيت في المبني منه بالخشب والطين وأمثالهما، فلا بد من كون المراد في الآية هو الغرفة الواحدة المختصة به التي هي أشرف من غرف نساءه، حيث إن شرف المكان بالمكين، وإن البيت إنما يطلق على الغرفة الواحدة فقط.

وعليه، فلا ينسب إلى تلك الغرفة المباركة إلا من يكون أمس الناس به، حتى يكون بنفسه المقدسة، وكفى لهم بذلك فخرا وشرفا، وكفى به دليلا للمطلوب المدعى، فإنه لا يكون أحد نازلا منزلة تلك النفس القدسية، ولا مميزا عن سائر الناس بالاختصاص بغرفته المباركة، ولا أمس به من سائر الخلائق إلا من يكون حاويا لصفاته الجميلة، وخصاله الشريفة، ومنها ما رمنا إثباته لهم، وهو العصمة، وأنهم لم يشاركهم في ذلك أحد غيرهم.

أما في العصمة: فبإجماع الفريقين، كما ذكرنا (٢).

وأما في كونهم أمس بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأقرب إليه، وأحب لديه من سائر الناس

أجمعين؛ فلتظافر أحاديث المخالفين المنحرفين عنهم بذلك، فضلا عن أحاديث الموالين لهم.

راجع في ذلك مسند ابن حنبل (٣) وكتاب المرزباني، وصواعق ابن حجر (٤) وغيرها، من موثقات القوم (٥) تجد تواتر أحاديثهم بذلك.

ومنها: ما رواه ابن حجر: أن عليا احتج على أهل الشورى يوم السقيفة بقوله: "أنشدكم الله هل فيكم أحد أقرب إلى رسول الله في الرحم مني، ومن جعله نفسه،

(١) انظر المستدرک (الحاكم) ٤ : ١٦ ذكر أم المؤمنين أم سلمة.

(٢) انظر ج ١ ص ٣٨١.

(٣) مسند أحمد ٤ : ١٠٧ و ٦ : ٢٩٢.

(٤) الصواعق المحرقة: ١٤١ فما بعد.

(٥) انظر صحيح مسلم ٤ : ١٨٨٣ باب فضائل أهل البيت (عليهم السلام).

وفي علي آية المباهلة * أبدت علي رغم العدى فضائله
نزله منزلة النفس النبي * فويل من أخره في الرتب

وابنيه ابنه، ونساءه نساءه، غيري؟ " قالوا: اللهم لا (١).
وبالجملة، إن الآية المباركة المذكورة قد أشارت من وجوه شتى إلى فضائلهم
وعصمتهم، بل بينت ذلك بكل وضوح: (لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو
شهيد) (٢).
بل «و» مثلها الآية الشريفة الثانية، فقد أجمع المفسرون من الفريقين علي
أنها نزلت «في علي» وزوجته وولديه (عليهم السلام) وهي «آية المباهلة» التي «أبدت
علي
رغم العدى فضائله» علي ما أشرنا إليه (٣).
فترى أن سيد الكائنات قد «نزله منزلة النفس» منه، وهو «النبي»
الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل وفي الصحاح من الأحاديث أنه (صلى الله عليه
وآله وسلم) جعله من نفسه كرأسه
من بدنه، وروحه التي بين جنبيه (٤).
فكما أن كلا من الرأس والبدن لا يستقيم منفردا، وكذا الروح والجسد، فكذا
ذانك النوران النيران، فإنهما من شجرة طيبة، أصلها ثابت وفرعها في السماء، وسائر
الناس من شجر شتى، كما ورد ذلك أيضا عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في موثقات
الأحاديث (٥).
وهل يقاس بتلك الشجرة الميمونة المباركة الطيبة شيء؟ أو هل تضاهي نفس
تلك النفس القدسية التي هي مرآة الربوبية؟
هيهات! ثم هيهات! أو هل يشك بعد ذلك في عصمة النفس الولوية بعد
اتحادها مع النفس النبوية (صلى الله عليه وآله وسلم) إلا الجاهل الأعمى أو الجاحد
الأطغى؟
«فويل» ثم ويل لكل من انحرف عن أحدهما، أو أنكر عصمة النبي (صلى الله عليه وآله
وسلم)

(١) الصواعق المحرقة: ١٥٦.

(٢) ق: ٣٧.

(٣) راجع ص ٦٩.

(٤) العمدة (ابن البطريق): ٢٩٦ / ٤٩٢، المناقب (ابن شهر آشوب) ٢: ٢١٧ في الاختصاص
برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٥) تقدم تخريج مصادره في ج ١ ص ٦٠٣.

بإنكار عصمة «من» هو نفسه وروحه، أو قدم عليه بعد النبي أولئك الثلاثة الأجانب، و «آخره» عنهم في منصب الخلافة، ومسند الولاية والزعامة، و «في الرتب» السامية المقررة لمقام الرسالة والإمامة، ويا ويحهم! في اجترائهم بذلك على الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله) (وسيعلم الذين ظلموا) آل محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حقهم،

وغضبوا ميراثهم، وهتكوا حجابهم، وأزالوهم عن مقام نبينهم، وعن مراتبهم الذي رتبهم الله فيها (أي منقلب ينقلبون) (١).

(ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون) (٢) و (إننا لله وإننا إليه راجعون) (٣).

وقد ثبت لك بكل ما ذكر عصمة ذلك الولي المطلق، والوصي بالحق (عليه السلام) وإمامته وخلافته بلا فصل عن النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) ووجوب الاقتداء به، دون

غيره بعد النبي على ما رواه الرازي الحنفي في تفسيره عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه

قال: " من اقتدى بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى " (٤).

وكذا الشيخ الألوسي في كتابه روح المعاني روى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): " من اقتدى في

دينه بعلي فقد اهتدى " (٥).

ثم لا شبهة ولا خلاف عندنا أنه قد انتقلت الإمامة من بعده بجميع شؤونها

وشرائطها الرفيعة إلى ولديه السبطين الشهيدين، سيدي شباب أهل الجنة، كما لا شبهة في خلافتهم عن جدهما بعد أبيهما.

وقد ولد المجتبي (عليه السلام) في مدينة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) منتصف شهر الصيام (٦) من السنة

الثالثة من الهجرة المباركة، وهي سنة وقعة بدر الكبرى، وانتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة بعد شهادة أبيه.

وقبض شهيدا بالسهم، على يد زوجته الملعونة، جعدة بنت الأشعث، وكانت

(١) الشعراء: ٢٢٧.

(٢) إبراهيم: ٤٢.

(٣) البقرة: ١٥٦.

(٤) التفسير الكبير ١: ٢٠٥.

(٥) تفسير روح المعاني ١: ٤٦ مباحث تتعلق بالبسملة.

(٦) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٥.

ورابع الأئمة الكرام * نجل الحسين أزهد الأنام

أمها أخت الخليفة أبي بكر بن أبي قحافة، وكان السم من معاوية بن أبي سفيان، وكانت شهادة الإمام في ثامن وعشرين صفر من سنة خمسين من الهجرة، عن عمر سبع وخمسين سنة، أو ثمان وخمسين سنة في المدينة المنورة، ودفن في البقيع الغرقد (١).

وأما الحسين (عليه السلام) فكانت ولادته أيضا في المدينة النبوية بعد أخيه الحسن (عليه السلام)

بأشهر يسيرة، وكانت مدة حملها ستة أشهر (٢) كعيسى المسيح، ويحيى بن زكريا. وكان ذلك في ثالث شعبان، أو في الخامس منه، من السنة الرابعة من الهجرة المباركة، وفيها وقعت غزوة الخندق، وكان رضاعه من ريق جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)،

وبذلك صارت الإمامة في ذريته دون ذرية أخيه الحسن (عليه السلام). ثم استشهد (عليه السلام) مع ولده وأقاربه وأصحابه، بأرض كربلاء من العراق في سنة ستين من الهجرة، في العاشر من محرم، على أيدي بني أمية جنود يزيد بن معاوية وابن زياد.

وكان له من العمر عند شهادته ستا وخمسين سنة وأشهرًا.

[إمامة زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام]

ثم اعلم أن الخليفة بالحق من بعدهم هو سادس الحجج المعصومين «ورابع الأئمة الكرام» المسمى باسم جده علي (عليه السلام) والملقب بالسجاد وزين العابدين. وهو «نجل الحسين» وابنه من صلبه، وقد اعترف المؤلف والمخالف بمراتب فضله (٣) ونسكه، وعباداته، وزهده، حتى أقر الكل أنه «أزهد الأنام» طرا، لا يقاس

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٩٤، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٩.

(٢) انظر مشير الأحزان (ابن نما): ٧، بحار الأنوار ٤٤: ٢٠٢.

(٣) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٠٣، فما بعد، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٤٠ - ١٥٤.

من نسخت فضل الورى فضيلته * وعلمه وهذه صحيفته

به أحد في كثرة بكائه، وخضوعه في صلاته وطاعته، في ليله ونهاره، وشدة اجتهاده في مناجاة ربه، صائما نهاره، قائما ليله مدة حياته، حتى أنه لم يفرش له فراش لنومه في الليل (١) ولم يقدم له طعام في النهار أصلا، وربما كان يظل في سجدة واحدة من الغداة إلى الزوال (٢) ويبل موضع سجوده من دموع عينيه، كالطين، ولسعت حية إصبع رجله في سجده، فلم يلتفت إليها، ولم ينصرف عما هو عليه، وعندئذ سمع نداء من السماء: أنت زين العابدين حقا، وسيد الساجدين صدقا (٣). وقد ورد كل ذلك في الأحاديث الصحيحة.

وبالجملة، فهو «من» قد «نسخت فضل الورى» بأجمعهم «فضيلته» بحيث أنسى ذكر الأولين، وأتعب الآخرين في مكارم أخلاقه، ومحامد صفاته. «و» فيما برز من «علمه» في أجوبة معضلات المسائل، وحل صعاب المشاكل، ودفع شبهات المنافقين، ونقض حجج الملحدين، على ما هو مسطور في الكتب المطولة من المتقدمين والمتأخرين بما يضيق المقام عن الإشارة إليها (٤) فضلا عن ذكر تفاصيلها. وكذا ما ظهر من معاجزه وكراماته، وما وجد في كلماته وأدعيته وصنوف مناجاته من الفصاحة والبلاغة، وعلو المضامين، وسلاسة العبارة التي أحرست البلغاء، وأبهرت الفصحاء، ووضعت نير المذلة على أعناق الأدباء. فراجع كلماته وبياناته في الحكمة والأدب المتمسك بها بين الطوائف والملل، وخاصة وجوه أكارم العرب «وهذه صحيفته» المنتشرة بينهم، المشهورة بالصحيفة

(١) المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ١٥٥ في صومه وحجه (عليه السلام)، بحار الأنوار ٤٦: ٦٣.

(٢) لم نعثر بهذا النص ولكن انظر الفصول المهمة: ٢٠٢.

(٣) كشف الغمة ٢: ٢٨٦، بحار الأنوار ٤٦: ٥.

(٤) انظر بعض ما ورد في فضائله ومكارم أخلاقه في الصواعق المحرقة: ٢٠٠، حلية الأولياء ٣: ١٣٣ فما بعد، تذكرة الخواص: ٣٢٥، كشف الغمة ٢: ٨٣، المناقب (ابن شهرآشوب) ٤: ١٣٢.

نص على الأمر له من سبقه * والحنفي ارتاب ثم صدقه

السجادية، والملقبة بزبور أهل البيت، وإذا راجعتها وجدتها على نهج كلمات جده أمير المؤمنين (عليه السلام) وأدعيته في كونها دون كلام الخالق تعالى، ولكنها فوق كلام المخلوقين، فصلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين وذريته وأبنائه المعصومين. وأنه قد ثبتت خلافته وإمامته بعد أبيه الحسين، السبط الشهيد (عليه السلام) بالنصوص الجلية عليه، من الأئمة الطاهرين قبله خلفا عن سلف، تنتهي إلى جده رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، عن اللوح، عن القلم، عن الله تعالى. فإنه قد «نص على الأمر له من سبقه» من أولئك الكرام، على ما في صحاح الأحاديث، وموثقات الأخبار.

فراجع في ذلك أواخر كتاب غاية المرام (١) والجزء الحادي عشر من بحار الأنوار (٢) وغير ذلك من كتب الأحاديث الكثيرة (٣) تجد فيها روايات شتى من علماء الجمهور بطرقهم العديدة، فضلا عن علماء الإمامية، ورواياتهم الصحيحة، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " إن خلفائي من بعدي اثنا عشر، وكلهم من قريش، أولهم علي بن أبي طالب، وبعده ابنه الحسنان، وبعدهم علي بن الحسين (عليه السلام) " (٤)

ثم عد الآخرين منهم إلى الحجة المهدي (عليه السلام). «و» يشهد لذلك ما صح أيضا في كتب الفريقين، من أن «الحنفي» وهو عمه من أبيه، واسمه: محمد بن الحنفية «ارتاب» في إمامته، وعارضه في ذلك مدعيا لنفسه الإمامة، إلى أن رضي بالمحاكمة إلى الحجر الأسود، والتسليم عليه، فأيهما أجابه الحجر ورد عليه التحية، يكون هو الإمام، فسبق الحنفي إلى الحجر وتقدم إليه بالتحية الكاملة، ولم يسمع منه شيئا. «ثم» لما تقدم إليه السجاد، وسأله عن الإمام بعد أبيه الحسين (عليه السلام)، اهتز

(١) غاية المرام ٢: ١٥٥ - ١٨٧.

(٢) بحار الأنوار ٤٦: ١٧ - ٢٠.

(٣) كشف الغمة ٢: ٨٣ - ٨٥.

(٤) انظر كشف الغمة ٢: ٥٠٥ - ٥١١.

الحجر بحيث كاد أن ينقلع من موضعه، وسمع الحاضرون منه كلاما طلقا ذلقا بلسان عربي مبين، ينادي مخاطبا له: أشهد أن الوصاية والإمامة بعد الحسين بن فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) مختصة بك، فدهش السامعون بذلك، وخر ابن الحنفية

على الأرض، وقبل رجل ابن أخيه، وخضع له، و «صدقته» في دعوى الإمامة (١). وقد روى كثير من علماء الجمهور عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) النص على إمامة

الأئمة التسعة من ذرية الحسين (عليه السلام) واحدا بعد واحد، إلى الحجة المهدي (عليه السلام) الذي هو خاتم الأوصياء.

وفي بعض تلك الأحاديث أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) سماهم واحدا بعد واحد: فقد روى ذلك صدر أئمة القوم، وأخطب خطبائهم، وهو خطيب خوارزم، أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي، من أعيان علمائهم في كتاب الفضائل، بإسناده عن أبي سلمى، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في حديث طويل أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " رأيت

ليلة المعراج عن يمين العرش أشباح علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والمهدي بن الحسن في ضحضاح (٢) من نور، وقيام يصلون، وأن الله تعالى أوحى إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه خلقهم من

نوره، وعرض ولايتهم على أهل السماوات والأرض، فمن قبلها كان من المؤمنين، ومن جحدها كان من الكافرين " (٣) الحديث.

وروى ما يقرب منه أيضا بطريق آخر، عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) (٤). وروى أيضا إبراهيم بن محمد الحموي، وهو أيضا من أعيان علمائهم في

(١) الكافي (الكليني) ١: ٣٤٨ / ٥، دلائل الإمامة (محمد بن جرير الطبري): ٢٠٧، الهداية الكبرى (الخصيبي): ٢٢٠.

(٢) الضحضاح في الأصل: ما رق من الماء على وجه الأرض ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، النهاية (ابن الأثير) ٣: ٧٥ (ضحح).

(٣ و ٤) مقتل الحسين (الخوارزمي) ١: ٩٦ و ٩٢ و ٩٤.

كتابه: فرائد السمطين، مضمون ذلك بطرق عديدة، عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام)، وعن عبد الله بن عباس، وعن أبي سلمى، وغيرهم، عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) (١).

وروى الزهري عن ابن عتبة نص الحسين السبط (عليه السلام) على ابنه هذا بالإمامة والخلافة من بعده، وأنه أبو الأئمة (٢).

مضافا إلى متواترات أحاديث الإمامية في ذلك (٣) وإجماعهم عليه. وأنه ولد بالمدينة في تاسع شعبان سنة ثمان وثلاثين من الهجرة، بأيام خلافة جده أمير المؤمنين (عليه السلام)، وأقام معه سنتين، ثم مع عمه المجتبي (عليه السلام) عشر سنين، ثم

مع أبيه الحسين (عليه السلام) أيضا عشر سنين، وأقام بعد شهادة أبيه إماما على المشهور أربعا وثلاثين سنة، فكانت مدة حياته (عليه السلام) ستا وخمسين سنة أو سبعا وخمسين. ثم استشهد في المدينة في خامس وعشرين محرّم، سنة خمس وتسعين بالسسم الناقع بأمر من عبد الملك بن مروان، لعنه الله (٤) وكانت أمه الكريمة، جهان شاه، بنت يزدجرد، آخر ملوك الفرس، وهو حفيد هرمز بن كسرى، أنوشيروان، فإنها لما جيء بها من بلاد الفرس إلى مدينة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أسيرة في

أيام عمر، وأتوا بها إلى المسجد بين الجموع، وعرضوا عليها الزواج بمن شاءت، قامت وجالت بينهم حتى وقفت على الحسين (عليه السلام)، ووضعت يدها على منكبه، فزوجها أمير المؤمنين (عليه السلام) منه، وقال له: "احتفظ بها، وأحسن إليها، فستلد لك خير أهل الأرض في زمانه بعدك، وهي أم الأوصياء الذرية الطيبة" فولدت عليا زين العابدين (عليه السلام) (٥).

(١) فرائد السمطين ٢: ٣١٢ / ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٣١٩ / ٥٧١ و ٣٢١ / ٥٧٢.

(٢) لم نعثر على هذا النص.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٣٨، الكافي (الكليني) ١: ٢٤٢ / ٣، إعلام الوري ١: ٤٨٢ - ٤٨٤.

(٤) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٠٨، تذكرة الخواص: ١٨٧، بحار الأنوار ٤٦: ١٥٣ وفي

الكل: سمه الوليد بن عبد الملك وفي مصباح الكفعمي: سمه هشام بن عبد الملك.

(٥) الخرائج والجرائح ٢: ٧٥١، بحار الأنوار ٤٦: ١٠.

والخامس ابنه الذي بالباقر * لقبه طاها كما عن جابر

ولقب بابن الخيرتين لقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): " إن لله من عباده خيرتين، فخيرته من العرب قريش، ومن العجم الفرس " (١). وإليه الإشارة في قصيدة الفرزدق فيه (عليه السلام):

وإن غلاما بين كسرى وهاشم * لأكرم من نيطة (٢) عليه التمام (٣) (٤)
[إمامة محمد بن علي الباقر عليه السلام]

ثم بعد شهادته (عليه السلام) انتقل الأمر إلى سابع المعصومين «و» هو «الخامس» من خلفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو نجل السجاد (عليه السلام)، و «ابنه الذي» اشتهر لدى العام والخاص «بالباقر» وذلك لقب «لقبه» به النبي «طاها» جده (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل ولادته.

«كما» روي ذلك «عن جابر» الأنصاري الذي قال له النبي (صلى الله عليه وآله): " إنك تعيش حتى تدرك خامس خلفائي ابن علي بن الحسين، اسمه اسمي، وهو الباقر، يقرر العلم بقرا " أي: يشق بحار العلم شقا، ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم): " فإذا لقيته فاقرأه مني السلام " (٥).

وعاش جابر هذا على ما أخبره النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى لقي هذا الإمام (عليه السلام)، وبلغه سلام جده، وهو (عليه السلام) رد التحية والسلام على جده الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) (٦).

-
- (١) أسد الغابة ٣: ٢٣٤ / ٢٩٤١ ففيه الرواية فقط، بحار الأنوار ٤٦: ٨.
(٢) ناط الشيء ينوط نوطا: علقه، مجمع البحرين (الطريحي) ٤: ٢٧٧.
(٣) التمام: جمع التميمة: حرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين على زعمهم، مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.
(٤) نسبه إلى أبي الأسود الدثلي في مجمع البحرين (الطريحي) ٦: ٢٢.
(٥ و ٦) علل الشرائع ١: ٢٣٣ / ١ باب ١٦٨، أمالي الصدوق: ٢٨٩ / ٩ المجلس السادس والخمسون، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٥٩، ينابيع المودة (القندوزي) ٣: ٣٩٩، كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) ١: ٢٥٣ / ٣، بحار الأنوار ٣٦: ٢٥٠.

محمد فاق الورى في فضله * من عقت أم الورى من مثله
نص عليه من عليه سبقا * وقد كفاك فعله مصدقا

وكان اسمه على اسمه «محمد» وخصاله كخصاله الحميدة حرفا بحرف، ولذا
«فاق الورى» بأجمعهم بعصره وزمانه «في فضله» ومكارمه، وعلومه، ومعاجزه،
كما فاق جده الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) في كل ذلك جميع العالمين، وبذلك
صح أن يقال:

إنه (عليه السلام) «من عقت أم الورى من» توليد «مثله» في أيامه، كما عقت من توليد
مثل ذلك النبي الأكرم جده (صلى الله عليه وآله وسلم).

وقد برز منه (عليه السلام) من أنواع العلوم في الفقه، والحكمة، والكلام، وغيرها، ما ملأ
الخافقين، ولذلك انتشرت جل الأحكام الشرعية - لو لم نقل كلها - منه (عليه السلام)
ومن

ابنه الصادق (عليه السلام) وذلك لما صادف لهما في عصرهما من الفسحة عن التقية، من
جهة اشتغال الفريقين المعادين لأهل البيت - وهم بنو أمية وبنو العباس - بالحرب
بينهم على الملك والسلطنة.

ولذلك خص (عليه السلام) باللقب المذكور دون آباءه وأبنائه المعصومين، مع استوائهم
في العلم والفضل وسائر المكارم، واشتراك جميعهم في النور والروح والطينة، وقد
انتقلت إليه الخلافة بعد أبيه (عليه السلام) بالنصوص الكثيرة من جده النبي (صلى الله عليه
وآله وسلم) ومن

آبائه الطاهرين، على ما في أحاديث الفريقين.
منها: ما أشرنا إليه من الأحاديث المأثورة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في شأن أبيه
(عليه السلام)

فإنه مشتملة على ذكره وذكر آبائه الطيبين إلى المهدي الخاتم من طرق الإمامية.
ومنها: ما «نص عليه» خاصة «من عليه سبقا» وهو الإمام الرابع السجاد (عليه السلام)
في أحاديث كثيرة (*) «وقد كفاك» برهانا على إمامته بعد النصوص والأحاديث

* منها: رواية أبي خالد عن السجاد (عليه السلام) أنه قال: "محمد ابني، يقر العلم بقرا" [١].
ومنها: رواية عثمان بن خالد عنه أيضا، أنه جمع أولاده في مرض الموت، وأوصى إلى ابنه
محمد، ولقبه بالباقر، وجعل أمرهم إليه [٢].

ومنها: رواية مالك بن أعين، أنه قال لابنه محمد: "بني إني جعلتك خليفتي من بعدي" إلى
قوله: "فاحمد الله على ذلك واشكره" [٣].

ومنها: رواية الزهري، أنه سأل السجاد وقال له فيما قال: "فإلى من نختلف بعدك؟" فأشار
إلى ابنه محمد، وقال: "إلى ابني هذا، إنه وصيي ووارثي، وعيبة علمي، معدن العلم، وباقر العلم".
فقال الزهري: يا بن رسول الله هلا أوصيت إلى أكبر أولادك؟ فقال: "يا أبا عبد الله ليست
الإمامة بالصغر والكبر، هكذا عهد إلينا رسول الله، وهكذا وجدناه في الصحيفة واللوح، اثني
عشر أسامي مكتوبة بإمامتهم، وأسامي آبائهم وأمهاتهم، ويخرج من صلب ابني محمد سبعة من
الأوصياء، فيهم المهدي" [٤].

إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة الموثقة المأثورة في ذلك، فراجع مظانها.
[١] الخرائج والجرائح (الراوندي) ١: ٢٦٨ / ١٢، بحار الأنوار ٤٦: ٢٣٠.

[٤ - ٢] كفاية الأثر (النجاز): ٢٣٩ - ٢٤٢، بحار الأنوار ٤٦: ٢٣٠ - ٢٣٢.

(٨٨)

ما برز منه من معاجزه المسطورة في الكتب المطولة مما لا يسعها المقام، فإن ما «فعله» منها بعد ثبوتها بالشهرة المستفيضة بل بالتواتر المعنوي يكفي لذي العينين «مصدقاً» لخلافته وإمامته، وإن فرض إنكار تواتر أحاديثه.

فراجع في كلا الأمرين الجزء الحادي عشر من البحار (١) وكتاب مدينة المعاجز (٢) وأواخر غاية المرام (٣) وغيرها (٤) من كتب الأحاديث والتواريخ. وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه وهو ابن ثمان وثلاثين سنة، وكانت مدة إمامته تسع عشرة سنة.

ثم استشهد في المدينة المنورة عن عمر سبع وخمسين سنة بسم دسه إليه إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان على ما قيل (٥) في أيام سلطنة هشام ابن عبد الملك وبأمره، وذلك في سابع ذي الحجة الحرام سنة أربع عشرة ومائة،

(١) بحار الأنوار ٤٦ : ٢٢١ - ٢٨٦.

(٢) مدينة المعاجز ٥ : ٥ فما بعد.

(٣) غاية المرام ٧ : ١٧٥ الباب الثالث والأربعون والمائة.

(٤) كشف الغمة ٢ : ١٢٥، المناقب (ابن شهر آشوب) ٢ : ٢٠٦ فما بعد.

(٥) الاعتقادات (للصدوق المطبوع مع مصنفات الشيخ المفيد) ٥ : ٩٨.

ودفن في البقيع بظهر أبيه زين العابدين، وإن اختلف في تاريخ شهادته. وكان له من الأولاد سبعة، والذكور منهم خمسة: جعفر الصادق وعبد الله من أم فروة بنت قاسم بن محمد بن أبي بكر وإبراهيم وعبيد الله من أم أخرى وعلي وزينب وأم سلمة من أم الثالثة (١).

[إمامة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام]

ثم انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى نجله الكريم، وهو ثامن الحجج الطاهرين «وسادس الأئمة الأكابر» المعصومين، واسمه الشريف: «جعفر» ولقبه المبارك «الصادق» وهو كما ذكرنا «نجل الباقر» وابنه من صلبه.

وقد اختلف باللقب المذكور تمييزاً له عن ابن الإمام العاشر الهادي، وهو جعفر بن علي، المشتهر بالكذاب، أو إشارة إلى كذب المخترعين للمذاهب الفاسدة المتسمين باسم الأئمة، وفي مقدمتهم: نعمان، المعاصر له، الممكني بأبي حنيفة. وكيف كان فهذا الإمام الصادق قد انتقلت إليه الإمامة بعد شهادة أبيه وهو ابن واحد وثلاثين سنة، وكانت مدة إمامته أربعاً وثلاثين سنة.

ثم استشهد أيضاً في المدينة المنورة بسم دسه إليه المنصور الملك العباسي في سنة ثمان وأربعين ومائة في ٢٥ شوال على ما قيل (٢) أو في ١٥ رجب، عن عمر خمس وستين.

وكان له عشرة أولاد، والذكور منهم سبعة، أكبرهم: إسماعيل، ثم عبد الله وموسى وإسحاق ومحمد وعباس وعلي.

(١) الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٢١.

(٢) الاعتقادات (للصدوق المطبوع مع مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٨.

والإناث أم فروة، وفاطمة، وأسماء.

وقد وردت نصوص على إمامته بطرق شتى من أبيه الباقر (عليه السلام)، مضافا إلى ما تقدمت الإشارة إليه من نصوص جده رسول الله عليه.

منها: ما عن محمد بن مسلم في حديث له، أن الباقر (عليه السلام) قال له: " يا محمد هذا " وأشار إلى ابنه الصادق " إمامك بعدي، فاقتد به، واقتبس من علمه، والله إنه لهو الصادق الذي وصفه لنا رسول الله، أن شيعته منصورون في الدنيا والآخرة، وأعداءه ملعونون على لسان كل نبي " (١).

وقريب منه روايات صحيحة أخرى عن ثقات، كهمام (٢) وأبي الصباح الكناني (٣) وأبان بن تغلب (٤) وغيرهم فراجع كتب الأحاديث، كالبحار (٥) وغيره (٦).

وبالجملة، فهو الذي ينتسب إليه مذهب الإمامية الاثني عشرية. حيث إن المذاهب المخترعة المخالفة ابتدعت في عصره، وازدادت شيئا فشيئا إلى ما ينوف على سبعين، وتفرقت المذاهب مختلفين، حتى أشرف أصل الشرع على الاضمحلال والانداس، وكاد دين النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ومذهب الحق أن ينقلع من أصله

وأساسه، وطالت السنة الأغيار بالاستهزاء به، فالتجأ بعض ملوك العباسيين يومئذ إلى إيقافهم على المذاهب الأربعة المعروفة، وأجبر المسلمين في أقطار الأرض باتباعها، ورفض غيرها، وبذلك سموا غيرهم روافض. وعندئذ انحاز الفرقة المحقة الإمامية إلى إمامهم الصادق، وسموا أنفسهم جعفرية، في قبال تلك المذاهب الأربعة.

(١ و ٢) كفاية الأثر (القمي): ٢٥٣ و ٢٥٤، بحار الأنوار ٤٧: ١٥.

(٣) الإرشاد (المفيد): ٢: ١٨٠، بحار الأنوار ٤٧: ١٢.

(٤) لم نعثر عليه عن أبان بن تغلب وروى عن أبان في بحار الأنوار ٤٧: ١٣.

(٥) بحار الأنوار ٤٧: ١٢ باب ٣.

(٦) الكافي (الكليني): ١: ٣٠٦، إعلام الوری (الطبرسي): ١: ٥١٧.

بث العلوم فرعها وأصلها* وكم وكم من شبهات حلها

ولا شبهة أن مذهب ذلك الإمام الصادق هو بعينه مذهب آبائه الطاهرين، وطريقته طريقة جده سيد المرسلين، من غير فرق ولا اختلاف بينهم وبين المعصومين ذريتهم في شيء من الأحكام والفتاوى والمذهب والطريقة والقضايا وغيرها أصلاً، ولا بمقدار شعرة، بل كلهم نور واحد، وكلامهم واحد، ورأيهم واحد، كما أن الحق الواقعي عند الله في جميعها واحد، والرب واحد، والدين واحد. ولا يعقل في شيء منها التعدد والزيادة إلى الاثنين، فضلاً عن الأربعة، خصوصاً مع كونها مبتدعة مخترعة، وأن هذا الإمام الحق المبين، والمبين للحق اليقين من المذهب والدين، هو الذي فسح له الدهر نشر الفضائل، وتعليم الفواضل، ومكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب لعامة البرايا، فعلم الناس الأحكام، و«بث العلوم» بأصنافها «فرعها وأصلها» بين الأنام.

وذلك لما أشرنا إليه من اشتغال ملوك عصره من العباسيين والأمويين بأنفسهم، وقيام الحروب الدامية بينهم، والتهأؤهم بذلك عن التعرض للإمامين الباقرين الصادقين، ولذلك بذل هذا الإمام الناطق بالحق جهده في تعليم الناس، وتربيتهم، ولقب بينهم بشيخ الأئمة.

والمعروف أنه كان يحضر مجلس تدريسه وتحت منبر تعليمه أربعمئة نسمة من فحول العلماء (١) وفيهم أبو حنيفة، أول أئمة مذاهب القوم، ولم يزل يتلمذ عنده ويتعلم لديه حتى غلب عليه الطمع، وحب الجاه والرئاسة، واغتر بمواعيد بعض ملوك المخالفين في عصره، وانحرف عن الإمام، وابتدع مذهباً لنفسه، معارضاً لمذهب الحق.

(١) قال المفيد في الإرشاد ٢: ١٧٩: قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات، على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل. وكذا قال ابن شهر آشوب في مناقبه ٤: ٢٤٧ في علمه (عليه السلام).

ناهيك منها ما روى المفضل * فانظر وأمعن نظرا لو تعقل

وإن شئت أن تشم رائحة من عبقرية ذلك الإمام الصادق فراجع كتب الأحاديث والتفاسير (١) تجد العجب العجاب من بياناته الشريفة في علوم شتى، ثم احتجاجاته المفحمة للخصماء الألداء، وأصحاب الأديان، فترى كم من علوم غامضة قد بينها «وكم» من قضايا مشكلة عويصة قد أوضح الحكم فيها «وكم من شبهات» مضلة ذات عقد صعبة الانحلال قد «حلها» حتى أبهر الكل، وحيير العقول، وأدهش أولي الألباب، واعترف بفضل المخالف والمؤالف، وخضع له القريب والبعيد، وأرغم بذلك أنف الحسود العنيد.

وقال في شأنه أبو حنيفة: والله ما رأيت عيني ولا عين بصير، ولا سمعت أذني ولا أذن سامع بأفقه ولا أعلم من جعفر بن محمد (٢).

راجع في ذلك كله ما رواه العلامة المجلسي (٣) وغيره من فطاحل العلماء، من طرق الفريقين، ويكفيك من المعرفة ببعض علومه، و«ناهيك منها» ومن إطالة الكلام في بيان فضائله وفواضله والغوص في بحار علومه «ما روى المفضل» بن عمر أحد تلاميذه عنه، في الحديث الطويل المشتهر بتوحيد المفضل في عجائب خلقه الموجودات بأنواعها وأصنافها من الحيوانات والنباتات والجمادات. وقد تقدم ذكر بعضها في الباب الأول من الكتاب.

«فانظر» في تمام الحديث المذكور في كثير من الكتب المطولة، ومنها البحار (٤) «وأمعن» فيه «نظرا» وأعجب وتأمل في دقائق معانيه، وفصاحة بيانه،

- (١) انظر كشف الغمة ٢: ١٥٧ - ١٧٩، الإرشاد (المفيد) ٢: ١٨٣ - ٢٠٨، بحار الأنوار ٤٧: ١٣٦
فما بعد، الفصول المهمة (ابن الصباغ): ٢٢٢.
- (٢) تذكرة الحفاظ ١: ١٦٦ بتفاوت، سير أعلام النبلاء ٦: ٢٥٧.
- (٣) بحار الأنوار ٤٧: ١٦٢ فما بعد، الفصول المهمة (ابن الصباغ) ٢٢٤.
- (٤) بحار الأنوار ٣: ٥٧.

والسابع الكاظم من فيه بدا* لله ما جاز له من البدا

وبلاغة جملة، وسلاسة عباراته، ولطافة كلماته، وسائر رموزه وإشارات «لو» كنت «تعقل» شيئاً من ذلك، ومن المعارف والحكم والأخلاق والشيم. ثم أضف إلى ذلك كله ما ظهر منه من معجزاته وكراماته الكثيرة التي لا يسع المقام الإشارة إليها، فضلاً عن إحصائها وبيان كل منها، فراجع فيها كتب الأحاديث والتواريخ المطولة (١).

[إمامة موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام]

ثم إنه انتقلت الإمامة عنه بعد شهادته إلى ابنه موسى (عليه السلام)، وهو تاسع المعصومين «والسابع» من خلفاء جده خاتم النبيين (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولقبه «الكاظم»

وكنيته أبو الحسن الثاني، وأبو إبراهيم.

وهو «من فيه بدا» ما كان مكنونا «لله» تعالى، وكان مخزوناً في علمه القديم الأزلي، ولم يعلم به الناس، وهو انتقال الإمامة إليه دون أخيه الأكبر الثقة إسماعيل، الذي كان المتعين لديهم أنه سينتقل إليه الأمر بعد أبيه الصادق، وذلك لشدة ورعه وتقاه وعلمه وفضله وقرب منزلته من أبيه، إلى أن توفاه الله تعالى في حياة أبيه؛ دفعا للتوهم، وأظهر للخلق ما كان مخزوناً لديه تعالى من إمامة هذا الإمام الكاظم.

وهذا هو «ما جاز له» تعالى لدى الإمامية «من» قسماً «البدا» (٢) لا ما توهمه بعض المخالفين، ونسب القول به إلى الشيعة الإمامية، وطعن عليهم بذلك أشد الطعن، بل نسبهم بذلك إلى الكفر، وهو أولى منهم بذلك، فزعم المخالف الأعمى أنهم يقولون بتبدل ما جرى في علمه الأزلي، وعدوله عنه إلى غيره،

(١) الإرشاد (المفيد) ٢: ١٩٣، بحار الأنوار ٤٧: ٦٣ - ١٦١.

(٢) كنز الفوائد (الكراچكي) ١: ٢٢٧، وأصل الشيعة وأصولها (كاشف الغطاء): ٣١٣.

وندامتة عما قدره أولاً لظهور الخطأ له في ذلك، والعياذ بالله أو لانكشاف مصلحة مزاحمة لمصلحة ما رآه وقدره قديماً، بحيث حصل العلم له بالمصلحة المتأخرة المعادلة للأولى، أو الأقوى منها بعد خفائها عليه.

وإن من الواضح أن كل ذلك كفر لا ينسب إلى أدنى مسلم، فضلاً عن الفرقة المحقة الإمامية؛ لاستلزامه نسبة الجهل أو الغفلة أو العبث إليه تعالى، أو ما هو أعظم من ذلك، وهو نسبة تغير الذات المقدسة بتغير علمه المتحدة لها، ونعوذ بالله من القول بشيء منها.

وقد تقدم نظير ذلك اعتراضاً وجواباً في النسخ في باب النبوة، فراجع (١) وكلاهما من واد واحد، غير أن النسخ إنما هو في التشريعات، والبداء يكون في التكوينية.

وبالجملة، فلا وحشة في نسبة البداء إليه تعالى بالمعنى الذي ذكرنا، وهو إبداءه تعالى لخليقته ما علمه أولاً، وكتمه عنهم لمصالح شتى، منها: امتحان العباد، وتميز الخبيث من الطيب كما في وعده تعالى لكليمه (عليه السلام) ثلاثين ليلة؛ لاختلافه بالمناجاة معه في جبل طور، ثم إتمامها بعشر ليالٍ آخر، كما قال تعالى: (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) (٢).

وبذلك ارتد جمع كثير من أمته، ورجع الخبيث منهم إلى الكفر؛ لما علم تعالى فيهم من كون إيمانهم مستعاراً يزول بأدنى توهم وزلة، وتثبت الآخرون المستقر إيمانهم.

وكذا الأمر فيما نحن فيه، فإنه بعد ما وهب إسماعيل للإمام الصادق (عليه السلام)، وهو أكبر ولده، وجمع له فضيلتي العلم والتقوى، وشدة حب الإمام (عليه السلام) له أرخى العنان لأصحاب الإمام، حتى ظنوا وأيقنوا بكونه الخليفة عن أبيه بعده، وأخفى الله تعالى علمه بعدم ذلك عنهم إلى أن أظهر ذلك لهم بموت إسماعيل أيام أبيه، وعرفهم بأن

(١) راجع المجلد الأول.

(٢) الأعراف: ١٢٤.

علمه القديم كان متعلقا بخلافة موسى عن أبيه، فعدل المؤمنون المطيعون عما كانوا يعتقدون إلى الاعتقاد بموسى، وأقام بعضهم على الغي والضلال والاعتقاد بإمامة إسماعيل.

وربما تكون هناك مصالح مهمة أخرى في كتمان التكوينيات الواقعية، خيرا كانت أو شرا، ولعل منها التحريض والحث على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وسائر الطاعات؛ دفعا لما هو قابل للمحو، وتبديله بما هو قابل للإثبات بعد العدم، على ما أشار تعالى إليه بقوله سبحانه: (يمحو الله ما يشاء ويثبت) (١). ويؤيد ذلك ما تواتر كتابا (٢) وسنة من الأمر بالدعاء والصدقة وأمثالهما لدفع البلايا والمكاره (٣) وطلب الرزق، وطول العمر، وأمثالها، كقوله تعالى: (ادعوا ربكم تضرعا وخفية) (٤) (أدعوني أستجب لكم) (٥) (فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) (٦) (قل ما يعبؤا بكم ربي لولا دعاؤكم) (٧) وأمثالها. وكذا ما تظافر في الأحاديث الكثيرة، من أن الصدقة تدفع كل بلية، وميتة السوء، ونظائرها (٨) أو أن الحسنة الكذائية تستجلب النعمة الكذائية، والمعصية الكذائية توجب النقمة الكذائية (٩).

لا يقال: إن المقدر التكويني الواقعي الذي قد تعلق به العلم الأزلي إنما هو أحد الأمرين لا محالة، وهو غير قابل للتغيير، لاستحالة تبدل علمه تعالى، فما معنى المحو والتبديل؟ وكيف يؤثر الدعاء والصدقة وأمثالهما في ذلك؟ فإنه يقال: إن التكوينيات المكتومة عن الخلائق على قسمين: فقسم منها ما هو مخزون علمه في نفسه المقدسة، واستأثر به لذاته العليا خاصة فقط، لمصالح

(١) الرعد: ٤٠.

(٢) البقرة: ١٨٦، والمؤمن: ٦٠.

(٣) الكافي (الكليني) ٢: ٤٦٩ باب أن الدعاء يرد البلاء والقضاء.

(٤) الأعراف: ٥٥.

(٥) المؤمن: ٦٠.

(٦) البقرة: ١٨٦.

(٧) الفرقان: ٧٧.

(٨) الكافي (الكليني) ٤: ٢ / ١ وص ٥ باب أن الصدقة تدفع البلاء، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١ / ١٢٥٢.

(٩) انظر مستدرک الوسائل ١٢: ٨٧ / ١٣٥٩٢.

خفية في ذلك، ولم يعرف به أحدا من خليقته، ولم يطلع عليه مخلوق من بريته، لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، نظير علمه بالساعة، بمعنى قيام القيامة الكبرى، والبعث والنشور يوم الطامة العظمى أو بمعنى قيام القيامة الصغرى في الدنيا، بظهور الحجة العليا الذي هو خاتم الأوصياء، والثاني عشر من خلفاء خاتم الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين، وذلك قوله تعالى: (يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو) إلى قوله سبحانه (يسألونك كأنك حفي عنها قل إنما علمها عند الله) (١).

وكذا قوله جل وعلا في النزعات: (يسألونك عن الساعة أيان مرساها* فيم أنت من ذكراها* إلى ربك منتهاها) (٢).

ونظير ذلك علمه عز وجل بأربعة أمور آخر قد قرنها بعلمه بالساعة في قوله عز من قائل في سورة لقمان: (إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي أرض تموت) (٣). وكذا قوله عز وجل في سورة الرعد: (الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تغيض الأرحام وما تزداد) (٤).

وأمثالها مما تعلق به العلم الأزلي القديم، المتحد مع الذات المقدسة بنحو العينية الحقيقية، والدقة التامة العقلية، وهو الذي لا يعقل فيه التغير والتبدل أبدا، ولا يؤثر فيه شيء من الدعاء والصدقة وأمثالهما من الطاعات، أو المعاصي أصلا. وذلك نظير علمه سبحانه بالآجال الحتمية على ما صرح به في آيات عديدة كقوله سبحانه: (إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) (٥) (إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر) (٦) وأمثالهما.

وبالجملة، فهذا القسم من العلم المختص بذاته المقدسة هو المشار إليه في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى في سورة الأنعام: (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو) (٧).

(١) الأعراف: ١٨٧.

(٢) النزعات: ٤٢ - ٤٤.

(٣) لقمان: ٣٤.

(٤) الرعد: ٨.

(٥) يونس: ٤٩.

(٦) نوح: ٤.

(٧) الأنعام: ٥٩.

وفي سورة الكهف: (له غيب السماوات والأرض) (١).
وفي سورتى النحل وهود: (ولله غيب السماوات والأرض) (٢).
وفي سورة النمل: (قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله) (٣).
إلى غير ذلك من نظائرها، وأن المثبت فيه هذا القسم من علمه سبحانه وهو
الذات المقدسة، هو المعبر عنه باللوح المحفوظ أو بأمر الكتاب في قوله عز وعلا
في سورة البروج: (بل هو قرآن مجيد* في لوح محفوظ) (٤).
وفي سورة الرعد: (وعنده أم الكتاب) (٥) بعد قوله العزيز: (يمحو الله ما
يشاء ويثبت) (٦).
وأما القسم الآخر من العلم المكتوم الذي اقتضت المصالح الواقعية إبداءه
لبعض الخواص من الأنبياء والأولياء وإخبارهم به بالوحي أو بالإلهام: فهو أيضا
على قسمين:
فإن منها ما هو موافق لما في اللوح المحفوظ، ويسمى بالأمر الحتمي المنجز،
وربما يوحى إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنه يلهم الوصي (عليه السلام) بكونه
كذلك، وهم يخبرون
غيرهم بإذن من الله أن الأمر الكذائي الذي أخبر بوقوعه أمر حتمي منجز لا بد من
وقوعه، من غير تبديل ولا تغيير.
نظير ما أخبروا عن فتنة الدجال (٧) وخروج السفيناني (٨) وظهور المهدي (عليه السلام)،
وأمثالها بطريق الحتم والتنجز، وكذا بعض فتن آخر الزمان بحيث لا يغيرها شيء
من الدعاء وأمثاله من المغيرات.
ومنها ما ليس كذلك، بمعنى أن الموحى إليهم ربما يكون وقوعه القطعي
مشروطا بشرط مستور معلوم عنده تعالى، وغير معلوم لدى النبي (صلى الله عليه وآله
وسلم) أو الوصي، وعندئذ يخبر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مثلا غيره بما علمه، وهو غير
عالم

-
- (١) الكهف: ٢٦.
(٢) النحل: ٧٧، هود: ١٢٣.
(٣) النمل: ٦٥.
(٤) البروج: ٢١ - ٢٢.
(٥) و (٦) الرعد: ٢٩.
(٧) انظر بحار الأنوار ٨٥: ٩٢ وصحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ٢٠.
(٨) كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥١٦ / ٤٤ و ٦٥٢ / ١٤، الغيبة (النعمانى): ٢٥٥.

بالاشتراط، ولا بالشرط وقوعا أو عدما، ولذلك يعقب إخباره ذلك غالبا بقوله
مثلا: ولله فيه المشيئة.

وعليه، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الوصي يعلمان شيئا من الغيب بإخبار من الله
تعالى،

وإظهار منه سبحانه لهما وحيا أو إلهاما، كما قال عز من قائل: (عالم الغيب فلا
يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) (١).

ولكنهما غير عالمين بمطابقة ما علماه لما هو المخزون في علمه تعالى في
اللوحة المحفوظ، من حيث الاشتراط وعدمه، أو من حيث حصول الشرط وعدم
حصوله، وبذلك ربما يقع الاختلاف بين ما أخبرنا عنه سلفا وبين المخبر عنه، من
حيث الوقوع وعدمه، وأن إمكان ذلك أو جب تعقيب ما يخبرون به بمشيئته تعالى،
وتعليق ذلك عليها، كما أمر سبحانه بذلك ونهى عن تركه بقوله جل وعز:

(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا * إلا أن يشاء الله) (٢).

وبذلك سمي ما أخبروا به أمورا معلقة، وسمي أيضا نفوسهم الزكية الملهمة
بتلك المغيبات بلوح المحو والإثبات.

وبذلك كله ينقدح لك حكمة كتمان ما في اللوح المحفوظ عن كل أحد،
وإظهار ما في اللوح الثاني لبعض الخواص من العباد، وإخبارهم لغيرهم بذلك، مع
بيان كون المخبر عنه - من شقاوة زيد أو سعادته، أو صحته ومرضه، أو غناه
وفقره، وأمثالها - قابلا للمحو والإثبات، باعتبار إمكان اشتراط كل منها بالدعاء
مثلا وعدمه، أو بالصدقة وعدمها في اللوح المحفوظ، حتى يرغب الناس، ويبدلوا
جهدهم في تلك المبررات والأعمال الحسنة؛ رجاء التعليق المخفي عنهم وعن
النبي والوصي اللذين أخبرا بذلك، ثم يجتهدوا في عمل الخير والإلحاح في
الدعاء والتضرع، مؤملين محو السوء عنهم، وإثبات الخير لهم، على تقدير اشتراط
ذلك بحصول الأدعية أو الأعمال الحسنة.

(١) الجن: ٢٧.

(٢) الكهف: ٢٣ - ٢٤.

وهذا هو الوجه فيما ورد في الكتاب والسنة وغيرهما من الحث على الدعاء، والصدقة، وصلة الرحم، وأمثالها: لدفع البلايا والأسواء الدنيوية المقدره، مضافا إلى كونها عبادات مقربة إليه تعالى؛ جالبة للحسنات، والأجور الأخروية؛ ودافعة لمكارهها الوخيمة الشديدة.

وكذا ما ورد عنهم في بعض أدعيتهم بقولهم مثلا في ليلة القدر: " اللهم إن كان اسمي مكتوبا في ديوان الأشقياء فامحني من ديوان الأشقياء، واكتبني في ديوان السعداء " (١).

وبذلك كله اتضح لك أيضا وجه الجمع بين ما ورد كتابا وسنة من عدم إمكان تقدم الآجال وتأخرها عن الوقت المقدر لها، على ما صرح به في الآيتين المتقدمتين وأمثالهما، وبين ما ورد فيهما من إمكان ذلك، كما في قوله تعالى في سورة نوح: (يغفر لكم من ذنوبكم ويؤخركم إلى أجل مسمى) (٢). وقوله سبحانه في سورة الأنعام: (ثم قضى أجلا وأجل مسمى) (٣). وفي سورة العنكبوت: (ولولا أجل مسمى لجاءهم العذاب) (٤).

وأمثال ذلك في الآيات أيضا كثيرة، فإن المحتوم المسمى منهما هو ما علمه تعالى أزلا، وهو محفوظ عن التغيير والتبديل، وأما المعلق منهما فهو ما في اللوح الثاني، ولا تهافت بين الصنفين أصلا كما ربما يتوهمه بعض الجهلة. وبذلك كله يتضح لك أيضا اندفاع ما ربما يعترضه بعض حمقاء المخالفين على مبيت الوصي (عليه السلام) على فراش النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ليلة فراره من مكة المكرمة،

وإنكارهم كون ذلك فخرا له على ما تدعيه الإمامية (٥) بأنه فادى بنفسه النفيسة لنفس النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المقدسة، وخاطر بمهجته للقتل حفظا له (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك لأن

(١) إقبال الأعمال (ابن طاووس): ٣٧٨، بحار الأنوار ٩٤: ٣٧٤ بتفاوت يسير.

(٢) نوح: ٤.

(٣) الأنعام: ٢.

(٤) العنكبوت: ٥٣.

(٥) قد تقدم مفصلا مع تخريج مصادره في ج ١ ص ٥١٥، وص ٥٥٥.

الفخر له إنما يكون مع جهله بالغيب وعدم علمه بما قدر له من السلامة، وذلك لا يجامع دعواه أن الإمام يعلم الغيب، وذلك واضح (١).

والجواب ما عرفت، من أنه كان عالماً ببعض الغيب، وهو المسطور في لوح المحو والإثبات، وهو سلامته من القتل في تلك الليلة، ولكنه مع ذلك كان الجائر في نفسه مغائرة ما علمه لما هو المقدر أزلاً، بإمكان كون سلامته تلك معلقاً ومشروطة بشرط مستور عنه، ولم يعلمه، فيكون المقدر له في ليلته القتل والهلاك بالبداء الصحيح منه تعالى، فوطن نفسه على ذلك، ولم يبال بهلاكه نفسه الشريفة مع سلامة النفس المقدسة النبوية (صلى الله عليه وآله وسلم).

وهذا هو غاية الجود والشهامة والمفاداة الحقيقية، وله بذلك أقصى مراتب الفخر والنبالة، والجود بالنفس أقصى غاية الجود.

وبذلك باهى الله تعالى ملائكته، وبمؤاساته اعتجبت الروحانيون، وبمفاداته أدهشت الكروبيون، وفي شأنه نزل يومئذ قوله تعالى: (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله) (٢).

وحاصل الكلام: أن البداء بالمعنى المذكور أمر صحيح معقول واضح، لا وحشة في نسبته إليه تعالى، ولا محذور فيه أصلاً؛ لكونه بمعنى إظهاره ما هو الممكنون في علمه، بعد إخفائه ذلك مدة لمصالح هناك، وحكم كثيرة، على ما أشرنا إليه، وأن ذلك من غاية لطفه تعالى بعبده، وشفقته عليهم.

نعم، إن الممتنع الذي يجمل عنه الرب تعالى هو ظهور الشيء له بعد الخفاء عليه، وحصول العلم له به بعد الجهل به، على ما هو المعنى الآخر للبداء، كما عرفت، وتعالى ربنا عن ذلك علواً كبيراً، وأن الشيعة الإمامية بريئون إليه تعالى من القول بذلك، وأنهم منزهون عن الافتراء عليهم به، وحسبهم الله تعالى، وهو سبحانه لهم نعم الكفيل، ونعم المولى، ونعم النصير.

(١) انظر الصواعق المحرقة: ٣٠ - ٣١.

(٢) البقرة: ٢٠٧.

أبدى الهدى وأوضح السبيلا * فيه بسبق موت إسماعيل
مات ووارى لحده أبوه * شخصا فما يقول تابعوه؟

وأنه جل وعلا بذلك المعنى الصحيح من البداء «أبدى» وأظهر «الهدى»
وهو الإمام السابع «وأوضح السبيلا» للناس إلى معرفته، ومعرفة ما «فيه» من
اللياقة للخلافة، وبين لهم ماله من الميز والقابلية، وأزال عنهم الشبهة فيه «بسبق
موت إسماعيل» حيث توفاه بعصر أبيه الصادق (عليه السلام).
ولذلك أشهد عليه الصادق (عليه السلام) كافة أصحابه مرارا عديدة - عند زهوق
روحه، وعند تجهيزه وتغسيه وتكفينه - أنه قد «مات» (١).
ثم لم يكنف بذلك كله حتى تقدم بنفسه المقدسة، وأنزل ابنه إسماعيل في قبره
«ووارى» أي: ستر «لحده أبوه» بالتراب، بعد أن كشف وجهه وأراهم أنه ميت
لا حراك به (٢).

وتولى كل ذلك «شخصا» بنفسه النفيسة؛ تثبيتا لموته وعدم إمامته بعد
أبيه (عليه السلام). «فما يقول تابعوه» المتسالمون على موته قبل أبيه؟ وهم المعروفون
بالإسماعيلية (٣) الضالة المضلة الباقية منهم شرذمة قليلة إلى عصرنا الحاضر،
وكيف أقاموا بعد ذلك كله على الغي، وأصرروا على الضلال؟
أفهل يعتقدون بحياته الظاهرية، وكونه على وجه الأرض حيا يرزق من طعام
الدنيا؟ فذاك - بعد كونه دعوى فارغة بلا دليل ولا برهان - تكذيب لإخبارات
أبيه (عليه السلام) بموته، مع أن التواريخ والأحاديث والأمة كلها متصافقة على موته، وما
قول أولئك الفرقة جوابا عن قوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت) (٤) (إنك ميت
وإنهم ميتون) (٥) وأمثال ذلك.

(١ و ٢) انظر الغيبة (النعمانى): ٣٢٧، المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢٦٦ في الرد على الفرق
الباطلة، بحار الأنوار ٤٧: ٢٥٤.

(٣) انظر المقالات والفرق (الأشعري): ٨٠.

(٤) آل عمران: ١٨٥.

(٥) الزمر: ٣٠.

أم هل يقولون بجواز إمامته وهو ميت؟ فذلك أيضا بعد كونه دعوى بلا بينة،
وكونه مستلزما لانتزاع الإمامة عن أبيه (عليه السلام) وهو حي حتى ينتقل إليه من أبيه؛
لعدم جواز اجتماع إمامين بعصر واحد، ولا سيما في بلد واحد، وفي ذلك من
النقص والإضرار بأبيه ما لا يخفى.

دعوى فاسدة، فإنه لو قيل بجواز إمامة الميت فأبوه الصادق (عليه السلام) وسائر آبائه
الطاهرين أولى منه بذلك كما هو واضح. ثم إن الإمام الصادق (عليه السلام) بعد وفاة
إسماعيل (عليه السلام) كان يباليغ في إكرام الإمام الكاظم (عليه السلام) وتعظيمه، وربما
يخاطبه

بقوله: بنفسي أنت قد بدا لله فيك (١).

وربما يشير إليه ويخاطب أصحابه بقوله (عليه السلام): " هذا سيد ولدي، وفيه علم
الحكم،

والفهم، والسخاء، والمعرفة بما يحتاج إليه الناس فيما اختلفوا فيه من أمر دينهم،
وفيه حسن الخلق، وحسن الجوار، وهو باب من أبواب الله عز وجل، وفيه أخرى،
هي خير من هذا كله، وهي خروج خمسة من الأئمة المعصومين إلى القائم المهدي
من صلبه، أولهم علي الرضا، وفضائله كذا وكذا، وهو الإمام بعد أبيه موسى " (٢).
وقد روى كل ذلك جمع كثير من أصحابه الثقات، منهم: داود بن كثير، والمفضل
ابن عمر، وإبراهيم الكرخي، وعيسى بن عبد الله، ويزيد بن سليط (٣) وأمثالهم.
وإنه (عليه السلام) كان يكرر النص على ابنه الكاظم (عليه السلام) وإمامته، حتى ارتدع
جمع

منهم عن القول بإمامة إسماعيل ورجعوا إلى الحق (٤) كما ذكرنا.
ثم أضف إلى تلك النصوص عليه من أبيه وسائر آبائه الطاهرين - على ما
تقدمت الإشارة إلى بعضها، وسيأتي ذكر بعضها الآخر أيضا إن شاء الله تعالى - ما
تواتر حديثا وتاريخا ونقلا في الأعصار المتعاقبة إلى العصر الحاضر، من معاجزه

(١) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٣١٩، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤١ بتفاوت.

(٢) الإمامة والتبصرة (ابن بابويه القمي): ٧٨، الكافي (الكليني) ١: ٣١٤ / ١٤، عيون أخبار

الرضا (عليه السلام) ١: ٢٠ / ٩ بتفاوت في ذيل الحديث.

(٣) انظر تفصيل الكلام في فرق الشيعة (النوبختي): ٧٨.

(٤) راجع ص ٩٤ فما بعد.

كم معجزات ظهرت على يده * وكم كرامات بدت لمرقده
ما أمه الوافد إلا نالا * ما كاد أن يحسبه محالا
وإن تكن فيه على شك فسل * وفاده أو سله حاجة تنل
فإنه في طلب الحاجات * يشفع عند منجز العادات

الشريفة التي ظهرت منه في حياته، وبعد شهادته (١).
فكم و «كم» من «معجزات ظهرت على يده» المباركة؟ «وكم» من
«كرامات» عجيبة «بدت لمرقده» الشريف بعد دفنه فيه؟ ولعمر الحق «ما أمه
الوافد» لحرمة المنور في حاجة أو مهمة «إلا» أنه «نالا» بغيته، وقضيت له
حاجته بشرط الانقطاع إليه مع قصد التقرب إلى الله تعالى بزيارته، وعندئذ يجد
من سرعة الإجابة في توسله «ما كاد أن يحسبه محالا» نجاحه فيه، ولو بعد مدة
طويلة، وبذل الجهود الشاقة.

«وإن تكن فيه على شك» من صدق ذلك وحقيقته «فسل» الذين قصدوه
لمطالبهم، واستخبر «وفاده» الذين توسلوا به لآربهم، وشفاء أمراضهم المزمنة،
وقضاء حوائجهم المهمة، وهم عشرات الألوف من طبقات الخلق، وأصناف العباد
الذين توجهوا إليه، وأتوه حبوا من البلاد النائية في العصور المتتالية.
وراجع حكاياتهم وقصصهم المتواترة المثبتة في التواريخ الموثقة، والكتب
الصحيحة المفصلة (٢) وإن كنت في ريب من كل ذلك أيضا فاسع بنفسك إلى حرمة
الشريف إن قدرت على ذلك «أو سله حاجة» ولو من مكان بعيد إن عجزت عن
التشرف بمرقده، والشخوص بين يديه، فترك كيف «تنل» ما تحب وتطلب بإذن الله
تعالى، وشفاعة ذلك الولي المقرب لديه، والمخصوص بلقب باب الحوائج إليه تعالى.
«فإنه في طلب الحاجات» للعبيد المتوسلين به، وكشف الكرب عنهم، وكفاية
المهمات لهم: «يشفع عند» من وعد إجابة الدعاء، وهو «منجز العادات» ولا يخلف
الميعاد.

(١) انظر الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٢١ - ٢٣٠.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ١٥١ فما بعد.

وعليه فليس ذلك الحجة البالغة، ولا أمثاله من الحجج المعصومين إلا شفعاء للخلائق، ووسائل بينهم وبين الخالق تعالى، من غير استقلال لهم في قضاء حاجة، أو كشف ملمة، ولا مشاركة معه تعالى في ذلك أصلاً، فإن القول فيهم بأحد الأمرين كفر وضلال، والإمامية منزهون عن ذلك.

ونسبة ذلك إليهم من بعض المخالفين كذب وافتراء، والمسلم لا يفترى الكذب: (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون) (١). وكذلك ما نسبوا إلى تلك الفرقة المحقة من عبادتهم - والعياذ بالله - لأولئك الأئمة الأطهار، بزيارة قبورهم الشريفة، والخضوع لمراقدهم المطهرة، وتقبيل ضرائحهم المقدسة، والصلاة والدعاء والتضرع إلى الله تعالى في مشاهدتهم المباركة، وهي البيوت التي: (أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) (٢). فإن المنافقين تزلفوا إلى شياطينهم برمي أهل الحق بتلك الأكاذيب الباطلة، والافتراءات الباهتة ليشوهوا سمعتهم لدى المسلمين، ويسموهم مشركين، وإنه تعالى: (أحكم الحاكمين) (٣) وهو (عليم بالظالمين) (٤) عاملهم بعدله يوم الدين. وبالجملة، فالشيعة الإمامية إنما يستشفعون بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته الطاهرين وخلفائه المعصومين - الذين هم أفلاذ كبده، وطينتهم من طينته، وأنوارهم من نوره، وهم لحمته وذريته الذين أذهب الله عنهم الرجس، وطهرهم تطهيراً - لا عبادة لهم، ولا سجوداً لمراقدهم.

بل إنما يعبدون الله تعالى وحده حول تلك المقابر بتلك العبادات؛ لكونها أشرف البقاع، حيث إن شرف المكان بالمكين، وإن تلك النفوس المقدسة المكيئة في تلك البقاع المطهرة الرفيعة أشرف من نفوس الخلائق أجمعين، بعد ثبوت كونهم ثمرة من شجرة النبوة، وفروعاً لذلك الأصل الطيب، وأوراقاً لذلك الغصن الطاهر، وهم روحه التي بين جنبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) على ما صح عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في الأحاديث

(١) النحل: ١٠٥.

(٢) النور: ٣٦.

(٣) هود: ٤٥.

(٤) البقرة: ٩٥.

المستفيضة، والأخبار الموثقة المتظافرة.

ثم بعد تلك العبادات الخالصة لله تعالى في تلك الأمكنة المتبركة التي هي مهابط الملائكة المقربين، ومطاف الكروبيين المقدسين يتوسلون بتلك الذوات القدسية الراقدين فيها الذين هم: (أحياء عند ربهم يرزقون) (١) رجاء شفاعتهم، وسؤالهم المغفرة من الله تعالى لزوارهم وخدامهم، المتوسلين بهم، المستغفرين من ذنوبهم على ما وعدهم الله تعالى به، وخاطب نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك بقوله سبحانه: (ولو أنهم إذ

ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا) (٢).
وورد في السنة أيضا خطابه تعالى له بقوله جل وعز: اشفع تشفع (٣) أنت أول شافع (٤) وأول من تقبل شفاعته (٥).

وإنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن ذكر من خلفائه وإن كانوا بظاهر الحال خرجوا من الدنيا،

ودفنوا في مراقدهم المتبركة، ولكنهم كما ذكر في قوله تعالى: (أحياء عند ربهم) أي: بحواسهم ومشاعرهم وتصرفاتهم في عالم الإمكان بإذن ربهم، وهم باقون على ما كانوا عليه في دار الدنيا من القدرة بإذن الله تعالى على إبداء الكرامات، وفعل المعاجز، وإعانة المضطر والعاجز، من غير أن يحدث الموت فيهم نقصا في إحاطتهم بالعوالم، وهم قطب دائرتها أحياء وأمواتا، وبهم تدفع البلايا عن العباد، كما قال تعالى: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) (٦).

ولا فرق في ذلك بين حيهم وميتهم، وأنهم يطلعون على أعمال العباد، ويسمعون كلامهم، ويردون عليهم سلامهم، ويشفعون إلى ربهم تعالى لكشف كربهم، وإنجاح مطالبهم، وإعطائه تعالى حوائجهم، واستجابته دعواتهم، وغفرانه

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) النساء: ٦٤.

(٣) بحار الأنوار ٨: ٤٦، مسند أحمد ٢: ٤٣٦، صحيح مسلم ١: ١٨١ / ٣٢٢.

(٤) انظر مجمع الزوائد ٩: ٣٠، المعجم الكبير (الطبراني) ٣: ٦٣.

(٥) قال في مجمع البحرين ٤: ٣٥٤ وفي الخبر: "أنت أول شافع وأول مشفع" أي: أنت أول من يشفع وأول من تقبل شفاعته.

(٦) الأنفال: ٣٣.

والثامن الرضا وفيه اجتماعا * نص أبيه وصفاته معا

ذنوبهم، وكفايته مهماتهم، كما قال تعالى: (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) (١) ولم يخص ذلك بأيام حياتهم. ولا شبهة في عدم إرادة عموم المؤمنين ورؤيتهم لأعمال العباد؛ فإنه لا يصح في الآية المباركة، ولا معنى لرؤية أعمال أنفسهم وأعمال غيرهم، ولا محيص عن إرادة البعض منهم، وحيث إن أولئك المقربين أقرب الخلائق إليه تعالى، فلا بد من كونهم هم المعنيون من ذلك في الآية، دون غيرهم، كما ورد في التفسير (٢) وصحاح الأحاديث (٣).

وعليه، فهذا أحد الفوارق بين الميت منهم، وبين الميت من غيرهم، فإن سائر الناس بالموت تزول عنهم مشاعرهم الدنيوية، وتصرفاتهم الحيوانية، مع بقاء نفوسهم المجردة في عالم البرزخ إلى يوم القيامة، ومشاركتهم في ذلك لأولئك المعصومين لنيل الثواب، أو ذوق العذاب. وبالجملة، فهذا الإمام السابع قد اختص بما ذكرنا من لقب: باب الحوائج؛ لمزايا كانت فيه بعد مشاركته لأبائه الطاهرين، وأبنائه المعصومين في ذلك. وقد انتقلت إليه الإمامة بعد أبيه (عليه السلام) وهو ابن عشرين سنة، وذلك في سنة ثمان وأربعين ومائة من الهجرة المباركة، وكانت مدة إمامته خمسا وثلاثين سنة، ومدة حياته خمسا وخمسين سنة.

ثم استشهد في بغداد من العراق بسم دس إليه هارون الرشيد العباسي، بعد ما حبسه في السجون أربع، أو سبع سنين.

[إمامة علي بن موسى الرضا عليه السلام]

ثم انتقلت الإمامة منه بعد شهادته إلى ابنه المعصوم، وهو الحجة البالغة «و»

(١) التوبة: ١٠٥.

(٢) انظر مجمع البيان ٣: ٦٩.

(٣) انظر تفسير البرهان ٢: ١٥٧.

الخليفة «الثامن» عن جده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولقبه: «الرضا» واسمه: علي، وكنيته:

أبو الحسن «وفيه اجتماعا» جميع شروط الإمامة والميز عن أهل عصره أجمع، في محامد الصفات، وسائر الكمالات، وفعل المعجزات و «نص أبيه» عليه بالخلافة والإمامة من بعده في أحاديث كثيرة، تنوف على خمس عشر ومائة حديثا (١) وكان فيه مكارم أخلاق أبيه «وصفاته معا».

وقد روى ذلك كله خمس وثلاثون رجلا من أصحاب أبيه بعبارات شتى، ملخصها أن أباه الكاظم (عليه السلام) قد أشهد عامة أقاربه وأصحابه في مواقع شتى على إمامة ابنه الرضا من بعده، وهو يقول: " إن عليا هذا ابني، وكتابه كتابي، وهو وصيي وخليفتي من بعدي، وهو سيد ولدي، وأكبرهم، وأفقههم، وأسمعهم لقولي، وأطوعهم لأمرى، وقد نحلته كنييتي، وهو صاحبكم، والحجة على الناس بعدي، ووكيل في حياتي، ووصيي بعد موتي، والقيم بأمرى، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله، ينظر معي في كتاب الجفر، وليس ينظر فيه إلا نبي أو وصي نبي، وهو مني بمنزلة من أبي " (٢).

إلى غير ذلك مما كان يثني عليه، وربما كان يحمله على عاتقه ويقول له: " بأبي أنت، ما أطيب ريحك، وأطهر خلقك، وأبين فضلك " (٣). وكان أحيانا يضعه في حجره ويقبل وجهه، ويمص لسانه (٤). وبالجملة، قد انتقلت إليه الإمامة وهو ابن خمس وثلاثين سنة، وكانت مدة إمامته عشرين سنة، ومدة حياته خمس وخمسون سنة.

ثم استشهد في نواحي أرض طوس، من بلاد الفرس في سنة ثلاث ومائتين بسبب من الخليفة العباسي، وهو المأمون بن هارون.

(١) انظر إعلام الوري ٢: ٤٣ - ٥٢، كشف الغمة ٢: ٢٩٩ - ٣١٦، بحار الأنوار ٤٩: ١١ - ٢٨.
(٢) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٢٥ / ٢٥ - ٢٨، الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٥٠ وفيه صدر الحديث.
(٣ و ٤) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ٢٦ / ٢٨، الوسائل ٢٨: ٣٤٠ أبواب حد المرتد، باب ١٠ ح ٢.

والتاسع ابنه محمد قضى* به خلاله وتنصيب الرضا

[إمامة محمد بن علي الجواد عليه السلام]

وبعد شهادته انتقلت الإمامة منه إلى الحجة الحادي عشر «و» هو «التاسع» من خلفاء رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو قرّة عين الرضا (عليه السلام) «ابنه» واسمه الزكي:

«محمد» ولقبه: الجواد، والتقي، وكنيته الشريفة: أبو جعفر الثاني، وكان عمره الشريف يومئذ سبع أو تسع سنين، ومدة إمامته ستة عشر أو ثمانية عشر سنة، ومدة حياته خمسا وعشرين سنة.

وقد «قضى» وحكم «به» وبإمامته أمران: أحدهما: ما وجد فيه، وشاهده الناس، وشهد به خصماؤه، وهو «خلاله» الكريمة، وخصاله الحميدة، من العلوم الغامضة، وفعل المعاجز الباهرة، وإبداء الكرامات الخارقة التي لا تبدو من غير الخلفاء، والأئمة المعصومين.

«و» ثانيهما «تنصيب الرضا» أبوه عليه بذلك، وقد روى كل من الأمرين بطرق مختلفة في التواريخ والأحاديث الموثوقة المعتبرة الكثيرة التي يضيّق المقام عن تعدادها وإحصائها، فضلا عن ذكرها بطولها. فراجع في ذلك مجلدات البحار (١) وكتاب مدينة المعاجز (٢) وأمثالها من الكتب المفصلة (٣).

وقد روى كثير من أصحاب الرضا (عليه السلام) أنه لما ولد له ابنه هذا نظر إليه وقال: " قد ولد لي شبيه موسى بن عمران فالق البحار، وشبيه عيسى بن مريم قدست أم ولدته، وهو وصيي، وخليفتي في أهلي من بعدي، وأنه لم يولد في الإسلام أعظم بركة منه، وقد أجلسته مجلسي، وصيرته مكاني، إنا أهل بيت يتوارث أصاغرنا

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١٨ - ٣٦.

(٢) مدينة المعاجز ٧: ٣٩٩ / ٢٤٠٨.

(٣) الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٧٥ - ٢٧٩.

والعاشر الهادي علي اكتمل* فيه الصفات وعليه النص دل

أكابرنا القذة بالقذة " (١) وأن الله سبحانه بعث عيسى رسولا نبيا صاحب شريعة مبتدئة في أصغر من السن الذي فيه أبو جعفر. وبالجملة، كان الرضا (عليه السلام) يكرم ابنه هذا كثيرا، وكان يناغيه (٢) في مهده أيام رضاعه، ولا يذكره ولا يخاطبه إلا بكنيته؛ تعظيما له. ثم لما استشهد أبوه ودارت الأيام حتى ترعرع هذا الإمام، طلبه مأمون الخليفة من المدينة إلى بغداد، وزوجه ابنته: أم الفضل، وأقامت البنت معه مدة، إلى أن سقته السم بأمر من معتصم الخليفة، أو الواثق العباسي في سنة تسع عشر ومائتين أو واحد وعشرين ومائتين.

[إمامة علي بن محمد النقي عليه السلام]

ثم انتقل الأمر منه إلى ابنه الحجة المعصوم الثاني عشر «و» هو «العاشر» من خلفاء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والتاسع من أفلاذ كبد البتول، ولقبه: «الهادي» والنقي،

واسمه الشريف: «علي» وكنيته الزكية: أبو الحسن (عليه السلام)، وقد «اكتمل» وتم «فيه الصفات» المرضية المخصوصة بالأئمة المعصومين، من فعل المعجزات، وإبداء الكرامات، وخوارق العادات «وعليه النص دل» تصريحاً من أبيه، مضافاً إلى ما تقدمت إليه الإشارة من نصوص سائر آباءه الطاهرين، وأحاديث جده سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله وسلم).

فقد روى جمع كثير من أصحاب الجواد (عليه السلام) فيهم: صقر بن دلف، وإسماعيل ابن مهران، وأحمد بن أبي خالد، والخيراني، في الأحاديث المعتبرة أنه كان يقول:

(١) عيون المعجزات (حسين بن عبد الوهاب): ١٠٨، الكافي (الكليني) ١: ٣٢٠ / ٢ و ٩، الإرشاد (المفيد) ٢: ٢٧٦ و ٢٧٩، بحار الأنوار ٥٠: ١٥ و ٢١.
(٢) المرأة تناغي الصبي، أي: تكلمه بما يعجبه ويسره، الصحاح ٦: ٢٥١٣.

والحسن ابنه هو الحادي عشر * كم معجز في عهده منه ظهر

" أنا ماض، والأمر صائر إلى ابني علي، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي، وهو الإمام بعدي، أمره أمري، وقوله قولي، وطاعته طاعتي، والإمامة بعده في ابنه الحسن " (١).

وكان عمره الشريف يوم شهادة أبيه قريبا من ثماني سنين، ومدة إمامته ثلاثا وثلاثين سنة، ومدة حياته قريبا من واحد وأربعين سنة، واستشهد في بلدة سامراء بسم دس إليه المعتز (٢) الخليفة العباسي في سنة أربع وخمسين ومائتين. [إمامة الحسن بن علي العسكري عليه السلام]

وانتقلت الإمامة منه (عليه السلام) إلى الحجة الثالث عشر «و» هو: «الحسن» الزكي العسكري «ابنه» و «هو الحادي عشر» من خلفاء جده النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)،

وغصن من تلك الشجرة الميمونة الطيبة التي: (أصلها ثابت وفرعها في السماء) (٣). وكان (عليه السلام) على وتيرته ووتيرة آبائه المعصومين في محاسن الآداب، ومكارم الأخلاق، وفي العصمة والطهارة، وحل المعضلات، وكشف الكربات، وإبداء الكرامات، وفعل المعجزات، فكم و «كم» من «معجز في عهده منه ظهر» على ما أثبتته الصحف والتواريخ المعتمدة؟ ولا يسعنا ذكرها، وبسط الكلام فيها. ومن أراد شرحها وتفصيلها فليراجع الكتب المطولة المعدة لذكرها، من الأحاديث والتواريخ والتفاسير، حتى يطلع على بعض أحواله (عليه السلام) ومعاجزه (٤)

(١) بحار الأنوار ٥٠: ١١٨ / ١ و ٢ و ٣ و ٤، كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٣٧٨ / ٣.

(٢) مصباح (الكفعمي): ٥٢٣ الفصل الثاني والأربعون، بحار الأنوار ٥٠: ١١٧.

(٣) إبراهيم: ٢٤.

(٤) المناقب (ابن شهر آشوب) ٤: ٤٢٧ - ٤٤١، إعلام الوری ٢: ١٣٣، الفصول المهمة: ٢٨٥ -

٢٩٠، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤٧ - ٣٠٥.

والنص فيه ثابت كما اتفق* جمع الصفات فيه مثل من سبق

«و» على ما ورد بطرق عديدة وثيقة من «النص فيه» من أبيه، وسائر آباءه المعصومين.

فإن كل ذلك «ثابت» على نحو ثبوتها لهم «كما» أنه «اتفق» مع تلك النصوص «جمع الصفات» المخصوصة بالمعصومين، الدالة على عصمتهم وإمامتهم، ووجودها بأجمعها «فيه مثل من سبق» عليه من آباءه الطاهرين، وكان أبوه الهادي (عليه السلام) يقول له: " يا بني أحدث لله شكرا، فقد أحدث فيك أمرا " (١).

وقال (عليه السلام) لأبي هاشم: " نعم، يا أبا هاشم بدا لله في أبي جعفر " يعني: السيد محمد ابنه، وهو أخو الحسن العسكري، " وصير مكانه أبا محمد " يعني الحسن (عليه السلام) " كما بدا له في إسماعيل " ابن الصادق (عليه السلام) " بعد ما دل عليه أبو عبد الله ونصبه وهو كما حدثت أنك أنه بعينك وإن كره المبطلون " (٢).

وبالجملة، كان مثل هذا الإمام الزكي مثل جده موسى بن جعفر، فإن الناس كانوا يظنون الإمامة لأخيه الجليل محمد بن علي الهادي (عليه السلام)؛ لبلوغه الغاية في الورع والفضل والنهي، مع شدة حب أبيه (عليه السلام) له، وإنه لما توفي في حياة أبيه - نظير

إسماعيل بن الصادق - جهزه أبوه، وأشهد على موته كافة أصحابه وأقاربه، ووصاهم بابنه الحسن العسكري (عليه السلام)، وهو يقول: " إن الإمام وصاحبكم من بعدي

ابني أبو محمد الحسن، فكيف للناس بالخلف من بعده؟ يقدم الله ما يشاء ويؤخر ما يشاء (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) (٣) " (٤). وكانت مدة إمامة هذا الإمام بعد أبيه ست سنين، ثم استشهد أيضا في سامراء بسم دس إليه المعتمد، الخليفة العباسي في سنة ستين ومائتين، وهو ابن ثمان

(١) الكافي (الكليني) ١: ٣٢٦، الغيبة (الطوسي): ٢٠٣ / ١٧٠، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤٣.
(٢) الغيبة (الطوسي) ٨١ / ٨٤، بحار الأنوار ٥٠: ٢٤١، وبتفاوت يسير في الإرشاد (المفيد) ٢: ٣١٩.
(٣) البقرة: ١٠٦.
(٤) الغيبة (الطوسي): ٢٠١ / ١٦٨، الصراط المستقيم ٢: ١٦٩.

وخاتم الأئمة الاثني عشر* سمي جده الإمام المنتظر
كم قد أتى في أمره من أثر* من جده ومن أبيه العسكري

وعشرين أو تسع وعشرين سنة، وكان قد سلم ودائع الإمامة قبل وفاته بسنة لابنه
الحجة المنتظر المهدي (عليه السلام)، وبعد شهادته قام جعفر الكذاب الفاسق، وادعى
الإمامة لنفسه كذبا وزورا، وهو أخوه، وعم الحجة المهدي (عليه السلام)، وبالغ في إنكار
وجود المهدي (عليه السلام) ابن أخيه (١) ولم يأل جهدا في إيذاء جواري أخيه
العسكري (عليه السلام) وضربهم وهتكهم إلى أن هلك.

[إمامة خاتم الأئمة المعصومين عجل الله تعالى فرجه]

ثم لما استشهد الإمام العسكري ودفن بظهر أبيه الهادي (عليه السلام) في سامراء
انتقلت الإمامة منه (عليه السلام) إلى ابنه الوحيد الحي الموجود إلى العصر الحاضر، وكان
ابن أربع سنين، وتاريخ سنة ولادته كلمة: نور، ٢٥٦ «و» إنه «خاتم الأئمة الاثني
عشر» وآخر الأوصياء الزهر، ونهاية الدرر، وتكملة الغرر.
وهو «سمي جده» النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمكنى بكنته، ومراة
جماله،

ومظهر كماله، وقرّة عينه، ونور بصره، وفلذة كبده، وقطعة لحمه، والمخلوق من
طينته، وفيه مهابته، وعليه آثاره، بل هو در من ذاك العقد، ونهر من ذاك البحر.
وهو «الإمام» الحي «المنتظر» قدومه الشريف، وظهوره الزاهر، ولا يزال
حيا برغم المنافقين والكافرين حتى يأذن الله تعالى له في الخروج، ويملا الأرض
قسطا وعدلا.

فكم جاء في شأنه، وبيان غيبته، وطول عمره، من أحاديث متظافرة، وأخبار
متواترة من طرق الفريقين؟ و «كم قد أتى في أمره» وذكر إمامته بعد أبيه «من أثر»

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة: ٣١٩ / ٢ و ٤٤٢ / ١٥، ودلائل الإمامة (الطبري): ٢٤٨،
الخرائج والجرائح ٢: ٩٣٩، بحار الأنوار ٥٠: ٢٢٨.

وكم وكم جرت له من آية* في غيبته، فاتبع الدراية

خاصة من نصوص أبيه (عليه السلام) عليه بالوصاية والإمامة من بعده، وكذا من سائر الأئمة المعصومين على ما أشرنا إليه. وسوى ما تواترت عنه من الكرامات الزاهرة، والمعجزات الباهرة.

فكم من معجزة عظيمة هي من خصائص أهل بيت العصمة برزت منه من بدء انتقاله إلى رحم أمه إلى حين ولادته، إلى زمان غيبته واستتاره (١). «وكم وكم جرت» أي: استمرت «له من آية» متصلة غير منقطعة بعد شهادة أبيه (عليه السلام)، من إغاثته للملهوفين «في غيبته» وكشف الكرب عن المضطرين من أحبته وشيعته. فإن الحكايات المنقولة في ذلك التي أثبتها المؤرخون، وسطرها الثقات من العلماء، وغيرهم، وصححها الآخرون حتى المخالفون: قد بلغت فوق حد التواتر، بل وكذا ما وقع ونقل من ذلك في العصر الحاضر، أو ما يقرب منه، وقد جمع شيخنا العلامة النوري كثيرا منها في كتابه دار السلام (٢) وغيره من مؤلفاته (٣) وغيره في غيرها من الكتب المعدة لذلك، فراجعها.

ثم راجع غاية المرام (٤) ومدينة المعاجز (٥) والجزء الثالث عشر من بحار الأنوار (٦) وأمثالها من الكتب المفصلة، لمعرفة ما أشرنا إليه من نصوص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في خلفائه، وأحاديث كل من الأئمة الطاهرين في شأن هذا الإمام المنتظر، والآيات القرآنية النازلة فيه، وفيهم، ليطمئن قلبك بذلك كله، ويحصل لك

(١) انظر مدينة المعاجز ٨: ٩٠ - ١١٢.

(٢) دار السلام ١: ٣٢٥ - ٣٣٠ و ٢: ٤١ - ٤٤ و ١٣٤ - ١٤٠ فما بعد.

(٣) كما في جنة المأوى المطبوع في ذيل بحار الأنوار ٥٣.

(٤) غاية المرام ٧: ٧٧ - ١٦٣.

(٥) مدينة المعاجز ٨: ١٠ و ٩٠ - ١١٢.

(٦) بحار الأنوار ٥١: ٢٩٣ - ٣٤٣ و ٥٣: ٢٠٠ فما بعد.

فالخلفاء بعد سيد الورى * خير قريش وهم اثنا عشر
كما رووا مضمونه عن النبي * وأثبتوه في صحاح الكتب
رواه في صحيحه البخاري * ومسلم عن جابر الأنصاري

عين اليقين المساوق للدراية، بعد حصول علم اليقين بالرواية، وعندئذ «فاتبع
الدراية» والقطع الذي لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، ولا شك أن الأعمى الذي
لا يحصل له بذلك كله لا القطع ولا اليقين لهو شكاك لا يعأ به، وأمره إلى الله.
«فالخلفاء» عن الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بالحق واليقين «بعد سيد
الورى» (صلى الله عليه وآله وسلم) هم أولئك الأبرار الطيبون المشار إليهم، الذين هم
«خير» قبيلة من

«قريش» الذين هم صفوة العرب، والعرب صفوة القبائل كلها، فهم خيرة الخيرة
«وهم» كما عرفت «اثنا عشر» على عدد نقيب بني إسرائيل، وعدد حوارى
المسيح (عليه السلام)، وعدد بروج الفلك، وعدد شهور السنة المشار إليهم بقوله تعالى:
(إن

عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) (١) وعدد حروف: لا إله إلا الله، وعدد
حروف محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، لا يزيدون ولا ينقصون أبدا «كما»
ورد كل ذلك
أو ما يقرب منه في أحاديث الجمهور، فإنهم قد «رووا مضمونه عن النبي» (صلى الله عليه
وآله وسلم)

في الموثقات من أساطيرهم، بطرق شتى، وعبارات مختلفة، تفيد التواتر المعنوي
على ما ذكرنا «وأثبتوه في صحاح الكتب» المعتبرة لديهم.
فقد «رواه في صحيحه البخاري» على ما هو عليه من شدة الانحراف عن
أهل البيت «و» رواه «مسلم» أيضا في صحيحه «عن جابر الأنصاري» وكذا ابن
عبيدة، فإن كلا منهما روى في كتابه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بطريقتين أنه قال:
" لا يزال
أمر الناس ماضيا ما ولاهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش " (٢).

(١) التوبة: ٣٦.

(٢) صحيح البخاري ٩: ١٠١ باب الاستخلاف، وفيه عن جابر بن سمرة، وباختلاف لم نعثر
على رواية ابن عبيدة فيه.

فعندنا هم هم، ومن أبي * فمن لديه الخلفاء النقباء؟

وفي رواية أخرى عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): " لا يزال الإسلام عزيزا إلى اثني عشر خليفة،

كلهم من قريش " (١).

وفي صحيح مسلم أيضا: " لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة، ويكون عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش " (٢).

وفي الجمع بين الصحاح الستة في موضعين، وفي الجمع بين الصحيحين، وصحيح أبي داود عنه (صلى الله عليه وآله وسلم): " إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر

خليفة، كلهم من قريش " (٣).

وفي تفسير السدي: " أوحى الله إلى الخليل أن انطلق بإسماعيل وأمه حتى تنزله بيت التهامي، فإني ناشر ذريته، وجاعلهم ثقلا على من كفر بي، وجاعل منهم نبيا عظيما، ومظهره على الأديان، وجاعل من ذريته اثني عشر عظيما، وجاعل ذريته عدد نجوم السماء " (٤).

وبمضمونها أحاديث كثيرة في كتب القوم، فضلا عن صحف الإمامية وأنه لا قائل بحصر خلفائه (صلى الله عليه وآله وسلم) في العدد المذكور، ولا من يقول في جميع فرق

الإسلام بأن خلفاءه كلهم من أهل بيته وذريته، على ما روي عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في

التفسير المذكور (٥) سوى الفرقة الإمامية، ولذلك اشتهروا بالاثني عشرية.

وعليه، فلم يتبع غيرهم كلامه (صلى الله عليه وآله)، ولم يصدق خبره من جميع المذاهب إلا

أولئك الفرقة المحقة «فعندنا» معشر الإمامية هؤلاء الأئمة المذكورون الاثنا عشر:

(١) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣ / ١٨٢١، سنن أبي داود ٤: ١٠٦ / ٤٢٨٠، مسند أحمد ٥: ٩٠.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣ / ١٨٢٢ وفيه عن جابر بن سمرة.

(٣) حكاه عنه العلامة في نهج الحق: ٢٣٠.

(٤) حكاه عنه ابن طاووس في الطرائف: ١٧٢ / ٢٦٩.

(٥) حكاه عنه العلامة الحلي في نهج الحق: ٢١١ و ٢٣٠.

واضطربوا في عد تلك العده * وقد تعدوا في الخطاء حده
فعد بعض منهم ابن هند * من ادعى الأمر بغير رشد

أثمتنا، و «هم» المشار إليهم في تلك الأحاديث في اعتقادنا ومذهبنا، و «هم» من
عرفت، وعرف الخافقان فضلهم ومناقبهم.
ونقول: إنه لا خليفة للنبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) غيرهم، ولا نص له بذلك
على
سواهم «ومن أبي» ذلك جهلا أو جحودا، وأنكر كون تلك الأحاديث إشارة إليهم
خاصة «فمن» يكون «لديه الخلفاء النقباء» المعنيون في تلك المرويات
المتظافرة؟

وأن القوم بعد انحرافهم عن أهل البيت وشدة تعصبهم عليهم، وحرصهم على
الإعراض عنهم، وإصرارهم على إخماد ذكركم، وجدهم في إطفاء نورهم: حاروا
في تعيين ذلك العدد من غيرهم، بعد اليأس عن إمكان المناقشة في تلك
الأحاديث متنا أو سندا «واضطربوا في عد تلك العدة» اضطرابا شديدا، واختلفوا
كثيرا (١) «وقد تعدوا في الخطاء حده» وبلغت القحة بهم غاية الوقاحة.
«فعد بعض منهم: ابن هند» وهو معاوية ابن آكلة الأكباد التي مثلت بحمزة (عليه السلام)
عم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وشقت بطنه بعد شهادته، وأخرجت كبده، ولا كتبه
بأسنانها، وكانت
في مكة المكرمة من ذوات الأعلام الشهيرة بالمباح فرجها للعموم. ولما خلفت
جروها تلك الشجرة الخبيثة اختلف فيه أربعة، يدعي كل منهم أبوته له (٢) إلى أن
ألحق بأبي سفيان، حامل لواء المشركين في مهاجماتهم على النبي (صلى الله عليه وآله
وسلم) وعلى
المسلمين.

فقام بعض أولئك المخالفين وعد مثل ذلك الرجس الزنيم في عداد الخلفاء

(١) فتح الباري ١٣: ١٨٠، تاريخ الخلفاء (السيوطي): ١٠، الصواعق المحرقة: ٢٠.
(٢) ربيع الأبرار ٣: ٥٥١، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣٣٦، أسد الغابة ٧:
٢٨١ / ٧٣٥٠.

وجروه الفاتك يوم الحرة* وهاتك الدين بهتك العترة
ويحك هل هما وليا الأمر* من وجبت طاعته في الذكر
مقرونة بطاعة الله ومن* قام بتبليغ الفروض والسنن

الطاهرين، وهو «من» قد عرفه الجميع أنه «ادعى الأمر» والخلافة لنفسه «بغير
رشد» ولا صلاحية ولا استحقاق ولا أهلية، لا في الحسب، ولا في النسب،
ولا حيازة علم، ولا ورع، مع ما تقدم بيانه من حربه لأمر المؤمنين (عليه السلام)، وسقيه
السم للحسن السبط الأكبر (عليه السلام)، وسائر مناكيره وبدعه في الإسلام.
ثم بالغ بعض آخر في الوقاحة «و» قال بخلافة «جروه» الزنيم ابن الزنيم:
يزيد (١) الطاغي «الفاتك» بأهل المدينة، والمبيح لعسكره ثلاثة أيام قتل رجالها،
وذبح أطفالها، وهتك أعراض نساءها عامة.
ثم هدم عمرانها، ونهب جميع ما فيها سنة ثلاث وستين من الهجرة «يوم» وقعة
«الحرة» وقد قتل فيها خلق كثير من المهاجرين والأنصار، وافتضت أبكارهم،
ونكحت نساؤهم، وأحرقت مساكنهم بأيدي جيوشه في شهر ذي الحجة.
وكان قائدهم: مسلم بن عقبة لعنهم الله (٢) وذلك في السنة الثانية من سلطنة
ذلك الرجس الخبيث المستهزئ بالنبي الأمين (صلى الله عليه وآله)، ومنكر وحيه ورسالته
«وهاتك
الدين بهتك العترة» من أهل بيته وذريته (صلى الله عليه وآله وسلم)، على ما تقدمت
الإشارة إليه.
«ويحك» أيها الخصم العنيد «هل هما» يكونان في مذهبك «وليا الأمر»
وخليفتان عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟
أم هل تقول: إنهما وأمثالهما هم المعنيون في تلك الأحاديث؟ أم هل تقول:
إنهما «من وجبت طاعته في الذكر» الحكيم؟ «مقرونة بطاعة الله» الواجبة «و»

(١) انظر تاريخ الخلفاء (السيوطي): ٢٠٩، نقلا عن نوفل بن أبي الفرات عن رجل.

(٢) انظر مروج الذهب ٣: ٦٩، والكامل في التاريخ ٤: ١١٢.

والفضل في إبطال نهج الحق * أذعن بالرغم بنهج الحق

طاعة «من» جعله الله تعالى ورسوله، وقرن طاعته بطاعته في قوله تعالى:
(أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) (١).

وهو الذي «قام بتبليغ الفروض والسنن» ثم قرن طاعة أولئك الأولياء بطاعته
وطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله تعالى عقيب ذلك: (وأولي الأمر منكم)
(٢).

أفهل يمكن لدى أهل الدين، أو لدى العقلاء عامة أن يكون مثل ذينك اللعينين
النجسين، والكافرين الرجسين، مقصودين من تلك الآية الشريفة؟ وخليفتين
نائبين عن ذلك النبي الأطهر (صلى الله عليه وآله وسلم)، بحيث تجب طاعتهما كطاعته،
ويحرم
عصيانهما كعصيانه؟

هيهات! ثم هيهات! فيا ذلة الإسلام من بعد عزه إذا كان والي المسلمين يزيد
«و» أن «الفضل» بن روزبهان على شدة نضبه وعداوته لأهل البيت، وانحرافه
عنهم بعد عيائه أيضا عن الاعتراض على أسانيد تلك الأحاديث التجأ أولا إلى
تأويل متونها، بأن المراد من الخلفاء فيها: هم الخلفاء بعد رسول الله، أي: كل من
جلس على سرير الملك من ملوك بني أمية وملوك بني العباس.

ثم قال: وكان اثنا عشر منهم ولاية الأمر إلى ثلاثمائة سنة، وبعدها وقع الفتن
والحوادث، فيكون المعنى: أن أمر الدين عزيز في مدة خلافة اثني عشر، كلهم من
قريش، وقال بعضهم: إن عدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر، وهم الخلفاء
الراشدون، وهم خمسة، وعبد الله بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وخمسة أخرى
من خلفاء بني العباس (٣) انتهى محل الحاجة من خرافاته «في» كتاب ضلاله الذي
رد بزعمه على تأليف العلامة الموسوم بنهج الحق، وسماه الناصب: نهج الباطل،
وسمى تأليف نفسه: إبطال نهج الباطل، وهو في الحقيقة كما سماه السيد

(١ و ٢) النساء: ٥٩.

(٣) حكاه عنه في إحقاق الحق: ١٩١.

وهم متمو منصب النبوه * برأيه لكنه بالقوه

الناظم: «إبطال نهج الحق» ولطفه غير خفي. وأنه بعد تلك التأويلات الواهية لم يجد بدا من الاعتراف بما تقوله الإمامية، و «أذعن بالرغم» منه «بنهج الحق» والمذهب الأحق.

فقال: وأما حملة على الأئمة الاثني عشر، فإن أريد بالخلافة وراثه العلم والمعرفة، وإيضاح الحجة، والقيام بإتمام منصب النبوة: فلا مانع من الصحة، ويجوز هذا الحمل، بل يحسن.

وإن أريد به الزعامة الكبرى، والأيالة العظمى، فهذا أمر لا يصح؛ لأن من اثني عشر اثنين كانا صاحب الزعامة الكبرى، وهما: علي، والحسن، والباقون لم يتصدوا للزعامة الكبرى.

ولو قال الخصم: إنهم كانوا خلفاء، لكن منعهم الناس عن حقهم. قلنا: سلمت أنهم لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوة والاستحقاق، وظاهر أن مراد الحديث أن يكونوا خلفاء قائمين بالزعامة والولاية، وإلا فما الفائدة في خلافتهم في إقامة الدين، وهذا ظاهر، والله أعلم (١) انتهى أكله...

وأنت ترى كيف يخبط خبط العشواء، ويطير من غصن إلى غصن، لصرف تلك الأحاديث الواضحة بل الصريحة عن حقائقها الظاهرة إلى ما يرومه من ترويج باطله، ودحض الحق، وإخماد نوره، مع اعترافه بأن المعصومين الاثني عشر هم ورثة العلم والمعرفة، وهم سبب إيضاح الحجة «وهم متمو منصب النبوة» وهم القائمون بإتمام أمر الرسالة، وأن ثبوت كل ذلك فيهم مما لا ينكر، ولا يشوبه شك. ولا ريب بإقرار هذا الناصب الخصم الألد، و «برأيه» أي: بعلمه ويقينه، و «لكنه» مع ذلك كله تراه كالهيم العطاش، حريصا على شرب الأجاج، بل على أكل القذرات من الفجاج، بدعوى أن الخلافة الإلهية منوطة بالقيام بالسيف،

(١) حكاه عنه في إحقاق الحق: ١٩١.

زعما بأن أكثر الأئمة * لم يملكو زمام أمر الأمة

وبالسيطرة على الأمة، وبالقهر والغلبة، ولذلك رأى أن خلافة أولئك الأئمة المعصومين لم تكن بالفعل، بل «بالقوة» والشأن والاستحقاق، دون التحقق الخارجي، والوقوع والفعالية «زعما» منه «بأن أكثر» أولئك «الأئمة» الأبرار عليهم صلوات الله الملك الجبار «لم يملكو زمام أمر الأمة» فلم يصلحوا بزعم هذا الحمار للخلافة والإمامة، فجعل هذا الملحد العنيد يرحح عليهم سائر أعداء الدين، من أبناء العواهر، ووجوه المنافقين، بل الكافرين، كابن الزبير الخبيث المخبث المشتهر بين الفريقين بالردالة والدنائة وعداوة أهل البيت. حتى قال فيه صاحب الاستيعاب - وهو من أبناء نحلته -: كانت فيه خلال لا يصلح معها للخلافة؛ لأنه كان بخيلاً ضيق العطن، سيئ الخلق، حسوداً، كثير الخلاف، وأخرج محمد بن الحنفية من مكة، ونفى عبد الله بن عباس إلى الطائف، وقال علي ابن أبي طالب: " ما زال الزبير يعد منا أهل البيت حتى نشأ عبد الله " (١) انتهى. وذكر صاحب كتاب كشف الغمة وغيره: أنه في أيام خلافته الباطلة كان يخطب ولا يصلي على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فقليل له في ذلك، فقال: إن له أهيل سوء إذا ذكرته اشربوا (٢) وشمخوا (٣) بأنوفهم (٤) انتهى. ومثله بل أنجس منه ابن النابغة معاوية، الذي قد عرفت حسبه ونسبه ومناكيره وبدعه، على ما أشرنا إليه، فجعله هذا الناصب الغاشم خليفة خامسا عن الرسول الأطهر (صلى الله عليه وآله وسلم)، ثم أردف بعده عمر بن عبد العزيز، ثم أعقب ذلك باختياره خمسة أخرى مجاهيل من ملوك بني العباس، من غير تعيينهم، ولا ذكر أسمائهم،

(١) الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٢: ٣٠٢.

(٢) إشرب الشيء وإليه: مد عنقه لينظر، أو ارتفع. أقرب الموارد ١: ٥٧٩ (شرب).

(٣) شمخ الرجل بأنفه وأنفه: رفع أنفه عزا وتكبيرا، فهو شامخ، أقرب الموارد ١: ٦٠٩ (شمخ).

(٤) كشف الغمة ١: ٤٤ وفيه: وكان بعض من يدعي الخلافة....

ولا وجه ميزهم ممن قام بالسيف، وتسيطر بالقوة، وادعى لنفسه الخلافة من أولئك الظلمة من بني العباس، أو من غيرهم.

ثم آل أمر القوم من أبناء نحلة الناصب إلى أن سموا سائر ملوكهم في سائر الأعصار وجميع الأقطار خلفاء عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولقبوا كل من ركب رقاب

المسلمين بالسيف، وملك أمرهم قهرا وظلما بلقب أمير المؤمنين، وأوجبوا طاعته على الصغير والكبير، بدعوى كونه أولي الأمر المشار إليه في قوله تعالى: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) المقرون وجوب طاعته بوجوب طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم).

ومقتضى ذلك وجوب معرفة ذلك المسيطر على المسلمين أيضا، على حسب الحديث المثبت المتقدم ذكره: " من مات ولم يعرف إمام زمانه " (١).

فمن مات بزعمهم ولم يعرف الملوك الظلمة الفسقة وإن بلغوا النهاية في الفسق والفجور: مات ميتة الجاهلية، كل ذلك تشبها لخلافة خلفائهم، ودحضا لخلافة الخلفاء المعصومين، والأئمة الطاهرين، أبناء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأفلاذ كبد البتول

صلوات الله عليهم أجمعين، ثم تحقيرا لما خص به علي (عليه السلام) من إمرة المؤمنين بتخصيص من الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) على ما عرفت فيما تقدم، وعرفت أيضا

الحديث الشريف عنه أن " من تسمى بذلك غير علي (عليه السلام) فهو مأبون " (٢). وهيئات! أن يطفأ نور الله تعالى بتلك الدعاوي الفاسدة والأوهام الخرافية، ثم هيئات! يريد الكافرون ليطفئوه، ويأبى الله، إلا أن يتمه ولو كره الكافرون، وأرغم الحاسدون.

هذا مع أن الناصب المذكور تتميما لعدد الاثني عشر لم يذكر من ملوك بني أمية وبني العباس إلا القدر المذكور، كما لم يذكر وجه ميزهم عن قرنائهم من أولئك الملوك الظلمة.

(١) تقدم في ج ١ ص ٤١٨.

(٢) مدينة المعاجز ٣: ٤٠٦.

وليت شعري هل بمن يجور* عليهم يخمد هذا النور

ومن الواضح أن المسيطر من بني العباس فقط قد بلغ عددهم إلى ما يقرب من ثلاثين نسمة، والكل كانوا سواء في الدعوى والسيطرة والقوة، فضلا عن سائر ملوك الإسلام في الأعصار الماضية والحاضرة والمستقبلية.

فكيف يحصر الكل في عدد الاثني عشر؟ وكيف يؤول بهم تلك الأحاديث الزهر؟ وأيضا كيف خلت أيام الفترة وأزمة الفصل بين هلاك خليفة، وقيام آخر؟ مع ما كان بين بعض وبعض آخر منهم من الفصل بالسنيين والأزمة المتبادية؟ كما كان بين معاوية وبين عمر بن عبد العزيز.

وقد روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال: " لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجة، إما ظاهرا مشهورا، أو خائفا مضمورا، لأن لا تبطل حجج الله وبيناته " (١).

ثم كيف كان حال أهل الفترة من غير وجود إمام بينهم، ولا معرفتهم لإمام زمانهم، وقد صح لدى الفريقين ما عرفت من قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): " من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية " (٢).

ثم هل من مسائل يسأل الناصب الشقي عن البرهان العقلي، أو الدليل النقلى على اشتراط القوة والسيطرة، وجريان الحكم، وشيوع التصرف، والقيام بالسيف في أمر الخلافة الإلهية، والزعامة الدينية؟

«وليت شعري هل» يمكن أن يحكم بالعزل على خلفاء الله تعالى المنصوبين لذلك بأمره تعالى، وإرادته، وتعيينه، واختياره، نبيا كان، أو وصيا، وخليفة؟ وهل يتوهم فيهم أن يسقطوا عن مرتبة النيابة والخلافة عنه سبحانه بظلم من يظلمهم؟ و «بمن يجور عليهم» بغيا وحسدا؟ وهل بذلك «يخمد هذا النور»؟ وهل يمكن أن يسيطر حكمهم على حكم الله تعالى، وتغلب إرادتهم على

(١) راجع تخريجه في ص ١٣٤.

(٢) راجع ج ١ ص ٤١٨.

وهل ترى صد الأولى ضلوا يخل * بمن من الله خليفة جعل

إرادته، والعياذ بالله، وقد قال سبحانه في ذلك: (يريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) (١) (ولو كره المشركون) (٢).
(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة) (٣).
(وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة) (٤).
«وهل ترى» أن «صد الأولى» أي: منع أولئك الذين «ضلوا» عن الحق، وظلموا أهل الحق بمنعهم عن إظهار الحق: يوجب سقوط المناصب الإلهية، و«يخل» أو يضر «بمن» كان «من الله خليفة» في خليقته؟ و«جعل» منه تعالى نبياً أو إماماً، ولو صح ذلك لزم عدم ثبوت النبوة للأنبياء، أو الولاية والوصاية للأوصياء، إلا بعد سيطرتهم وجريان أحكامهم بين رعاياهم ولزم أيضاً اختصاص نبوتهم وولايتهم بالمطيعين لهم، دون المخالفين لهم المتمردين عنهم.
وعليه، فلا يكون أبو بكر إماماً على الذين امتنعوا عن البيعة له، أو عن دفع الزكاة إليه، وعندئذ كيف جاز له قتالهم وإلزامهم بالبيعة له، أو بدفع الزكاة إليه؟ على ما تقدم شرح ذلك (٥).
وكذا لزم سقوط عثمان عن إمامته للمسلمين عند سقوط سيطرته عليهم، واجتماعهم على قتله بعد محاصرته داره ثلاثة أيام، وحينئذ كيف يحكم بفسق مخالفيه، أو بكفر قاتليه؟
بل لزم بناء على الشرط المذكور ما هو أعظم من كل ذلك، وهو نسبة العبث أو الخطأ إلى الله تعالى - والعياذ بالله - في إرساله رسلاً قد علم أزلاً بعدم حصول السيطرة والقوة لهم، وعدم جريان حكمهم في أممهم، كنوح ولوط وسائر الأنبياء.
بل لزم بناء على الشرط المذكور سقوط ما تصافق عليه الكل من كلام

(١ و ٢) التوبة: ٣٢ - ٣٣.

(٣) الأحزاب: ٣٦.

(٤) القصص: ٦٨.

(٥) تقدم في ص ٣٢.

كيف وهل يجري حديث القوه * إن أعرض الناس عن النبوه

النبي (صلى الله عليه وآله) في شأن سبطيه - على ما تقدمت الإشارة إليه - من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "ابناني

هذان إمامان قاما أو قعدا" (١) ونعوذ بالله تعالى من تلك الخرافات والكفريات. وقد عرفت فيما تقدم أن النبوة والإمامة كليهما من واد واحد، ولا بد عقلا ونقلا وكتابا وسنة من كون جعلهما وتعيينهما بأمر من الله تعالى، وتعيين منه، دون غيره، وذلك لكون كل من المنصبين خلافة عنه سبحانه، غاية الأمر أن أحدهما الخلافة عنه بلا توسط بشر، ثانيهما مع توسط البشر، ولو اشترط ما ذكره الناصب في الزعامة الكبرى لاشترط ذلك أيضا في النبوة العامة؛ لاشتراكهما في الحكمة والجعل والجاعل، من غير فرق بينهما أصلا، إلا فيما عرفت، ولا يتفوه بذلك أدنى عاقل، فضلا عما يدعي الإسلام.

«كيف» لا؟! «وهل يجري» لدى عاقل «حديث» اشتراط «القوة» والقهر

والغلبة في منصب النبوة، وإناطة ثبوتها بثبوت الشرط، وعدمها بعدمه؟

وهل يتفوه أحد بسقوطه عن اللياقة «إن أعرض الناس» عنه؟ وهل يقول

عاقل بانعزاله بذلك «عن» مقام «النبوة»؟

وهل يعقل ثبوت النبوة لكل من يستعمل القوة، ويسيطر على الناس بالقهر

والغلبة؟

قال صاحب كشف الغمة: ولا يقدر في مرادنا - أي: إمامة الأئمة - كونهم

منعوا الخلافة والمنصب الذي اختارهم الله تعالى له، واستبد غيرهم به، إذ لم يقدر

في نبوة الأنبياء تكذيب من كذبهم، ولا وقع الشك فيهم، لانحراف من انحرف

عنهم، ولا شوه وجوه محاسنهم تقبيح من قبحها، ولا نقص شرفهم خلاف من

عاندهم، ونصب لهم العداوة، وجاهرهم بالعصيان، وقد قال علي (عليه السلام): "وما على

(١) تقدمت في ص ٦٦.

فالصد لا يسد باب النصب * بعد اقتضاء اللطف نصب الرب
فمن بنصبه قضى ما قد ورد * كان هو السلطان قام أو قعد
فنصبه لطف ولطف ثاني * تصرف السلطان بالعيان

المؤمن من غضاضة (١) في أن يكون مظلوما ما لم يكن شاكا في دينه، ولا مرتابا
بيقينه " وقال عمار بن ياسر: والله لو ضربونا حتى يبلغونا سعفات هجر لعلمنا أنا
على الحق، وأنهم على الباطل، وهذا واضح لمن تأمله (٢) انتهى.
وعليه «فالصد» ومنع الظلمة عن إجراء حكم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والإمام
(عليه السلام)،

وعن نفوذ أمرهما «لا يسد» على الله تعالى «باب النصب» منه نبيا أو إماما «بعد»
ما عرفت في مبحث النبوة من «اقتضاء اللطف» بحكم العقل «نصب الرب» تعالى
خلفاء عنه في الأرض بصفة النبوة أو الإمامة من غير فرق بين المنصبين، إلا في
استماع الوحي، فالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يسمعه رأسا، والوصي (عليه السلام)
يبلغه ذلك بواسطة النبي.
«فمن بنصبه» من الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) دل الدليل الصحيح و
«قضى» به

«ما قد ورد» كتابا وسنة «كان هو السلطان» الحقيقي المالك زمام الأمة، سواء
«قام» بشؤون السلطنة «أو قعد» عن ذلك لوجود الموانع.
«فنصبه» تعالى الخليفة «لطف» منه سبحانه، ورحمة بنفسه للعباد، وهداية
لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا، وإتمام للحجة منه عليهم؛ ليهلك من هلك عن
بينه، ويحيى من حي عن بينه؛ ولأن لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل،
ولا يقول أحد ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا منذرا، وأقمت لنا علما هاديا، فنتبع آياتك
من قبل أن نذل ونخزى، ولا يشترط شيء من ذلك بنفوذ الحكم، وجريان الأمر،
والسيطرة والقوة والغلبة، فإن كلا منها على تقدير حصولها للخليفة عنه تعالى نعمة
أخرى «ولطف ثان» منه سبحانه بهم، باعتبار تقويته للضعيف المظلوم المطيع،

(١) الغضاضة: الذلة والمنقصة، أقرب الموارد ٢: ٨٧٦ (غضض).

(٢) كشف الغمة ١: ٥٨.

وليس في القعود غاب أو حضر * بأس إذا كان لمانع الضرر

وردع الظالم القوي العاصي عن الظلم، وإيقافه بالقهر والغلبة عن التجاهر بالمعاصي، أو الكفر، وعن جذب غيره إلى مشربه، ونشر فسقه إلى أقرانه، وعندئذ يكون «تصرف» ذلك «السلطان» الواقعي مرثيا «بالعيان» والشهود، مضافا إلى ما كان له من التصرفات الباطنية، والبركات الواقعية، الحاصلة لهم بنفس وجوده الدافع عنهم البلية، على ما أشير إليه في قوله تعالى: (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) (١). وقوله سبحانه: (لو تزيلوا) أي: انحاز الكافرون عن المؤمنين (لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا أليما) (٢).

وعليه فنعمة وجود الحجة بين أظهر الناس بنفسه نعمة عظمى منه تعالى، تعادل نعمة تمكينه له من التصرف والسيطرة لو لم تكن أعظم منها. وقد اتضح لك بكل ذلك فساد قول الناصب: إن الأئمة المعصومين لم يكونوا خلفاء بالفعل، بل بالقوة والاستحقاق. بل اتضح لك أيضا بما ذكرنا فساد قوله: فما الفائدة في خلافتهم؟ إلى آخر ما أطال به في نهيقه، فإن ذلك إنما يرد لو لم يكن لأصل وجوده أثر، ولا لاختفائه سبب، بحيث يكون وجوده عبثا صرفا. وأما على ما عرفت، فلا موقع لذلك «وليس في القعود» عن الحرب والسيطرة لوجود المانع عن القيام نقص عليه، ولا نقض لخلافته، وليس عليه قد حولا اعتراض إن «غاب» عن أعين الناس لمصالح مكنونة يعلمها علام الغيوب، الذي أمره بالاختفاء «أو حضر» معهم عيانا.

ولا «بأس» في ذلك أصلا «إذا كان» القعود أو الاختفاء «لمانع» عن القيام أو الظهور، بأن يترتب عليهما «الضرر» على نفسه النفيسة، أو على نفوس رعايا هو شيعته، بحيث إن كلا من الأمرين يتعقبه إما غلبة المخالفين وقتلهم له، أو لجماعة من أتباعه. وإما غلبته عليهم بقتله لهم، وذلك مناف لحسن التروي والصبر عن الباغي رجاء

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) الفتح: ٢٥.

والمنع من ثانيهما منا فلا* يوجب في لطف الوجود خلا

اهتدائه أو اهتداء غيره، أو رجاء خروج جماعات كثيرة من المؤمنين من أصلابهم، كما أشرنا إلى ذلك فيما تقدم. هذا، مع تمامية الحجّة بذلك على المعاندين. «و» حيث قد عرفت أن كلا من النصب والتصرف حسن برأسه، وموجب مستقل لمرتبة اللطف: تبين لك أن «المنع من ثانيهما» - وهو التصرف - لم يكن إلا بسبب نشأ «منا» وهو خذلاننا له، وقعودنا عن نصرته، وتجاوينا عن واجب طاعته، وذلك لا يستلزم المنع، ولا توقيف الواهب تعالى عن أول اللطيفين «فلا» يلزم من انتفاء التصرف انتفاء حسن النصب، ولا «يوجب» ذلك «في لطف الوجود خلا» وإلا لزم الخلل - والعياذ بالله - في نبوة كثير من الأنبياء، الذين أخفوا دعوتهم خوفا من أممهم، أو هربوا إلى البراري ورؤوس الجبال وظلم المغارات (١) حذرا من شرهم، على ما هو مذكور في التواريخ والأحاديث من شرح أحوالهم. وفي طليعتهم نبينا الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) حين اختفى في شعب أبي طالب (عليه السلام) أربع سنوات، وفي الغار عند هجرته إلى المدينة ثلاثة أيام، ثم خرج من مكة المكرمة هاربا متسترا (٢) بل مقتضى ما صح عنه من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " كنت نبيا و آدم بين الماء والطين " (٣) ثبوت نبوته قبل بعثته، ولكنه كان متخفيا بذلك إلى أن بلغ الأربعين سنة من عمره الشريف.

وفي ذلك يقول سيدنا الحجّة المعاصر الأمين السيد محسن العاملي الدمشقي دامت بركاته جوابا عن اعتراض بعض النصاب على اختفاء الحجّة المنتظر، حيث

(١) انظر كمال الدين وتمام النعمة ١: ١٢٧ - ١٥٩، قصص الأنبياء (الراوندي): ٧٤ و ١٥١ في ذكر إدريس (عليه السلام).

(٢) انظر قصص الأنبياء (الراوندي): ٣٣٥، بحار الأنوار ١٩: ١ - ١٠٣.

(٣) المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢١٤ في اللطائف، المستدرک (الحاكم) ٢: ٦٠٩، تحفة الأحمدي ٧: ١١١، باختلاف يسير في الأخيرين.

يقول الناصب في أبياته الاعتراضية التي تنوف على عشرين بيتا (١):
وإن قيل من خوف الأداة قد اختفى * فذلك قول عن معائب يفتر
فهلا بدا بين الورى متحملا * مشقة نصح الخلق من دأبه الصبر
ومن عيب هذا القول لا شك أنه * يؤول إلى جبن الإمام وينجر
وحاشاه عن جبن ولكن هو الذي * غدا يختشيه من حوى البر والبحر
إلى قوله عامله الله بعدله:
وإن قيل إن الاختفاء بأمر من * له الأمر في الأكوان والحمد والشكر
* * *

فذلك أدهى الداهيات ولم يقل * به أحد إلا أخو السفه الغمر
أيعجز رب الخلق عن نصر حزبه * على غيرهم حاشا فهذا هو الكفر
فحتى م هذا الاختفاء وقد مضى * من الدهر آلاف وذاك له ذكر
إلى آخر نباحه في ذلك.

فأجابه كثير من العلماء والشعراء نظما ونثرا نقضا وحلا عقلا ونقلا (٢) وفي
طليعتهم سيدنا المعظم المعاصر المشار إليه حيث أجابه نظما ونثرا بقوله دام بقاه (٣):

(١) هي قصيدة مجهولة المؤلف وردت من بغداد إلى النجف الأشرف، ينكر شاعرها وجود
الإمام صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه، ومطلعها:
أيا علماء العصر يا من لهم خبر * بكل دقيق حار في مثله الفكر
وقيل: إن مرسل هذه القصيدة هو محمود شكري الألوسي.
(٢) منهم المحدث النوري وأجابه بقصيدة طويلة مطبوعة في كشف الأستار عن وجه الغائب
عن الأبصار: ٢٤٧ فما بعد.

(٣) حين تسطينا هذه الصحيفة أتانا نعيه - فإننا لله وإننا إليه راجعون، قدس الله روحه وطيب
مضجعه - في الخامس من رجب سنة ١٣٧١ هجرية، و ١١ حمل سنة ١٣٣١ شمسية. وأتانا
أيضا قبله بأيام قليلة خبر وفاة شيخنا الحجة الشيخ علي القمي (قدس سره) في ٢١ جمادى الثانية سنة
٧١، وقبل ذلك أيضا بأسبوع تقريبا كان وفاة شيخنا العالم الحجة الميرزا محمد العسكري،
قاطن سامراء (قدس سرهم).

وفي حديث الثقلين المعتبر* ما يكشف الغشوة عن كل بصر

زعمت بمحض القول قبح اختفائه* وقد فشيا في العالم الظلم والغدر
إذا جاز عند الظلم تأخير خلقه* فقد جاز بعد الخلق في حقه الستر
وهل كان قبل الأربعين محمد* لدعوته يخفي وقد ظهر الكفر
وكيف أسر الرسل من قبل دينهم* زمانا وهل لله في كتمهم سر؟
وقد غاب من قد غاب منهم لخوفه* وشرد حتى ناله الجهد والضر
إلى آخر ما أفاده مفصلا فيما ينوف على ثلاثمائة بيت، نقضا لهفوات الناصب
المردود، ولعل بعضا من الصنفين منها يأتي إن شاء الله تعالى قريبا مع زيادة
توضيح لذلك.

«و» بعد كل ذلك لا شبهة في أنه قد ورد «في حديث الثقلين المعتبر» لدى
الفريقين البالغ مضمونه فوق حد التواتر، وهو قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): " إني
مخلف فيكم

الثقلين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتى يردها علي الحوض " «ما
يكشف الغشوة عن كل بصر» ويزيل عنه غطاء الشك في إرادة المعصومين
المذكورين من تلك الأحاديث المشيرة إلى خلفائه (صلى الله عليه وآله وسلم).
فإنه لا يتطرق إليه الريب متنا ولا سندا، ولا يمكن التشكيك في رواته،
ولا في دلالاته.

أما سندا؛ فلما ذكرنا من بلوغه أقصى مراتب التواتر من طرق الفريقين، فقد
رواه في غاية المرام باثنين وثمانين طريقا من الخاصة (١) وتسعة وثلاثين طريقا
من العامة (٢) مروية في صحيح مسلم، ومسند ابن حنبل، وتفسير الثعلبي، والجمع

(١) غاية المرام ٢: ٣٢١ - ٣٦٧.

(٢) غاية المرام ٢: ٣٠٤ - ٣٢٠، انظر صحيح مسلم ٤: ١٨٧٣ / ٢٤٠٨، فضائل الصحابة
(لأحمد بن حنبل) ٢: ٥٨٥ / ٩٩٠، مسند أحمد ٣: ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٤: ٣٧١، تفسير الثعلبي
٩: ١٨٦ ذيل تفسير الآية ٣١ من سورة الرحمن حكاه عن الجمع بين الصحاح في العمدة
(لابن البطريق): ٧٢ / ٨٩، المناقب: ١٥٤ / ١٨٢، فرائد السمطين ٢: ١٤٦ / ٤٣٩ و ٤٤٠
باب ٣٣ وباب ٤٦ ح ٥١٣ وباب ٤٨ ح ٥٢٠، الجمع بين الصحيحين ١: ٥١٥ / ٨٤١،
المستدرک (للحاكم) ٣: ١٠٩ و ١٤٨، سنن الدارمي ٢: ٤٣٢، سنن البيهقي ٧: ٣٠ و ١٠: ١١٤،
مجمع الزوائد ٩: ١٦٣، السنن الكبرى (للنسائي) ٥: ٤٥ / ٨١٤٨، مسند أبي يعلى ١:
١٠٢٣ / ٤٤٣.

بين الصحاح، وكتب صدر الأئمة موفق بن أحمد، وفضائل السمعاني، وسير الصحابة، وعن خطبة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم الغدير، وعن الحموي بتسعة طرق، وعن أفراد مسلم للحميدي، ورواه أيضا زيد بن أرقم على انحرافه عن أهل البيت. وقد أثبت الكل الحديث عنه بعبارات متقاربة، ملخصها أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: " أيها

الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به " إلى أن قال: " وثانيهما: أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، ثم أذكركم الله في أهل بيتي، إني تركت الثقلين خليفتين إن أخذتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أكبر من الآخر، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا ماذا تخلفوني فيهما، الأكبر منهما كتاب الله، جبل ممدود من السماء إلى الأرض، طرف منه بيد الله تعالى، وطرف بأيديكم، فتمسكوا به، ولا تولوا، ولا تضلوا، والأصغر منهما عترتي " إلى أن قال (صلى الله عليه وآله وسلم): " فلا تقتلوهم، ولا تقهروهم، ولا تقصروا عنهم، فإني سألت الله

اللطيف الخبير، فأعطاني أن يردا علي الحوض كهاتين " وأشار بالمسبحتين منضمتين، ثم قال: " ناصرهما لي ناصر، وخاذلهما لي خاذل، ووليتهما لي ولي، وعدوهما لي عدو، ألا وهما الخليفتان من بعدي وعترتي أهل بيتي، فلا تسابقوهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم " (١) إلى آخر ما أفاده. قال الفيروزآبادي الشافعي في القاموس: الثقل بالتحريك: كل شيء نفيس

(١) زيادة على ما في غاية المرام انظر ملحقات إحقاق الحق ٤: ٤٣٦ - ٤٤٣، و ٥: ٧ و ٢٨ و ٣٧ و ٥٢ و ٨٦.

مصون، ومنه الحديث " إني تارك فيكم الثقيلين " (١).
وأما دلالة؛ فلما عرفت من التصريح فيها على كثرتها بكون خلفائه من عترته
وأهل بيته، وأين هم من ملوك الجور الفسقة الفجرة؟
هذا، مضافا إلى أن المستفاد من ظواهرها - بل المنصوص فيها - كون خلفائه
قراء للكتاب في الطهارة والعصمة من الخطأ والنسيان والزيادة والنقصان، فضلا
عن الجور والطغيان، وكونهم المخصوصين بالشرف والكرامة من ربهم، والفائزين
بتعيينه واختياره لهم، دون غيرهم، فكأنهم نزلوا من عنده تعالى على حد نزول
القرآن، وأن لهم من الفضل ووجوب التعظيم والطاعة مثل ما له لدى خالقه تعالى،
وأن مخالفتهم كمخالفته توجب الضلال والهلاك الأبدي.
ويشهد لذلك كله تنظيره لهما بالمسبحتين المقترنتين المشابهتين في جميع
الوجوه، بل المستفاد منها أيضا - على ما ذكره بعض الأكابر - عدم انقراضهم أبد
الدهر، واستحالة انقطاعهم وافتراقهم عن الكتاب الأبدي الذي لا يضمحل
ولا ينقطع أبدا إلى يوم القيامة.
ويشهد لذلك كلمة " لن " الدالة على استحالة الافتراق بينهما حتى يردا عليه
الحوض، وعليه فمن الواضح لزوم تتابعهم، وعدم حصول فترة قليلة أو كثيرة بين
السابق واللاحق منهم، فأين هم عن ملوك بني أمية وبني العباس؟ مع ما كان بينهم
من بعد الأعصار والفترات الطويلة المقترنة بالحروب الدامية، والاختلافات
الكثيرة بينهم.
وذلك مضافا إلى انقراضهم بأجمعهم ولله الحمد وله المنة، وعدم بقاء أثر منهم
في هذه الأعصار المتمادية، فضلا عن الأعصار المستقبلية.
وقد ورد التصريح ببقاء دولة خلفائه (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى آخر الدهر في كثير من
أحاديث الجمهور أيضا، فضلا عما ورد في أحاديث الإمامية.

(١) القاموس ٣: ٣٥٣ (ثقل).

ففي صحيح البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والحميدي، بطرق كثيرة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: " لا يزال الدين قائما حتى تقوم الساعة، ويكون

عليهم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش " (١).
وبطريق آخر عنه: " لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان " (٢).
وفي فرائد السمطين للحموي عنه أنه قال: " يا علي أنا مدينة العلم وأنت بابها " إلى أن قال: " مثلك ومثل الأئمة من ولدك بعدي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، ومثلكم كمثل النجوم، كلما غاب نجم طلع نجم إلى يوم القيامة " (٣).

ورواه أيضا ابن شاذان، وفي مسند ابن حنبل عنه أنه قال: " النجوم أمان لأهل السماء إذا ذهب النجوم ذهبوا، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض " (٤).

وروى مثله الحموي، والطبري، وأخرجه الحاكم، وأبو عمر، ومسدد، وابن أبي شيبة، وأبو يعلى، في مسانيدهم، وصححوه (٥).
وقد تقدم ما رواه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) من قوله: " لا تخلو الأرض عن قائم لله بحجته، إما ظاهرا مشهورا، أو خائفا مضمورا، لأن لا تبطل حجج الله وبياناته " (٦).

-
- (١) صحيح البخاري ٩: ١٢٥ باب قول النبي: لا تزال طائفة من أمتي... صحيح مسلم ٣: ١٤٥٣ / ١٨٢٢، سنن أبي داود ٤: ١٠٦ / ٤٢٧٩، سنن الترمذي ٣: ٢٤٠ / ٢٣٢٣ بتفاوت يسير، الجمع بين الصحيحين ١: ٣٣٧ / ٥٢٠.
(٢) مسند أحمد ٢: ٢٩ و ٩٣ و ١٢٨، صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢ / ١٨٢٠، سنن البيهقي ٣: ١٢١، و ٨: ١٤١.
(٣) فرائد السمطين ٢: ٢٤٣ / ٥١٧.
(٤) الفضائل (شاذان بن جبرائيل): ١٣٤، فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ٦٧١ / ١١٤٥.
(٥) فرائد السمطين ٢: ٢٤١ / ٥١٥، ذخائر العقبى: ٢٧، المستدرک ٣: ١٤٩، ولم نعره عليه في المصنف ومسند أبي يعلى وانظر ملحقات إحقاق الحق ٩: ٢٩٤ - ٣٠٧.
(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٧ من كلام له (عليه السلام) لكميل بن زياد.

وهذا كله مضافا أيضا إلى ما أشرنا إليه من رواياتهم المعتبرة في موثقاتهم وأحاديثهم الكثيرة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المصرحة بخلفائه، مع اشتغال بعضها على

تسمية كل منهم مفصلا واحدا بعد واحد. ففي ينابيع المودة عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: "أنا سيد النبيين، وعلي سيد الوصيين،

وإن أوصيائي بعدي اثنا عشر، أولهم: علي، وآخرهم القائم المهدي" (١). وفيه أيضا عن سلمان الفارسي أنه قال: دخلت على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فإذا الحسين على فخذه، وهو يقبل خديه ويلثم فاه ويقول له: "أنت سيد ابن سيد، أخو سيد، وأنت إمام ابن إمام، أخو إمام، وأنت حجة ابن حجة، أخو حجة، أبو حجج تسعة، تاسعهم القائم المهدي" (٢).

وأخرجه الحموي، وموفق بن أحمد الخوارزمي (٣). وفيه أيضا عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يقول: "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون" (٤) وأخرجه أيضا الحموي (٥). وفيه أيضا عن ابن عباس في حديث طويل قال: قدم نعتل اليهودي على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وقال: يا محمد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري، إلى أن قال:

فأخبرني عن وصيك من هو؟ فما من نبي إلا وله وصي، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): "إن وصيي

علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوهم تسعة أئمة من صلب الحسين" قال: يا محمد: فسمهم لي، قال (صلى الله عليه وآله وسلم): "إذا مضى الحسين فابنه علي،

وإذا مضى علي فابنه محمد، وإذا مضى محمد فابنه جعفر، وإذا مضى جعفر فابنه موسى، وإذا مضى موسى فابنه علي، وإذا مضى علي فابنه محمد، وإذا مضى محمد

(١) ينابيع المودة ٢: ٣١٦ / ٩١١ و ٣: ٢٩١ / ٧.

(٢) ينابيع المودة ٢: ٤٤ / ٤٠، مودة القربى: ٢٩.

(٣) لم نعثر بهذا النص في فرائد السمطين، وانظر ما ورد بهذا المعنى في ج ٢: ٣٢١ / ٥٧٢ وفي كتابه الآخر مقتل الحسين ١: ١٤٦.

(٤) ينابيع المودة ٢: ٣١٦ / ٩١٠.

(٥) فرائد السمطين ٢: ٣١٣ / ٥٦٣ و ٥٦٤.

أما رووا حديث من مات ولم * بلى وهل يمكنهم قول نعم
فمن يروونه إمام الزمن * إن أنكروا القائم نجل الحسن

فابنه علي، وإذا مضى علي فابنه الحسن، وإذا مضى الحسن فابنه الحجة محمد
المهدي، فهؤلاء اثنا عشر " (١) الحديث.

إلى غير ذلك مما يطول المقام بذكره.

ثم بعد الغض عن كل ذلك «أما رووا» في كتبهم المعتمدة المعتبرة
لديهم «حديث: " من مات ولم » يعرف إمام زمانه مات ميتة الجاهلية "؟ «بلى» فقد
رواه كثير من عظمائهم، وأجمعت عليه القدماء من أكابرهم ومشايخهم.
فهذا الحميدي قد رواه في الجمع بين الصحيحين، وأخرجه الحاكم، وصححه
عن ابن عمر عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال: " من مات وليس عليه إمام فإن
موته موتة
جاهلية " (٢).

وأخرج السيوطي في الدر المنثور عنه في قوله تعالى: (يوم ندعو كل أناس
بإمامهم) (٣) قال: " يدعى كل قوم بإمام زمانهم، وكتاب ربهم، وسنة نبيهم " (٤).
ورواه الثعلبي أيضا في تفسيره مسندا (٥).

إلى غير ذلك من المتفرقات من ذلك في كتبهم وأساطيرهم، فهل يمكنهم
إنكار كل ذلك؟ «وهل يمكنهم قول نعم» تصديقا للنفي، وهيئات من ذلك، ثم هيئات!
وعليه «فمن يروونه إمام الزمن» الحاضر «إن أنكروا القائم نجل الحسن»
وجحدوا وجوده، أو إمامته بعد ظهور الحديث؟ باعتبار إضافة الزمان فيه إلى
الضمير العائد إلى الموصول، بل صراحته في أن لكل زمان إمام خاص مخصوص
به، وقد تقدم منا في ج ١ ص ٤١٥ في ذيل شرح قول الناظم: " ولا تشبثوا

(١) ينابيع المودة ٣: ٢٨٢ / ١.

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢: ٢٩٦ / ١٤٩٨، المستدرک (الحاكم) ١: ١١٧ بتفاوت يسير فيهما.

(٣) الإسراء: ٧١.

(٤) الدر المنثور ٤: ١٩٤.

(٥) تفسير الثعلبي ٦: ١١٥.

وكان من قریش الأئمة * أساسهم فمن إمام الأمة
غير ولي الأمر خير منتظر * من في قيامه تواتر الأثر

بما لا ينجع " بيان ذلك.

وذكرنا هناك أنه لا يمكن تأويل الإمام في الحديث بالقرآن، سواء أريد من
عدم المعرفة فيه عدم معرفة قراءته بظاهره، أو عدم معرفة بواطنه ومزياه، وكذا لو
أريد بذلك عدم الاعتقاد بالقرآن؛ للزوم كون الكلام لغوا فاسدا، وتوضيحا
للواضح؛ لوضوح كفر المنكر له، وفساد ذلك أيضا واضح.

«و» أيضا قد عرفت أنه «كان» النص في الأحاديث المتقدمة على أن
خلفاءه كلهم «من قریش» وأنهم هم «الأئمة» المرضيون حسبنا ونسبا، وهم القوي
المستحكم «أساسهم» بانتسابهم إلى النبي الأعظم، وكونهم من عترته وأهل بيته.
«فمن» يكون في العصر الحاضر موصوفا بتلك الصفات السامية كي يكون
«إمام الأمة» جمعاء، على سبيل النبوة عليهم جمعاء «غير» ذاك الحجة الكبرى؟
الذي هو «ولي الأمر» وإمام العصر المشارك آباه المعصومين، وجدهم سيد
المرسلين، في وجوب طاعتهم على سبيل وجوب طاعة الله تعالى؛ لاقترانهم به
سبحانه في قوله عز وجل: (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم)
فإنه (عليه السلام) منهم، وهو «خير منتظر» ظهوره، و «من» هو «في قيامه» بالأمر
وخروجه لنشر الأمن والعدل قد «تواتر الأثر» والحديث من طرق الفريقين.
فقد روي ذلك من طريق الجمهور بمائة وخمسة وستين طريقا، غير ما ورد
في ذلك من طريق الخاصة بسبع وعشرين طريقا، فراجع في ذلك غاية المرام (١)
وسائر الكتب المطولة الشارحة لبيان أحوال ذلك الحجة الكبرى (٢) والآية العظمى،
سبط الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقلدة كبد البتول، قرّة عيون الأولياء، وخاتم
السادة

(١) غاية المرام ٧: ٧٧ - ١٣٤.

(٢) بحار الأنوار ٥١: ٦٥ - ١٦٢.

وليس في غيبته من بأس* إن كان في الغيبة حفظ النفس

الأوصياء، والمسمى باسم جده سيد الأنبياء (صلى الله عليه وآله وسلم)، والمكنى بكنيته،
والمحيي

شريعته، والمقتفي أثره وطريقته.

وأنه قد ولد في بلدة سامراء من العراق، من صلب الإمام الحادي عشر، في ليلة النصف من شعبان، من شهور سنة خمس وخمسين ومائتين أو ست وخمسين ومائتين من الهجرة المباركة، وأنه المشهود آثاره وخيره، والحاضر في قلوب المؤمنين بهاؤه ونوره، والغائب المستور عن الأبصار شخصه وجماله. «وليس في غيبته من بأس» ولا موقع لاعتراض بعض النصاب على ذلك «إن كان في الغيبة حفظ النفس» المقدسة التي له، أو النفوس المحترمة التي تخرج في مستقبل الدهور من أصلاب الكفرة والفسقة، وأن خروجها منهم متوقف على صبره وكفه عن قتل الآباء الكفرة، كما كف النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وسائر الأنبياء

والأولياء عن هلاك أعدائهم مع قدرتهم الكاملة على ذلك بإذن الله تعالى، وصبروا على ما نالهم منهم من المكاره، واحتملوا أذاياهم رجاء اهتدائهم ورجوعهم إلى الحق، أو لعلمهم بوجود ذرية مؤمنة في أصلابهم، وأنه لا بد في حصول الثمرة من إبقاء الشجرة، وعدم التعرض لها بالقطع أو الإعدام إلى أن يحصل اليأس من ذلك. كما أن نبي الله نوح (عليه السلام) لم يدع على قومه الكفار إلا بعد يأسه من عقب مؤمنة منهم، وعلم عدم وجود ذرية صالحة في أصلابهم، وعندئذ دعا عليهم بقوله (عليه السلام): (رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا* إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا) (١).

وعليه، فلو لم يكن لقعود النبي أو الإمام عن قتال أعدائهم، ولا لصبرهم على مكاره الدهر وأذايا الكفار، أو لغيبتهم واختفائهم عن الأبصار حكمة ولا مصلحة

(١) نوح: ٢٦ - ٢٧.

ألم يغيب يونس عن أمته * وهل أتاه القدر من غيبته

سوى ذلك لكفى به موجبا وسببا للصبر عن الأعادي، وإمهالهم في الحياة الدنيوية، فضلا عما لو انضم إلى ذلك مصالح أخرى، وموجبات خفية غيرها مكنونة في علمه تعالى.

ولذلك كله ترى كثيرا من الأنبياء قد اختفوا دهرا طويلا عن كفار قومهم، وهربوا وغابوا مدة متمادية عن أشرار أممهم.

«ألم يغيب يونس» النبي «عن أمته» عشرين سنة (١) حتى تضايقوا بغيبته في المأكل والمشرب، وأشرفوا على الهلاك؟ «وهل أتاه القدر» أو أصابه النقص في نبوته «من غيبته»؟ أو هل يتوجه عليه بذلك اعتراض بعد العلم والتسالم على كونهم معصومين من كل خطأ ومعصية؟ وأنهم لا يأتون بحركة ولا سكون إلا بأمر ربهم تعالى، وأنهم (عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) (٢).

ومن هنا يعلم أن اعتراضات بعض النصاب الملحدين على الفرقة الإمامية في اعتقادهم، واتفاقهم على وجود هذا الإمام الثاني عشر وغيبته عن الأنظار، وانتقادات أولئك المنافقين على تلك الفرقة المحقة من وجوه شتى لم تنشأ إلا من الجهل والعناد، أو من التعامي والإلحاد، وأن عمدة ما نهقوا به في مقام الاعتراض أمور ثلاثة، استندوا فيها إلى مجرد الاستبعاد، من غير دليل ولا برهان:

أحدها: طول عمره بما ينوف على ألف سنة إلى العصر الحاضر.

وثانيها: عدم إمكان غيبته عن الأبصار، مع عدم استغنائه عن لوازم البشرية من المأكل والمشرب والمسكن وأمثالها.

وثالثها: من جهة عدم الفائدة في وجوده مع استتاره واختفائه (عليه السلام).

(١) انظر قصصه في بحار الأنوار ١٤ : ٣٧٩ وفيه في رواية أنه (عليه السلام) غاب عن قومه أربعة أسابيع.

(٢) الأنبياء: ٢٦ - ٢٧.

فنقول: أما الاعتراض على فائدة وجوده مع الغيبة، فقد تقدمت الإشارة إليه، وتقدم ذكر بعض أبيات قائلهم في ذلك مقرونا بجوابه نقضا وحلا نظما ونثرا (١). ونزيدك في المقام وضوحا بزيادة ما ألحقه بعض آخر من النصاب لذلك الاعتراض، فقال ما ملخصه: إن وجوب اللطف على الله تعالى بعد تسليمه - وتسليم أن ذلك لا يتم إلا بوجود حجة منه تعالى يكون بشرا وكتابا ناطقا بين خلقه يبين لهم أحكامه، ويعرفهم حلاله وحرامه - إنما يتم ذلك ويتحصل المطلوب منه مع ظهوره واشتهاره بينهم، واختلاطه بهم، ومعاشرته معهم، حتى يتعلموا منه ما يحتاجون إليه في أمور دينهم ودنياهم.

وأما مع اختفائه وغيبته فلا يتم ذلك، ويكون وجوده لغوا صرفا مع عدم إمكان الوصول إليه، وعدم تمكن أخذ معالم الدين منه، والمحافظة عليها بتعاليمه وأمره ونهيه، حذرا من اندراسها، وخوفا من نسيان ما تعلموا منها. هذا، مع أنه إن كان المراد من الأحكام التي يجب تعلمها والعمل بها لسقوط التكليف بها، وحصول البراءة منها، ويتحذر عليها من الانداس والنسيان والتحريف والتبديل: هو خصوص الأحكام الواقعية المجعولة من الله تعالى فقط، التي لا يمكن تحصيلها إلا من شخص الحجة نبيا كان أو إماما، بحيث لا ينوب عنها في سقوط التكليف وحصول البراءة منه ما يتحصل من ظواهر الكتاب والسنة والأصول اللفظية وأدلة الفقاهة والأصول العملية، ولا يكتفي بذلك شرعا للتخلص من العقوبة الإلهية.

فواضح أن غيبته مناف لواجب اللطف، وناقض له، وموجب لعدم تمامية الحجة منه تعالى على خليقته، ويكون وجود الغائب المستور لغوا صرفا. وإن كان المراد منها ما هو أعم من الأحكام الواقعية والظاهرية المستفادة بالظن والاجتهاد من الأدلة الأربعة، بحيث يكتفى بكل منها في ثبوت اللطف

(١) راجع ص ١٣٠.

وليس في طول الزمان والقصر * ما يوجب الفرق فأمعن النظر

لحصول اللطف الواجب، فإن ذلك قد حصل منه تعالى كاملا بنصب الخليفة من غير إخلال بما هو شأنه ووظيفة مولويته أصلا.

وبالجملة، عدم نيل العباد للتشرف برؤيته إما بسبب تقصيرهم وعصيانهم الموجب لعقوبتهم، أو بسبب قصورهم وعجزهم عن ذلك لغلبة الأشرار الموجبة لاختفاء الإمام (عليه السلام) عن جميعهم، لا ينافي اللطف الواجب، ولا يناقضه. ويتحصل من ذلك كله أن وجوده (عليه السلام) ليس إلا لطفًا محضًا وإن استتر وغاب عن الأبصار، وليس لغوا كما زعمه الأغيار، وأنه بمحض وجوده ونصبه تتم الحجة على الأشرار، وهو خير وسيلة إلى الرب تعالى للأخيار؛ لتفريغ مهماتهم بالليل والنهار، مضافا إلى سائر بركات وجوده وإلهاماته الأحكام للعلماء الأبرار، وإغاثاته للملهوفين في الأقطار، فعليه وعلى آبائه المعصومين صلوات الله الملك الجبار ما تحركت الأفلاك ودار الليل والنهار، هذا.

وأما اعتراض القوم على إمكان غيبته مع حاجته إلى لوازم البشرية، فمعارض باختفاء ذلك النبي المعظم المشار إليه (١) فهل سقط بذلك عن لياقة النبوة؟ حاشاه عن ذلك، ثم حاشاه، ولو كان كذلك لتوجه الاعتراض - والعياذ بالله - على الله تعالى في إرسال مثله، مع علمه القديم بما يصدر من ذلك الرسول، وإتيانه ما يوجب سقوطه، وتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا.

ولا مجال لنقض المعارضة بالفرق بين غيبته وغيبة هذا الإمام (عليه السلام) بقصر مدة غيبة يونس (عليه السلام) وطول زمان غيبة الإمام، بأن يقال بإمكان الأول دون الثاني، فإن الفرق غير فارق «و» ذلك لوضوح أنه «ليس في طول الزمان والقصر» فيه من حيث الإمكان وعدمه «ما يوجب الفرق» في قدرته تعالى، فإن المولى الذي أدام

(١) في ص ١٣٩.

حياة ذاك النبي (عليه السلام) في غيبته وحده منفردا في المغارات والبراري مع حاجته التامة إلى جميع لوازم البشرية قادر أيضا على إدامة حياة هذا الوصي كذلك، من غير عجز ولا فتور «فأمعن النظر».

ودعوى عدم الفائدة في وجوده كذلك مختفيا، فيكون لغوا قبيحا قد عرفت فسادها، والجواب عنها حلا، مضافا إلى النقض بغيبة يونس وغيره من الأنبياء، فهذا عيسى المسيح (عليه السلام) الذي رفعه الله تعالى إليه وهو حي يرزق، وبقا إلى ظهور

المهدي، فينزل من السماء ويصلي خلف هذا الإمام، على ما اتفق عليه علماء الإسلام من الفريقين، وجاءت به النصوص المستفيضة في كتب الجميع عن سيد الأنام (صلى الله عليه وآله وسلم).

وهذا إلياس النبي الذي روى فيه الطبري والنيشابوري في تفسيريهما: أن ملك زمانه طلبه ليقتله، فاستخلف اليسع على بني إسرائيل، ورفع الله تعالى من بين أظهرهم، وقطع عنه لذة الطعام والشراب، وكساه الريش، وألبسه النور، فصار إنسيا ملكيا أرضيا سماويا، وأنه موكل بالفيافي (١) كما وكل الخضر بالبحار، وهما آخر من يموت من بني آدم (٢) انتهى.

وهذا إدريس النبي (عليه السلام) الذي رفعه الله تعالى إلى السماء، وقال تعالى فيه: (ورفعناه مكانا عليا) (٣) وروى في الكشاف عن أنس بن مالك، وعن ابن عباس، وعن الحسن، وكذا في مجمع البيان عنهم، وعن أبي سعيد الخدري، وكعب، ومجاهد، والضحاك: أنه رفع إلى السماء الرابعة، أو السادسة، أو إلى الجنة، كما رفع عيسى (عليه السلام) وهو حي لم يموت (٤) انتهى.

وهذا خضر النبي (عليه السلام) واسمه خضرون بن قابيل بن آدم (عليه السلام) الذي قال فيه

(١) الفيفاء: الصحراء الملساء، والجمع: الفيافي. الصحاح ٤: ١٤١٣ (فيفا).

(٢) تفسير الطبري ٢٣: ٦٠، تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٥: ٥٧٥ ذيل تفسير سورة الصافات، الآية: ١٢٣.

(٣) مريم: ٥٧.

(٤) الكشاف ٣: ٢٤، مجمع البيان ٣: ٥١٩.

أبو حاتم السجستاني في كتاب المعمرين رواية عن أبي عبيدة وأبي اليقظان
ومحمد بن سلام الجمحي وغيرهم: أنه أطول بني آدم عمرا (١).
وفي تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي: أنه يجتمع مع إلياس (عليه السلام) في كل
سنة، ولا يدرى كم لهما من السنين (٢).
وفي حاشية قرأ خليل على حاشية الخيالي على شرح التفتازاني للعقائد
النسفية: أن أربعة من الأنبياء (عليهم السلام) في زمرة الأحياء: الخضر وإلياس في الأرض،
وعيسى وإدريس في السماء (٣).
وقال الشعراني في يواقيته حكاية عن الشيخ محيي الدين ابن العربي في
فتوحاته: إن الله تعالى أبقى من الرسل الأحياء بأجسادهم في الدنيا أربعة: ثلاثة
مشرعون وهم: إدريس (عليه السلام) وإلياس (عليه السلام) وعيسى (عليه السلام)، وواحد
حامل اللدني،
وهو الخضر (عليه السلام)، إلى أن قال: فإدريس في السماء الرابعة، وعيسى في السماء
الثانية، وإلياس وخضر في الأرض (٤).
وقال ابن حجر العسقلاني في الإصابة بذهاب الأكثر إلى الأخذ بما ورد من
أخبار الخضر في تعميره وبقائه، وحكى عن الثعلبي أنه قال: إن الخضر نبي على
جميع الأقوال، معمر محجوب عن الأبصار، وأنه لا يموت إلا في آخر الزمان عند
رفع القرآن، وحكى فيه ما يقرب من ذلك عن وهب بن منبه، وعن الدارقطني،
وعن تاريخ ابن عساكر، وعن ابن إسحاق، وعن أبي مخنف لوط بن يحيى، وعن
الحسن البصري، وعن الحارث بن أسامة، وعن ابن شاهين، وعن تهذيب النووي،
وحكايته فيه عن أبي عمرو بن الصلاح اتفاق جماهير العلماء والصالحين والعامّة
وأهل المعرفة على حياته، وحكاياتهم في رؤيته، والاجتماع به أكثر من أن

(١) حكاه عنه ابن كثير في البداية والنهاية ١: ٣٨٠.

(٢) تذكرة الخواص: ٣٢٥ و ٣٢٦.

(٣) لم نعثر على هذه الحاشية.

(٤) اليواقيت والجواهر ٢: ٧٢ المبحث الخامس والأربعون في بيان أكبر الأولياء بعد الصحابة.

تحصى وأشهر من أن تخفى، ثم روى في الإصابة بطرقه الصحيحة عن ابن عباس، وعن علي (عليه السلام)، وعن أنس عدة أحاديث عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في حياة الخضر (عليه السلام) وبقائه بما يطول المقام بذكرها. وروى أيضا حديث تعزيتته لأهل البيت (عليهم السلام) عند وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما روى أحاديث في بقاءه إلى العصر الآخر من الدنيا (١).

وبالجملة، فغيبة أولئك الكرام من الأنبياء المذكورين مع حياتهم باتفاق الكل أو الأكثر، وكذا غيبة غيرهم من الأنبياء المبين أحوالهم في كتب التواريخ والأحاديث المطولة عن أممهم، أو اختفائهم عن كافة البشر مع عدم استغنائهم عن لوازم البشرية أيام غيبتهم: تزيل الوحشة والاستبعاد الفارغ عن كل دليل وبرهان، وتوجب وهن إنكار غيبة الحجة الخاتم الذي هو أفضل من كلهم، وهو المنتقم لهم من أعدائهم، بل وتوجب أيضا وهن إنكارهم طول عمره، استنادا إلى الاستبعاد فقط، من غير برهان عقلي ولا نقلي على استحالة ذلك.

مضافا إلى التسالم من جميع الأمم على قدرة الباري تعالى على ذلك، وعلى كل شيء، وأنه بعد إمكان ذلك عقلا ووقوعه نقلا واتفقا ولو في الجملة بالنسبة إلى بعض العباد لا يكون استبعاد تكرر وقوعه في العصر الحاضر وما بعده إلا عن عناد وجحود، ولا يصدر ذلك إلا من اللئيم الكنود، وأن ذلك في الوهن كبيت العنكبوت، وأنه لأوهن البيوت، وأن الخصم الناصب لو تفوه باستحالة ذلك عقلا أو عادة لزمه الخروج عن مذهبه ومذهب قدمائه وأكابره، بل لزمه الخروج عن الدين أصلا ورأسا بعد تصريح الكتاب ونصوص السنة وإجماع الأمة - بل اتفاق الأمم كلها - على وجود اللعين إبليس وذريته، مع اختفائهم عن الأبصار، وهم أعداء الله تعالى، وأعداء رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) والخلائق أجمعين.

فكيف استحال طول عمر الحجة المهدي (عليه السلام) وغيبته؟ وهو من لحمة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته ليخرج في آخر الزمان، ويملا الأرض قسطا وعدلا.

(١) الإصابة ١: ٤٣٠ - ٤٥١.

وأن الأعجب من أمر الشياطين قصة أصحاب الكهف الذين: (لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا) (١) أحياء غير أموات بلا طعام ولا شراب، وهم بشر لا يستغنون عنهما، يقلبهم الله تعالى في كل سنة مرتين على أيمانهم وعلى شمائلهم، حذرا من التن على ما صرح به الكتاب الكريم في قوله سبحانه: (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) (٢) وهو أيضا حي باق بلا طعام ولا شراب.

والوصيد: هو فناء الكهف، أو عتبة بابه، أو التراب، ومثل ذلك (٣). أو أعجب منه: (أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيي هذه الله بعد موتها فأماته الله مئة عام ثم بعثه) إلى قوله تعالى: (فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه) (٤) أي: لم يتغير، وكان طعامه تينا وعنبا، وشرابه عصيرا ولبنا، فأبقى الله تعالى كلها على ما كانت عليه مئة عام من غير تغيير ولا فساد. ثم قال تعالى: (وانظر إلى حمارك) فإنه سبحانه أعاشه في تمام تلك المدة بلا علف ولا ماء، وبقي واقفا كذلك مئة سنة كما ربطه صاحبه على ما في تفسير الرازي، والكشاف (٥).

أفهل بقاء حجة الله الكبرى وآية الله العظمى، وهو قرّة عين الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)،

وفلذة كبد البتول، أعجب وأغرب من ذلك كله؟ أو هل يصعب على الله تعالى أن يجعل في هذه الأمة المرحومة آية على قدرته، ويطيل عمر أحد أوليائه من ذرية نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) أسوة بأولئك المتقدمين في

الأمم الماضية، من الأنبياء العظام والأولياء الكرام؟ أما صح لدى الفريقين قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): " يكون في هذه الأمة كلما وقع في

(١) الكهف: ٢٥.

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) الوصيد: الفناء وعتبة الباب، وأوصدت الباب: أطبقته، المصباح المنير: ٦٦١ (وصد).

(٤) البقرة: ٢٥٩.

(٥) التفسير الكبير ٧: ٣٨، الكشاف ١: ٣٠٧.

الأمم السالفة حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة " (١).
أبعد ذلك كله يستقبح القول بوجود المنتظر المهدي الحجة ابن الحسن،
وينسب المعتقد به إلى الجهل، وكون وجوده عارا على بني آدم كما قاله بعض
أولئك النصاب المنافقين؟
وقال آخر منهم: إن الوصية لأجهل الناس تصرف إلى من ينتظر المهدي (٢)
فأف ثم أف ثم تف على القائل بذلك، وأولى له ثم أولى.
أو هل يستقبح اختفاؤه بدعوى أنه بعد علمه القطعي بأنه لا بد من بقاءه
وظهوره وتملكه الأرض كلها يملؤها قسطا وعدلا كيف يحسن اختفاؤه وقد
انتشر الظلم بين العباد وشاع الشر في البلاد؟ وأن استتاره - والحال كذلك -
مساوق لرضاه بما يقع من ذلك، أو لا يكون إلا عن جبن، وعدم ثقة بما وعده الله
تعالى من النصر والظهور والغلبة؟ وكل ذلك قبيح لا ينسب مثلها إلى مثله، إلى آخر
ما نبهوا به من ذلك.

وتقدمت الإشارة إلى دفعه وفساده نقضا وحلا، ونزيدك في المقام وضوحا
بعد الغض عن كل ما سبق أن الاعتراض المذكور لو تم فإنما يتم على مذهب
الإمامية العدلية المثبتين للحسن والقبح العقليين، والقائلين بأن أفعال الله تعالى
مبنية على المصالح الواقعية، ومعللة بالعلل الصحيحة العقلية.
وأما على مذهب أولئك النصاب الجبرية المنكرين لكل ذلك، والمجوزين
عليه تعالى فعل العبث واللغو غير مصلحة واقعية ولا موجب عقلي، والقائلين
بحسن كل ما يصدر منه تعالى وإن كان من أقبح القبائح لدى العقل والعقلاء،
فلا موقع للاعتراض المذكور بوجه أصلا كما هو واضح.

(١) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٠ / ٦٠٩ باختلاف يسير، وورد هذا النص بعبارات مختلفة انظر
صحيح البخاري ٩: ١٢٦، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي لتبعن، مسند
أحمد ٤: ١٢٥، مجمع الزوائد ٧: ٢٦١، كنز العمال ١١: ٢٥٣ / ٣١٤٢٦، تفسير القرطبي ٨: ٩٧.
(٢) لم نعثر على قائله.

ثم نقول أيضا: هب أنهم لم يقرؤوا القرآن ولم يسمعه، أو لم يتفظنوا لما ذكرنا من نصوصه على إطالة عمر كثير من الأنبياء والأولياء في الأعصار الماضية والأمم السابقة، فما أحمرهم وما أغفلهم عن صحاحهم الدائرة بينهم، وتوارى عنهم المعبرة لديهم، وأحاديث علمائهم وأكابرهم الموثوقة عندهم. فكم ذكروا في كتبهم مستفيضا أو متواترا أو أكثر من ذلك طول العمر لكثير من المتقدمين والمتأخرين من عصر آدم (عليه السلام) أبي البشر إلى هذه الأعصار القريبة، وعدوا سني أعمارهم بالمئات أو الألوف.

وها نحن بعونه تعالى نشير إلى بعضهم أخذا من كتبهم المعبرة لديهم؛ إتماما للحجة عليهم؛ وإفحاما لهم، وأن المستند لما نذكره في المقام من أعمار المعمرين هو المنتخب من صحفهم، وهو: الكشاف، ثم كتاب المعمرين لأبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، وتفسير الطبري وتاريخه، والكامل لابن الأثير، وكمال الدين، وتذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي، وصحيح مسلم وشرحه من النووي، ومروج الذهب (١) فراجعها لمعرفة تفصيل ما نشير إليه إجمالا. فأول المعمرين: أبو البشر آدم، عاش ٧٣٠ أو ٩٣٦ أو ١٠٠٠. (٢) ابنه شيث، وعمره ٩١٢.

(٣) نوح النبي، وعمره ١٠٥٠ أو ١٤٠٠ أو ١٤٥٠ أو ١٦٥٠ أو ٢٥٠٠، وقد تقدم ذكر الخضر (عليه السلام) وإدريس وإلياس والمسيح. (٤) لقمان العادي الكبير، وهو غير لقمان الحكيم، وكان بعد الخضر، وهو من بقية عاد الأولى، وعاش ٥٠٠ أو ٣٥٠٠.

(١) على سبيل المثال انظر الكشاف ١: ٥٨٩ في نزول عيسى (عليه السلام) في آخر الزمان، المعمرين والوصايا: ٧ و ٨ و ٤٧ و ٧٢ و ٨١... تفسير الطبري (جامع البيان) ١٢: ٢٣، تاريخ الطبري ١: ١٠٧ و ١٤٦، الكامل ١: ٥١ و ٥٤، كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥٥٥ فما بعد، تذكرة الخواص: ٣٢٥ - ٣٢٦، صحيح مسلم ٤: ١٨٤٧ باب من فضائل الخضر و ٢٢٤٤ / ٢٩٣٠، شرح صحيح مسلم ١٥: ١٣٦، مروج الذهب ١: ٤٨ و ٤٩، الغيبة (الطوسي): ١١٣ فما بعد.

صحيح مسلم (١) ومحكي صحيح البخاري (٢) وشرح القسطلاني عليه (٣) وكتاب النووي (٤) أحاديث كثيرة بطرق شتى أنه كان موجودا بعصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) واسمه

صائد بن الصيد، وأنه لم يزل بعد موجودا حيا يخرج في آخر الزمان من بلدة يقال لها: إصبهان، من قرية تعرف باليهودية، وعينه اليمنى ممسوحة، والأخرى في جبهته، تضيء كأنها كوكب الصباح، وفيها علقه كأنها ممزوجة بالدم، بين عينيه مكتوب: كافر، يقرؤه كل كاتب وأمي، يخوض البحار، وتسير معه الشمس، وبين يديه جبل من دخان، وخلفه جبل أبيض يرى الناس أنه طعام، يخرج في قحط شديد، تحته حمار أقر (٥) كدر، خطوة حماره ميل، تطوى له الأرض منهلا (٦) منهلا، لا يمر بماء إلا غار إلى يوم القيامة، ينادي بأعلى صوته يسمع ما بين الخافقين من الجن والإنس والشياطين يقول: إلي إلي أوليائي، أنا الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، أنا ربكم الأعلى، إلي أن رووا أن أكثر أشياعه أولاد الزنا وأصحاب الطيالة الحضر، يقتله الله عز وجل بالشام على عقبة تعرف بعقبة: أفيق، بلد بين دمشق وطبرية، لثلاث ساعات من يوم الجمعة على يدي من يصلي المسيح (عليه السلام) خلفه (٧).

وقد روي كل ذلك عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وكذا في متفرقات كتب الجمهور روي متواترا ما يقرب من ذلك (٨).

(١) صحيح مسلم ٤: ٢٢٤٧ باب ذكر الدجال وصفته وما معه.

(٢) صحيح البخاري ٢: ١٧١ كتاب الحج باب التلبية إذا انحدر، و ٣: ٢٨ باب لا يدخل الدجال المدينة، و ٤: ٢٠٢ كتاب بدء الخلق باب واذكر في الكتاب مريم.

(٣) إرشاد الساري ٣: ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٤) شرح مسلم (النووي) ١٨: ٥٨ فما بعد.

(٥) القمر بالضم: لون إلى الخضرة، أو بياض فيه كدر، حمار أقر وأتان قمر، القاموس (الفيروزآبادي) ٢: ١٢٥ (القمر).

(٦) ميلا ميلا.

(٧) انظر كمال الدين وتمام النعمة ٢: ٥٢٥ / ١، الخرائج والجرائح ٣: ١١٣٥، بحار الأنوار ٥٢: ١٩٣.

(٨) سنن ابن ماجه ٢: ١٣٥٣ باب ٣٣ وفيه: يخرج من خراسان، سنن أبي داود ٤: ١١٥ باب خروج الدجال.

ومن الواضح أنه لا يعز على قدرة الله تعالى كل ذلك، ولا يصعب عليه إدامة حياة مثل ذلك الكافر على كفره وتمرده، فكيف بإدامة حياة ولي من أوليائه دهرًا طويلًا؟ كيف لا؟ وهو القائل عز وعلا في شأن يونس النبي: (فلولا أنه كان من المسبحين* للبت في بطنه إلى يوم يبعثون) (١).

أو ليس القادر على إبقاء بشر في بطن الحوت وظلمات البحار حيا متحركا بجسده العنصري إلى يوم القيامة بلا طعام ولا شراب، قادرا على إبقاء حياة حجته البالغة ونوره الساطع وضيائه اللامع، مدة طويلة؟

فيا علماء المسلمين، بل ويا عقلاء الدنيا أجمع: بالله أنصفوا بين أهل الحق والمعتقدين بوجود إمامهم الحجة المهدي، المتوقعين ظهوره وأيامه؛ تصديقا لإخبار الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوليائه.

وبين أولئك النصاب المنكرين لكل ذلك، المستهزئين بهم، حتى قام ناظمهم ونظم خرافاتهم بما أشرنا إليه (٢) وقدمنا ذكر بعض أبياته التي مطلعها قوله: أيا علماء العصر من لهم خبر* بكل دقيق حار في مثله الفكر
لقد حار مني الفكر في القائم الذي* تنازع فيه الناس واشتبه الأمر
فمن قائل في القشر لب وجوده* ومن قائل قد ذب عن لبه القشر
وأول هذين اللذين تقررا* به العقل يقضي والعيان ولا نكر
وكيف وهذا الوقت داع لمثله* ففيه توالى الظلم وانتشر الشر
وما هو إلا ناشر العدل والهدى* فلو كان موجودا لما وجد الجور
وإن قيل من خوف الطغاة قد اختفى* فذاك لعمرى لا يجوزه الحجر
ولا النقل كلا إذ تيقن أنه* إلى وقت عيسى يستطيل له العمر
وأن ليس بين الناس من هو قادر* على قتله وهو مؤيده النصر
وأن جميع الأرض ترجع ملكه* ويملؤها قسطا ويرتفع المكر

(١) الصافات: ١٤٢ - ١٤٣.

(٢) راجع ص ١٣٠.

وقد تقدم بعض ما نظمه تكملة لذلك، مقترنا بنقضه نظما ونثرا، وقد أجاد بلغاء العراق وسورية وشعراؤهم في نقض تلك الخرافات نثرا ونظما على قافيتها، وفي طليعتهم سيدنا المعاصر المعظم العاملي المتوفى هذه الأيام، وقد تقدم أيضا بعض ما نظمه في ذلك، إلى أن قال - طاب ثراه - نقضا لهفوات الناصب، مشيرا إلى كثير مما ذكرنا في الرد عليه (١):

وأنكرت أن يخشى الردى بعد ما درى * يقينا بعيسى أن سيجمعه الدهر
فقل لي موسى كيف تؤمر أمه * بإدخاله التابوت يقذفه الغمر
وقد كان يدري الله أن ابنها غدا * سيغلب فرعوننا وتصفو له مصر
وكيف اختفى في ليلة الغار أحمد * وفي غيرها خوف الردى وله الفخر
وقد كان يدري أن سيظهر دينه * على كل دين لا يخالطه نكر
وإن قلت لا يدري النبي وما سوى * المهيمن بالآجال شخص له خبر
فقل مثل هذا في الإمام فلا يرى * سبيلا إلى إنكاره من له حجر
نعم باختفاه قد درى ولأجله * درى أنه حتما يطول له العمر
وأنكرت أن يخشى الأذى وقد انتهى * إليه من الله الشجاعة والصبر
ونزه عن جبن فحاشا لمثله * من الجبن أما ضمه العسكر المعجر
فهل كان جبنا حين فر محمد * إلى الغار مع صديقه أو له عذر؟
وهل كان يوم الشعب جبنا سكونه * سنين وما للدين في كلها ذكر
ومن قبل هذا كان يعبد ربه * مسرا فلا يفشو له في الورى سر
وكم من نبي فر من خيفة العدى * فما ضره خوف ولا عابه فر
وكلهم يمضون عن أمر ربهم * فإن شاءهم فروا وإن شاءهم كروا
وأنكرت أن يخفى بأمر من الذي * قد استويا في علمه السر والجهر
وقلت إذن رب البرية عاجز * عن النصر كلا ليس يعجزه النصر

(١) القصيدة مطبوعة في ذيل البرهان في إثبات وجود صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه.

فهو ودون وجهه حجاب * كالشمس حال دونها السحاب
ويثبت بالنص الجلي وجوده * وبالعقل لا يعرفه شك ولا نكر
إلى آخر ما أفاده - طاب ثراه - من الإشارة إلى ما تقدم منا من أحاديث
الفريقين المتواترة المثبتة لوجود هذا الخليفة الثاني عشر لرسول الله (صلى الله عليه وآله)
وغيبته.

والمحصل من كل ما ذكر في المقام: أنه بعد التسالم على عدم استحالة وجوده
عقلا، وعدم قصور قدرة الباري تعالى عن إبقائه وإطالة حياته على سبيل
غيره ممن أطال الله تعالى لهم العمر من الصلحاء والطلحاء من البشر وغيرهم،
وبعد ورود النصوص الصحيحة في كتب الفريقين عن النبي الأعظم وأهل بيته
الطاهرين في وجوده وغيبته: لا ينبغي أن يصغى إلى نباح المشكك الملحد، المنكر
للعقل والنقل.

وعليه، فنحن وجميع أهل الحق، وفاقا لحكم العقل والنقل، من الكتاب
والسنة، وتصديقا لما ثبت عن الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وسائر
خلفائه، وخلافا

لأهل الخلاف الذين جعل الرشد في خلافهم (١): مجمعون بفضله تعالى ومنه
سبحانه على وجوده وحياته وطول عمره، إلى أن يظهر بأمره تعالى ويملا الأرض
كلها قسطا وعدلا.

«فهو» حي لا يموت حتى يبطل الجبت والطاغوت، ويطهر أكناف الأرض
وجميع الآفاق من أرجاس الكافرين، وأنجاس المنافقين، كما وعد الله تعالى بكل
ذلك عباده المؤمنين في آيات عديدة من كتابه الكريم، كقوله عز وجل في سورة
النور: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما
استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد

(١) كما ورد في الأخبار انظر الكافي (الكليني) ١: ٨، الوسائل (الحر العاملي) ٢٧: ١١٢ أبواب
صفات القاضي باب ٩ ح ١٩.

ولا يضر طول عمره وهل * تقصر عنه قدرة الله الأجل

خوفهم أمتنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً (١).
وقوله عز من قائل في سورة الأنبياء: (ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن
الأرض يرثها عبادي الصالحون) (٢).
وقوله جل وعلا في سورة القصص: (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في
الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين) (٣).
إلى غير ذلك من الآيات المفسرة بذلك في كتب الأحاديث عن أهل البيت،
وكتب التفاسير المطولة المعدة لذلك، كالبحار (٤) وغاية المرام (٥) وتفسير البرهان (٦)
وأمثالها (٧) فراجعها، وكلنا ندين الله تعالى بذلك، رغماً على أنوف المعاندين،
المبغضين للعترة الطاهرة.
«و» لكنا نقول: إن الغائب المستور، والحجة المنصور «دون» رؤية «وجهه»
الشريف، ومعرفة شخصه المقدس: «حجاب» مانع عن ذلك، وهو ظلمة معاصي
العباد، والظلم الشائع في البلاد، وأن غيبته لم تكن إلا لمصالح واقعية، وحكم
كثيرة، لا يحيط بها إلا المحيط بالكائنات.
وقد تقدمت الإشارة منا إلى بعض ما تبلغه عقولنا القاصرة في ذلك، من كون
ذلك رجاء اهتداء بعض العصاة من الكفار والمنافقين، أو خروج جماعة مؤمنين
من أصلابهم على ما تعلق به العلم القديم، وأنه قد صبر عنهم وكظم الغيظ عن قتلهم
وإفنائهم: أسوة بجده سيد المرسلين (صلى الله عليه وآله)، ونوح النبي (عليه السلام)،
وسائر الأنبياء المعصومين.
وأن مثله في الاستتار «كالشمس» التي «حال دونها السحاب» والغيوم
المظلمة، وأنها حين استتارها لا تزال آثارها موجودة في الأرض وفي السماء،
وبها يستقيم نظام الكائنات ومعايش العباد «و» قد عرفت أنه «لا يضر طول

(١) النور: ٥٥.

(٢) الأنبياء: ١٠٦.

(٣) القصص: ٥.

(٤) بحار الأنوار ٥١: ٤٤ فما بعد.

(٥) غاية المرام ٣: ٥٠ فما بعد.

(٦) تفسير البرهان ٣: ٧٥ و ١٤٦ و ٢١٧.

(٧) انظر الغيبة (الطوسي): ١٨٤ و ٢٣٦.

وكيف لا يوجب طول العمر * شكك في خضر ومن كخضر
يا رب بالنبي عجل فرجه * وسهل الأمر ويسر مخرجه

عمره» في الاعتقاد بوجوده حيا غائبا إن تأملت في قدرة الباري تعالى «وهل»
ترى أن «تقصر عنه قدرة الله الأجل» القاهرة كل شيء؟
«وكيف لا يوجب» فيك الوحشة والاستبعاد ما سمعته من «طول العمر»
لجماعات كثيرة من المتقدمين والمتأخرين بمئات أو ألوف من السنين، ولم
يستعقب ذلك إنكارك أو «شكك في» حياة من تسالم على حياته الكل، وثبت
كتابا وسنة كالنبي المعظم «خضر، ومن كخضر» في الحياة والغيبة من عصر الكليم
موسى (عليه السلام) أو قبله إلى العصر الحاضر، وإلى عصر ظهور الإمام، من الصلحاء
والأنبياء، كإلياس (عليه السلام)، وإدريس (عليه السلام)، وأصحاب الكهف، أو من
الطلحاء، كدجال،
والأبالسة، وأمثالهم؟

وكيف فرقت في قدرته تعالى بين إدامة حياة أولئك وبين حياة هذا الإمام
المعصوم، حتى أنكرت وجوده دون وجودهم، ونسبت القائل بحياة هذا الحجة
البالغة إلى السفه والجهل والحمق والجنون، وكون المعتقد بذلك عارا على بني آدم
دون القائلين بمثل ذلك في أولئك المذكورين؟ فنعم الحكم الله تعالى، ونعم الزعيم
محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونعم الموعد القيامة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم.

ونقول: «يا رب» نقسم عليك «بالنبي» الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته
المعصومين

«عجل» ظهور هذا الإمام و «فرجه» وأرغم به أنوف أعدائه، «وسهل» عليه
«الأمر» في إبادة منكبيه «ويسر مخرجه» بالمسارعة إلى الإذن في الخروج،
وأقرر بذلك عيون الموعودين به من الأنبياء والمرسلين والشهداء والصدّيقين
وسائر عبادك الصالحين، آمين رب العالمين.

فضل أئمة الهدى مثل النبي * يفوق فضل الملك المقرب

المقصد الرابع

في معتقدات الشيعة الإمامية

في أئمتهم المعصومين الاثني عشر

خلفاء النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته المخلوقين من طينته، والمأخوذ لحمته من لحمته.

وفي بيان حسن ما قالوه فيهم، وفساد ما نسب إليهم من غلوهم فيهم، فإنهم بأجمعهم قد تصافقوا على أن «فضل أئمة الهدى» وهم أولئك العظماء المذكورون «مثل» فضل «النبي» (صلى الله عليه وآله وسلم) على سائر ما سوى الله تعالى من الكائنات العلوية والسفلية.

وأن كلا منهم «يفوق» في شرفه وفضله «فضل الملك المقرب» ويزيد شرفهم على شرف كل نبي مرسل، فضلا عن سائر البرايا والخلائق. وأنه لا فرق بينهم وبين جدهم النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في شيء من الطهارة والعصمة،

ومكارم الأخلاق ومحاسن الآداب، وسائر محامد الصفات أصلا إلا في النبوة والخاتمية لها المختصة بشخصه الشريف والمخصوصة بذاته المقدسة. وأما جمهور العامة فقد ذهب أكثرهم إلى أفضلية الملائكة عن جميع الأنبياء،

فإنهم بحسن الاختيار* ممحضون في رضاء الباري

حتى عن النبي الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) كما عرفت في باب النبوة، فضلا عن خلفائه المعصومين.

وقد عرفت فساد ذلك هناك، باعتبار أن الملائكة على عصمتهم وعلو شأنهم لم تركب فيهم الشهوات الحيوانية، وأنهم قد استغنوا بذلك عن مجاهدة النفس ودفع شهواتها، واستراحوا عن مدافعة شياطين الجن والإنس، وذلك مع عدم حصول التعب ولا الملل لهم بطول العبادة، وأين هم عن الأنبياء وأولئك الأئمة الطاهرين الذين هم بظاهر البشرية لا يستغنون عن لوازمها؟ وهم مجدون في جهاد النفس ودفع شهواتها.

«فإنهم بحسن الاختيار» منهم من غير جبر ولا اضطرار في الطاعة أو في حصول العصمة لهم «ممحضون في» تحصيل «رضاء الباري» تعالى في سائر أوقاتهم، في ليلهم ونهارهم، لا يفترون عنه من مبتدأ نشأتهم إلى نهاية حياتهم الدنيوية، وقد نالوا سامي درجة العصمة بكثرة السعي في الطاعة والعبادة وحسن الجهاد مع النفس والأبالسة، فهم وإن شاركوا الملائكة المقربين في العصمة والطهارة، ولكن فرق بين بين من حصل تلك المرتبة الرفيعة بالجهد الجهيد والسعي البليغ، وبين من كانت تلك الدرجة العالية فطرته وجبلته، من غير مانع له من القيام بمقتضاها، ولا شهوات نفسانية يتعب في دحضها، وأفضل الأعمال أحمرها (١).

وقد استفاضت بذلك في كتب الفريقين الأحاديث المأثورة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه المعصومين، وفاقا لحكم العقل، فراجع في ذلك مسند ابن حنبل (٢)

(١) انظر البحار ٧٠: ١٩١.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٣١ فيما روي في فضائل أهل البيت (عليهم السلام) ما يدل على المطلوب.

لهم علوم لا يكاد يعلم* وإن أرادوا علم شيء علموا

وكتاب ينابيع المودة (١) وسائر صحف القوم ثم سابع البحار (٢) وغاية المرام (٣) وأمثالهما من كتب الإمامية. وعليه، فأولئك الأئمة الطيبون الذين هم أبناء الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وعترته، وهم

أعدال الكتاب وسادة أهل الحق والصواب، وقدوة أولي الألباب: أفضل من جميع البرايا السماوية والأرضية، و«لهم علوم» غامضة «لا يكاد يعلم» كنهها، ولا يبلغ أحد حقائقها لبعدها غورها، ولا يمكن لمخلوق أن يحيط بجميعها، ولا أن يدرك مغازيها لتكثُر أصنافها، وازدياد دقائقها، وتعدد معانيها وإن اختلفت الآراء والأقوال في كیفيتها، وأن ملخصها قولان:

أحدهما: أنها حضورية، بمعنى أن الكائنات بما يعرضها من العوارض وبجميع ما يطرؤها في مستقبل الدهر من الحوادث منكشفة لديهم، حاضر علمها عندهم، محيطة بها نفوسهم المقدسة في جميع أحيانهم. وثانيهما: أنها حصولية، بمعنى أنهم يحصل لهم العلم بها عند إرادتهم لذلك، فهم إن توجهت نفوسهم القدسية إلى شيء عرفوه بحقيقته «وإن أرادوا علم شيء علموا» ذلك بكنهه ودقيقته.

وحيث إننا لسنا مكلفين بمعرفة ذلك، وليس الواجب علينا إلا الاعتقاد بإمامتهم وعصمتهم، والإذعان على نحو الإجمال بأعلميتهم عما سوى الله تعالى ورسوله الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم)، فلا يهمننا بسط المقال في ذلك، ولا ذكر أدلة القولين، ولا بيان الأرجح منهما، وإن ذهب المشهور إلى ثانيهما.

(١) ينابيع المودة ٢: ٢٦٥ فما بعد.

(٢) بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٧ - ٣١٩ باب ٦ باب تفضيلهم على الأنبياء و...

(٣) غاية المرام ١: ٣٩ فما بعد و ٧٠ و ٨٥.

هم كلماته وهم أسرارهم * بهم تجلت للورى أنواره
عبيده الخالص للمكارم * فاقوا الورى أس أساس العالم
لهم سواهم خلقوا وليس في * خلق الورى لهم يد التصرف

وكيف كان فهم آيات الله العظمى، وحججه الكبرى، و «هم كلماته» التامة
الزاكية «وهم أسرارهم» الخفية التي لا تدرك عقول البشر حقائقها، و «بهم تجلت»
وظهرت «للورى» وعمامة الكائنات «أنواره» تعالى بحيث لولاهم لما عرفت
الخلايق ربهم، ولا عرفوا كيفية عبادته، كما ورد عنهم وعن جدهم سيد
النبين (صلى الله عليه وآله وسلم) وهم أصدق الصادقين " بنا عرف الله، وبنا عبد الله،
ولولانا لما

عرف الله، ولولانا لما عبد الله " (١) " ونحن أول خلق من خليقة الله، ونحن سبحنا
فسبحت الملائكة، وكبرنا فكبرت الملائكة " (٢).

وأنهم «عبيده الخالص» المصفون من كل دنس في الحسب والنسب، الحاؤون
لكل فضل وأدب، الجامعون «للمكارم» الحميدة بأجمعها، المبرؤون من الشين
والعيوب والنقائص بأصنافها «فاقوا الورى» من العلويات والسفليات في المجد
والكرم، وفي علو الشأن والشرف، وهم العلة الغائية لخلق الأفلاك بما فيها.
وهم «أس أساس العالم» بل العوالم كلها من المجردات والماديات، كما ورد
في حديث المعراج خطابه تعالى لنبيه الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله سبحانه: "
لولاك لما
خلقت الأفلاك " (٣).

وإنما يتم ذلك في شأنهم أيضا بكون نورهم من نوره (صلى الله عليه وآله)، وخلقهم من
طينته.
وبذلك يعلم أن «لهم» أي لأجلهم «سواهم خلقوا» بإرادته تعالى وإيجاد منه

(١) التوحيد (الصدوق): ١٥٢ / ٩ فيه صدر الحديث، بحار الأنوار ٢٦: ٢٦٠، نور البراهين
(الجزائري) ١: ٣٨٧ / ٩.

(٢) حلية الأبرار ٢: ١٢، بحار الأنوار ٢٦: ٣٤٥ و ٢٩: ٣٥، بتفاوت يسير.

(٣) بحار الأنوار ٥٤: ١٩٩، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ١٦٤ / ٢١٢٣.

سبحانه، بلا مشارك ولا معين له في ذلك «و» أنه «ليس في خلق الورى لهم يد التصرف» ولا مشاركة لهم معه تعالى في إيجاد شيء من الكائنات، ولا في شيء من أرزاق العباد، فضلا عن أن يكونوا مستقلين بذلك، والعياذ بالله، على ما ذهب إليه بعض الزنادقة الغلاة.

وهم - فرق مختلفة، ذووا مذاهب فاسدة كفرية، فمنهم المفوضة (١) وأتباع عبد الله بن سبأ (٢) وهو الملحد الكفور - فإنهم قالوا بأنه تعالى بعد ما خلق محمدا وعليا فوض إليهما خلق سائر العباد وأرزاقهم، فهما خلقا سائر البرايا، وهما يرزقانهما.

ونحن نبرأ إلى الله تعالى منهم، ومن مذهبهم وكفرياتهم، وقد قالوا بذلك مع اعترافهم بحدوثهما.

ومنهم من هم أكفر من أولئك الملاحدة، وهم الحلاجية أذئاب حسين بن منصور الحلاج الصوفي (٣) فإنهم لعنهم الله قالوا بقدم النبي والوصي، والعياذ بالله، ثم قالوا بالإباحة، بمعنى أن من عرفهما وعرف الأئمة من ذريتهما فقد أبيع له ترك الفرائض وجميع العبادات، وسموا ذلك بالتجلي.

ثم بالغوا في الكفر والغلو، وقالوا بحلوله تعالى في أولئك الأطهار، ثم زعموا لأنفسهم المعرفة بأسماء الله العظمى، ثم زعموا انطباع الحق لهم، ثم قالوا: إن من خلص وعرف كنه مذهبهم صار وليا، وكان أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين، ثم ادعوا - كذبا وزورا - معرفتهم علم الكيمياء، كما ادعوا كذلك معاجز وكرامات

(١) وهم الذين يقولون: الله فوض خلق الدنيا إلى محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) أي: الله خلق محمدا (صلى الله عليه وآله وسلم)

وفوض إليه خلق الدنيا فهو الخلاق لها بما فيها، وقيل فوض ذلك إلى علي (عليه السلام)، شرح المواقف (للحرجاني) ٨: ٣٨٨.

(٢) انظر ترجمته في الملل والنحل (الشهرستاني) ١: ٢٨٩، وكتب العلامة العسكري حول عبد الله بن سبأ ودوره مفصلا، وسماه: عبد الله بن سبأ، فراجع.

(٣) انظر ترجمته في الأنساب (السمعاني) ٢: ٢٩٢.

فالمخالق الله ولم يعط يدا * للعبد في خلق العبيد أبدا

للحلاج كبيرهم، نظير دعوى المجوس مثلها لزردهشت نبيهم، ودعوى النصارى أمثالها لرهبانهم، ودعوى اليهود والقدرية والحرورية وأمثالهم من فرق الكفار والمخالقين نظائرها لكبرائهم. وبالجملة، فالفرقة المحقة الاثنا عشرية مبرؤون من تلك الخرافات، ومنزهون عن الغلو وعن تلك الكفريات، وهم تبعاً لأئمتهم المعصومين يتقربون إلى الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بلعن أولئك الفرق الكافرة، والبراءة من تلك المذاهب

الفاسدة، ويحكمون بنجاسة تلك الغلاة الضالة المضلة. وإن نسبة بعض المخالفين بعض تلك الآراء المشومة إلى هؤلاء الفرقة المحقة ليست إلا كذبا محضاً، ودعوى فاسدة، والله خير المنتقمين من أولئك المخالفين، عاملهم الرب تعالى بعدله يوم الدين كيف رموا أهل الحق وبهتوهم بما هم براء منه، وهم يتبعون كلام إمامهم الرضا (عليه السلام) ثامن أئمة الهدى وقوله (عليه السلام) في بعض أدعيته:

" اللهم إني أعوذ بك وأبرأ إليك من الذين ادعوا لنا ما ليس لنا بحق، اللهم إني أبرأ إليك من الذين قالوا فينا ما لم نقله في أنفسنا، اللهم لك الخلق، ومنك الرزق، وإياك نعبد، وإياك نستعين، اللهم أنت خالقنا وخالق آبائنا الأولين وآبائنا - آبائنا - الآخرين، اللهم لا تليق الربوبية إلا بك، ولا تصلح الألوهية إلا لك " إلى قوله (عليه السلام) " اللهم من زعم أننا أرباب فنحن منه براء، ومن زعم أن إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه براء " (١).

إلى غير ذلك من كلماته وكلمات آبائه الطاهرين وأبنائه المعصومين، صلوات الله عليهم أجمعين.

وعليه «فالمخالق» في اعتقادنا وبيجامع منا معشر الإمامية الاثني عشرية ليس إلا هو «الله» سبحانه وحده، وهو بذاته المقدسة وإرادته القاهرة موجد

(١) الاعتقادات (الصدوق) المطبوع مع مصنفات الشيخ المفيد ٥: ٩٩، بحار الأنوار ٢٥: ٣٤٣.

ومن يراهم لسوى الله علل * زل عن الحق وضل وأضل

لجميع الموجودات، وبنفسه العليا ومشيعته العظمى مكون لكافة الكائنات، قديمها وحديثها، صغيرها وكبيرها، من غير مشارك ولا معاون، ولم يشرك في خلقه أحدا «ولم يعط» لمخلوق في ذلك «يدا» ولم يجعل «للعبد» المقهور تحت إرادته «في خلق العبيد» تصرفا «أبدا».

فياويل للقائل بغير ذلك، ولا سيما مع دعواه الإسلام والإيمان لنفسه، قاتله الله كيف يذهب إلى غير ذلك، وبمرئى ومسمع منه قوله تعالى: (هل من خالق غير الله) (١) (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء) (٢) وأمثال ذلك مما دل على انحصار الخالق والرازق فيه تعالى دون غيره، لا استقلالاً ولا اشتراكاً معه سبحانه.

وقد انقدح بذلك أن من يقول في أولئك المعصومين كونهم خالقين أو رازقين «ومن يراهم لسوى الله» مؤثراً في الخلق ويقول: إنهم «علل» تامة أو ناقصة: فقد «زل عن الحق» وبعد عن الطريق القويم «وضل» عن الصراط المستقيم «وأضل» من يتبعه، وأن الحق أحق أن يتبع.

ولا يذهب عليك لزوم نصب كلمة " علل " حسب القواعد العربية، ولكن الأمر هين؛ لضرورة الشعر.

ثم ليعلم أيضاً أنهم على علو شأنهم، ورفعة مقامهم، وعظم قدرهم لدى خالقهم تعالى: لا شك في كونهم بشراً على سبيل غيرهم، غير مستغنين عن لوازم البشرية، وأنهم يصيبهم ما يصيب غيرهم من القتل والضرب والألم، وسائر العوارض الموجبة للحزن والألم، أو المقتضية للفرح والسرور، كما لا شبهة في حدوثهم وإصابتهم الموت أيضاً على ما نطق به الكتاب الكريم خطاباً للنبي العظيم (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله تعالى: (إنك ميت وإنهم ميتون) (٣) (كل نفس ذائقة

(١) فاطر: ٣.

(٢) الرعد: ١٦.

(٣) الزمر: ٣٠.

أ يخلقون الخلق والمعبود * عليه باب خلقه مسدود
أ يخلق الحادث والقديم * من اقتضاء ذاته محروم
غلت يداه هل يد الله الأحد * مغلولة وهل لخلق الله حد

الموت) (١) (كل من عليها فان * ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) (٢).
ودعوى غير ذلك فيهم بأنهم لم يقتلوا، أو لم يموتوا، ولم يخرجوا من الدنيا،
كدعوى قدمهم، واشتراكهم - والعياذ بالله - مع الخالق تعالى في الأزلية أو الأبدية
غلو وضلال، بل كفر وإلحاد، فضلا عن دعوى خالقيتهم، ويا ويل! من زعم شيئا من
ذلك فيهم، ما أكفره؟

«أ» يزعم أنهم «يخلقون الخلق» ويكونون الكائنات وهم حادثون مربوبون؟
«و» أن «المعبود» القديم الأزلي الذي خلقهم يكون بمعزل عن الإيجاد بزعم
ذلك الملحد، ومعنى ذلك أن «عليه» تعالى «باب خلقه مسدود» قاتل الله الكفر
والإلحاد والجهل والضلال.

«أ» فهل يتفوه بمثل ذلك من كان له أدنى مساس بالعقل والدين؟ وهل يعقل
أن «يخلق الحادث» حادثا مثله؟ «و» يكون «القديم» الفيض ذو الفضل الدائم
المتواصل منقطعا فيضه الذي هو «من اقتضاء ذاته» المقدسة، ومسببا عن نفسه
العليا القديمة الأزلية لا عن فعله المنقطع أحيانا.
وبعبارة أخرى بعد التسالم على كونه تعالى بمقتضى غاية كماله، وعدم تطرق
شيء من النقائص إليه، مفيضا لكل خير، ومنزها عن كل شين، على حسب حسنه
الذاتي، كيف يقال فيه: إنه منعزل و «محروم» عما اقتضته ذاته المقدسة؟
وهل يكون القول بذلك إلا ناشئا من نسبة القصور إليه تعالى، أو إلى اقتضائه
جل وعلا، ونعوذ بالله تعالى من توهم ذلك، ونبرأ إليه سبحانه ممن يقول به «غلت يداه».
أ «هل» يزعم أن «يد الله الأحد» المتفرد القادر على كل شيء «مغلولة»

(١) آل عمران: ١٨٥، الأنبياء: ٣٥، العنكبوت: ٥٧.

(٢) الرحمن: ٢٦ - ٢٧.

أشبهة الواحد والتعدد * رمته في هذا الضلال الأبعد

وقدرته الكاملة عاجزة عن الخلق والرزق، حتى يفوض أمرهما إلى عبده الحادث منه نظير قول اليهود (يد الله مغلولة) (١) فقائلهم الله (غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا). و «هل» يعقل «لخلق الله حد» محدود، أو لقدرته قدر مقدور، حاشاه سبحانه عن ذلك كله، ثم حاشاه، وإلا لزم كون ذاته المقدسة أيضا محدودة لما بينهما من العينية الحقيقية، على ما عرفت فيما تقدم، وتعالى ربنا عن كل ذلك علوا كبيرا. وليت شعري ما الذي ألجأ الضال القائل بذلك؟ «أشبهة الواحد والتعدد» وهي التي ألقاها بعض الفلاسفة فاغتر بها الجاهل الغبي حتى «رمته في هذا الضلال» البعيد عن الحق، بل «الأبعد» المساوق للشرك.

وملخص تلك الشبهة الواهية - على ما أوردوه - أنه لا شبهة في لزوم السنخية بين العلة والمعلول، بضرورة حكم العقل، وإلا لزم تأثير كل شيء في كل شيء، وفساد ذلك واضح، ولو كانت العلة بسيطا في الغاية - كما في المقام باعتبار كون الذات المقدسة الإلهية فردا متفردا بسيطا حقيقيا، لا يشوبه أدنى تركيب - لا يمكن عندئذ صدور معلولين متباينين أو مختلفين منه، حيث إنه لا بد من كون كل منهما مستندا إلى جهة غير جهة صاحبه، ومعلولا لعدة مبائة لعدة الآخر منهما، تحقيقا للمبائة المفروضة بينهما، مع لزوم السنخية بين كل معلول وعلته. وعليه، فلا محيص في المقام عن أحد الأمرين: إما القول بتعدد الجهات في الذات المقدسة، حتى يكون كل منها علة لمعلول خاص.

وإما القول بكون الصادر منه تعالى ليس إلا أمرا واحدا بسيطا حقيقيا؛ تحقيقا للسنخية تكون الموجودات المختلفة أو المتباينة بأجمعها معلولة لما صدر منه تعالى، لا معلولة لذاته المقدسة بنفسها، وحيث لا سبيل إلى الأول - للزوم التركيب

(١) المائة: ٦٤.

أم وحدة الوجود في ضميره * فغير العنوان في تعبيره

غير مناف لوحدها الحقيقية بذاتها، وأن المدعى في المقام هو اختلاف متعلقاتها، لا اختلافها بنفسها، وتعددتها بذاتها.

وقد عرفت فيما تقدم هناك إنما تؤثر في حصول الإرادة النافذة الجزمية الحادثة التي هي من صفات الأفعال الحادثة شيئاً فشيئاً، المختلفة باختلاف مصالح الموجودات، فلا نقض لحكم العقل ولا إشكال أصلاً، حتى على قول المشهور من تفسير الإرادة بالعلم وتعدادها في صفات الذات، فإن تعدد متعلقات العلم وهي المعلومات المختلفة غير مناف لبساطته ووحده الحقيقية، نظير أشعة النور الواحد البسيط حقيقة، فإنها تتصل بأمور متنوعة كثيرة مع وحدة منشأها، فتأمل جيداً.

وبالجملة، إن كان منشأ ضلال الحلاج وأتباعه تلك الشبهة فقد انقذ فسادها. «أم» كانت «وحدة الوجود في ضميره» كما قال بها بعض الزنادقة، وبعض ملاحدة الصوفية، حيث ذهبوا إلى حلول الباري تعالى - والعياذ بالله - في النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والأئمة (١) فتبعهم هذا الضال الغوي، ولكنه حذرا من الفضيحة بين

المسلمين في تكفيرهم له بقوله ذلك تستر عن التصريح به «فغير العنوان في تعبيره» وذلك مع كونه كفراً بيننا لا شبهة في أنه واضح الفساد عقلاً أيضاً؛ للزوم انقلاب الواجب ممكناً، أو انقلاب الممكن واجباً، واستحالة كل منهما واضح كوضوح الملازمة.

وكيف كان فلا شبهة عند الفرقة المحقة الاثني عشرية في أن أولئك الأطهار المعصومين مربوبون للباري تعالى، وأنهم حادثون لم يكونوا في القديم مع القديم تعالى، ولا هم خالقون ولا هم رازقون: (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) (٢)

(١) أشار إلى بعض ما قاله ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٣: ٢٣٢ و ٥: ١٦٤ والسمعاني في الأنساب ٢: ٢٤٩.
(٢) الذاريات: ٥٨.

إن حقيقة النبي أحمدا* وآله الغر مصابيح الهدى
أول خلق ربهم عز وجل* والصفوة الخالص في علم الأزل

(إن الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق) (١)
(هو الخالق البارئ المصور) (٢) وأنه لم يخلق الكائنات غيره تعالى، ولم يرزق
المرزوقين سواه.

نعم، إن المعصومين المذكورين مميّزون عن غيرهم: فضلا وشرفا وقربا منه
تعالى، ونحن نعتقد قطعيا «أن حقيقة النبي أحمدا» ونفسه الشريفة «و» كذا نفوس
«آله الغر» الزكية البيضاء، وهم: ابنته الصديقة وخلفاؤه الاثنا عشر كلهم بأجمعهم
«مصابيح الهدى» وأدلة الرشاد ووسيلة النجاة.

وهم «أول خلق ربهم عز وجل» على ما تضافرت به الأحاديث المأثورة عنهم
في كتب الفريقين (٣) وأن الله تعالى أبدعهم من نوره قبل إنشاء الخلائق بأربعمائة
وأربع وعشرين ألف عام، حين لم يكن أرض ولا سماء، ولا عرش ولا كرسي،
ولا جنة ولا نار، ولا ملك ولا إنس ولا جن.

«و» أنهم هم «الصفوة» المنتخبة من جواهر الموجودات، وهم «الخالص»
المصفون من كل رذيلة، المبرؤون من كل نقص وخسيسة، وقد ثبت لهم كل
الصفات الحميدة والخصال الجميلة «في علم الأزل» القديم له تعالى، ولذلك
انتجبتهم وفضلهم على سائر الكائنات، من غير أن يكون علمه القديم علة لثبوتها
فيهم، كي يتم جبر الأشعري، أو يتوجه الاعتراض عليه تعالى - والعياذ بالله - بقبح
الترجيح بلا مرجح، وذلك لما عرفت في باب العدل، من أن العلم مطلقا منه تعالى
أو من غيره تبع للمعلوم، ومتأخر عنه رتبة وإن تقدم زمانا، وأن المتأخر كذلك
لا يعقل أن يكون علة لما تقدمه كذلك.

(١) العنكبوت: ١٧.

(٢) الحشر: ٢٤.

(٣) انظر حلية الأبرار ١: ١٦ ومدينة المعاجز ٢: ٣٧٤.

قرآنه الناطق عن لسانه * لسانه المعرب عن قرآنه
كساهم باريهم ما قد كسا * من حلة الفضل رجالا ونسا
يجري على أيديهم الخوارقا * وقد أبان لهم الحقائقا

وعليه فأولئك الأطهار إنما استأهلوا نيل تلك الدرجة العليا، وبلغوا في الفضل والشرف الغاية القصوى بحسن اختيارهم، وجهدهم البليغ في استحلاب رضا سيدهم، وبذلك صاروا «قرآنه الناطق عن لسانه» فهم لا ينطقون عن الهوى، وكانوا «لسانه المعرب عن قرآنه» الصامت، ولذلك صاروا أعدل الكتاب وقرناه بنص رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) " إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا

حتى يردا علي الحوض " على ما تقدم بيانه (١).

ولقد أجاد من أفاد مشيرا إليهم بقوله:

ساواوا كتاب الله إلا أنه * هو صامت وهم الكتاب الناطق

وبذلك «كساهم باريهم ما قد كسا» هم، وألبسهم وزينهم به «من حلة الفضل»

والشرف الأقصى «رجالا ونسا» فرجالهم أولئك الأئمة الراشدون، والخلفاء الاثنا

عشر المعصومون، ونساؤهم الصديقة الكبرى البتول فاطمة الزهراء العذراء، أم

أبيها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، ثم من يحذو حذوها كابنتها الطاهرة العليا،

والصديقة

الصغرى زينب الكبرى، سلام الله عليهم أجمعين.

والحلة: الخلعة، ويجوز قراءتها حلية بالياء، بمعنى الزينة، وتكون إضافتها إلى

الفضل بيانية على سبيل قولهم: خاتم فضة.

ثم بذلك أيضا استحقوا من خالقهم تعالى أن «يجري على أيديهم الخوارقا»

والكرامات والمعاجز، كما أجراها على أيدي من قبلهم من خلفائه وأنبيائه، ثم

زاد عليهم من فضله «و» من عليهم بأن «قد» علمهم ما لم يعلمه أحدا من

(١) راجع ص ١٣١.

إذا دعوا ربهم استجابا * أو سألوه حاجة أجابا
لكنهم لم يسألوا خلاف ما * أبرمه يد القضا وأحكما
كيف وهم لا يسبقون ربهم * بالقول إذ بنفسه هذبهم

السابقين واللاحقين، و «أبان لهم الحقائق» التي خفيت على سائر الخلائق
أجمعين، من الأمور الواقعية، والقضايا المدنية، والأحكام الشرعية، وقد
علا قدرهم عند خالقهم، وارتفعت لديه منزلتهم، بحيث «إذا دعوا ربهم» لم يؤخر
إجابتهم، و «استجابا» دعوتهم بأسرع ما يكون «أو سألوه حاجة أجابا» سؤالهم من
غير مهل ولا تأجيل.

«لكنهم» بعد علمهم بما يرضاه ربهم عما لا يرضاه بإلهام منه تعالى لهم «لم
يسألوا خلاف ما» يرضاه، ولم يطلبوا منه سبحانه نقض ما «أبرمه يد القضا» ولا تغيير
ما جرى في علمه القديم «و» ما «أحكما» وأثبتته في لوحه المحفوظ الأزلي.
«كيف» لا يكونون كذلك؟ «وهم» كما وصفهم خالقهم تعالى في كتابه الكريم
بقوله جل وعلا: (بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) (١).
ولا غرو في ذلك مع انقطاع الوحي عنهم بعد رحلة جدهم الخاتم (صلى الله عليه وآله)،
«إذ»

أن ربهم تعالى بيد قدرته رباهم، وبإلهاماته الرحمانية المنتقشة في صدورهم،
والإدراكات المتصورة بإذنه تعالى في نفوسهم، علمهم وهداهم، و «بنفسه»
المقدسة «هذبهم» وصفاهم من رسوخ أوهام الشياطين، ووساوس الأبالسة في
أذهانهم وقواهم الخيالية، وأفكارهم القلبية الباطنية، على خلاف غيرهم.
فإن المتصورات في أذهان سائر الناس والمنتقشات في نفوسهم قد تكون
وساوس فاسدة شيطانية غير مرضية لربهم تعالى، كما ربما تكون في بعض الأحيان
أيضا إلهامات ربانية مرضية، فبذلك أيضا امتاز أولئك الأطيبين عمن سواهم.

(١) الأنبياء: ٢٦ - ٢٧.

لا يقال: إن دعاءهم وطلبهم الحوائج من ربهم تعالى مناف لعلمهم بما أبرمه القضاء، وذلك لأن سؤالهم إياه تعالى يستلزم أحد المحذورين: إما لغوية الطلب، إن علموا موافقة المطلوب للمقدر المحتوم. وإما طلب تغييره، إن علموا مخالفته له، وهم يجلون عن كليهما، هذا مع استحالة تغيير المبرم المحتوم، الذي جرى في علمه تعالى، وإلا لم يكن مبرما، وهو خلف، مضافا إلى استلزام ذلك انقلاب علمه الموجب لانقلاب الذات - والعياذ بالله - بسبب انقلاب المعلوم، واستحالة كل منهما بمكان من الوضوح، كوضوح التلازم، بعد دعوى الإجابة لهم في جميع أسئلتهم وحوائجهم.

فإنه يقال: إنه يجوز اختيار الشق الأول في كل من الإشكاليين، بأن يقال: إنهم بعد علمهم بموافقة المطلوب للمحتوم يمكن علمهم أيضا باشتراط تنجز المحتوم، ووقوعه بالطلب والسؤال، فهو محتوم واقع مع الطلب ومعلق عليه، بحيث لولا السؤال والدعاء لا ينتج ولا يقع، فهم يأتون بما يأتون من الدعاء والابتهاال حتى يتسببوا بذلك إلى تحقق شرط المحتوم، وينالوا به وقوعه وتنجزه، وبذلك يندفع محذور اللغوية عنه.

وكذا القول في المبرم، فإنه يجوز أن يكون إبرامه مشروطا بذلك، فهم بإيجاد الشرط بعد علمهم بالاشتراط وبالشرط يتسببون بالدعاء إلى نيل المطلوب المعلق، ووقوع المسؤول المبرم، وذلك واضح لا خفاء فيه ولا ضير ولا إشكال. ويمكن أن يكون هذا هو الوجه فيما ورد كتابا وسنة من الأوامر المؤكدة المكررة على سائر الناس بالدعاء، وطلب الحوائج من الله تعالى، كما في قوله سبحانه: (أدعوني أستجب لكم) (١) (أجيب دعوة الداع إذا دعان) (٢) (قل ما يعبؤ بكم ربي لولا دعاؤكم) (٣).

وأمثالها، مضافا إلى متواترات السنة (٤) وإلا فعلم الداعي إجمالا بأحد

(١) المؤمن: ٦٠.

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٣) الفرقان: ٧٧.

(٤) انظر الدر المنثور ١: ١٩٤، تفسير البرهان ١: ١٨٥.

وربما يدعونه تضرعا * لم يبتغوا فيه سوى حسن الدعا
ولا اعتراف بافتقارهم إلى * معبودهم رب السماوات العلا

الأمرين من الموافقة أو المخالفة للقضاء المحتوم، وأن دعاءه غير مؤثر على كلا
التقديرين: يقتضي أن يمنعه عن ذلك، ولا يكون معه أيضا موقع لتلك الأوامر،
ولم يظهر لنا حكمة في كل ذلك إلا ما ذكرنا، من إمكان اشتراط تنجز المحتوم في
اللوح المحفوظ بالدعاء والتضرع والطلب.

كما يمكن أن يقال: إن الحكمة في دعاء أولئك المعصومين وتذللهم بين يدي
الخالق تعالى، وطلبهم الحوائج منه إنما هي حسن نفس تلك الأقوال والأفعال،
فهي بأنفسها مطلوبة محبوبه له تعالى بعد ورود الأمر بها أيضا في الكتاب والسنة
بقوله تعالى: (ادعوا ربكم تضرعا وخفية) (١) ونظائره.

فهم إنما قاموا بتلك الأعمال الحسنة طلبا لمرضاته تعالى «وربما يدعونه
تضرعا» وخيفة إطاعة لأوامره سبحانه.

وعليه فهم لم يطلبوا في قولهم ذلك و «لم يبتغوا فيه سوى حسن الدعا» بعد
معلومية كونه من أقسام العبادات، بل أفضلها، بشهادة تسميته بذلك، وتسمية تركه
استكبارا موجبا لدخول جهنم داخرين في قوله تعالى: (أدعوني أستجب لكم إن
الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) (٢).

بل يمكن أن يقال أيضا: إن ما صدر منهم دعاء وتضرعا إنما كان دفعا لشبهة
الغلو فيهم «و» عملوا من ذلك ما عملوا «لا اعتراف» منهم «بافتقارهم» وحاجتهم
«إلى» من هو غني بالذات، وهو «معبودهم» الذي هو وحده تعالى «رب
السماوات العلا».

وبذلك دحضوا كلمة " الغلاة " فيهم، ثم أشهدوا بذلك ربهم تعالى وملائكته

(١) الأعراف: ٥٥.

(٢) المؤمن: ٦٠.

فليس في هذا الدعاء داعي * إلا امتثال أمره المطاع
فآية (ادعوني) لندبه اقتضت * وفطرة العقل بحسنه قضت

وسائر الخلائق أجمعين على براءة ساحتهم، وقدس مقامهم عن الرضا بمقالة أولئك الملاحدة الضالة، وحينئذ فبناء على هذين الوجهين المحتملين يكون العمل والدعاء بنفسه مطلوباً استقلالياً، ذا حسن ذاتي. وبذلك أيضاً يندفع عنه محذور اللغوية، وشبهة تكلفهم لما لا ينبغي منهم، وهو طلب تغيير المحتوم، وعليه «فليس في هذا الدعاء داعي» ولا مقتضي لهم في ذلك: «إلا امتثال أمره المطاع» المأثور كتاباً وسنة، والمستحسن اتباعه عقلاً ونقلاً. «فآية (ادعوني)» على ما أشرنا إليه إن لم تدل على الوجوب المؤكد بظاهر الأمر، ثم بما في ذيلها من التهديد على ترك الدعاء، فلا أقل من أنها «لندبه» ورجحانه «اقتضت» وكفى بذلك سبباً لعبادته بنفسه، ومحبوبيته بذاته، مضافاً إلى تصافق العقلاء عليه «و» حكم «فطرة العقل» بذلك أيضاً، فإنها بمقتضى وجوب شكر المنعم بحكمها الاستقلالي قد حكمت «بحسنه» و «قضت» بـرجحانه أو وجوبه.

نعم، يمكن في المقام ورود إشكال آخر، وهو أنه بعد وعده تعالى إجابة الدعاء من الداعين بأجمعهم، مع التسالم على أنه سبحانه لا يخلف الميعاد، كيف لا يجيب كثيراً من الأدعية على ما هو المشاهد المعلوم؟ وكيف التوفيق؟ ولكن الجواب منه واضح، فإنه لا شبهة في أن إجابته تعالى ووعده بذلك إنما هي فضل منه جل وعلا، ومنة منه على الداعين، وذلك إنما يكون فيما إذا كان في الإجابة نفع لنفس الداعي أو لغيره من المؤمنين، وأما إذا لم يكن فيها فائدة دنيوية ولا أخروية، لا لنفسه ولا لغيره، وإنما طلب الداعي الجاهل ما طلب منه تعالى وسأل ما سأل جهلاً منه بخلو مطلوبه من الفائدتين، أو اشتماله على خسارته في الدارين كليهما أو في إحدهما: فلا فضل في إجابته، ولم يسبق القول منه

ولا يعم الوعد بالإجابة * ما يخسر العبد لو استجابته
فإنه خلاف الامتنان * ولطف هذا الملك المنان
كذلك ما به النظام لو فرض * إجابة الدعوة منه ينتقض
فينجز الوعد إذا دعاه * داع لجهله بمقتضاه

سبحانه بقبول مثل ذلك الدعاء «ولا يعم الوعد» منه جل وعلا «بالإجابة» لمثل
تلك الدعوة الفارغة عن كل فائدة، فضلا عن عمومته لإجابة «ما يخسر» به
«العبد» في دينه أو دنياه، ويحصل الضرر عليه أو على مؤمن آخر «لو استجابته»
ربه تعالى، فإن العاقل فضلا عن واهب العقل لو أجاب الجاهل أو المجنون إلى ما
فيه هلاك السائل وضرره أو ضرر غيره كان ملوما لدى العقل والعقلاء أجمع «فإنه
خلاف الامتنان» المسوق له الوعد بظاهره قطعاً «و» إن ذلك ينافي «لطف هذا
الملك المنان» بمعنى: عظيم المنة والرفقة.

و «كذلك» لا تجوز الإجابة ولا يعم الوعد بها «ما» يختل «به النظام»
الكوني في معاش العباد، أو الأمن في البلاد، فإنه «لو فرض» في مثله «إجابة
الدعوة منه» سبحانه ربما أعقب ذلك فساداً عظيماً، كهلاك النفوس المحترمة
الموجودة، أو قطع النسل والذرية المؤمنة المستقبلية، وبذلك " ينتقض " حكمه
النافذ الناشئ من المصالح الواقعية بمقتضى العدل والحكمة البالغة، ومع ذلك فهو
جل وعلا حسب رأفته بعباده، وشدة عطفه عليهم: لا يخيب الجاهل في سؤاله ما
هو خال من النفع، أو مستتبع للضرر، بل يعوض عليه في قيامه بوظيفة الدعاء
والعبادة بما يجبر به كسره، وتسره به نفسه.

«فينجز» له «الوعد» بالإجابة «إذا دعاه» وسأله «داع» يطلب أمراً لإصلاح
له فيه «لجهله بمقتضاه» وبما يترتب على مطلوبه من الفساد، وإن ذاك التعويض قد
يكون في النشأة الدنيوية، بأن يصله بما تتدارك به خيبته في دعائه، ويعطيه من

ببذل ما يرضى به الداعي غدا * فلا يكون مخلفا ما وعدا
فوعده المقرون بالمانع لا * يعقل إلا أن أراد البدلا

الأجور العاجلة مالا وعزا وذرية ما تسكن به نفسه، ويفرح به قلبه، وقد يكون
«ببذل» أجور أخروية له بقدر «ما يرضى به الداعي غدا» يوم القيامة، على ما
أشير إليه في بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت بما ملخصه: إن أهل البلاء
من المؤمنين يلقون يوم القيامة من الأجور العظيمة، والأعواض الكثيرة، على
صبرهم على البلاء والفقر والمرض والفقْد والشدة، وعلى عدم نيلهم بما سألوه في
الدنيا من الرخاء والصحة واليسر وأمثالها ما يزدادون به شكرا لربهم في عدم
استجابته لهم (١) وعدم إعطائه مطلوبهم في النشأة العاجلة الدنيوية، بل يتمنون
يومئذ أن ليتهم لم يستجب لهم دعاء أصلا، ولم ينفك عنهم بلاء مدة حياتهم في
الدنيا أبدا، حتى يتعقب لهم بذلك وصولهم إلى درجات أرفع من درجاتهم،
وأجورا عظيمة وافية أعظم مما نالوه من أجورهم.
وعليه «فلا يكون» الرب تعالى «مخلفا ما وعدا» إذا كان الفضل والمنة في
عدم الإجابة في عاجل الدنيا، و «فوعده» تعالى بالإجابة إنما هو لدعاء يوجب
خيرا للداعي نفسه في إحدى النشأتين، أو لغيره كذلك.
وأما الدعاء «المقرون بالمانع» المهم، والمقترن بمزاحم مفسد لمصلحة
الإجابة، فلا وعد له بذلك، و «لا» يمكن ذلك، بل لا «يعقل» صدورها منه تعالى؛
لما عرفت من قبح ذلك، وهو جل وعز منزه ساحة قدسه عن كل قبيح «إلا أن»
يقال بتعميم الإجابة، وأنه تعالى «أراد» بوعده بها في الآيات المشار إليها وفي
نظائرها، ما يشمل إعطاء المطلوب الدنيوي وما يعم «البدلا» في العالم الآخر.
وبذلك يصح تعميم الوعد لجميع أدعية المؤمنين، بل وغيرهم أيضا، وبه تندفع

(١) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٨٨ باب من أبطأت عليه الإجابة ح ٩، بحار الأنوار ٩٠: ٣٧٥ و ٣٧٨.

شبهة الخيبة المستلزمة للخلف؛ فإنها لا تكون إلا مع الخيبة في كلتا النشأتين،
وتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا، فتأمل في المقام فإنه دقيق لطيف.
هذا تمام الكلام في الإمامة بحذافيرها.

وبه تم الجزء الثاني (١) من تأليفنا هذا بمنه تعالى وحسن توفيقه تهذيبا وطبعاً في
نهار العيدين السعيدين الميمونين من الشهر المبارك النبوي، شعبان المعظم، وهو
نهار الخامس منه يوم إضاءة العالم بميلاد السبط الشهيد الحسين (عليه السلام)، المصادف
لنهار الجمعة من سنة ١٣٧٣ الموافق ليوم ٢٠ من برج الحمل أول سنة ١٣٣٣، على
يد مؤلفها الراجي عفو ربه الغني الوفي: حسن الحسيني اللواساني النجفي في بلدة
طهران، والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً.

ثم في الخاتمة بعد الشكر له سبحانه نشكر عن كل من ذكرنا ودعا لنا بخير،
وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

في بعض ما أنشده الشيخ الأديب الأزري (قدس سره) (٢)

في مولى الموالي أمير المؤمنين (عليه السلام)

يا بن عم النبي أنت يد الله * التي عم كل شيء نداها

أنت قرآنه القديم وأوصافك * آياته التي أوحاها

أنت بعد النبي خير البرايا * والسما خير مما بها قمرها

لك ذات كذاته حيث لولا * أنها مثلها لما آخاها

أين معنك من معاني أناس * كان معبودها اتباع هواها

يا خليلي إن لله خلقاً * حسبها النار في غد تصلاها

إن تناسيتما السقيفة والقوم * فإني والله لا أنساها

بيعة أورثت جميع البرايا * فتنة طال جورها وجفاها

(١) هذا بحسب تجزئة المؤلف (قدس سره) وأما بحسب ما تحريناه من إصدار الكتاب في مجلدين فلم
يتم بعد.

(٢) الأزرية (تخميس الشيخ جابر الكاظمي): ١٣٥.

بل هي الفلثة التي زعموها * كفي المسلمون شر أذاها
زعموا أن هذه الأرض مرعى * ترك الناس فيه ترك سداها
أوما ينظرون ماذا دهتهم * قصة الغار من مساوي دهاها
إن يكن مؤمنا فكيف عدته * يوم خوف سكنية وعداها
أين هذا من راقد في فراش * المصطفى يسمع العدى ويراهها
صاح ما هؤلاء في الناس إلا * كعيون داء العمى أعيها
أهم خير أمة أخرجت للناس؟ * هيهات ذاك بل أشقاها
أي مرمى من الفخار قديما * أو حديثا أصابه شيخاها
أي أكرومة ولو أنها قلت * ودقت تراهما انتمياها (١)
ألزهد في الجاهلية عما * عهدته الأيام من جهلاها
أم لذكر أناف أم لعهود * في ذمام الإسلام قد حفظاها
إن يكونا كزعمهم أسدي بأس * فأبي الفرائس افترساها؟
كيف لم يظفروا ولا بجريح * ويد الليث جمعة جرحاها
إن تكن فيهما شجاعة قرم * فلماذا في الدين ما بذلاها
في بعض ما نظمه الأكابر في مولى الموالى علي (عليه السلام)
ذخراها لمنكر ونكير * أم لأجناد مالك ذخراها؟
نكثا بيعة الذي بايعته * من ملوك السبع العلا (٢) عظماها
يا ترى أي أمة لنبي * جاز في شرعه قتال نساها
يوم جاءت تقود بالجمال * العسكر لا تتقي ركوب خطاها
فألحت كلاب حوآب نبحا * فاستدلت به على حوباها
أي أم للمؤمنين أساءت * بينها ففرقتهم سواها

(١) في الأزرية: إليهما منتماها.

(٢) في الأزرية: الأولى.

شتتهم في كل شعب وواد * بئس أم عنت على أبنائها
نسيت آية التبرج أم لم * تدر أن الرحمن عنه نهاها
حفظت أربعين ألف حديث * ومن الذكر آية تنساها
ذكرتنا بفعلها زوج موسى * إذ سعت بعد فقدته مسعاها
قاتلت يوشعا كما قاتلته * لم تخالف حمراؤها صفراها
وأیضا في مدح مولى الموالى (عليه السلام) لبعض الأعلام (١)
المرتضى العلي قدرا وسمه * يعرب عن أعظم اسم وصفه (٢)
وهو ولي الأمر بالنص الجلي * وعنده علم الكتاب المنزل
بل هو أصل الكتب المنزلة * فإنه نقطة باء البسملة
كفاه فخرا أنه قد ارتقى * خير محل وأجل مرتقى
ذاك محل وضع الله يده * حتى أحس البرد مما برده
علا علي كتف النبي فانتهى * إلى جوار من إليه المنتهى
فبان في الكعبة سرا وبدا * نور على نور بحيث اتحدا
ومد تجلى مشرقا نور الهدى * خرت له الأصنام طرا سجدا
سماه باسمه العلي الأعلا * تكرما منه له وفضلا
اسم سما في عالم الأسماء * كالشمس في كواكب السماء
في مناقب الوصي المرتضى والصديقة الزهراء سلام الله عليهما
وقامت السبع العلا بلا عمد * باسم علي فهو خير معتمد
وباسمه استغاث سيد الورى * حين الذي جرى عليه ما جرى

(١) للشيخ محمد حسين الإصفهاني (الغروي) الأنوار القدسية: ٢٤ - ٣٠.
(٢) وفيها: فالمرتضى العلي قدرا وسمه مولا هم بكل معنى الكلمة

وباسمه كل نبي وولي * نجا من الشر الذي به ابتلى
كلامه يعرب (١) عن مقامه * له التجلي التام في كلامه
وفيه من جوامع الحكمة ما * تقاصرت عنه عقول الحكماء
وفيه من لطائف اللباب * ما لا يناله أولو الألباب
وسيفه المبيد للكفار * آية قهر الواحد القهار
وبطشه هو العذاب الأكبر * وكادت الأرض به تدمر
سل خندقا وخيبيرا وبدرا * فإنها بما أقول أدرى
سل أحدا ففيه بالنص الجلي * نادى الأمين لا فتى إلا علي
لله در ضربة أفضل من * عبادة الجميع من إنس وجن
يا ضربة قاضية على العدى * نفسي وأمي وأبي لك الفدا
ومكرماته بحيث لا تعد * وهل لظل الأحد الواحد حد
في الإشارة إلى مناقب بقية النبوة سيد النساء فاطمة (عليها السلام) (٢)
واحدة النبي أول العدد * ثانية الوصي نسخة الأحد
هي البتول الطهر والعدراء * كمريم الطهر ولا سواء
أم أئمة العقول الغربل * أم أبيها وهو علة العلل
روح النبي في عظيم المنزلة * وفي الكفاء كفو من لا كفو له
وأنها سيدة النساء * ومريم الكبرى بلا خفاء
و (٣) درة العصمة والولاية * من صدف الحكمة والعناية
مهجة قلب عالم الإمكان * وبهجة الفردوس في الجنان
أم الكتاب وابنة التنزيل * ربة بيت العلم بالتأويل
بحر الندى ومجمع البحرين * قلب الهدى ومهجة الكونين

(١) في الأنوار القدسية: يعرف.

(٢) الأنوار القدسية: ٣١ - ٣٨.

(٣) في الأنوار القدسية: يا.

ومركز الخمسة من أهل العبا * ومحور السبع علوا وأبا
صديقة لا مثلها صديقة * تفرغ بالصدق عن الحقيقة
بل هي نور عالم الأنوار * ومطلع الشمس والأقمار
مفطومة من زلل الأهواء * معصومة عن وصمة الخطاء
بشراك يا أبا العقول العشرة * بالبضعة الطاهرة المطهرة
لك الهنا يا سيد البرية * بأعظم المواهب السنية
في الإشارة إلى بعض مناقب السبط الأكبر المجتبي (عليه السلام) (١)
والنير الأعظم نوره خبا * مذ أشرق الكون بنور المجتبي
وكيف لا ونور وجهه المضيء * زيتونة يكاد زيتها يضيء
يهنيك يا أبا الولاية السادة * وقادة الخلق إلى السعادة
بمن تسامى شرفا ومجدا * أخا وأما وأبا وجدا
بشراك يا حقيقة المثاني * بواحد الدهر بغير ثاني
بالحسن المنطق والبيان * ومن حوى بدايع المعاني
من اجتباه ربه وائتمنه * سبحان من أبدعه وأتقنه
لك الهنا بالسيد المطاع * يا ليث غاب عالم الإبداع
سماه سيد البرايا سيذا * كفاه فضلا لو نظرت جيدا
أعطاه جده نبي الرحمة * سؤدده وعلمه وحلمه
زكت ثمار العلم بالزكي * أكرم بهذا الثمر (٢) الجني
وروضة الدين بوجهه الحسن * قطوفها دانية مدى الزمن
ريحانة الطهر وروح الطاهرة * قلب الهدى عقل العقول القاهرة
وارث سيد الوجود من دنا * من ربه فنال غاية المنى

(١) الأنوار القدسية: ٣٩ - ٤٥.

(٢) في الأنوار القدسية: السر.

فاز وحاز من مقام العظمة * كل فضيلة وكل مكرمة
ومبدأ الخير ومنتهى الكرم * ومصدر الوجود من كتم العدم
سر الوجود في محياه علن * فثم وجه الله وجهه الحسن
في الحسين السبط الشهيد (عليه السلام) (١)
لك الهنا يا سيد الكونين * فغاية الآمال في الحسين
وارث كل المجد والعلياء * من المحمدية البيضاء
فإنه منك وأنت منه في * كل المعاني يا له من شرف
منك أساس العدل والتوحيد * منه بناء قصره المشيد
منك لواء الدين وهو حامله * قام بحمله الثقيل كاهله
والمكرمات والمعالي كلها * أنت لها المبدئ وهو المنتهى
لك الهنا يا صاحب الولاية * بنعمة ليس لها نهاية
أنت من الوجود عين العين * فكن قرير العين بالحسين
شبلك في القوة والشجاعة * نفسك في العزة والمناعة
منطقك البليغ في البيان * لسانك البديع في المعاني
صفاتك الغر له ميراث * والمجد ما بين الورى تراث
وهو سفينة النجاة في اللجج * وبابها السامي ومن لج ولج
به استقامت هذه الشريعة * به علت أركانها الرفيعة
بنى المعالي بمعالي هممه * ما اخضر عود الدين إلا بدمه
بنفسه اشترى حياة الدين * فيا لها من ثمن ثمين
أقعد كل قائم بنهضته * حتى أقام الدين بعد كبوته
تعجب من ثباته الأملاك * ومن تجولاته الأفلاك (٢)

(١) الأنوار القدسية: ٤٦ - ٥٣.

(٢) في الأنوار القدسية: الأفلاج.

لا غرو أنه ابن بجدة اللقا * قد ارتقى في المجد خير مرتقى
شبل علي وهو ليث غابه * لا بل كأن الغاب في إهابه
كراته في ذلك المضمار * تكور الليل على النهار
في الحجة السادس وهو الإمام الرابع السيد السجاد (١) علي بن الحسين (عليه السلام)
سبحان من أبدع في الإيجاد * بسره المودع في السجاد
بدر سماء عالم الأسماء * وزين أهل الأرض والسماء
ونفسه اللطيفة الزكية * صحيفة المكارم السنية
وفي الثناء والدعا لسانه * لسان باريه تعالى شأنه
زبوره نور رواق العظمة * يفوق كل الزبر المعظمه
فيه من الإخلاص والتوحيد * ما لا ترى عليه من مزيد
ونوره الباهر في المحراب * يذهب بالأبصار والألباب
قيامه في ساعة الضراعة * يذكر الناس قيام الساعة
وقوفه بين يدي معبوده * يذكر الموقف في رعوده
لسانه في موقع التلاوة * عين الحياة معدن الحلوة
تلاوة تفطر القلوبا * بالرعب بل تكاد أن تذوبا
تمثل الجحيم في حروره * والخلد في حريره وهوره
ومكرماته بلا إحصاء * جلت عن المديح والثناء
في الحجة السابع وهو الإمام الخامس محمد الباقر (عليه السلام) (٢)
أضاء وجه العلم والرسوم * بنور وجه باقر العلوم
قام بحمل راية الرسالة * بمحكم البيان والدلالة

(١) الأنوار القدسية: ٥٤ - ٥٦.

(٢) الأنوار القدسية: ٦١ - ٦٥.

فطبق الأرض بلايتها * بالعلم إشفاقا بمن عليها
وشيد الدين الحنيف السامي * حتى علت دعائم الإسلام
قامت به قواعد التوحيد * واستحكمت برأيه السديد
وكان كالنبي في شمائله * وفي صفاته وفي دلائله
به استبانة لأولي الأفهام * معالم الحلال والحرام
أحكمها بمحكم الأساس * جلت عن الرأي أو القياس
وسد باب الظن والتخمين * بفتح باب العلم واليقين
وبابه المفتوح باب الباري * وباب علم المصطفى المختار
هل يترك العين ويطلب الأثر * فما أضل من تولى وكفر؟
فاتبعوا إبليس في قياسه * واستحسنوا البناء على أساسه
واتخذوا سبيله سبيلا * ما راقبوا الله ولا الرسول
حادوا عن العترة والكتاب * بل نكسوا قدما على الأعقاب
في الحجة الثامن الإمام السادس جعفر الصادق (عليه السلام) (١)
شق ظلام (٢) الجهل فجر المعرفة * بصبحه الصادق رسما وصفه
وأصبحت دائرة الحقائق * مشرقة بنور علم الصادق
وأصبحت دقائق الكتاب * تلمع كالشمس بلا حجاب
وأصبحت سنة خير الأنبياء * كالقمر البازغ نورا وضيا
وفيض علمه على الأنام * مقدس عن درن الأوهام
وإنه في ذاته العلية * سر الحقيقة المحمدية
وعنده علم الكتاب كله * فكل من سواه تحت ظله
بث لباب العلم في الألباب * وميز القشر من اللباب

(١) الأنوار القدسية: ٦٨ - ٧٢.

(٢) في الأنوار القدسية: ظلال.

شيد أركان الهدى بحكمته * وشاد قصرها بعالي همته
فلا وحق الصدق لولا الصادق * لم يك بالحق الحقيق ناطق
ويل لمن مال عن الحق السوي * واتبع الباطل إبليس الغوي
واستبدل الصادق مصباح الهدى * بالمفتري الكاذب مفتاح الردى
أين هدى العلم من القياس * والوحي من وساوس الخناس؟
وأين نور السنة البيضاء * من ظلمة الأهواء والآراء؟
لقد تجلى الحق لكن الهوى * يغوى وكل من غوى فقد هوى
وإن حب الجاه يعمي ويصم * عروته وثيقة لا تنفصم
مبدأ كل فتنة وآفة * غاية من تقمص الخلافة
منه جرى على أئمة الهدى * من البلا ما ليس يحصى عددا
في الحجة التاسع الإمام السابع موسى الكاظم (عليه السلام) (١)
أشرق نور العلم والعبادة * في ملكوت الغيب والشهادة
ذلك نور كعبة الأعظم * وقبله الحاجات موسى الكاظم
كرسي علمه العظيم أرفع * من السماوات العلا وأوسع
وهل ترى غيره يضاها * مهجة ياسين وقلب طاها
له الخلافة المحمدية * في كل مكرماته العلية
له الخلافة الإلهية في * عباده أكرم به من خلف
وهو حليف السجدة الطويلة * وصاحب الضراعة الجميلة
له من المآثر الجليلة * ما ليس يحصي أحد تفصيله
وبابه باب شفاء المرضى * وكل حاجة لديه تقضى
بل بابه باب حوائج الورى * لأجله غدا به مشتهدا

(١) الأنوار القدسية: ٧٥ - ٨١.

ومن أياديه على العباد * معرفة المبدأ والمعاد
فلا ورب العرش لولا الكاظم * لم يك للدين الحنيف ناظم
في الحجة العاشر الإمام الثامن علي الرضا (عليه السلام) (١)
قد استوى سلطان إقليم الرضا * باليمن والعز على عرش القضا
علي الرضا سليل المرتضى * ومن بكفه مقاليد القضا
لقد تفاني في الرضاء بالقضا * حتى تسامى وتسمى بالرضا
بل في رضا الباري رضاه فان * بل ذاته بذلك العنوان
هو ابن من دنا إلى أدناه * ما كذب الفؤاد ما رآه
وهو لذلك الفؤاد ثمره * فأين منه الطور أين الشجرة؟
يمثل النبي في أخلاقه * فإنه النبات من أعراقه
له كرامات ومكرمات * في صفحات الدهر بينات
ترى الملوك سجدا ببابه * فالعز كل العز في أعتابه
تطوف حول قبره الأملاك * كأنه المحور والأفلاك
مفتاح الغيوب في لسانه * مصابح الشهود في بيانه
وعينه عين الرضاء بالقضا * نفسي لك الفداء يا عين الرضا
عقل العقول في علو المرتبة * نفس الرسول في سمو المنقبه
أصل الأصول فهو أسمى شجره * فرع البتول فهو أزكى ثمره
في لوح نفسه مقام للرضا * عن وصفه تكل أقلام القضا
في الحجة الحادي عشر الإمام التاسع محمد الجواد (عليه السلام) (٢)
سبحان من جاد على الذوات * بمقتضى الأسماء والصفات
بعنصر النبوة الختميه * بصورة الولاية العليه

(١) الأنوار القدسية: ٨٢ - ٨٦.

(٢) الأنوار القدسية: ٨٩ - ٩٢.

سليل ياسين وسبط طاها * فقد تعالى شرفا وجاها
ولا ترى في الأنبياء مكرمه * إلا وفيه كل معنى الكلمة
وجوده مصباح أنوار الهدى * وجوده مفتاح أبواب الندى
هو الجواد لا إلى نهاية * وجوده غاية كل غاية
هو الجواد بالوجود الساري * وجوده مظهر جود الباري
كلامه هو الكتاب الناطق * آياته الغرهي الحقائق
كأنه أريد ذاك المنطق * هذا كتابنا عليكم ينطق
يمثل النبي في منطقه * فإن هذا النور من مشرقه
وباب أبواب المراد بابه * والحرز من كل البلا حجابه
كهف الورى وغوث كل ملتجى * في الضيق والشدة باب الفرج
كيف وباب الجود للجواد * واسم الجواد مبدأ الإيجاد
من جاد ساد فله السيادة * في ملكوت الغيب والشهادة
والمكرمات كلها في الجود * أكرم به من خلق محمود
في الإمام العاشر الحجة الثاني عشر علي الهادي (عليه السلام) (١)
لقد تجلى مبدأ الإيجاد * في غاية الوجود باسم الهادي
كلتا يديه مبدأ الأيدي * وفيهما نهاية المراد
ففي اليمين قلم العناية * وفي الشمال علم الهداية
واليمن والأمان في يمناه * واليسر واليسار في يسراه
وهو يمثل النبي الهادي * في بث روح العلم والإرشاد
فإنه لكل قوم هادي * كجده المنذر للعباد
هو النقي لم يزل نقيا * وكان عند ربه مرضيا

(١) الأنوار القدسية: ٩٦ - ١٠٠.

حاز من الجلال والجمال * ما جاوز الحد من الكمال
له من النعوت والشؤون * ما جل أن يخطر في الظنون
وبابه باب رواق العظمة * ومستجار الكعبة المعظمة
وهو مطاف الملاء الأعلى كما * تطوف بالضراب أملاك السما
ملاذ كل حاضر وباد * وكيف لا والباب باب الهادي
بل هو باب الله من أتاه * فقد أتى الله فما أعلاه
وليس يدنو من مقامه العلي * لا ملك ولا نبي أو ولي
ولست أحصي مكرمات الهادي * فإنها في العد كالأعداد
في الإمام الحادي العاشر الحجة الثالث عشر الحسن العسكري (عليه السلام) (١)
لقد بدا سر المليك الأكبر * في قائد الحق الزكي العسكري
سر النبي في محاسن الشيم * ومن يشابهه أبه فما ظلم
بل هو في كل معانيه حسن * فإنه سر النبي المؤمن
يمثل الواجب في صفاته * كيف وغيب الذات سر ذاته
أسمائه الحسنی تجلت فيه * نفسي الفدا لوجهه الوجيه
بل اسمه الأعظم قد تجلى * فيه فإنه ابن من تدلى
لسانه الناطق بالصواب * معرف السنة والكتاب
وهو لسان خاتم الرسالة * في النطق والبيان والدلالة
له من العلوم والمعارف * ما جل عن توصيف أي واصف
وهو أمين الله في الأنام * وصدوره مستودع الأحكام
وهو أبو المهدي وابن الهادي * فلا أحق منه بالإرشاد
وهو سليل خاتم الرسالة * وصاحب الرفعة والجلاله

(١) الأنوار القدسية: ١٠٣ - ١٠٨.

وهو أبو الخاتم للولايه * من هو مأمول لكل غاية
ليس لفضله المبين كاتم * مبدؤه ومنتهاه الخاتم
في الحجّة الرابع عشر خاتم الأوصياء بقية الله المهدي (عليه السلام) (١)
بشراك يا فاتحة الوجود * بخاتم الولاية الموعود
رب المعالي وربيب المجد * ووارث المجد أبا عن جد
بقية الله وصفوة الرسل * ونخبة الوجود ما شئت فقل
لك الهنا يا سيد البرايا * بما حباك واهب العطايا
بصاحب الفتح وناشر اللوا * والملك الذي على العرش استوى
عرش الخلافة المحمدية * بل مستوى الحقيقة الكلية
بشراك يا أبا الأئمة الغرر * بغرة الدهر ودرة الدرر
ناشر راية الهدى بهمته * كاسر شوكة العدى بصولته
سبطوته تقضي على كل أحد * فإن هذا الشبل من ذاك الأسد
وهو معيد الملة البيضاء * مجدد الشريعة الغراء
بشراك أيها الزكي العسكري * بالملك المهيمن المقتدر
سلطان إقليم الوجود كله * وكل شيء هو تحت ظله
كهف الورى والغوث عند الالتجا * وفي فناء بابه كل الرجا
يا غائبا مثاله عيانه * انهض على اسم الله جل شأنه
يا كعبة التوحيد من جور العدى * تهدمت والله أركان الهدى
يا صاحب البيت ومستجاره * ألا ترى قد هتكوا أستاره
يا شرف المشاعر العظام * عطفوا على شعائر الإسلام
الغوث أيها الكتاب الناطق * فالحرب قد بانث لها الحقائق
نهضا فقد آلت إلى الخراب * معاهد السنة والكتاب

(١) الأنوار القدسية: ١١٠ - ١١٦.

الباب الأول

في أن عليا خير الخلق بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وخير العرب، وخير الأمة،

وخير البشر.

وفيه من طريق الجمهور ثلاثة وعشرون حديثا، ومن طريق الإمامية سبعة عشر حديثا بزيادة كونه: خير الوصيين، وأن الأئمة بعده خير الخلق، أما من العامة فقد روى ذلك صدر أئمتهم موفق بن أحمد تارة في تأليفه كتاب فضائل علي بطريقه عن أبي سعيد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخرى بطريقه عن جابر، وثالثة بطريقه عن أنس

ابن مالك، ورابعة بطريقه عن أبي أيوب، وخامسة بطريقه عن عبد الله بن عباس. وروى ذلك أيضا من أكابره وأعيان علمائهم إبراهيم بن محمد الحموي في كتابه فرائد السمطين تارة بطريقه عن عبد الله بن علي، وأخرى بطريقه عن علي بن هلال عن أبيه، وروى ذلك أيضا ابن المغازلي الشافعي في كتاب المناقب بطريقه عن أبي أيوب، ثم روى أيضا ذلك عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عائشة، ورواه أيضا ابن أبي الحديد الشافعي المعتزلي بستة طرق، وكذا ابن بابويه، وابن شاذان، ومؤلف كتاب الصراط المستقيم، فإن كلا منهم روى مثل ذلك بطرق شتى عديدة من طرق الجمهور، وكذا أبو نعيم الإصفهاني (١).

(١) راجع ج ١ ص ٥٩٨.

والشيخ الطوسي رضوان الله عليهم ومن أحب الاطلاع على تفاصيل تلك الأحاديث من طرق الفريقين فليراجع كتاب غاية المرام للسيد العلامة البحراني طاب ثراه (١).

وأن الملفق المختصر من تلك الزيادات قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): " إن الله تعالى فضل

أنبياءه المرسلين على ملائكته المقربين، وفضلني على جميع النبيين والمرسلين، والفضل بعدي لك يا علي وللأئمة من بعدك، وأن الملائكة خدامنا وخدام محيينا، يا علي الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للذين آمنوا بولايتنا، يا علي لولا نحن ما خلق الله آدم ولا حوا ولا الجنة ولا النار ولا السماء ولا الأرض، وكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربنا وتسبيحه وتهليله وتقديسه، وأن أول ما خلق الله عز وجل خلق أرواحنا فأنطقنا بتوحيده وتحميده، ثم خلق الملائكة، فلما شاهدوا أرواحنا وشأننا وكبر محلنا وما جعله الله لنا من العزة والقوة وما أنعم به علينا وأوجبه لنا من فرض الطاعة استعظموا أمرنا فسبحنا وهللنا وكبرنا وحمدنا ربنا، وقلنا: لا حول ولا قوة إلا بالله لتعلم الملائكة أنا خلق مخلوقون، وعبيد له سبحانه، ولسنا بألهة، ولا نحب أن نعبد معه أو دونه، وأنه جل وعلا منزه عن صفاتنا، ويعلموا أن الله أكبر، وأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأنه يحق الحمد له على نعمه، فتبعتنا الملائكة في التسبيح والتهليل والتكبير والحوقلة والتحميد والتمجيد، وهم بنا اهتمدوا إلى كل ذلك، ثم إن الله تعالى خلق آدم فأودعنا صلبه، وأمر الملائكة بالسجود له لكوننا في صلبه، وكان سجودهم عبودية لله، وتعظيما وإكراما لآدم " ثم ذكر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث

الشريف بطوله قصة عروجه إلى الملاء الأعلى وبلوغه إلى قاب قوسين أو أدنى، إلى أن قال (صلى الله عليه وآله وسلم): " فنوديت يا محمد أنت عبدي، وأنا ربك، فإياي فاعبد، وعلي

فتوكل، وإنك نوري في عبادي، ورسولي إلى خلقي، وحجتي على بريتي، لك

(١) غاية المرام ٥ : ٥ - ٢٠.

ولمن اتبعك خلقت جنتي، ولمن خالفك خلقت ناري، ولأوصيائك أوجبت كرامتي، ولشيعتهم أوجبت ثوابي، ونوديت يا محمد: إن أوصياءك هم المكتوبون على ساق عرشني، فنظرت إلى ساق العرش ورأيت اثني عشر نورا، في كل نور سطر أخضر عليه اسم وصي من أوصيائي، أولهم: علي بن أبي طالب، وآخرهم مهدي أمتي، ثم نوديت يا محمد: هؤلاء أوليائي وأحبائي وأصفيائي وحججي بعدك على بريتي، وهم أوصياؤك وخلفاؤك وخير خلقي بعدك، وعزتي وجلالي لأظهرن بهم ديني، ولأعلنن بهم كلمتي، ولأطهرن الأرض بآخرهم من أعدائي، ولأمكننهم مشارق الأرض ومغاربها، ولأسخرن له الرياح، ولأذلن له الصعاب، ولأرقينه في الأسباب، ولأنصرنه بجندي، ولأمدنه بملائكتي حتى تغلو دعوتي، ويجمع الخلق على توحيدني، ثم لأديمن ملكه، ولأداولن الأيام بين أوليائي إلى يوم القيامة " (١) ثم إنه أخبر عليا بما يجري عليه من الأمة بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من المظالم الكثيرة، وأوصاه بالصبر والسكينة، وقال (صلى الله عليه وآله وسلم) له (عليه السلام): " يا علي إذا اجتمعت الأمم ووضعت الموازين تدعى - والله - أنت وشيعتك غرا محجلين، رواء مرويين، مبيضة وجوهكم، ويدعى بعدوك مسودة وجوههم أشقياء معذبين، أما سمعت قول الله تعالى: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية) (٢) أنت وشيعتك (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك هم شر البرية) (٣) عدوك يا علي " (٤) وتوجه (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى أصحابه وقال: " معاشر الناس أنا دار الحكمة وعلي مفتاحها، ولن يوصل إلى الدار إلا بالمفتاح، وكذب من زعم أنه يحبني ويغض عليا، وهو مولاكم، طاعته مفروضة كطاعتي، ومعصيته محرمة كمعصيتي " (٥). وقد روى نافع - وهو من الخوارج - عن ابن عمر - وهو ناصبي - أن رسول الله

(١) كمال الدين وتمام النعمة ١: ٢٥٤ / ٤، علل الشرائع: ٥ / ١ باب ٧، بحار الأنوار ٢٦: ٣٣٥.

(٢) و (٣) البينة: ٧.

(٤) أمالي الشيخ الطوسي: ٦٨١، مجلس يوم الجمعة سلخ رجب سنة سبع وخمسين وأربعمائة.

(٥) أمالي الصدوق: ٢٨٩ / ٨ المجلس السادس والخمسون، بحار الأنوار ٣٨: ١٠٢ / ٢٤.

قال: " من فضل أحدا من أصحابي على علي فقد كفر " (١) إلى غير ذلك مما يطول
المقام بذكره من تلك الأحاديث الشريفة الصحيحة.

الباب الثاني

فيما ورد عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله: " علي مني مثل رأسي من
بدني " (٢).

وقد ورد في ذلك أو ما يقرب منه كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) فيه (عليه السلام): "
إنه مني، وإنه أخي،

وإنه نظيري، وإنه عدل نفسي، أو إنه كنفي " ثلاثة عشر حديثا من طرق العامة (٣)
فقد روى ذلك عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بإسناده عن عبد الله بن حنطب،
ورواه موفق بن أحمد بخمسة طرق، ورواه المغازلي الشافعي بطريقين، ورواه
أحمد بن حنبل في مسنده، ورواه أيضا ابن أبي الحديد المعتزلي بثلاثة طرق،
ورواه السمعاني في كتاب فضائل الصحابة.

وروى ما يقرب من ذلك بثلاثة طرق من طرق الإمامية على ما رواه ابن
بابويه بزيادة قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): " حرب علي حرب الله، وسلم علي
سلم الله،

وعلي ولي الله وحجته وخليفته في عبادته، حبه إيمان، وبغضه كفر، وحزبه حزب
الله، وإنه مع الحق والحق معه، لا يفترقان حتى يردا علي الحوض، وهو قسيم الجنة
والنار، وعدوه عدو الله، وحزب أعدائه حزب الشيطان " (٤) وقوله (صلى الله عليه وآله
وسلم): " يا علي

من قتلك فقد قتلني، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن سبك فقد سبني، ومن أنكر

(١) أمالي الصدوق: ٥٢٢ / ٤ المجلس الرابع والتسعون، بحار الأنوار ٣٨: ١٥ / ٢٣.

(٢) المناقب (لابن المغازلي): ١٢٣ / ١٣٥ و ١٣٦، المناقب (للخوارزمي): ١٤٨ / ١٧٤،

الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٦٢ / ٤١٧٤.

(٣) فضائل الصحابة ٢: ٥٩٣ / ١٠٠٨، المناقب: ١٣٤ / ١٤٩ و ١٤١ / ١٦١ و ١٤٤ / ١٦٧،

و ٢٠٥ / ٢٦٧ - ٢٧٦، مسند أحمد ٤: ١٦٤ و ١٦٥، شرح نهج البلاغة ١: ٢٩٤ و ٩: ١٦٧ و ١٦: ١٦٧،

٢٩١، وحكاة عن السمعاني في غاية المرام ٥: ٢٣.

(٤) أمالي الصدوق: ٨١ / ١ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٣٨: ٩٥.

إمامتك فقد أنكروا نبوتي " (١).

وكذلك ورد قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " علي مني وأنا منه " أو ما يقرب من ذلك بخمسة

وثلاثين طريقا من طرق العامة، فراجع في ذلك مسند أحمد بن حنبل، والجزء الخامس من صحيح البخاري، ومناقب ابن المغازلي الشافعي، والجزء الثاني من الجمع بين الصحاح الستة لرزين العبدى، وسنن أبي داود، وصحيح الترمذي، وكتاب موفق بن أحمد، وكتاب إبراهيم بن محمد الحموي، وابن شاذان (٢) تجد صحة ما ذكرنا بشروح طويلة، في أحاديث مفصلة، فضلا عن المطولات المأثورة في ذلك من طرق الإمامية في ستة أحاديث مطولة، فراجع في ذلك أمالي ابن بابويه وأمالي الشيخ الطوسي (٣).

وكذا في عزل أبي بكر عن تبليغ سورة براءة وإرسال النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عليا (عليه السلام)

لذلك بدلا عنه، وقد ورد في ذلك ثلاثة وعشرون حديثا من العامة، فراجع الكتب المذكورة للقوم، مضافا إلى تفسير الثعلبي، وكتاب أبي نعيم الإصفهاني، والجزء الثاني من المغازي لمحمد بن إسحاق، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب ابن شهر آشوب (٤) كما ورد ذلك في أحاديث الإمامية بستة عشر طريقا، فراجع تفسير

(١) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ٢٦٦ / ٥٣، أمالي الصدوق: ٨٦ / ٤ المجلس العشرون، بحار الأنوار ٤٢: ١٩١.

(٢) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل) ٢: ٥٩٣ / ١٠٠٨ و ١٠١٠، مسند أحمد ٤: ١٦٤ - ١٦٥، صحيح البخاري ٥: ٢٢ باب مناقب علي (عليه السلام)، المناقب: ٢٠٥ / ٢٦٧ - ٢٧٦، حكاة عن الجمع بين الصحاح في العمدة: ١٩٧ / ٢٩٧، سنن الترمذي ٥: ٢٩٩ / ٣٨٠٣، المناقب: ١٣٤ / ١٤٩، فرائد السمطين ١: ٥٦ / ٢١ - ٢٦، مائة منقبة: ١٤٠ / ٧٢.

(٣) أمالي الصدوق: ١٧ / ٧ المجلس الثاني و ٨١ / ١ المجلس العشرون، أمالي الشيخ الطوسي: ٢٧٧ الجزء العاشر و ٣٤٤ الجزء الثاني عشر.

(٤) تفسير الثعلبي ٥: ٨ - ٩، أبو نعيم في النور المشتعل: ٩٤ / ٢٠، حكاة عن المغازي لمحمد ابن إسحاق في غاية المرام ٥: ٤٥، فضائل الصحابة (لابن حنبل) ٢: ٤٦٠ / ١٠٨٨، المناقب ٢: ١٢٦ في الاستنابة والولاية.

علي بن إبراهيم والعياشي وأمالي ابن بابويه (١).

الباب الثالث

في ولادته في أشرف بقاع الأرض، وهو جوف الكعبة المعظمة الذي لم يولد فيه قبله أحد من الأولين، ولا يولد فيه أحد من الآخرين حتى الأنبياء والمرسلين. وقد تواترت الأحاديث في ذلك من علماء الفريقين، وقد أحصى شيخنا الحجة الأميني المعاصر دام بقاءه في ج ٦ من غديره ستة عشر عالما من علماء الجمهور (٢). وبذلك اتفقت كلمة الكل، وأجمعوا على صحة ذلك، فقد رواه الفريقان بأسنادهم الكثيرة عن جمع كثير من الصحابة وغيرهم - ولا يسعنا المقام ذكر فهارسها فضلا عن متونها - الذين ذكروا مولد الوصي في الكعبة وادعوا تواتر أحاديثه، وخمسين من أعظم الإمامية.

والمخلص الملفق من روايات الكل أن جماعة من وجوه قريش كانوا جالسين بإزاء بيت الله الحرام إذ أقبلت فاطمة بنت أسد زوجة أبي طالب، وكانت حاملة بعلي أمير المؤمنين (عليه السلام) لتسعة أشهر، فوقفت بإزاء البيت، وقد أخذها الطلق،

ورمت بطرفها نحو السماء، وجعلت تبتهل إلى ربها، إلى أن قالت: أي رب فأسألك بحق هذا البيت ومن بناه وبهذا المولود الذي في أحشائي الذي يكلمني ويؤنسنني بحديثه وأنا موقنة أنه أحد آياتك ودلائلك لما يسرت علي ولادتي، قال العباس ويزيد بن قعب: فرأينا عند ذلك أن البيت قد انشق من ظهره، ودخلت فاطمة فيه، وغابت عن أبصارنا، ثم عادت الشقة والتزقت بإذن الله تعالى، فرمنا أن نفتح الباب وعالجنا ليصل إليها بعض نساءنا فلم يفتح، وعلمنا أن ذلك أمر من الله

(١) تفسير القمي ١: ٢٨٢ فما بعد، تفسير العياشي ٢: ٧٣ فما بعد، لم نعثر عليه في أمالي الصدوق ولكنه موجود في علل الشرائع ١: ١٩٠ / ٢ باب ١٥٠، والخصال ١: ٣١١ / ٨٧، ومعاني الأخبار: ٢٩٨ / ٢.
(٢) الغدير ٦: ٣٣٨ - ٣٥٠.

وبقيت فاطمة في البيت ثلاثة أيام، والناس يتحدثون بذلك في أفواه السكك، وكذا المخدرات في خدورهن، ولما كان بعد ثلاثة أيام انفتح البيت من الموضوع الذي دخلت فاطمة، فخرجت وعلي علي يديها، وجعلت تقول: معاشر الناس إن الله عز وجل اختارني من خلقه، وفضلني على آسية بنت مزاحم، وعلي مريم بنت عمران التي ولدت عيسى في فلاة من الأرض، وعلي كل من مضى قبلي من نساء العالمين؛ لأنني ولدت في بيته العتيق، وبقيت فيه ثلاثة أيام أكل من ثمار الجنة وأرزاقها، ولما أردت أن أخرج ولدي علي يدي هتف بي هاتف وقال يا فاطمة: سميه عليا، فأنا العلي الأعلى، وإنني خلقت من قدرتي وعز جلالتي وقسط عدلي، واشتقت اسمه من اسمي، وأدبته بأدبي، وهو أول من يؤذن فوق بيتي، ويكسر الأصنام، ويرميها علي وجهها، وهو الإمام بعد حبيبي ونبيي وخيرتي من خلقي محمد رسولي، وهو وصيه، فطوبى لمن أحبه ونصره، والويل لمن عصاه وخذله وجحد حقه (١). وعن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذيل رواية طويلة أنه قال: " قد نزل علي جبرائيل (عليه السلام)

عند ولادة ابن عمي علي، وقال يا محمد: ربك يقرؤك السلام ويقول لك: الآن ظهر نبوتك، وإعلان وحيك، وكشف رسالتك، إذ أيدك بأخيك ووزيرك وخليفتك من بعدك، والذي أشدد به أزرك وأعلن به ذكرك، علي أخوك وابن عمك، فقم إليه واستقبله بيدك اليمنى، فإنه من أصحاب اليمين، وشيعته الغر المحجلون " (٢) إلى آخر الحديث بطوله.

الباب الرابع

في قلعه الأصنام عن الكعبة المكرمة.
وقد روى ذلك من علماء العامة جمع كثير فضلا عن أحاديث الإمامية في ذلك، وإجماعهم عليه، وأحاديث الكل متقاربة المضامين.

(١) أمالي الشيخ الطوسي: ٧١٦ مجلس يوم الجمعة، الرابع والعشرين من ذي القعدة، بحار الأنوار ٣٥: ٣٧.

(٢) الفضائل (لابن شاذان): ١٢٧، بحار الأنوار ٣٥: ٢١.

وملخصها: أنه لما فتح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) مكة في السنة الثامنة من الهجرة، وفي

البيت وحوله ثلاثمائة وستون صنما، أمر بها فألقيت كلها لوجهها ما خلا الصنم الأكبر " هبل " وكان على ظهر الكعبة، وكان من النحاس مؤتدا بأوتاد من حديد، وكان طويلا، فرآه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم توجه إلى علي (عليه السلام) وقال: " أما ترى هذا الصنم

بأعلى الكعبة؟ قال: بلى يا رسول الله، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): فأحملك لتتناوله، قال علي: بل

أنا أحملك يا رسول الله، فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): لو أن ربيعة ومضر وجميع أمتي جهدت أن

يحملوا مني بضعة وأنا حي لما قدروا، ولكن قف يا علي، فضرب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

بيديه إلى ساقى علي فوق القرنوس (١) واقتلعه من الأرض ورفع حتى تبين بياض إبطيه، ووضع قدمي علي على كتفيه، ثم قال له: " ما ترى يا علي؟ قال: أرى أن الله عز وجل قد شرفني بك حتى لو أردت أن أمس السماء لمسستها، فذاك أبي وأمي،

فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): يا علي زادك الله شرفا إلى شرفك " ثم لم يزل علي يعالج الصنم حتى

استمكن منه، وقلعه وقذفه، فوقع على الأرض وتكسر قطعاً قطعاً، والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

يقول: " إيه (٢) إيه جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقاً " ثم خرج من تحت علي، وترك قدميه في الهواء، فسقط علي على الأرض وضحك، وسأله

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) عن سبب ضحكك؟ فقال: " سقطت من أعلى الكعبة، فما أصابني شيء،

فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): كيف يصبك ألم وإنما حملك محمد وأنزلك جبرائيل " (٣) إلى آخر ما

في أحاديث الفريقين في ذلك.

الباب الخامس

في حديث خاصف النعل وأنه على ما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده

(١) القرنوس: الخرزة في أعلى الخف، لسان العرب ٦: ١٧٣ (قرنس).

(٢) إيه بكسر الهمزة والياء: اسم فعل، للاستزادة من حديث أو فعل، لسان العرب ١٣: ٤٧٤ (أيه).

(٣) المناقب (لابن المغازلي): ١٩٣ / ٢٤٠، العمدة (لابن البطريق): ٣٦٤ / ٧١٠، المناقب

(الخوارزمي): ١٢٣ / ١٣٩، علل الشرائع (الصدوق): ١٧٣ / ١ باب ١٣٩ بتفاوت، غاية

المرام ٦: ٢٨٥ نقلا عن مناقب أمير المؤمنين (الكوفي).

عن أبي سعيد الخدري، وأشار إليه الترمذي أيضا في صحيحه، والخطيب في تاريخه،
والسمعاني في الفضائل، وأبو نعيم الإصفهاني، وابن أبي الحديد في شرحه بأسانيدهم
إلى الصحابة - مضافا إلى ما رواه الإمامية في ذلك - هو أن رسول الله (صلى الله عليه
 وآله وسلم) خرج

إلى بعض صحابته، وعلي في بيت فاطمة (عليها السلام) وكان قد انقطع شسع نعل
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فأعطاها عليا يصلحها، ثم قال لهم: " إن منكم من يقاتل
علي تأويل
القرآن كما قاتلت علي تنزيهه " فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال (صلى الله عليه
 وآله وسلم):

لا فقال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: " لا ولكنه خاصف النعل " (١) الحديث.
الباب السادس

في حديث التفاحة عن ابن عباس أنه قال: كنت جالسا بين يدي النبي ذات
يوم، وعنده علي وفاطمة والحسن إذ هبط جبرائيل (عليه السلام) ومعه تفاحة فحيا بها
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأخذها النبي وحيا بها عليا وفاطمة والحسن والحسين،
وكل منهم

يأخذها ويقبلها ويردها إليه (صلى الله عليه وآله وسلم)، ثم حيا النبي بها ثانيا عليا (عليه
 السلام) ولما هم علي

أن يردها إلى النبي سقطت من أنامله وانفلقت نصفين، فسقط منها نور بلغ عنان
السماء، وعليها سطران مكتوبان: بسم الله الرحمن الرحيم، تحية من الله عز وجل
إلى محمد المصطفى وعلي المرتضى وفاطمة الزهراء والحسن والحسين سبطي
رسول الله، وأمان لمحبيهم يوم القيامة من النار (٢).

الباب السابع

في حديث قميص هارون، وهو علي ما رواه الفريقان عن بعض الصحابة: أن
عليا نزع قميصه عند شاطئ الفرات واغتسل فيه، فجاءت موجة أخذت القميص،

(١) فضائل الصحابة (أحمد بن حنبل ٢: ٦٣٧ / ١٠٨٣، سنن الترمذي ٥: ٢٩٧ / ٣٧٩٩، تاريخ بغداد
١: ١٣٤ و ٨: ٤٣٣ / ٤٥٤٠، حلية الأولياء ١: ٦٧، شرح نهج البلاغة ٢: ٢٧٧ و ٣: ٢٠٧ و ٦: ٢١٨.
(٢) روى من طريق العامة ابن شاذان في مائة منقبة: ٥١ / ٨، ومن طريق الخاصة الصدوق في
أماليه: ٤٧٧ / ٣ المجلس السادس والثمانون.

فاغتم لذلك، فسمع هاتفا يناديه يا علي: انظر إلى يمينك، ولما نظر رأى قميصا مطويا تفوح منه رائحة المسك، فلما تناوله ليلبسه وقعت من جيبه رقعة مكتوبة فيها: هدية من الطالب الغالب إلى علي بن أبي طالب، وهو قميص هارون (١). إلى غير ذلك من الأحاديث المتفق عليها لدى العامة والخاصة في كراماته ومعاجزه، وقد جمع منها السيد العلامة البحراني فقط في كتابه مدينة المعاجز خاصة شيئا يسيرا أنهاها إلى خمسمائة وخمس وخمسين، مضافا إلى ما رواه هو وغيره من الأعلام في سائر كتبهم القيمة. فصلوات الله على ذلك الخليفة بالحق وعلى أخيه الرسول، وزوجه البتول، وذريتهم الطاهرين. ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) روى من طريق العامة ابن شاذان في مائة منقبة: ٧٠ / ٤٠، ومن طريق الخاصة الرضي في خصائص الأئمة: ٥٧، وابن شهر آشوب في المناقب ٢: ٢٢٩ فصل في تحف الله عز وجل له (عليه السلام).

العقل والسمع تطابقا على * إمكان خلق عالم مماثلا
كيف؟ وهل يختلف المثان * في وصف الامتناع والإمكان؟

الركن الأول

في إمكانه عقلا وبيان ثبوته شرعا، ولا شبهة في ذلك؛ لوضوح أن «العقل»
السليم «والسمع» من الشرع كتابا وسنة قد «تطابقا» واتفقا «على» ذلك (١).
ولا شك في قدرة القدير تعالى على كل شيء، ولا محذور لدى العقلاء في
دعوى «إمكان خلق عالم» آخر يكون «مماثلا» لهذا العالم الدنيوي المشاهد
وقوعه، فضلا عن إمكانه، فإنه بعد التسالم على القدرة الكاملة منه تعالى على
إيجاد المماثل لهذه النشأة لا محيص عن القول بإمكان النشأة الأخرى؛ تحقيقا
للمماثلة المفروضة، وإلا لزم الخلف.
فإنه لو اتصف العالم الآخر بالامتناع مع تساويه لهذا العالم - بالإضافة إلى
القدرة الكاملة، واتحاد نسبتها إليهما، وتمائلهما في ذلك - لزم اختلافهما في جهة
المماثلة، وهل هو إلا خلف واضح؟
«كيف» لا؟ «وهل» يجوز أن «يختلف المثان» لدى العقل والعقلاء «في

(١) انظر كشف المراد: ٤٠٠.

وصف الامتناع والإمكان» بأن يكون أحدهما ممكنا والآخر ممتنعا؟ كلا ثم كلا. ولا شبهة في امتناع ذلك، وقبحه لدى العقل والعقلاء. وأما الشرع المقدس، فقد ملأ الصحف والطوامير كتابا وسنة من التحديث بوقوعه ووقائعه، وما يحدث فيه من الأهوال والحساب والميزان والصراف والجنة والنار، وما أعد في كل منهما من أنواع النعم أو صنوف العذاب والنقم، فضلا عن التحديث بإمكانه، هذا.

مع إجماع كافة أصحاب الشرائع من اليهود والنصارى وسائر المليين، فضلا عن إجماع المسلمين عامة على أنه لا بد في عدل الحكيم تعالى من وقوعه بعد مصافقة الكل على إمكانه، ولم يخالف في ذلك كله إلا بعض الملاحدة من متقدمي الفلاسفة، مع اختلاف بينهم في ذلك. فهم بين قائل بالامتناع الذاتي (١) بمعنى استحالة خلق نشأة أخرى غير هذه النشأة الدنيوية، وعدم إمكان ذلك بنفسه أصلا ورأسا. وبين قائل بذلك أيضا، لكن لا من جهة استحالته بذاته أو من جهة قصور القدرة الكاملة عن ذلك (٢) والعياذ بالله - كما ربما يستشتم ذلك من القول الأول - بل من جهة استحالة انتهاء هذا العالم الدنيوي، وقبح إعدامه أو تبديله بعالم آخر، بعد التسالم على استحالة صدور القبيح منه سبحانه.

ثم القائلون بهذا القول اختلفوا أيضا بينهم في هذا العالم (٣) فقال بعضهم بحدوثه مع استمراره الأبدي ودوامه السرمدى بلا فناء ولا زوال. وذهب الآخرون منهم إلى قدمه وأزليته، مضافا إلى استمراره وأبديته. ثم اختلفوا بينهم أيضا في كون استحالة انعدامه ذاتيا، بمعنى أنه بعد وجوده الحادث أو القديم لا يعقل في حد نفسه انعدامه وانفكاك الوجود عنه، أو كون ذلك من جهة الامتناع الغيري، بمعنى أنه وإن كان بذاته قابلا للفناء والانعدام، ولكنه

(١) حكاه عن قوم من المليين في كشف المراد: ٤٠١.
(٢ و ٣) حكاه عن الكرامية والجاحظ في كشف المراد: ٤٠١.

وليس باللازم كونه كرة * كما جرى في زعم من قد أنكره
زعماً بأن مقتضاه الخلاء * وأن هذا الزعم أيضاً خطأ

لا يتصور له معدم، ولا يعقل أن يؤثر فيه مؤثر يحدث فيه الإعدام، وبذلك يقال: إن
انعدامه ممتنع بالغير لا بالذات، وقد تشبث كل من أولئك الفرق الضالة لخرافاتهم
بشبهات واهية.

أما الفرقة الأولى فقد لفقوا لمذهبهم وجهين:

الأول: أنه لو أمكن وجود عالم آخر خارج عن أفلاك هذا العالم الكروي،
لزم كونه أيضاً كروياً بعد التسالم على كروية هذا العالم الحاضر، وذلك تحقيقاً
للمماثلة المفروضة، وإلا لم يصح ذلك على تقدير كون الآخر ذا أركان وزوايا،
وعندئذ لا محيص عن القول بالخلاء، مع اتفاق أهل الفن على استحالته مطلقاً،
سواء قيل بتلاقي الكرتين واتصال إحدهما بالآخرى في بعض الجهات، أو قيل
بتباعدهما ووجود الفصل بينهما، وبذلك يثبت امتناع عالم آخر امتناعاً ذاتياً.
والجواب: أن ذلك فاسد من وجهين: أحدهما: منع التلازم بين وجود ذلك
العالم وكرويته «وليس باللازم كونه كرة» على سبيل هذا العالم «كما جرى» الوهم
به «في زعم من قد أنكره» حيث إنه لا يجب في تحقق المماثلة المشابهة التامة من
كل وجه، بل إنما يكفي في ذلك المشابهة في بعض الوجوه، ألا ترى اكتفاءهم في
تشبيه زيد بعمر ومثلاً بمشابهتهما في بعض الأمور، ولولا ذلك لزم عدم صحة
تشبيه شيء بشيء أصلاً، وذلك للزوم التغير في حصول التعدد ولو في بعض
الأمر، واستحالة الاشتراك التام ووحدة الصفات بين شيئين من جميع الوجوه
كما هو واضح.

وثانيهما: بعد الغض عن ذلك، منع الملازمة بين الكروية والخلاء على ما ادعاه
الضال «زعماً» منه «بأن» لازم كونه كرة و «مقتضاه الخلاء» بينه وبين العالم

الحاضر «وأن هذا الزعم» منه «أيضا خطأ» محض، حيث إنه لا مانع بضرورة حكم العقل من كونه كرة محيطة بهذه الكرة الحاضرة الدنيوية بما فيها من الأفلاك. ومن الواضح أن صحة تلك الدعوى الفاسدة مبتنية على إثبات كون الكرتين في عرض واحد، وكون كل منهما منحازا عن الأخرى، وعدم إحاطة إحداهما بصاحبتها، وعدم كونهما في ضمن عالم ثالث محيط بهما، وإلا فلا موقع للدعوى المذكورة بالضرورة، وهيهات له بإثبات شيء من ذلك بعد وضوح إمكان دعوى كل منها، مع التسالم على مقدورية جميعها للقادر المطلق جل وعلا. وعليه، فلا مانع من القول بكون ذلك العالم في طول هذا العالم، بمعنى أنه سبحانه يحدث بعد فناء هذا العالم وطي سماءه وانعدام أرضه وأفلاكه، عالما ثانيا غيره مماثلا له على ما أشير إلى ذلك بقوله تعالى: (يوم نطوي السماء كطي السجل للكتب) (١) وقوله سبحانه: (يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات وبرزوا لله الواحد القهار) (٢).

وحينئذ فأين لزوم الخلاء ولو بعد تسليم كروية كل منهما، كما لا مانع أيضا من دعوى كون أحدهما محيطا بالآخر، أو كونهما محاطين بعالم ثالث، فإنه لا يلزم حينئذ خلاء أيضا، ولا يستلزم ذلك محذورا أصلا وإن قيل بكونهما في عرض واحد من غير فناء ولا زوال، فتأمل جيدا.

الثاني: أنه لو وجد عالم آخر فيه نعيم وجحيم فلا بد من مساواة عناصر نعيمه وجحيمه لعناصر ما في هذا العالم من النعيم والجحيم، ولا محيص عن القول بتطابقهما بقاء وفناء، فإن الطبائع في الأشياء من حيث الدوام وعدمه أمور ذاتية ولوازم قهرية غير قابلة للاختلاف، حيث إنها ليست بجعل جاعل بالضرورة، فإن طبيعة العمران بنفسها تقتضي البلى والفناء بسبب مرور الدهور عليها، وكذلك طبائع النعم من المأكل والملبوس ونظائرهما، وكذا النار، فإنها بطبيعتها تقتضي الفناء والخمود،

(١) الأنبياء: ١٠٤

(٢) إبراهيم: ٤٨.

وليس لها بنفسها استمرار، ولا موجب للبقاء والدوام لولا إمدادها بما يقيها. وعليه، فالقائل بوجود النشأة الأخرى:

إما أن يقول بتطابقها مع هذه النشأة وتساويهما في طبائع النعيم والجحيم، تثبيتا للمشابهة المدعاة بينهما، وذلك مناف لدعوى استمرارهما في تلك النشأة، وملازم لتسليم فنائهما هناك أيضا على نحو ما في هذه النشأة، وذلك خلف واضح. وإما أن يقول بانفكاك ما في تلك النشأة الآخرة من النعيم والجحيم عن لوازمه الذاتية، وهي البلى والفناء على ما عرفت، واستحالة ذلك بمكان من الوضوح. وحينئذ فلا محيص عن إنكار وجود نشأة أخرى مستمرة باقية، بل لا بد من دعوى استحالتها وإنكار إمكانها، فضلا عن وقوعها.

والجواب: وضوح فساد كل تلك التلفيقات من وجوه شتى:

أحدها: إمكان إنكار لزوم المشابهة بين النشأتين، وإمكان دعوى الاختلاف بينهما كما وكيفاء وبقاء وفناء وطبيعة وذاتا وإن قصرت عقولنا عن إدراك ما هنالك من الحقائق والطبائع واللوازم والآثار.

وثانيها: ما أشرنا إليه آنفا بعد تسليم لزوم المشابهة بينهما، من عدم لزوم المشابهة التامة، وعدم اعتبار التساوي في جميع وجوه الشبه؛ لصحة التمثيل، بل إنما يكفي في صحة ذلك المماثلة في بعض الخواص الغالبة، ولا دليل على اعتبار الأكثر من ذلك.

وعليه، فلا مانع من القول بمغايرة طبيعة ما هنالك لطبائع ما هنا، واختلافهما في البقاء والفناء وفي بعض اللوازم والآثار، مع مشابتهما في أمور أخرى، فإن ذلك لا تقصر عنه قدرة القدير تعالى، ولا يعجز عنه القوي العزيز جل وعلا.

بل ربما يستفاد ذلك من بعض الأدلة السمعية والأحاديث الصحيحة المأثورة (١) من كون نار جهنم سوداء مظلمة، أو أنها ذات ريح منتنة، أو أن لها

(١) انظر المحجة البيضاء ٨: ٣٥٣ القول في صفة جهنم.

زفيرا وشهيقا ونطقا وكلاما وفوراناً وغليانا وسوقا وذهابا وإيابا، كما أشير إلى ذلك كله في آيات عديدة نحو قوله سبحانه: (إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا وهي تفور* تكاد تميز من الغيظ) (١) (يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد) (٢) (وجئ يومئذ بجهنم يومئذ يتذكر الإنسان) (٣) (وإنها تغلي كغلي الحميم) (٤).

إلى غير ذلك من آثارها المخالفة لما يشاهد في النار الدنيوي المضيئة الخالية عن كل تلك اللوازم والآثار.

ثالثها: وضوح فساد ما تقوله، من كون البلى والفناء في الموجودات الحاضرة من لوازمها الذاتية على سبيل الزوجية للأربعة مثلا بحيث لم يمكن التفكيك بينهما ذهنا أو خارجا، فإن بطلان ذلك بمكان من الوضوح؛ ضرورة أن ذلك ليس إلا من العوارض الحادثة في الأشياء عند حدوث أسبابها، ولذلك يشاهد كثيرا وقوع التخلف بينهما فضلا عن إمكانه.

أما ترى بقاء كثير من الأثمار واللحوم وأمثالها مدة طويلة سالمة عن الفساد والفناء بسبب التحفظ عليها وكنزها في المواضع المصونة عن موجبات ذلك، بل ربما يشاهد كثيرا - ولا سيما في الأعصار الحاضرة - بقاء أجساد كثيرة من الموتى غضة طرية في دهور طويلة بسبب بعض الأدوية المستحدثة التي تترق فيها، وكل ذلك واضح لا خفاء فيه كوضوح دلالة ذلك كله على صحة ما ذكرنا من عدم كون الفناء ذاتيا في الأشياء، وإلا لما أمكن التخلف بالضرورة.

وبذلك يتضح إمكان البقاء والدوام الأبدى لما في ذاك العالم الأخروي من النعيم والجحيم، وإنه لا وحشة في دعوى ذلك ولا برهان عقلي على استحالته. هذا. ويتبع المذهب المذكور في الخلط والفساد ما تقوله الفرقة الثانية من أهل

(١) الملك: ٧ - ٨.

(٢) ق: ٣٠.

(٣) الفجر: ٢٣.

(٤) الدخان: ٤٦.

الضلال المتسمين باسم الكرامية - ولا كرامة لهم (١) - وتبعهم الجاحظ من علماء القوم في قولهم بدوام هذا العالم، وذلك مع اعترافهم بحدوثه (٢) خلافا للفرقة الثالثة المنحرفة القائلين بقدمه المردود عليهم مذهبهم الباطل وقولهم السقيم عقلا ونقلا وإجماعا من سائر الملل، من غير حاجة في إثبات فساده إلى مزيد بيان وتطويل كلام، ولذلك تبرأ منهم ومن مذهبهم كافة المذاهب والأديان حتى الفرقة المشار إليها المشاركة لها في الغي والضلال وفي دعوى استحالة انعدام النشأة الحاضرة، وقد صاروا إلى ذلك بسبب شبهة واهية رمتهم في هوة الزندقة والهلاك، مع موافقتهم لغيرهم في القول بحدوثها.

وتقرير ذلك على ما لفقوه: أنه بعد وضوح كون العالم الموجود جسما لا شبهة في أن كل جسم موجود إنما يقتضي بطبعه الذاتي البقاء والدوام، وأنه يحتاج فناؤه إلى من يؤثر فيه الفناء والزوال كما كان يحتاج في بدء وجوده إلى من يوجده تحقيقا لوصف إمكانه، وحينئذ فإمكان فناؤه مترتب على إمكان وجود المفعلي له، وحيث إنه في المقام يستحيل وجود المفعلي فلا جرم يستحيل فيه الفناء.

بيان ذلك: أن المفعلي له بضرورة الحصر العقلي دائر بين الخالق تعالى والمخلوقين، فإن المتصور لا يخلو من أحدهما، وإن كلا منهما يستحيل تأثيره في ذلك، أما المخلوقين؛ فلوضوح قصورهم عن أقل من ذلك، مع عدم إرادة الخالق تعالى، وأما هو جل وعلا؛ فلما عرفت فيما تقدم من تصافق الكل على كون العدم بما هو هو شرا محضا، وأنه لا شيء ولا يعقل فيه وجود الخير، وعليه فبعد تسالم الكل على كون الباري تعالى خيرا محضا ومنبعا لكل خير وأنه سبحانه لا يصدر منه ما فيه أدنى رائحة من الشر والسوء، فلا يمكن إسناد العدم والفناء الممحض في

(١) الكرامية: أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام، كان من أهل سجستان، فنفي عنها فوقع في غرجستان وخرج معه قوم بنيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله، انظر الملل والنحل

(الشهرستاني) مع هامشه ١: ١٥٩.

(٢) حكاه عنه العلامة في كشف المراد: ٤٠١.

ومقتضى إمكانه أن يمكننا * إعدامه والسمع قاض بالفنا

«و» ذلك؛ لأن «مقتضى إمكانه» في مبدأ حدوثه هو «أن يمكننا» أيضا «إعدامه» في نهاية أمره، فإنه لو وجب بقاؤه غنيا عن مؤثر ممد له في ذلك صار بعد الإمكان واجبا، وهل هو إلا انقلاب محال، أو خلف واضح؟ كما أشرنا إليه. وعليه، فالعقل حاكم بإمكان فنائه «و» كذا «السمع» المتواتر كتابا وسنة أيضا «قاض» فيه «بالفنا (١)».

وبذلك كله ينقدح لك اقتضاء العالم الحاضر بذاته وبنفسه الفناء والزوال وإن لم يعرضه أمر خارجي يؤثر فيه ذلك، وأن دعوى امتناع ذلك ممنوعة جدا، بل إنها في غاية البشاعة.

وكذا دعوى وجود المانع عن تأثير المقتضي المذكور أثره بعد الاعتراف بوجوده، فإنه لا مانع من ذلك سوى ما توهمه الفرقة الرابعة من أولئك الغواة القائلين بامتناع الفناء امتناعا غيريا بعد اعترافهم بإمكان الفناء ذاتا، وعدم استحالة فيه بما هو هو، فإنهم قالوا بامتناع ذلك فيه باعتبار امتناع فناء علته؛ زعما منهم أن علة وجوده هي وجود الباري تعالى بذاته العليا، مع التسالم من الكل على استحالة انفكك المعلول عن علته، واستحالة الفناء في الذات المقدسة، وعندئذ فلا محيص بزعمهم عن القول بدوام العالم واستمراره على أثر دوام العلة واستمرارها. وأنت خبير بفساد التوهم المذكور على ما تقدمت الإشارة إليه فيما سبق، ومجمله: أن ذلك إنما يتم في العلل المضطرة المقهورة في تأثيرها من غير حصول اختيار لها في ذلك، نظير علية الماء للرطوبة، أو النار للحرارة، أو علية الشمس مثلا للإضاءة، وأمثالها، على تقدير تماميتها في العلية. وأما بالإضافة إلى القادر المختار ولا سيما من أحاط علما بالمصالح والمفاسد

(١) على سبيل المثال ففي سورة الرحمن: ٢٦ (كل من عليها فان).

ولا ترى الفناء ضدا مفنيا* ولا البقا للكائنات مبقيا

الواقعية بأجمعها، وظهرت قدرته ثم حكمته في إيجاد العوالم وإفنائها كلها بما فيها من أجزائها وعناصرها، فلا موقع للتوهم المذكور، وذلك لأن نه تعالى بقدرته الكاملة واختياره التام يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ويختار لعباده ما هو الأصلح لهم وجودا وعدما وبقاء وفناء وتقديم وتأخير، كل ذلك بمشيئته المطلقة، وإرادته القاهرة الحادثة منه تعالى شيئا فشيئا على سبيل سائر أفعاله الخارجية، وهي العلة المنحصرة للكائنات إجمادا وإعداما، على ما تقدم بيانه، لا الذات المقدسة الدائمة الأبدية بما هي هي من غير إرادة ولا اختيار كي يتوجه الإشكال المذكور.

ثم إذ قد ثبت لك بكل ما ذكر إمكان فناء هذا العالم، فاعلم أنه ليس المراد من ذلك انعدام عناصره وجميع ما فيه من الخلائق بحقائقها وموادها «ولا ترى الفناء ضدا» لوجود حقيقة الشيء، ولا «مفنيا» لذاته وماهيته كي تتوهم التنافي بين ذلك وبين ما نحن بصدده - من إثبات عالم الآخرة، وعود الخلائق بأجمعهم فيه إحياء بموادهم وصورهم بعد فنائهم وخروجهم من هذا العالم - كما توهم ذلك بعض الجهال، وزعم أن الفناء المدعى في المقام هو الانعدام الحقيقي وزوال الموجودات بماهياتها وحقائقها، ولذلك ذهب إلى إنكار إعادة الأجسام في العالم الأخرى؛ بناء على ما تصافق عليه أهل الفن واتفقوا عليه، من استحالة إعادة المعدوم. وبذلك ضل وأضل وادعى أن المعاد يوم القيامة لا يكون إلا روحانيا، وذهب إلى أنه لا يبعث يومئذ إلا النفوس المجردة التي لم تعد، ولا تعدم وهي الباقية أبديا بعد حدوثها، فقال (١): إنها هي التي تظهر هناك في قوالب أخرى مثالية، وتتركب في صور وهيئات مغائرة للقوالب والهيئات الدنيوية كما في عالم النوم

(١) حكاة عن الفلاسفة في شرح المقاصد (للتفتازاني) ٥ : ٨٩ وبحار الأنوار ٧ : ٥٢.

المشاهد خروج النفس حينه عن الجسد، وتركبه بقلب غيره، وهي المنعمة أو المعذبة في عالم البرزخ وعالم القيامة بما يسرها أو يسوؤها، دون الجسد العنصري الدنيوي الذي يبلى ويعدم بعد الموت، ويستحيل إعادته.

وربما يستشهد لذلك بما ورد عن أمير المؤمنين من قوله (عليه السلام): " إن الموت أخو النوم، وإنكم لتموتون كما تنامون، وتبعثون كما تفيقون " (١) وأمثال ذلك، من المأثورات عن المعصومين (عليهم السلام) كما يؤيد بقاء النفوس المجردة وعدم انعدامها أبديا بما ورد عنهم أيضا من قولهم: " خلقتم للبقاء لا للفناء " (٢).

وقد لفق المتوهم المذكور لتلك الدعوى الفاسدة ما سنشير إليه مقرونا بنقضه إن شاء الله تعالى، ولا بد لنا أولا في المقام بيان ما وقع منه من الخلط في معنى الفناء، فإنه ليس المراد منه ما توهمه: من انعدام جميع ما في الكون الحاضر بموادها وحقائقها الأصلية، بل المراد منه في إطلاقات الشرع المقدس إنما هو تفرق الأجزاء العنصرية، وتبدل صورها اللحمية والعظمية وأمثالهما بالصور الترابية والحجرية وأشباههما، مع بقاء المادة الحقيقية المتحدة في جميع تلك الصور المتبادلة، وسريانها على وحدتها وبساطتها الواقعية في جميع تلك الهيئات المختلفة، فإن فناء الهيئات وانعدام الصور لا يلازم فناء المواد، كما أن بقاء المواد الأصلية في الإنسان في عالم البرزخ - على ما سنبينه في الركن الثاني إن شاء الله تعالى - لا يلازم بقاء الهيئات، فلا تتوهم ذلك «ولا» تزعم أن «البقاء» الثابت في شرع الإسلام وغيره «للكائنات» العلوية والسفلية بأجمعها في عالم القيامة يكون «مبقيا» لصورها النوعية، أو يكون ملازما لبقاء هيئاتها الظاهرية، وهيئات من ذلك! ثم هيئات!

(١) الاعتقادات (الشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنفات الشيخ المفيد ٥ : ٦٤، تفسير القرطبي ١٥ : ٢٦١، تفسير الصافي ٣ : ٢٣٧ و ٤ : ١٨، روضة الواعظين: ٥٣ رووه عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم).

(٢) الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنفات الشيخ المفيد ٥ : ٤٧، بحار الأنوار ٣٧ : ١٤٦.

حقيقة الإنسان نفسه وقد * تعلقت حال الحياة بالجسد
تعلق الأمر بالمأمور * بأمرها ينهض بالأمر

بيان ذلك: أن «حقيقة الإنسان» الذي هو أظهر أفراد الكائنات - بل هو أشرف أنواعها - ليست عبارة عن عضلاته المرئية وجوارحه الظاهرية أو جوانحه الباطنية. بل هي عبارة عن ماهيته الأصلية، وهي «نفسه» الناطقة التي تدرك الكليات المتصورة التي لا تدركها البهائم «و» بها «قد» تميز الإنسان عنها، وهي التي «تعلقت حال الحياة» في الدنيا «بالجسد» العنصري المؤلف من العروق والأعصاب واللحم والعظم والجلد، ولكن لم يكن تعلقها وتركيبتها به تعلق الاختلاط والامتزاج به على سبيل تعلق الأعضاء الظاهرية في البدن، وتركب بعضها مع البعض، ولا تعلق التداخل والاختفاء على سبيل تعلق الجوانح الباطنية المتداخلة في الجسد، والمستورة بالجوارح الظاهرية.

بل كان على نحو «تعلق الأمر بالمأمور» والمحيط بالمحاط، والمدبر بالمدبر، والمسخر بالمسخر، فهي جوهر نفيس لطيف ملازم للبدن المرئي، ولكنها ليست بداخلة فيه، ولا خارجة عنه، وأنها لا تشاهد بالأبصار الظاهرية، ولا تعرف بكنهها وماهيتها الحقيقية، ولا تهتدي العقول البشرية إلى حقيقتها الأصلية، وهي خلو من اللوازم الجسمانية، فلا مكان لها ولا ثقل ولا لون ولا الأبعاد الثلاثة - طولاً وعرضاً وعمقاً - ولا أمثال ذلك، وأنها على غاية اختفائها في شدة الظهور، ولا يمكن إنكارها من كل من فيه رائحة من الشعور.

وبذلك كله يمكن أن يقال: إن الله تعالى خلقها مسطرة عن ذاته المقدسة، ثم جعلها في الإنسان الحاوي لجهتي الروحانية والجسمانية كليهما، دون سائر الخلائق العلوية والسفلية، مع اختصاص كل من العلويين والسفليين بإحدى الجهتين، فالملائك العلويون مخصوصون بجهة الروحانية، والبهائم الصامتة وما دونها من النباتات والجمادات مخصوصون بجهة الجسمانية، وأن الخالق تعالى

يعد آلات لها ما يحوي* من آلة وقوة وعضو

خلق أعجوبة الإنسان جامعا للأمرين، وجعل فيه مسطرة عن جميع صنائعه ومخلوقاته الأرضية والسماوية، والديوية والأخروية، فالعينان مثلا مسطرتان عن الشمس والقمر، واليدان مسطرتان عن أجنحتي الطيور، ونبات الشعر مسطرة عن نباتات الأرض، والعروق السائلة فيها الدماء مسطرة عن أنهار الأرض الجارية فيها المياه، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره في باب التوحيد من الجزء الأول. ثم إنه تعالى بقدرته الكاملة ركب فيه تلك النفس بتلك الصفات مسطرة عن نفسه المقدسة، كي لا يشذ عنه شيء من العوالم، فلعله يتبصر ويهتدي إلى معرفة ربه، ويقدر ما وهبه له ربه تعالى من تلك الجوهرة الثمينة، وهي نفسه النفيسة، ويعلم أنه ليس على سبيل غيره من البهائم الممحضة في الشهوات الجسمية العارية من تلك النفوس العاقلة، كما قال مولى الموالى أمير المؤمنين (عليه السلام): أتزعم أنك جرم صغير* وفيك انطوى العالم الأكبر (١) وبالجملة، فالنفس هي التي ميزت الإنسان عن سائر الكائنات الجسمية، وفضلته عليها، كما قال تعالى: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) (٢).

وهي المخاطب على لسان الشرع كتابا وسنة في جميع التكليف الإلهية، والأوامر والنواهي الشرعية كما قال تعالى (يا أيها النفس المطمئنة* ارجعي إلى ربك) (٣). وهي المسيطرة على الجسد وجوارحه بالحكم والأمر والنهي، فهو بما فيه من العضلات «بأمرها ينهض بالأمور» ويقوم بما يصدر منه فعلا وتركا بتوسط تلك العضلات التي هي كالعبيد والخدم المطيعة للنفس الآمرة، فإن جميعها «يعد آلات» وأدوات «لها» سواء «ما يحوي» إياه في الظاهر المرئي في البدن «من آلة»

(١) ديوان الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): ٢٣٦ الرقم ١٥٨.

(٢) الإسراء: ٧٠.

(٣) الفجر: ٢٧ - ٢٨.

فهي التي لو قلت أنت أو أنا * عنيتها ولست تعني البدنا

جارجية، أو ما أودعه الله تعالى في تلك الجوارح من إدراك «وقوة» منبثة فيها، أو ما خلقه في جوفه من جانحة «وعضو» مركب من العصب والعروق واللحم على سبيل الجوارح الظاهرية الساترة له.

وعليه «فهي التي» يشار إليها «لو قلت: أنت، أو أنا» أو هو، وأمثالها، من ضمائر الإشارة، فإنه لا شك أنك «عنيتها» بتلك الإشارات قصدا ارتكازيا وإن لم تتفطن لذلك حين التكلم «ولست تعني البدنا» العنصري الفارغ منها. كل ذلك بشهادة الضرورة والوجدان، فضلا عن سائر الأدلة السمعية والمأثورات الشرعية، والبراهين العقلية المذكورة في محالها، وليس المقام مقام ذكرها مع الاستغناء عن التماسها بعد ظهور الأمر بالوجدان.

أما ترى قبح خطاب البدن المجرد عنها عند ذهولها عنه بسبب الغفلة والنوم، أو عند مفارقتها له وانقطاعها عنه أصلا ورأسا بسبب الموت. هذا مع صحة نسبة الأفعال الخارجية الواقعة بسبب تلك الجوارح في المحاورات العرفية إلى نفس الأمر المسيطر عليها رأسا نسبة شائعة حقيقية، من غير غلط ولا مجاز، فتراهم ينسبون تلك الأفعال بكل صراحة على نحو الحقيقة إلى نفوسهم وإراداتهم، ولا ينسبون شيئا منها إلى الجسد وعضلاته إلا على نحو الآلية ونسبة الصنائع إلى الأدوات الخارجية، فترى القائل منهم يقول: رأيت أنا بعيني، وضربت أنا بيدي، وتكلمت أنا بلساني، وأمثال ذلك.

وكل ذلك واضح كوضوح التعاكس بين عوارضها وعوارضه، فترى كثيرا مما يوجب الضعف أو التعب في الجسد كالصوم مثلا، أو الحركة العنيفة في المصارعة وأمثالها لا يوجب في النفس إلا نشاطا وقوة، وهكذا الأمر في موجبات السوء في كل منهما، فإنها مختلفة بينهما، وأن الذي يجرح النفس - كالكلام الخشن والهتاف الشديد - مغائر لما يجرح الجسد، كالألات القتالة أو الجارحة.

وعدها وصفا من الخراف * كيف؟ وكانت معرض الأوصاف
والعلم بالكلية مما شهدا * لمن رآها جوهرًا مجردًا

وبالجملة، لا شبهة في أن النفس جوهر من الجواهر، بل جوهرة نفيسة
مخزونة في الضمائر، مستورة عن الأبصار، ومكشوفة واضحة لدى أرباب
البصائر، وأنها شيء مغائر للجسد العنصري، والبدن المرئي «و» أن «عدها وصفا»
له بزعم أنها من أعراضه لهو «من الخراف» المهمل الذي لا يصغى إليه، ولا ينبغي
أن يعبا به، و «كيف» يتفوه بذلك عاقل مع أنه لا شبهة في اتصافها بالجواهر؟ «و»
أنها «كانت» أي: ثبت كونها «معرض» جواهر «الأوصاف» كالإدراك المتعلق
بالأمور المغيبة عن البصر «والعلم» المتعلق «بالكلية» الذي لا يمكن أن يشاهد
بنفسه من دون مصاديقه، ولا يعقل تحققه خارجا إلا في ضمن أفراد، فإن ذلك
«مما شهدا» شهادة قطعية «لمن رآها جوهرًا مجردًا» فإنه بعد التسالم على كون
العلم جوهرًا وأن مثله لا يمكن عروضه إلا على جوهر مثله بالضرورة لا يبقى
موقع أصلا لتوهم كونها عرضا كما هو واضح.

فإن العارض إذا كان عرضا صرفا جاز عروضه على كل من الجوهر والعرض
كليهما، نظير الحركة العارضة على الجسم الجوهري والمعرضة للبطء أو السرعة
مثلا، أو نظير الشدة مثلا العارضة للأعراض الكثيرة كالفرح والحزن والقوة والضعف
والجبن والشجاعة والبخل والكرم والحلم والغضب والحياء والوقاحة وأمثالها.
وأما إذا كان جوهرًا فلا يعقل عروضه على العرض قولا واحدا، ثم إذ قد تبين
لك ذلك واتضح كون النفس جوهرًا قابلا للاستقلال بالوجود، وعرفت أنها هي
المادة الأصلية في الإنسان: انقدح لك أنه لا تلازم بينها وبين الجسد بقاء وفناء،
بمعنى أن بقاء المادة لا تلازم بقاء الصورة، كما أن فناء الصورة بمعنى تبدلها
لا تلازم أيضا فناء المادة.

ضرورة الدين قضت بأن من * قضى وفاضت روحه من البدن
يعيده رب المجازاة غدا * عينا، كما أنشأه في الابتدا

وحينئذ فلو قام دليل من الشرع على بقاء الإنسان في عالم البرزخ منعما أو
معذبا، أو أنه صح إخباره بعود الصورة يوم القيامة على مادة كل فرد من البشر، أو
من سائر المخلوقين على ما كانت عليه مركبة مع مادته في الدنيا عينا من غير تغير
ولا فرق أصلا وجب الإذعان به، فإنه لا وحشة في شيء من ذلك، ولا مانع عقلي
يمنع عن صحته وتعقله أصلا.

وعندئذ نقول: أما أصل المعاد مجملا فقد تصافقت الأدلة الأربعة بأجمعها
على صحته، وأنه لا بد من وقوعه، ولم يختلف في ذلك اثنان، ولم يخالف فيه أحد
من أرباب الملل والأديان المختلفة، والمذاهب الكثيرة المتباعدة، اللهم إلا بعض
الطبيعيين على ما ينسب إليهم، ولا يعبا بهم على تقدير صحة النسبة.
نعم، قد انقذ بما ذكرنا أنه لم يكن إنكار أولئك الشذمة القليلة من غواة
الفلاسفة إنكارا لمطلق المعاد من أصله، بل إنما هم أنكروا كون ذلك معادا
جسمانيا، وقالوا: إنه لا يكون المعاد إلا للنفوس المجردة والمواد الباقية الأصلية
من غير هيئة ولا صورة على ما أشرنا إليه من مذهبهم.

وحينئذ فلا يذهب عليك أن «ضرورة الدين» الإسلامي على تكثر مذاهبه، بل
وكذا سائر الأديان: «قضت» وحكمت باتا «بأن من» مات و «قضى» أجله
«وافضت» نفسه، أي خرجت «روحه من البدن» العنصري لا بد وأن «يعيده رب
المجازات غدا» يوم القيامة.

وفي ذكر كلمة " المجازاة " إشارة إلى سبب الإعادة، وأنها لم تكن عبثا، بل
ليجزى كلا من عبده وإمائه على ما عمله في الدنيا إن خيرا فخييرا وإن شرا فشرا،
فهو سبحانه بقدرته الكاملة يعيد كل ذي نفس ناطقة «عينا» بهيئته وصورته
الدنيوية بنفسها، مركبة بمادته الأصلية «كما أنشأه» في رحم أمه «في الابتداء»

وإن زعم بعض من لا خبرة له بعود المادة في صورة أخرى غير صورته الدنيوية، وإنما ذهب إلى ذلك لشبهة ستعرفها مقرونة بنقضها إن شاء الله تعالى.

وأن البرهان القطعي لما ذكر من المعاد الجسماني بعد متواترات الكتاب والسنة وإجماع المسلمين وسائر الملل بل ضرورة أديانهم جميعا (١): هو حكم العقل البات بذلك على إثر حكمه القطعي بعدل الرب تعالى، وحكمته البالغة في إنزال الكتب، وإرسال الرسل مبشرين ومنذرين، فإن ذلك يستتبع قطعيا وجود الجزاء يوم المعاد، وإلا لذهبت مظالم العباد، وتساوى أهل الصلاح والفساد. ومن الواضح أن ذلك كله مناف للعدل المطلق، والحكمة التامة في بعث أولئك الرسل المكرمين، ولا سيما مع ما أصيبوا به من أممهم من الإيذاء والتكذيب والسب والتهديد والقتل والتشريد والطرود والتبعيد، وخصوصا مع ما علم قطعيا من كون أعاديهم في الغالب أولي بطش وشدة، وذوي جاه وعزة، وسعة ومنعة، وعدد وعدة، وغنى وثروة، ولم يكن أولئك المقربون المبعوثون من قبله تعالى إلا بعكس ذلك كله في الغالب منهم.

بل وكذا من تبعهم من المؤمنين الصالحين، فإن الأكثر منهم كانوا كذلك أيضا على ما سطرته التواريخ، واستفاضت به الأحاديث المأثورة الصحيحة.

وقد لخصها قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو أحد خلفائه (عليهم السلام): "البلاء للأنبيا، ثم الأولياء، ثم الأمثل فالأمثل" (٢).

وكذا الآيات الكثيرة من الكتاب، ومنها: ما ذكره تعالى مشيرا إلى عدم اعتبار ما وهب لأعداء الدين من النعم الدنيوية بقوله جل وعلا: (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة ومعارض عليها يظهرن * ولبيوتهم أبوابا وسررا عليها يتكئون * وزخرفا وإن كل ذلك لما متاع

(١) انظر مناهج اليقين: ٣٣٧.

(٢) الكافي ٢: ٢٥٢ / ١، علل الشرائع ١: ٤٤ / ١، مسكن الفؤاد: ٤، سنن الترمذي ٤: ٢٨ / ٢٥٠٩، سنن ابن ماجه ٢: ١٣٣٤ / ٤٠٢٣.

الحياة الدنيا والآخرة عند ربك للمتقين) (١).
ومنها: ما أشار تعالى به من إصابة الصلحاء في الدنيا بأنواع المصائب والبلاء
كقوله عز من قائل: (ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال
والأنفس والثمرات وبشر الصابرين) (٢).
ويؤكد كل ذلك ما يشاهد بالعيان ويرى في الأعصار الحاضرة بالوجدان في
الأعداء وسائر الفسقة والفجرة، وكثير من أهل الفساد من السعة والدعة والعز
والجمال والجاه والجلال، وما يشاهد بعكس ذلك في كثير من الأخيار والصلحاء
والأبرار من الفقر والذل والمرض وأنواع المصائب.
وبذلك كله يعلم قطعياً أنه ليس شيء من النعم الدنيوية أجراً للمطيع،
ولا يمكن أن يكون شيء من المصائب والبلايا الفانية جزاء للعاصي وانتقاماً منه،
وإلا لزم كون أولئك المقربين من الأنبياء المعصومين (عليهم السلام) وأتباعهم أعداء له
تعالى منتقماً منهم، والعياذ بالله، وكون أولئك الفسقة الأشرار العصاة مقربين لديه،
واستحالة ذلك كله واضحة، فلا جرم بمقتضى عدله تعالى وحكمته لا تكون تلك
الحوادث الدنيوية للفريقين إلا فتنة واختباراً لهم، وإتماماً للحجة عليهم، صبرا
وجزعا وشكرا وكفرا.
وبذلك يستأهلون الجزاء الأخروي ثواباً أو عقاباً كما قال تعالى: (ليميز الله
الخبيث من الطيب) (٣) (إنما أموالكم وأولادكم فتنة والله عنده أجر عظيم) (٤).
وعليه، فلا محيص أبداً عن القول بصحة دار الجزاء، وأنه لا بد من إعادة
الأجسام المطيعة والعاصية بأجمعها يوم القيامة مؤلفة بنفوسها المجردة، لينال كل
منهم ما يستحقه بعمله من العقوبة على المعصية أو المثوبة على الطاعة، بمقتضى
وعد ربه تعالى له، الذي لا خلف فيه وإن كان ذلك فضلاً منه لعبده المطيع من غير
استحقاق، على ما تقدم بيانه.

(١) الزخرف: ٣٣ - ٣٥.

(٢) البقرة: ١٥٥.

(٣) الأنفال: ٣٧.

(٤) التغابن: ١٥.

ثم إذ قد عرفت معنى الفناء وعلمت أنه لا يكون إلا للصورة دون المادة الأصلية: اتضح لك أن القول بعود الأجسام بعينها يوم القيامة ليس من باب إعادة المعدوم كما عرفت، بل إنه من باب جمع المنتشر وتبديل صورة بصورة، وليس ذلك على الله بعزيم، ولا مطاردة بين ذلك وبين ما اتفقوا عليه من الاستحالة المذكورة. لا يقال: إنه بعد تسليم الفناء ولو كان ذلك في الصورة دون المادة يعود المحذور، وهو استحالة إعادة المعدوم على ما اتفقت عليه كلمة الكل. ووجه الاستحالة واضح، حيث إن الصورة التي هي عبارة عن الهيئة الخارجية الموجبة لتشخص الماهية ووجود المادة الأصلية - وهي السبب الوحيد لشيئية الشيء، ولا يكون تعدد الشيء ووحدته إلا بتعددتها ووحدتها بالضرورة - لا يمكن تحققها خارجا إلا محفوفة بلوازم الوجود من الزمان والمكان والحالات والصفات والأعراض كما هو واضح.

وحيث إنه لا يعقل إعادة تلك اللوازم بعينها بعد فنائها بواضح الضرورة مع كونها دخيلة في إعادة الصورة المحفوفة بها والملازمة لها، فلا محيص عن القول بالاستحالة المذكورة، ولا بد حينئذ من القول: إما بإعادة النفوس المجردة - على ما ذهب إليه قدماء الفلاسفة - من دون إعادة الصور الخارجية (١). وإما القول بكون الصور المعادة مغائرة للصور الدنيوية الفانية.

فإنه يقال: إن إعادة الصورة بنفسها وبحقيقتها غير ملازم لإعادة تلك اللوازم، وذلك لوضوح أنها مغائرة لذات الصورة، وغير داخلة في حقيقتها قولاً واحداً بعد اعتراف المعترض - كما عرفت - بأنها من لوازمها الخارجية، وعليه فصدق الوحدة بين الصورتين غير متوقف على وحدة اللوازم الخارجة عن ذاتها، ولا يستلزم صدق إعادة الصورة المنعدمة الفانية إعادة شيء من تلك الضروريات

(١) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤٠٦ وشرح المقاصد ٥: ٨٨.

ولا ينافيه تخلل العدم * إن كان من مات بموته انعدم
فإن كون الشيء في وقتين * لا يقتضي القلب إلى شيئين
ولا تقاس قدرة القدير * بقدرة العاجز في التصوير

الوجودية، ولا يضر بالصدق المذكور «ولا ينافيه تخلل العدم» والفناء بين
الصورتين و «إن كان من مات» فنيت صورته، و «بموته انعدم» وجوده الظاهري.
ولا يتوهم حينئذ لزوم انقلاب الصورة الواحدة بالحقيقة إلى المتعدد باعتبار
تعدد لوازمه الخارجية من الزمان والمكان وأمثالهما «فإن كون الشيء» الواحد
وتحقق وجوده المتفرد «في وقتين» أو في مكانين أو بصفتين «لا يقتضي»
الانقلاب المحال، وذلك لوضوح أن «القلب» المذكور «إلى شيئين» لا يكون إلا
عند انقلاب الشيء بذاته وبحقيقته من الواحد إلى المتعدد، لا بتغير لوازمه
الوجودية وعوارضها الخارجية كما هو واضح، بشهادة العرف والضرورة.
وعليه، فلا وحشة في القول بإعادة نفس الصورة بعينها، ولا مطاردة بين ذلك
وبين استحالة إعادة المعدوم بعد فنائه، ولا موقع لدعوى الاستحالة المذكورة إلا
توهم العجز عن ذلك، وأنه في مثل المقام أوضح فاسد، فإن ذلك على تقدير
تسليمه إنما يكون في العبد العاجز القاصر عن الإحاطة بجهات العينية والغيرية،
الذي لا يملك إيجاد أقل شيء معدوم، وأما الرب القادر على كل شيء جل شأنه
وعظمت قدرته فتوهم العجز فيه كفر محض، بل إن ذلك مما لا يعقل بالإضافة إليه
جل وعلا بعد التسالم على العينية الحقيقية بين قدرته الكاملة وذاته العليا، فإن
ذلك مساوق لنفي الذات المقدسة، والعياذ بالله.

وكيف كان فلا موقع في مثل المقام للتوهم المذكور أصلا «ولا تقاس قدرة
القدير» على كل شيء المقتدر على إعادة الصورة الأولى بعينها بعد فنائها «بقدرة»
العبد «العاجز في التصوير» والذي لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة
ولا نشورا، سواء أريد بالفناء ما عليه أهل الحق من تفسيره في المقام بتفرق

والنفس من بعد خراب البدن * تبقى كما كانت ولما يكن
والسمع قد دل على الأمرين * فليس تبقى شبهة في البين

الأجزاء، وتفسير الإحياء بجمعها والالتيام بينها، أو أريد منه الانعدام الصرف على ما قال به بعض من لا خبرة له، وفسره به حتى في مثل ما نحن فيه، وقد عرفت فساده في المقام، وسيأتيك مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.
«و» قد عرفت فيما ذكرنا أن «النفس من بعد خراب البدن» وصيرورته ترابا أو غيرها «تبقى» في عالم البرزخ «كما كانت» كذلك موجودة في عالم خلق الأرواح «ولما يكن» البدن يومئذ مخلوقا، ولم يكن له عين ولا أثر، فإنها حسب المأثور كتابا وسنة خلقت قبل خلق الدنيا، وقبل إيجاد عالم الأجسام بآلاف من السنين، ولعل إليه الإشارة بقوله تعالى: (ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان) (١).

وعليه، فلا غرو ولا وحشة في دعوى إمكان إعادة الجسد العنصري من كل شخص، مؤلفا بنفسه القائمة ومادته الأصلية التي كانت باقية في البرزخ وإن فسرنا الفناء العارض على جسده بالانعدام المحض، فضلا عما لو فسرناه بالمعنى المشهور على ما عرفت، من معنى الانتشار وتبدل الصورة.
وبالجملة، فإمكان ذلك مما لا ينكر بكلا المعنيين وعلى كلا المذهبيين، بضرورة حكم العقل؛ فضلا عن النقل الثابت «والسمع» المتواتر كتابا وسنة، فإنه «قد دل على» كلا «الأمرين» وهما الإمكان والوقوع، أو أنهما بقاء النفس في البرزخ وعود الصورة يوم المعاد، مركبا معها كما كانا كذلك في عالم الحياة الدنيوي.
وذلك مضافا إلى إجماع المسلمين، بل وسائر الملل أيضا على ذلك.
وعليه «فليس تبقى شبهة» ولا موضع خدشة في ذلك، ولا يبقى «في البين»

(١) يس: ٦٠.

ففي المعاد عاد منها العلقه * للبدن المحشور بعد الفرقه
وحشره بجمع ما تشنتا * مؤلفا كما به الذكر أتى

شك أصلا بعد قيام الأدلة الأربعة بأجمعها عليه؛ ضرورة أنه بعد ثبوت إمكانه
وقيام تلك البراهين القطعية على ذلك لا محيص عن الإذعان بصحته وثبوتته، وإلا
فلا يثبت شيء من الأحكام والأمور المغيبة بشيء من الأدلة أبدا.
وعليه «ففي المعاد عاد» قطعيا من النفس ما كان «منها» من «العلقة» الكاملة
«للبدن المحشور» المجتمع أجزاءه «بعد» طول «الفرقة» بينهما في عالم البرزخ.
«و» قد عرفت أن «حشره» إنما يكون «بجمع ما تشنتا» من أجزاءه العنصرية،
حال كونه «مؤلفا» مع النفس «كما» نطق «به الذكر» الحكيم، وقد «أتى» ذلك في
آيات عديدة وسور شتى منه، على ما سنشير إلى بعضها إن شاء الله تعالى.
وبها تعرف أن الموت ليس إلا عبارة عما ذكر، من الفرقة بين البدن والنفس،
كما أن الإحياء بعده ليس إلا عبارة عن إعادة الائتلاف بينهما بعد جمع المنتشرات
من أجزاء البدن البالي، وهكذا الفناء والهلاك المفسرين بالموت في قوله تعالى:
(كل من عليها فان) (١) و (كل شيء هالك) (٢).
والظاهر اتفاق أهل اللغة أيضا على كون الحشر بمعنى: الجمع (٣) ويشهد لذلك
بكل وضوح ما تراه في كثير من الآيات القرآنية من إطلاق الإحياء وإعادة
الموتى على جمع ما بلى وانتشر من أجزاء العنصرية، وإرادة ذلك منها من غير
شبهة كما في قصة الخليل (عليه السلام) وسؤاله ربه تعالى أن يريه إحياء الموتى، فأجابه
الله
تعالى إلى ذلك، وأمره بذبح الطيور الأربعة ودق أبدانها بما فيها من الريش والعظم
واللحم مختلطا بعضها ببعض مفرقة أجزاءها بحيث لم يبق ميز لشيء منها، ثم أمره
بتوزيع تلك الأجزاء الممتزجة على الجبال العشرة، وجعل رؤوسها المقطوعة

(١) الرحمن: ٢٦.

(٢) القصص: ٨٩.

(٣) أقرب الموارد ١: ١٩٤، المصباح المنير ١: ١٣٦ (حشر).

فالطير أحيائها بوجه بين * إذ قال إبراهيم رب أرني
فالبطن المعاد بالضرورة * ما كان فانيا بخلع الصورة

بمحضره، وأن ينادي كلا منها، ولما ناداها رأى أن تلك الأجزاء تطير ذراتها
المتفرقة وتهبط في الجو من على رؤوس الجبال، ويلتئم بعضها ببعض حتى صار
كل منها جسدا تاما، التصق برأسه الملقى على الأرض، وعاد حيا كما كان قبل
الذبح عينا.

وعليه «فالطير» الأربعة المشار إليها في قوله تعالى: (قال فخذ أربعة من
الطير فصرهن إليك ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا ثم ادعهن يأتينك سعيًا) (١).
«أحيائها» الله تعالى بما عرفت له من المعنى، من جمع متفرقاتها وحشر
ممزقاتها وإعادة الائتلاف بين أرواحها وأجسادها بعد فناء صورها وتغيير
هيئاتها، وذلك هو الإحياء المسؤول قطعا «بوجه بين» وإلا لزم عدم إجابته تعالى
لدعاء خليله المقرب لديه: (و «إذ قال إبراهيم رب أرني» كيف تحيي الموتى) (٢).
وذلك واضح الفساد، مضافا إلى لزوم لغوية العمل وقبح الأمر به على تقدير
كونه أجنبيا عن الإحياء المطلوب له (عليه السلام) المسؤول منه تعالى، وتعالى ربنا عن
ذلك علوا كبيرا.

وبذلك كله يتضح لك أن الفناء في لسان الشرع والعرف واللغة ليس إلا بمعنى
تفرق الأجزاء العنصرية وتبدل صورها بعد افتراقها عن نفوسها وأرواحها
الجوهرية، وليس معناه الانعدام المحض والفقدان البحت.
وعليه «فالبطن المعاد بالضرورة» من العقل والنقل كتابا وسنة إنما هو نفس
«ما كان فانيا» في اصطلاح العرف واللغة، وهو المفسر لديهم «بخلع الصورة» على
سبيل تفسيرهم الإحياء بما عرفت، من جمع شتات الأجزاء، ثم لبسها الصورة

(١ و ٢) البقرة: ٢٦٠.

وهو الذي أنكره الناس على * من بعثوا للاهتداء رسلا
فأنكروا نشر العظام البالية * مكسوة بلحمها كما هيه
والله قد كرر في الكتاب * قيلهم المقرون بالجواب
فتارة فيه الجواب وقعا * أيحسب الإنسان أن لن نجمعا

الأولية عينا.

«و» هذا «هو الذي أنكره الناس» واستغربوه وردوا «على» سفراء الخالق
تعالى، وهم «من بعثوا للاهتداء رسلا» إلى الخلائق «فأنكروا نشر العظام البالية»
وإعادة صورها الأولية عليها، حال كونها «مكسوة بلحمها» وعصبها وعروقها
«كما» كانت في النشأة الدنيوية بعينها «هي» هي، وذلك لوضوح أنه لو كان إخبار
أولئك السفرة الكرام (عليهم السلام) ومن حذا حذوهم عن إعادة النفوس المجردة - على
ما

زعمه أولئك الغواة من الفلاسفة - لم يكن حينئذ وجه لاستعظام الكفار واستغرابهم
ذلك، وإنكار إمكان إعادتها بعد معلومية كونها خفيفة غير مرئية، وكونها قابلة
للبقاء على سبيل سائر المجردات الباقية.

«و» يشهد لذلك ما ترى: أن «الله» سبحانه «قد كرر في الكتاب» ذكر ذلك
تصريحا وتلويحا، وأخبر عن «قيلهم» الفاسد «المقرون بالجواب» المفحم
مشتملا على الإشارة إلى ما ذكر، من كون الإحياء بمعنى جمع الأجزاء «فتارة فيه
الجواب وقعا» عن اعتراضهم وإنكارهم بقوله تعالى: («أيحسب الإنسان أن لن
نجمع» عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه) (١) بعد إنكارهم ذلك وقولهم:
(أئذا كنا عظاما ورفاتا أننا لمبعوثون) (٢) وقولهم: (من يحيي العظام وهي
رميم) (٣) وقولهم: (من يعيدنا) (٤) وأمثال ذلك.
فرد عليهم الرب سبحانه ببيان قدرته تعالى على الإحياء وإعادة صورهم

(١) القيامة: ٣ - ٤ .

(٢) والإسراء: ٤٩ .

(٣) يس: ٧٨ .

وتارة مضمون يحييها كما * أنشأها قبل وكانت عدما
فما جرى على لسان الأمم * ما هو من عظم ولحم ودم

وتسوية بنانهم، فتراه كيف عبر عن إحيائهم بجمع عظامهم بعد تفرقها «و» كذا
«تارة» أخرى رد عليهم بما هو «مضمون يحييها كما» فطرها أول مرة،
و «أنشأها قبل» وجودها الأولي «وكانت عدما» محضا، وذلك قوله تعالى:
(قل يحييها الذي أنشأها أول مرة) (١) (قل الذي فطر كم أول مرة) (٢) (وإليه
ترجعون) (٣).

وترى في كل تلك الآيات ونظائرها قياسه الحياة الأخروية على الحياة
الدنيوية، وتثبت تلك الحياة الباقية بتنظيرها بهذه الحياة الفانية، كما في قوله
سبحانه: (أفرأيتم ما تمنون أن أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون) (٤) (فلينظر الإنسان
مم خلق * خلق من ماء دافق) (٥).

ومن الواضح المعلوم أن الحياة الحاضرة لم تكن إلا بائتلاف النفس المجرد
مع الأجزاء المجتمعة بالقدرة الكاملة، فلا محيص عن كون تلك الحياة الثانية أيضا
كذلك؛ تثبينا لصحة التشبيه والتنظير؛ وتحقيقا لتامة القياس.

ثم بعد ذلك راجع كثيرا من آيات أخرى المعبر فيها عن جمع شتات الأجزاء
بالحياة والبعث، كقوله تعالى في قصة عزيز النبي (عليه السلام): (أو كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها قال أنى يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام
ثم بعثه) (٦).

وقوله سبحانه في طائفة أخرى: (فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم) (٧).
وعليه «فما جرى على لسان الأمم» الكافرة: من الإنكار والاستغراب، لم يكن
إلا جمع «ما هو» مركب «من عظم ولحم ودم» من أجزائه المنتشرة، وإعادة

-
- (١) يس: ٧٩.
(٢) الإسراء: ٥١.
(٣) البقرة: ٢٤٥ ويونس: ٥٦.
(٤) الواقعة: ٥٩.
(٥) الطارق: ٥ - ٦.
(٦ و ٧) البقرة: ٢٥٩ و ٢٤٣.

وهو الذي نادى به خير البشر* وأسمع الأصم أنثى وذكر حتى غدا يعرفه الجميع* يعرفه الشريف والوضيع

حيا مؤلفا بنفسه المجردة، لا إعادة نفسه المجردة وحدها كما عرفت. «و» هذا «هو الذي نادى به خير البشر» إجماعا من الأمة، بل ضرورة من الدين «وأسمع» الأمم به حتى «الأصم» منهم، و «أنثى وذكر» والمؤمن منهم والجاحد «حتى غدا» وأصبح الأمر واضحا «يعرفه الجميع» من القبائل والفرق «يعرفه الشريف والوضيع» من الأمم، وأصحاب الكتب والشرائع وغيرهم، من عبدة الأوثان، بحيث لم يبق لأحد منهم موقع للشك أو التأويل في قصده ومرامه (صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك، وقد بلغ ذلك أقصى مراتب التواتر. وعليه، فما أبشع وما أفسد! تأويل بعض الغواة نداءه ذلك، بأن مراده (صلى الله عليه وآله وسلم)

عن عود الأجسام إنما هو عود أجسام خفيفة مندكة في هذه الأجسام العنصرية، مغايرة لها، مستورة في بواطنها، غير مرئية بالأبصار الظاهرة، وهي شبيهة بأجسام الجن والملائكة، وليس فيها شيء من لوازم الأجسام: كاللون والثقل والطول والعرض والحجم، والحاجة إلى الحيز زمانا ومكانا وأمثالها، وليس لها فناء ولا تغيير، ولا يصيبها شيء من الآفات العنصرية والعوارض الجسمية، كالسمن والهزال والمرض والموت ونظائرها. وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل الضلال من الفلاسفة والنصارى وأصحاب التناسخ (١) ثم تبعهم في ذلك جمع من الصوفية والشيخية والغزالي وأتباعه من الأشاعرة (٢) وابن هيثم وأذنبه من الكرامية (٣) وحملوا نداء الشرع كتابا وسنة في ذلك على عود تلك الأجسام الخفيفة المستورة دون الأجسام العنصرية التي تبلى بعد الموت.

(١ - ٣) حكاه عنهم في شرح التجريد: ٤٠٦ وشرح المقاصد ٥: ٩٠.

فويل من لمثله لا يهتدي * فيبتغي جسما خلال الجسد
جسما لطيفا لا فنا له ولا * فيه ترى كما وكيف خلا

يبقى على ما كان بعد ما انعدم * أساس ما ركب من لحم ودم
«فويل من» يتبع ذلك المذهب الفاسد، أو يعتقد بصدق تلك الخرافات الواهية
البعيدة عن التصور، فضلا عن التصديق.
ويا ويل من يعرض عما عرفت من المذهب الحق العدل، و «لمثله لا يهتدي»
ولا يتبصر «فيبتغي جسما» بتلك الأوصاف «خلال الجسد» العنصري، ويزعمه
«جسما لطيفا لا فنا له ولا» زوال، ولا «فيه ترى كما وكيف» ولا «خللا» بعروض
شيء من العوارض عليه، فهو على ما زعموا «يبقى على ما كان» عليه في الدنيا من
الحياة والحواس والشعور «بعدهما انعدم» جسمه الذي هو «أساس ما ركب» فيه
الجسم اللطيف، وهو البدن العنصري المؤلف «من لحم ودم» وغيرهما، المنذك فيه
ذاك الجسم اللطيف بزعمه.

وأنت خبير بفساد تلك الخرافات وبشاعتها في الغاية، حيث إنه لا يخلو أمر
ذاك الجسد المدعى من كونه: إما مركبا ذا أجزاء وعضلات على سبيل الجسد
المشاهد العنصري. وإما مجردا بسيطا مندكا في مثله، وهو النفس المجرد، فعلى
الأول لا بد من القول بكون كل عضو منه مندكا فيما يطابقه من عضو الجسد المرئي.
وعندئذ لا يخلو أمره من كونه: إما تابعا للعضو المرئي فيما يصيبه مثلا، من
الشل والزمانة والقطع على تقديرها. وإما لا، بحيث لا يتوقف بقاءه على بقاءه، بل
يبقى على ما هو عليه وإن زال العضو المرئي، فعلى الأول يلزم الخلف، بمعنى
نقض ما ادعي، من بقاءه أبديا، وهو كما ترى. وعلى الثاني يلزم ما هو أبشع
وأوضح فسادا وأبين خلفا لدعوى الاندكاك، حيث إنه لا يعقل اندكاك الشيء
وبقاءه في طي الشيء البالي المنعدم بالموت أو القطع.

فلو قطعت يد زيد أسدلا * ما كان منبثا بها بلا بلى

«فلو» فرض أنك «قطعت يد زيد» مثلا في حياته، صارت يده العنصري المرئية بالية فانية، وبقيت يده اللطيفة المندكة فيها سالمة، ومعنى ذلك أنه قد «أسدلا» أي: بقي مرسلا متدلليا «ما كان منبثا بها» أي: مندكا فيها، فيكون حينئذ حالا بلا محل، ومظروفا بلا ظرف، وثابتا بنفسه «بلا بلى» ولا فناء بعد انعدام المندك فيه. وكذا الأمر في سائر الأعضاء وتقدير قطعها مثلا، ومعنى ذلك إمكان بقائه حينئذ إما مستقلا منحازا عن النفس المجردة البسيطة، وإما مندكا فيها، وكل منهما واضح الفساد.

أما الأول: فمضافا إلى كونه دعوى فارغة عن الدليل والبرهان؛ ومضافا أيضا إلى بشاعته بضرورة الفطرة العقلائية: إنما هو مناف لدعوى الاندكاك في العضلات المرئية، فإن معنى القول بذلك حاجته في وجوده إلى وجود محالها الظاهرة المرئية، واستلزام فنائها فناءه، وذلك خلف واضح.

وأما الثاني: فلأن معنى الاندكاك هو الحلول، ومن الواضح بالضرورة استحالة حلول المجرد في مجرد آخر مثله، على تقدير دعوى التجرد والبساطة في المندك. وأوضح من ذلك استحالة وفسادا دعوى اندكاه فيها على تقدير القول بتركبه. وعليه، فلا يتصور معنى معقول لتلك الدعوى الظاهرة في القول بالمغائرة بين المندك والمندك فيه، فلا محيص حينئذ من القول بالعينية بينهما، وعندئذ فلا وجه لتسميته بالجسم اللطيف، ولا موقع لتغيير العبارة، والتعبير عن النفس بالجسم. هذا، مع أن دعوى عوده لا تخلو أيضا من أن المراد منها إن كان عوده منفردا عن البدن العنصري منفصلا عن الجسد المشاهد المرئي مؤلفا مع النفس المجردة البسيطة، رجع ذلك إلى مذهب أولئك الملاحدة من الفلاسفة، وقولهم باختصاص الإعادة يوم المعاد بالنفس المجردة فقط، دون الجسد العنصري على ما عرفتة مقرونا ببيان فساده. وإن كان المراد عوده مؤتلفا بهذا الجسد الثقيل المرئي،

ولست أدري ما الذي دعاه* لما تمج النفس من دعواه

رجع ذلك إلى المذهب الحق الصحيح، وثبت المطلوب، والحمد لله حينئذ على حسن الوفاق، ولولا ذلك، فلا نتصور لتلك الدعوى ولا لشيء من وجوهها ومحتملاتها - كما عرفت - معنى معقولاً، ولا وجهها صحيحاً. «ولست أدري ما الذي» ساق ذلك المدعي الغبي إلى تلك الدعوى المستبشعة الواهية، و «دعاه» إلى اختياره «لما تمج النفس» وتشمئز «من» سماعه و «دعواه» فضلاً عن قبوله والتصديق به، أو الإذعان بصحته؟ نعم إن الظاهر أن الذي أوقعه في تلك الهوة (١) العميقة المهلكة وأضله عن الطريق القويم والصراط المستقيم بعد ابتناء إنكاره المعاد الجسماني على مجرد الاستبعاد فقط: إنما هو شبهة الأكل والمأكل. وتقريرها بأحد وجهين:

أولهما: أنه لو فرض صيرورة بدنين بدنا واحداً، بأن يأكل إنسان إنساناً مثلاً، وامتزج لحمهما امتزاجاً تاماً، وصار الاثنان واحداً، بحيث لم يبق لأحد منهما جزء مختص به كي يعاد مؤلفاً بنفسه خاصة، فحينئذ لا محيص عن إنكار إعادة الجسد العنصري رأساً، وذلك لكون الجزء الواحد المركب فيهما عندئذ مشتركاً بينهما، ولو أعيد مع بدن أي واحد من الأكل أو المأكل، بقي الآخر منهما فاقداً لذلك الجزء. وكذا الكلام في سائر أجزائه العنصرية. وحينئذ يدور أمر الفاقد لها بين أن لا يعاد أصلاً ورأساً، وبين أن يعاد منه نفسه المجردة فقط، وحيث لا سبيل إلى الأول بعد كونه مساوقاً لإنكار المعاد من أصله، فلا محيص عن الالتزام بالثاني، وهو القول باختصاص المعاد بالنفوس المجردة فقط، من دون أجسادها العنصرية، فإنه إذا تم المطلوب في مثال واحد - كما

(١) وقع في هوة، أي: في بئر مغطاة. أقرب الموارد ٣: ٤٢٧ (هوه).

محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) (أو قتل انقلبتم على أعقابكم) (١). وتواترت به السنة، ونعوذ بالله

من ذلك. وكم من عبيد بعكس ذلك، فعاشوا دهرا طويلا في الكفر والشقاء وأنواع المعاصي، ثم غيروا وبدلوا وتابوا عن كل ذلك، ولم يخرجوا من الدنيا إلا صلحاء أتقياء، بل أخيارا أبرارا.

وعندئذ يقال: إن الأجزاء العنصرية الأخيرة المقارنة للموت على التقدير الأول - وهو تقدير كونها عاصية بعد دعوى اختصاص الإعادة بها، دون الأجزاء السابقة المطيعة - لا يخلو أمرها من استحقاقها: إما الإثابة على طاعة غيرها في سابق الأيام، وهي الأجزاء القديمة الفانية على الفرض. وإما العقوبة على ما باشرته هي بأنفسها من المعاصي والكفر.

ومن الواضح أن كلا منهما قبيح يمتنع صدور منه تعالى. أما الأولى: فلاستلزامها إيصال الحق لغير أهله، وإثابة العاصي وتكريمه على عصيانه، وحرمان المستحق لذلك عنه، ولا شبهة في قبحه ومنافاته للعدل والحكمة، مضافا إلى منافاته لنصوص الكتاب والسنة المستفيضة، نظير قوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا) (٢).

وأمثاله من الآيات الكثيرة والأحاديث المأثورة الدالة على حبط أعمال المرتدين بعد الإيمان، وذهاب طاعتهم القديمة وحسناتهم السابقة سدى بعد اختيارهم الكفر، وانقلابهم إلى الشقاوة بعد السعادة. وأما الثانية - وهي عقوبة الأجزاء والعضلات المتأخرة العاصية وإدخالها نار جهنم - فلاستلزامها بطلان أجر الأجزاء المتقدمة المطيعة، وذهاب أتعابها السابقة في سبيل الطاعة ضائعا بسبب عصيان العضلات الأخيرة، وذلك أيضا قبيح مناف للعدل والحكمة، وتعالى ربنا عن كل ذلك.

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) النساء: ١٣٧.

وحينئذ فلا محيص عن القول بامتناع إعادة الأجزاء العنصرية، ولا بد من القول بوجود جسد خفيف من ذلك في البدن العنصري المشاهد المرئي؛ تصحيحا لما ثبت من إعادة الأجسام.

هذا، ولكن لا يذهب عليك فساد كل ذلك من أصله وأساسه «و» أن «شبهة الآكل والمأكول» إنما نشأت من الخلط المفرط بين الأجزاء الأصلية المعبر عنها بالمادة، وبين العضلات الظاهرية العنصرية.

بيان ذلك: أنه لا شبهة في أن الجسد العنصري المشاهد بالعيان له مادة أصلية، هي منشأ نموه وكبر جثته شيئا فشيئا في جميع صورته وهيئاته المختلفة والمصورة، يوما بصورة المنى، ثم بصورة العلقة والمضغة، وهكذا إلى أن يصير جسدا مرثيا، وذلك نظير الحبة من القمح وغيره المزروعة تحت التراب التي تصير منشأ لأغصان طويلة، وأشجار عظيمة، ولا ريب في أن تلك المادة موجودة منتقلة في جميع تلك الصور بشهادة العقل والعقلاء. ألا ترى أنه لو جنى زيد أيام شبوبيته جناية موجبة للقصاص، ولم يقتص منه إلا بعد شيخوحيته، حكم الكل بأن القصاص المذكور لم يكن إلا عدلا وقع في محله، ولا يتفوه أحد بكون المقتص منه بعد تلك المدة الطويلة غير الجاني باعتبار تغير صورته أو تبدل هيئته، بل لو تفوه بذلك أحد لحكموا عليه بالجنون والخبط، وذلك يكشف عن اتفاق العقلاء على بقاء مادته الأصلية الموجبة لتشخصه ووجوده الخارجي وإن تبادلت صورة. وعليه، فلا شبهة في أن تلك المادة باقية ثابتة، وإلا لزم استحالة القصاص من الجاني، واستحال أيضا إيصال الثواب إلى مستحقه بعد انقضاء مدة تغيرت فيها أجزاء بدنه، وهو كما ترى خلاف ما تشهد به الفطرة، كما لا شبهة أيضا في أنها غير النفس المجردة المشار إليها بالضمائر على ما تقدم بيانه، وذلك من أوضح

الواضحات.

وعندئذ نقول: إنه صح فيه أن يقال: إنه هو هو بعينه باعتبار بقاء مادته الأصلية فيه، كما صح فيه أنه غيره باعتبار تغير صورته المرئية، وتبدل أجزائه العنصرية، وذلك نظير ما لو انكسر الكوز من الخزف مثلاً، ثم أعيد بهيئة أخرى غير هيئته الأولى، فإنه صح أن يقال فيه: إنه نفس ما كان أولاً حسب الحقيقة والمادة، كما صح أن يقال: إنه غيره حسب الهيئة والصورة.

كل ذلك بشهادة العرف، وتصديق العقلاء، وإليه الإشارة بقوله تعالى: (كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب) (١).

ثم لا يتوهم أن ما ذكر مساوق لما عرفت فساده، من القول بوجود جسد خفيف خلال الجسد العنصري المرئي، وذلك لأنه كم فرق واضح بين القولين بعد ما عرفت، من كون المدعى في المقام هو بقاء الشيء المادي ذي الأجزاء والذرات القابلة للنمو، دون ما ادعاه الخصم من الجسم الجوهرى الذي لا يمكن فيه النمو ولا المشاهدة.

وإذ قد عرفت كل ذلك انقذ لك أن ما زاد على تلك المادة الأصلية الباقية - وهي عوارض الجسد العنصرى الظاهرى وأجزاؤه المرئية من اللحم والعظم والأعصاب والعروق - وكذا ما يتحلل منها بمرور الأيام، ويسقط عنه مدة حياته من الفضلات - كالعرق والبول والغائط وأمثالها - ليس كل ذلك إلا فضولاً وزوائد على مادته الأصلية الباقية، وأن زوالها بانفصالها عن الجسد، وكذا تبدل صورها بصورة التراب والحجر وأمثالهما، أو تحللها بصيرورتها جزءاً لبدن آكله: لا يوجب زوال تلك الأجزاء الأصلية، ولا تحليل تلك المادة السارية في جميع تلك الصور. وبذلك كله يتضح لك أن تلك الشبهة الفاسدة المعبر عنها بشبهة الأكل والمأكل ليست إلا مغالطة محضة، وأنه «يدفعها» بحذفها ما عرفت، من أن

(١) النساء: ٥٦.

فإن كل بدن يعود * بجزئه، وجزؤه محدود

الزائل أو المتحلل ليس إلا فواضل تلك المادة وزوائدها، وأنه لا يغيرها «تخلف الفضول» عنها، ولا يؤثر ذلك فيها شيء أصلا، فهي باقية على ما هي عليه بلا تغيير أصلا وإن فرض دخولها في جوف شخص آخر، فإنها لا تصير جزءا منه أبدا، بل تكون مبائنا للأجزاء الأصلية من الأكل وإن اختلطا، ثم إذا كان ميعاد المعاد رجعت الصورة الأصلية بهيأتها الأولية بعد تغيراتها الكثيرة، واثلتفت مع مادتها المكنوزة في علمه تعالى المحفوظة في محلها حتى يصيرا شخصا مرثيا مؤلفا مع نفسه البسيطة، مثل ما كان في الدنيا عينا «فإن كل بدن» عنصري «يعود» مؤتلفا «بجزئه» الأصلي الذي هو مادته «وجزؤه» ذلك «محدود» معين في علمه تعالى أينما انتقل من زمان أو مكان عاريا عن الزيادة والنقصان.

وبذلك كله يتضح لك أيضا نقض الشبهة الثانية، وهي محذور عود جميع الفضلات الموجب لعظم الجثة أو عود بعضها الموجب أحيانا لإثابة العاصي أو تعذيب المطيع أو إضاعة حقه، فإن ذلك كله إنما يلزم لو كانت الطاعة أو المعصية صادرة من تلك الفضلات المتحللة أو المستقيمة عند الموت، وقد تبين لك مما ذكرنا أنها بأجمعها أجنبية عن ذلك أصلا ورأسا، وأن المكلف بالأوامر والنواهي ليس إلا المادة الأصلية بعد ائتلافها مع النفس المجردة، وأنها هي التي تعاد يوم المعاد بما كانت عليه في الدنيا، من الهيئة والصورة اللحمية والعظمية وأمثالهما، من غير أن تكون الهيئة بنفسها متعلقة للأوامر والنواهي الشرعية، أو أنه ينسب إليها الطاعة أو المعصية.

وعليه، فلم تكن الهيئات المتبادلة في الحياة الدنيوية وكذا ما تحلل من الجسم وانفصل عنه بصورة الأوساخ وأمثالها إلا فضولا وزوائد تفتى شيئا فشيئا، ولا إعادة لها أصلا، ولا موقع لشيء من تلك الاعتراضات أبدا.

وهل ترى يعاد ما تحللاً* أو ما استقام في الممات بدلاً؟
أو الجميع، والدليل لا يفي* بما تناله يد المنحرف
هذا، وللمانع أن يضرب عن* صيرورة الغذاء جزءاً للبدن

«وهل ترى» بعقلك القاصر أن «يعاد» يوم المعاد «ما تحللاً» بالهضم في
الجوف، حتى صار جزءاً من البدن ثم انفصل عنه بالأوساخ والقذارات؟ «أو» أنه
يعاد «ما استقام» وبقي له «في» حال «الممات بدلاً» عما انفصل عنه؟ «أو» أنه
يعاد «الجميع» من المتحلل الفاني السابق والمتأخر اللاحق حتى يعترض عليه
بتلك الأوهام الخرافية؟

«و» قد اتضح - ولله الحمد - بكل ما عرفت أن ما زعمه المعترض من «الدليل
لا يفي» بما هو مطلوبه، من إنكار إعادة الأجسام، ولا «بما» أي: بإثبات شيء
«تناله يد المنحرف» أي: يتشبث به الضال (*) القائل بالمعاد الروحاني، والبعيد عن
طريق الحق الشرعي.

«هذا» كله بعد المماشاة معه، وتسليم صيرورة الأغذية أجزاء تحليلية. وأما
مع إنكار ذلك فواضح أنه لا موقع ولا وجه أصلاً للتوهم المذكور، ولا مانع من
الإنكار والمنع «و» يجوز «للمانع أن يضرب» صفحا «عن» تسليم «صيرورة

* إن من الزنادقة المنكرين للمعاد الجسماني هو الحكيم المعروف ناصر خسرو، الذي كان
في عصر الغيبة الصغرى على ما قيل. وقد خرج من الناحية المباركة تكفيره، فهرب وتوارى في
بعض بلاد الفرس خوفاً من القتل وهجوم الناس عليه، وله في إنكار المعاد خرافات، منها: قوله
في بيتين أنشدهما بالفارسية. وهو هذا:

مرد کی را بدشت گرك درید* زوبخوردند كركس وزاغان

این چنین كس بحشر زنده شود* تیز بر ریش مردم نادان

فرد عليه الفيلسوف العظيم المولى خواجه نصير الدين الطوسي بقوله (قدس سره):

كردگارش بحشر زنده كند* گرچه أعضاء او شود جوجو

زاولین بار نیست مشكل تر* تیز بر ریش ناصر خسرو

بجعله مثل تنفس الهوا * من المؤثرات في حفظ القوى

الغذاء جزءا للبدن» وينكر ذلك من أصله «بجعله مثل تنفس الهوا» فيدعي كون
الغذاء «من» جملة «المؤثرات في حفظ القوى» البدنية من غير أن يصير جزءا منه.
وعليه، فلا يكون إلا شاغلا للمعدة، ممدا للحياة على سبيل التنفس.
فيقال حينئذ: إن سائر ما يؤكل أو يشرب ينفصل عن البدن في أوانه على
سبيل سائر أو ساخه المنفصلة عنه، وأنه ليس دخوله في الجوف وخروجه منه إلا
على سبيل دخول الهواء فيه وخروجه منه، هكذا قيل.
ولكن لا يذهب عليك أنه لا يمكن المصير إلى ذلك، فإنه لو لم يصر الغذاء
جزءا للبدن فمن أين تكونت العجثة العظيمة؟ ألا ترى حكم الشرع بتحديد نشر
الحرمة في الرضاع بإنبات اللحم واشتداد العظم، فتأمل جيدا.

(٢٤٤)

ما جاء في الدين القويم حق* وما أتى به النبي صدق
فاتبع الظاهر ما لم يمتنع* ودع سبيل الغي، والرشد اتبع
ولا تؤوله بالاستحسان* فإنه من شرك الشيطان

الركن الثاني

في بيان عالم البرزخ، وصحة «ما جاء» منه «في الدين القويم» المعتدل، وبيان
صحة ما ورد عن أهل بيت العصمة والطهارة بالطرق المعتمدة من أحواله وكيانياته.
ولا شبهة عندنا أن جميعه «حق» لا ريب فيه «و» أن كل «ما أتى به
النبي» (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك وفي غيره «صدق» صحيح لا يجحده إلا كافر
أو منافق،

ونعوذ بالله تعالى من ذلك.

«فاتبع الظاهر» من الأحاديث المأثورة عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) بالطرق الوثيقة «ما
لم

يتمتع» فيه الصحة بظاهره عقلا، وإلا لزم فيه التأويل المقبول «ودع سبيل الغي»
والضلال وآراء أهل المذاهب الفاسدة «و» لكن سبيل «الرشد اتبع». وليس
الرشد إلا في متابعتة (صلى الله عليه وآله وسلم) ومتابعة أهل بيته المعصومين (عليهم
السلام)، فخذ ما ثبت عنهم

«ولا تؤوله بالاستحسان» والقياس الباطل «فإنه من شرك الشيطان» ومصائده،

ونصه ولو بزعمك امتنع * متبع، والرأي للشرع تبع
وليس ما نص عليه إلا * وحيًا من الله، فلا تزلا
ولا تحكم عقلك القاصر في * ما جاء في الدين القويم الحنفي

وهو أول من قاس حسب ما ورد عنهم (١).
«و» إذا ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) ما هو نص صريح في خبر ماض أو أمر
مستقبل أو
غير ذلك، فلا شبهة في أن «نصه» (صلى الله عليه وآله وسلم) حجة شرعية للاعتقاد به، أو
العمل على
طبقه «ولو» كان ذلك «بزعمك» الفاسد وفهمك القاصر مما «امتنع» فيه الصحة أو
الوقوع، فإنه «متبع» مطلقا، «والرأي للشرع تبع» خلافا لأهل الرأي المخترع
فإنه (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يخبر عن شيء ولم يأت بحكم أصلا من عند نفسه
المقدسة، ولم
ينطق بشيء أبدا عن شهوة النفس البشرية واتباع الهوى «وليس ما نص عليه إلا»
أمرا و «وحيًا» أوحى إليه (صلى الله عليه وآله وسلم) «من الله» تعالى، كما قد صرح
بذلك في قوله
عز وعلا: (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى * علمه شديد القوى) (٢).
وعليه «فلا تزلا» عن نصوصه الثابتة برأيك السخيف «ولا تحكم عقلك
القاصر» أي: لا تجعله حكما «في» تبويض «ما جاء في الدين القويم» المستقيم
«الحنفي» الذي لا عوج فيه ولا ضيق ولا حرج، بأن تأخذ ما وافق عقلك وتتبعه،
وتنكر ما لم يدركه فهمك وتتركه، بعد تسالم الكل وتصافق عقلاء الملل أجمع
فضلا عن إجماع المسلمين خاصة على أنه لم يكن في شيء من أحكامه الشريفة
وأخباره الكثيرة عن الوقائع الماضية والمستقبلية ما يستقبحه العقل السليم، أو ما
يحكم باستحالته.
ولا شبهة في أن دينه المقدس أشرف الأديان وأسمحها كما قال (صلى الله عليه وآله
وسلم):

(١) المحاسن ١: ٢١١ / ٨٠، الكافي ١: ٥٨ / ٢٠ و ٤: ١١٣ / ٥، دعائم الإسلام ١: ٩١ و ٢:
٥٣٥ / ١٩٠١ و ١٩٠٣، علل الشرائع ١: ٨٦ / ١ باب ٨١، بحار الأنوار ١٠: ٢٢١ و ١١: ١٠٢.
(٢) النجم ٣ - ٥.

فقد أتى في الميت حين تقبره * يسأله نكيره ومنكره
في سعة من بركات عمله * أو ضغطة من دركات زلله

" بعثت بالحنيفية السمحة السهلة " (١) وقال الله تعالى: (وما جعل عليكم في الدين
من حرج) (٢).

وبالجملة، أن من المفروض الواجب على كل من آمن بالله تعالى وكتبه
ورسله أن يخضع لجميع ما ثبت في الشريعة المقدسة الإسلامية، ويدعن بصحة
ذلك في قلبه، ويعترف به بلسانه وإن قصر فهمه عن إدراكه، واستبعد ذلك قاصر
عقله، وليس له الاعتراض على شيء منه بقول: لم وبم، كما أنه ليس له إنكار ذلك
أبداً، وأن من المعلوم الثابت من ذلك ما ورد عنه وعن أهل بيته الطاهرين (عليهم السلام)
من

وقائع عالم البرزخ، وما يكون يوم الحشر والمعاد.
«فقد أتى في» أمر «الميت» وأحواله «حين تقبره» أحاديث كثيرة دلت على أنه
يسأل عندئذ عن ربه وعن نبيه وأئمة ودينه وكتابه (٣) «يسأله» عن كل ذلك «نكيره
ومنكره» وأنهما ملكان موكلان بذلك، وفي بعض الأحاديث المأثورة: أن اسمهما:
مبشر وبشير (٤) وإن قيل باختلاف الصنفين، فالأولان منهما ينزلان على العصاة
والكفار، والأخيران للمؤمنين الأتقياء، يبشرانهم بالنعيم المقيم، والأجر العظيم (٥).
ثم المقبور إما أن يكون «في سعة» وراحة في قبره «من بركات عمله»
وحسناته التي أتى بها في دار الدنيا بحسن اختياره «أو» أنه يكون في «ضغطة»
ناشئة «من دركات زلله» وتبعات سيئاته التي ارتكبها بسوء اختياره.

(١) الوسائل ٨: ١١٦ أبواب بقية الصلوات المندوبة باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٤: ١٣٦ و ٦٦:
٤٢، مسند أحمد ٥: ٢٦٦.

(٢) الحج: ٧٨.

(٣) الكافي ٣: ٢٣١ / ١، دلائل الإمامة (محمد بن جرير الطبري): ٣٦٦، تصحيح الاعتقاد
(مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

(٤ و ٥) تصحيح الاعتقاد (مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ٩٩.

يراه روضة من الجنان* أو حفرة من حفر النيران

وعليه، فالقبر يختلف مرآه باختلاف المقبور، فهو «يراه» إما «روضة من» رياض «الجنان» الواسعة بحسن عمله «أو» يراه «حفرة من حفر النيران» بقبح صنيعه، وأن المأثور في ذلك أكثر من أن يحصى في المقام. ومن أرادها فليراجع كتب الأخلاق والأحاديث والتفاسير (١) وإنما المهم في المقام بيان وجوب الإذعان بذلك كله ولو بنحو الإجمال، من غير معرفة تلك الأمور المخبر عنها بكنهها وحقائقها؛ ضرورة أنه بعد تقدير كونها ممكنة الوقوع وغير مناف لحكم العقل - والمفروض أنه قد أخبر الصادق المصدق عنه - فلا محيص عن الخضوع له والتصديق به عقلا وعرفا، ولا ينبغي لمؤمن ولا مؤمنة بالله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) الشك فيها، ولا يجوز لهما الإصغاء لهفوات الجاهلين وخرافات

الملحدين المنكرين لبعض تلك المآثورات الصحيحة، والمعترضين عليها، بسبب قصورهم عن إدراكها، من غير أن يستندوا في إنكارهم أو اعتراضهم إلى حجة أو برهان سوى الاستغراب، وعدم الوجدان لنظائرها في هذه النشأة الدنيوية. ولا بأس بالإشارة إلى بعضها متعقبة بأجوبتها ليتضح لك فسادها: أحدها: اعتراضهم على المآثور من حضور النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه الطاهرين (عليهم السلام) عند الميت وتلقيهم له الشهادتين، وتبشيرهم إياه بالخير إن كان من الصلحاء، أو بعكس ذلك إن كان من الطلحاء (٢) فاستغرب ذلك بعض الجهلة الحمقاء، وقالوا: كيف يمكن ذلك مع كثرة أموات البر والبحر في كل يوم، بل في كل ساعة في شرق الأرض وغربها وسائر نواحيها، مع مصادفة القتل أو الموت لألوف من النفوس بزمان واحد حقيقي على اختلاف أماكنهم؟ ثم ما معنى توصيتهم ملك الموت بالرفق بالمؤمن الصالح والعنف بغيره، على

(١) انظر الكافي ٣: ٢٤٢ / ٢، الخصال: ١٢٠ / ١٠٨، تفسير الصافي ٣: ٤١٠.

(٢) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧.

ما ورد عنهم (عليهم السلام)؟ (١).

ثم كيف يكون حضورهم؟ هل هو بأجسادهم العنصرية؟ وليست إلا مقبورة في مراقدهم، ولا تخلو تلك المراقد المباركة من تلك الأجساد الشريفة قطعا أصلا ولا ساعة واحدة، وإلا لزم لغوية حضور الزائرين فيها، ولا يقول بذلك مؤمن أبدا. أو أنه بأرواحهم ونفوسهم المقدسة، وهي على ما تقدم بيانه ليست إلا جواهر مجردة، ليس لها أعضاء ولا جوارح، ولا حركة ولا سكون، ولا هيئة ولا كلام، ولا ذهاب ولا مجيء، فكيف يكون ذلك؟

ثانيها: ما نهقوا به، من الاعتراض على ما ورد أيضا من تجسم أعمال الميت في قبره حتى يراها بهيئة حسنة أو قبيحة (٢) مع ضرورة كونها أعراضا فانية، ولا يتصور لها وجودات منحازة عن جواهرها.

ثالثها: ما نبخوا به أيضا من الاعتراض على لحوق أرواح المؤمنين بوادي السلام، على ما ورد في الأحاديث المأثورة (٣) من أنهم بعد دفن أجسادهم في مقابرهم بأكناف الأرض تلحق أرواحهم بأرواح سائر المؤمنين المجتمعين في ظهر الكوفة بأرض النجف، فيجتمعون كلهم هناك، ويتشاركون في المحادثة والاستئناس، والأكل والشرب، والتلذذ بأنواع النعم.

وكذا ما ورد من لحوق الكفار وأصحاب الكبائر من المسلمين بوادي برهوت (٤) وتعذيبهم هناك إلى يوم ينفخ في الصور، مع أن الأرواح من الصنفين ليست إلا أشباحا، وليس لها جوارح ولا جوانح، فكيف يكون تلذذهم بالطعام والشراب وسائر أنواع النعم؟

(١) انظر بحار الأنوار ٦: ١٧٣ باب ٧.

(٢) انظر الأربعون حديثا (الشيخ البهائي): ٤٧٤.

(٣) انظر الكافي ٣: ٢٤٣، التهذيب ١: ٤٦٦ / ١٧١، الفصول المهمة (الحر العاملي) ١: ٣٢٩ / ١، بحار الأنوار ٩٧: ٢٣٣.

(٤) الكافي ٣: ٢٤٦ / ٣، الفصول المهمة (الحر العاملي) ١: ٣٣٧ / ٦، بحار الأنوار ١٠: ١٣٠ و ٢٥: ٣٨٢ و ٨٦: ٢٨٥.

ولا يجوز لديهم التسرع إلى تكذيب ما ورد عنه، ولا سيما إذا كانت الوسائط الناقله عنه ثقات مأمونين من الكذب والافتراء، وخصوصا إذا تعددت الإخبارات عنه بطرق شتى، ووسائط مختلفة، حتى بلغ حد الاستفاضة أو التواتر. فلا شبهة في أنه لا يشك عاقل حينئذ في صدق الخبر وصدوره من المخبر الصادق، ولا ريب في حصول اليقين والقطع بصحته، ولا أقل من طمأنينة النفس، وكل ذلك مما هو حجة عندهم، ويعول عليه لديهم، من غير خلاف ولا نكير، وإن كان الأولان منهما يسمى عندهم بالعلم الوجداني، وتسمى الطمأنينة بالعلم العادي، فيخضعون له، ويحكمون بصحته، وربما يحكمون على الشاك فيه فضلا عن المنكر له بالجنون وسخافة الرأي ولياقة الاستهزاء، ويتلقون الخبر عندئذ بأحسن قبول وإن عجزوا عن إدراك حقيقته ومعناه، ولم تنل أفهامهم كنه المقصد منه ومغزاه، فيصدقونه على نحو الإجمال من غير فحص عن مرام المخبر بوقوعه في المستقبل، ولا سؤال عن حاقه وكيفيته فيما لم يوجب ذلك عملا ولا تكليفا في الوقت الحاضر على العبد الموجه إليه الخطاب، ولم يكلفه المخبر بمعرفة الشيء المخبر عنه بحقيقته، بل لم يكلفه إلا بالاعتقاد بذلك بجنانه وضميره، دون العمل الخارجي بجوارحه، واكتفى في ذلك بالمعرفة الإجمالية كما فيما نحن فيه، من إخبارات ذلك المخبر الصادق المعصوم بوقائع البرزخ والقيامة التي اكتفي فيها بذلك. فإن المستفاد من أدلتها ليس إلا وجوب الاعتقاد الجزمي بصحتها، بل الظاهر من كثير من الأحاديث المشيرة إليها وإلى نظائرها: المنع عن الفحص والسؤال عن حقائقها، نحو قولهم (عليهم السلام): " إن من حق الله على العباد أن يقولوا ما يعلمون، ويكفوا عما لا يعلمون " (١) " أسكتوا عما سكت الله عنه " (٢) " ولا يسعكم فيما ينزل بكم مما لا تعلمون إلا الكف عنه والتثبت والرد إلى أئمة الهدى " (٣) ونظائر ذلك.

(١) الكافي ١: ٥٠ / ١٢، الوسائل ٢٧: ٢٤ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٠.
(٢) عوالي الآلي ٣: ١٦٥ / ٦١.
(٣) المحاسن ١: ٢١٦ / ١٠٤، الكافي ١: ٥٠ / ١٠، الوسائل ٢٧: ٢٥ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٤.

تفبقون " (١).

وبالجملة، أن عالم الأرواح في النشأة البرزخية محيط بالعالم المادي، وواقع في طول النشأة الدنيوية، ومغائر لها، وليس في عرضها كي يستحيل فيه ما يستحيل فيها، نظير مشاهدة الأشياء البعيدة في الغاية ولو مع وجود الحواجب الكثيرة، وتعدد الموانع العظيمة عن الرؤية، وتكثر الفواصل بين الرائي والمرئي، كالجبال الراسية، والعمارات الشاهقة، والظلم الشديدة، فترى النائم لا يمتنع عليه شيء من ذلك، كما لا يصيبه تعب ولا نصب بطي المسافات البعيدة، ولا يحتاج في سيره فيها إلى زمان طويل، بل إنه ربما يحيط بأشياء متباعدة في أقل من لمحة بصر، وطرفة عين، مع وضوح امتناع كل ذلك وأمثالها في العالم المادي العنصري. وعليه، فلا وحشة في القول بحضور أولئك المعصومين (عليهم السلام) على ألوف الأموات في ساعة واحدة بقوالبهم البرزخية، وذواتهم المقدسة التي لها أعضاء وجوارح مناسبة لها، ولها أيضا حركة وسكون، وهيئة وكلام، وذهاب وإياب، موافقة لها على سبيل ما يكون لسائر الناس في منامهم.

هذا، مع كونهم مظاهر قدرته تعالى ومحط إرادته، كما لا وحشة في القول بتجسم الأعمال بعد إمكان كون المراد من ذلك تجسمها بتلك القوالب المثالية، والأجسام البرزخية التي لا تشاهد بالأبصار المادية، بل المتيقن ذلك، ولا مانع عقلي منه أصلا.

وبذلك كله يتضح لك فساد الاعتراض على كل من تلك الوقائع المخبر عنها على السنة المعصومين الصادقين المصدقين (عليهم السلام)، وكذا الاعتراض على تلذذ الأموات بالنعم البرزخية أو تعذيبهم في ذاك العالم بصنوف العذاب، من ضغطة القبر، وعذاب النيران، ونهش العقارب، ولسع الحيات والأفاعي، وكذا ارتضاع الرضيع من أغصان أشجار الجنان، وسائر ما ورد في الشريعة المقدسة.

(١) تقدم تخريج مصادره في ص ٢١٩.

فقد انقذ لك بما عرفت أن تلك الاعتراضات الفاسدة على ذلك كله وتلك الأوهام الواهية لم تنشأ إلا من قصور الفهم، وتوغل المعترض بها في عالم الماديات، ثم توهمه عود الأرواح في عالم البرزخ إلى الأجساد العنصرية المادية. ولكنه زعم باطل، وتوهم فاسد، فإننا لا نقول بذلك، بل إنما نقول: إن الأرواح لا تعود إلى الأجسام العنصرية إلا بعد انتهاء عالم البرزخ، وحلول ميعاد القيامة العظمى، وحشر جميع الخلائق في العالم الأبدى والطامة الكبرى، فيومئذ يعود الروح من كل أحد إلى جسده المادي بأمر الله تعالى، ونفوذ قدرته الكاملة، وترجع النفوس المجردة مركبة بموادها العنصرية بعين ما كانوا في النشأة الدنيوية، وأن ذلك العالم الأخروي الأبدى مبائن للعالمين المتقدمين عليه، وربما يعد العالمين الدنيوية والبرزخية عالما واحدا باعتبار احتمال كون سطح الأرض وجوفها سيان في كونهما جزءين لعالم واحد، فتأمل جيدا تعرف أن عالم الوجود لا يختص بعالم المادة.

«و» عليه، فلا تشك في صحة ما ورد عن المعصومين (عليهم السلام) «في» بيان وقائع «النشور» واعلم قطعيا أن «ما هو المأثور» عنهم (عليهم السلام) من وقائع البرزخ والقيامة كله «صدق» صحيح «فلا يريبك القصور» في الفهم، وإياك أن تشك في شيء منها، اغترارا بتلك التشكيكات الواهية، والخرافات الفاسدة، وإن أهم ما أنكره أولئك الملاحدة بمجرد الاستغراب من غير إقامة دليل ولا برهان إنما هو حديث تجسم الأعمال، وقد عرفت نقض ما اعترضوا عليه، وبيان فساده إجمالا وتفصيلا. ومن الممكن أن نبين فساده في المقام أيضا بوجه آخر، بأن نقول: إن ذلك بنفسه أمر ممكن معقول، لا وحشة في الالتزام به. وذلك لأنه ربما تكون الماهية الواحدة على وحدتها مختلفة في أنحاء وجودها، من حيث الاستقلال بنفسها وعدمه، فتراها أحيانا مضطرة في الوجود

إلى القيام بغيرها، بحيث لا يمكنها الاستقلال في وجودها، ولا الاستغناء عما قامت به. وأخرى بخلاف ذلك، بحيث لا توجد إلا مستقلة بنفسها، مستغنية في وجودها عن غيرها.

ألا ترى مثلاً ماهية الإنسان أنها في عالم التصور لا توجد في الذهن إلا قائمة بالنفس، ولا يمكن استغناؤها عنها حينئذ، ولا يعقل استقلالها بالوجود فيه، ولكنها في ظرف الوجود خارجاً لا تكون إلا مستقلة في الوجود، مستغنية في تحققها عن تصورهما في الذهن، وعن قيامها بالنفس، فهي على وحدتها الحقيقية تراها مختلفة في ظرف الوجود.

وعليه، فلا مانع بحكم العقل من تجسم نفس طاعة العباد ومعاصيهم، مع كونها أعراضاً لا يمكن استقلالها في الوجود الخارجي، ولا يعقل استغناؤها عن تقوم به في هذه النشأة الدنيوية، ولا وحشة في دعوى استقلالها في نشأتها البرزخ والقيامة، ولا استحالة في اختلافها في ذلك باختلاف محال وجودها وتعدد أنحاء تحققها، بحيث يكون الوجود في هذه النشأة بالإضافة إلى الوجود في النشأة الآتية على سبيل نسبة وجود الجوهر في الذهن إلى وجوده في الخارج، وأن إمكان ذلك واحتماله كاف في المقام للإدعان به، والخضوع للمخبر الصادق عنه. وقد عرفت أن الاعتراض على تلك المأثورات الصحيحة لم ينشأ إلا من قصور الفهم، ومجرد الاستغراب، ودعوى الاستحالة بلا دليل قاطع، ولا برهان ساطع، وأنه بعد ثبوت الإمكان لا موقع للإنكار، ولا مجال للتكذيب، فافهم واغتنم. وبذلك كله يتضح لك فساد سائر ما اعترض على كثير مما ورد في الشريعة المطهرة الإسلامية من حوادث عالم البرزخ، ووقائع يوم القيامة الكبرى. «و» منها التصريح «بالكتاب» ووجود صحيفة الأعمال لكل فرد من العباد، وأن لكل منهم صحيفة على يمينه تكتب فيها حسناته، وصحيفة على شماله تكتب

فأتني بفضلك المبين * كتابي المنشور باليمين
وصدق الميزان، فالذكر نطق * بوضعه، فهو بكفتيه حق

فيها سيئاته، وقد «نطق الكتاب» الكريم بذلك في آيات كثيرة، مع بيان أن كتاب
الحسنات يعطى يومئذ لزيد اليمين، وكتاب السيئات لزيد اليسرى بعد ثقب الصدر،
وإخراج اليسرى منه إلى الخلف.

ومنها قوله تعالى: (فأما من أوتي كتابه بيمينه * فسوف يحاسب حسابا
يسيرا * وينقلب إلى أهله مسرورا * وأما من أوتي كتابه وراء ظهره * فسوف
يدعو ثورا * ويصلى سعيرا) (١).

(فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم أقرأوا كتابيه) (٢) (وأما من أوتي
كتاب به شماله فيقول يا ليتني لم أوت كتابيه) (٣).

(ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا ما لهذا
الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها) (٤).

إلى غير ذلك مما صرح به من ذلك في ذلك الوحي الإلهي، فضلا عما تواتر
في ذلك من أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة (عليهم السلام)، وهم أعدال الكتاب
«وأهله» المنزهون عن كل خسيصة، والمبرأون عن كل كذب ودنس ونقيصة، كل
ذلك بعد إجماع المسلمين عليه أيضا.

«ومثله الحساب» في الثبوت القطعي كتابا وسنة وإجماعا.

«فأتني» يا رب «بفضلك المبين» المظهر للحسنات «كتابي المنشور» في
ذلك اليوم المهول «باليمين» مني مع الصلحاء السعداء، ولا تعطينيه بشمالي مع
المجرمين الأشقياء.

ثم لا يريبك أيضا أيها المسلم ما نهق به الخصم الألد من التشكيك في مسألة
وزن الأعمال في يوم القيامة «وصدق الميزان» المخبر عنه «فالذكر» الحكيم قد

(١) الانشقاق: ٧ - ١٢.

(٢) و (٣) الحاقة: ١٩ و ٢٥.

(٤) الكهف: ٤٩.

صحائف الأعمال أو نفس العمل * توزن، فالسمع على التجسيم دل

«نطق بوضعه» أيضا صريحا في آيات كثيرة، كقوله تعالى: (والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم) (١).

(فأما من ثقلت موازينه * فهو في عيشة راضية * وأما من خفت موازينه * فأما هاهوية) (٢) (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) (٣) إلى غير ذلك من نظائرها. «فهو بكفتيه حق» لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، وإن وقع الخلاف في أن الموزون هل هو «صحائف الأعمال» والأوراق المكتوب فيها تلك الأعراض؟ «أو» أنه «نفس العمل» الواقع من المكلف؟

فذهب بعضهم إلى الأول؛ زعما منه أن العمل عرض لا يمكن استقلاله ووزنه، على ما أشير إليه، وقد عرفت الجواب عنه: بإمكان تجسمه، فلا وحشة في القول بأن الأعمال «توزن» بأنفسها، ولا استحالة في ذلك.

«فالسمع» كتابا وسنة «على التجسيم دل» نصا وظاهرا، كما في قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره * ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) (٤).

وبمضمونه ورد كثيرا من السنة المستفيضة (٥).

وعليه، فلا يعبا في ذلك بتأويلات بعض علماء الفريقين (٦) ودعواهم أن المراد من الميزان هو التعديل والمقايسة بين الصنفين من العمل، ثم الجزاء بما يقتضي وصول الحق إلى مستحقه. وأن المراد من الثقل والخفة العارضتين للعمل هو الكثرة والقلّة الموجبتين لعظيم الثواب والعقاب.

إلى غير ذلك من التأويلات الباردة الفارغة عن الدليل والبرهان، سوى ما

(١) الأعراف: ٩.

(٢) القارعة: ٦ - ٩.

(٣) الأنبياء: ٤٧.

(٤) الزلزال: ٧ - ٨.

(٥) انظر تفسير البرهان ٤: ٤٩٥.

(٦) منهم المفيد من الشيعة في تصحيح الاعتقاد (مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

استند إليه بعضهم من ظواهر بعض الأحاديث الشاذة المعرض عنها لدى الجل أو الكل من فقهاء المتقدمين والمتأخرين (قدس سرهم).
منها: ما في الاحتجاج من خبر هشام بن الحكم (رضي الله عنه)، أن الزنديق سأل الصادق (عليه السلام)، فقال في جملة كلامه: أوليس توزن الأعمال؟ قال (عليه السلام): " لا، إن الأعمال ليست بأجسام، وإنما هي صفة ما عملوا " إلى أن قال: فما معنى الميزان؟ قال (عليه السلام): " العدل " قال فما معناه في كتابه: (فمن ثقلت موازينه) (١)؟ قال: " فمن رجع عمله " (٢).

وما في الكافي ومعاني الأخبار عنه في تفسير قوله تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) أنهم الأنبياء والأوصياء (عليهم السلام) (٣).
وبمضمونها بعض أحاديث ضعيفة أخرى، ولكنها بعد شذوذها وإعراض الأصحاب عنها وعدم مقاومتها لمعارضة النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة يحتمل كون الأجوبة فيها رعاية لفهم السائل، وقصوره عن إدراك التجسيم وإمكانه، وعن إدراك حقائق تلك الأمور. أو رعاية لجحوده وإنكاره ذلك.
ومن العجب ميل شيخنا المفيد (قدس سره) إلى بعض تلك التأويلات على ما نسب إليه (٤) وأعجب منه - على تقدير صحة النسبة - أنه لم يستند كغيره في ذلك إلى تلك الأحاديث الضعيفة، بل استند فيها إلى بعض كلمات العرب، وإرادتهم العدل أحيانا من الميزان عند استعماله.

ولذلك اعترض عليه كثير من العلماء، ومنهم البهائي والمجلسي قدس سرهم (٥) بأن كل ذلك تأويلات أو تأييدات لا تفيد ولا تسمن ولا تغني من شيء، وأنها كأصل الشبهة كلام عامي يشبه السفسطة.

(١) الأعراف: ٨.

(٢) الاحتجاج ٢: ٣٥١.

(٣) الكافي ١: ٤١٩ / ٣٦، معاني الأخبار: ٣١ / ١.

(٤) تصحيح الاعتقاد (مصنفات الشيخ المفيد) ٥: ١١٤.

(٥) لم نعر على كلام الشيخ البهائي، والمجلسي في بحار الأنوار ٧: ٢٥٢.

وصدق الصراط، فالسمع ورد * فيه، وأنه من السيف أحد هذا، مع اقتضائها حمل تلك الألفاظ على المعاني المجازية بعد انسلاخها عن معانيها الحقيقية من غير موجب ولا سبب، بعد ما عرفت من إمكان تجسم الأعراض في النشأة الأخروية، وانقذ لك فساد دعوى استحالته ولا أقل من عدم قيام دليل عليها، وقد عرفت أيضا أن احتمال إمكان ذلك كاف في مثل المقام، وأن معه لا سبيل إلى الإنكار أو التأويل.

وبالجملة، أن الواجب على كل مكلف في كل تلك المآثورات الشرعية إنما هو ما عرفت، من وجوب الانقياد والتسليم لما ثبت منه إجمالا، والاعتقاد الجزمي بصدقه وصحته، دون البحث عن حقيقته وكيفيته، وأن الأولى بل اللازم هو السكوت عن كل ما لم يكلفنا الشارع المقدس بمعرفة كنهه وشؤونه.

وإن من ذلك معرفة أنه هل ينصب لكل فرد من أفراد الخلائق ميزان خاص؟ أو موازين عديدة مختصة بكل منهم مختلفة باختلاف حسناته وسيئاته في أفعاله وأقواله، وإصابته وخطائه في عقائده وضمائره؟ كما يشير إليه ظواهر بعض الأدلة، نظير قوله تعالى: (فمن ثقلت موازينه) (١) (ومن خفت موازينه) (٢) (ونضع الموازين القسط) (٣).

أو أنه ينصب للجميع ميزان واحد مشترك بين الكل، كما ربما يستظهر ذلك من بعض آخر منها، نظير قوله تعالى: (والوزن يومئذ الحق) (٤).

فليس علينا في كل ذلك إلا الإذعان بعدم العلم، وإيكال معرفة حقائقها إلى الله تعالى وإلى رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه (عليهم السلام).

«وصدق الصراط» أيضا على نحو الإجمال «فالسمع» كتابا وسنة قد «ورد» بذلك متواترا، فلا ريب في ثبوته وصحته، ولذلك اتفقت على ذلك كلمة المسلمين،

(١ و ٢ و ٤) الأعراف: ٨ و ٩.
(٣) الأنبياء: ٤٧.

يخطف كالبرق إلى الجنان * أو دونه عليه غير الجاني

وإن اختلفوا - كظواهر بعض الأحاديث - في بعض خصوصياته وكيانيته بما لا يهمننا التعرض لها في المقام.

نعم ورد «فيه» وفي بعض شؤونه في بعض الأحاديث أنه جسر ممدود على شفير جهنم (١) لا محيص لجميع الخلائق من مرورهم عليه، كما أشير إليه في قوله تعالى: (وإن منكم إلا واردها) (٢).

«وأنه» أمضى «من السيف» و «أحد» منه، وأدق من الشعر، وأن العلم بحقيقة كل ذلك وكنهه مختص به تعالى وبخلفائه (عليهم السلام)، كما ورد أن طوله مسافة ألف سنة (٣) وأن الناس في سيرهم ذلك ومرارهم عليه على أصناف: فمنهم: من يقطع تلك المسافة البعيدة في أقل من لمحة العين، فهو «يخطف كالبرق» اللامع منه «إلى الجنان» الرفيعة المعدة له، وهم الأنبياء وخلفاؤهم المعصومون (عليهم السلام).

ومنهم: من يقطعها كالريح العاصف.

ومنهم: من يجوزها كعدو الفرس السريع.

ومنهم: من يمشي عليه مشيا سريعا أو بطيئا «أو» أقل من ذلك و «دونه» بأن يمر «عليه» حبوا على يديه وركبتيه، أو على صدره وبطنه مع إصابته بشيء من لهب النار، فهم مختلفون في السير بطئا وسرعة وكيفية على اختلاف حسناتهم وسيئاتهم كثرة وقلة وثقلا وخفة. هذا، مع حمل كل منهم أثقال سيئاتهم المتجسمة على ظهورهم.

وربما يحمل كثير منهم أثقال غيرهم أيضا، مضافا إلى حملهم سيئات أنفسهم، وذلك لمكان ظلمهم للغير في نفسه، أو في ماله، أو في عرضه، بالقتل أو الضرب أو بالسرقة

(١) انظر تفسير الصافي ١: ٨٥، وتفسير نور الثقلين ١: ٢١ / ٩١ و ٩٢.

(٢) مريم: ٧١.

(٣) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٣٥٩، فتح الباري ١١: ٣٧٦، تفسير نور الثقلين ١: ٢١ / ٩٢.

فهو على الجاني عقوبة إذا * سيق إلى النار بضجر وأذى
وللقدير الصون في العبور * من الأذى من أيسر الأمور

والنهب أو بالاغتياب والسب وأمثال ذلك من التعديات على المؤمنين من العباد، إن لم يكفروا عن تلك المظالم بما أمرهم الله تعالى به، ولم يتوبوا عنها قبل الموت على ما ورد في الشريعة المطهرة، فيعوض الحكم العدل تعالى على أولئك المظلومين، بأن يحمل أثقال ذنوبهم ظهور الظالمين لهم، أو يهبهم حسنات الظالمين، ويعذب ظالمهم بدلا عنهم، وذلك قوله تعالى: (وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم) (١). هذا كله في «غير الجاني» على نفسه بالكفر والارتداد، والعياذ بالله. وأما مثلهما فلا يمكنهما التتابع في السير على الصراط، ولا قطع المسافة أصلا، وإنما يهويان منه إلى ما تحته من العذاب الأليم، ويتدريان إلى نار قعرها بعيد، وشرابها صديد، وصنوف العقوبة فيها شديد، وأنواع التعذيب الأبدى فيها في كل ساعة جديد، ولسع العقارب والحيات والأفاعي وضرب المقامع فيها - مضافا إلى تلك النيران المحرقة - لمزيد، أعادنا الله تعالى من جميعها. وبذلك يعلم أن نصب الصراط يومئذ رحمة للمؤمنين، وبشارة معجلة لهم بجنت النعيم، وتعجيل هم وكرب للعصاة والمنافقين، وبه يعرف كل منهم مآل أمره، ومقدار حسناته وسيئاته.

«فهو على الجاني عقوبة» معجلة «إذا» مروا به عليه، و «سيق إلى النار بضجر» شديد «وأذى» وعنق كثير، وذلك قوله تعالى: (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا) (٢) (وسيق الذين كفروا إلى جهنم) (٣) (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفدا * ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا) (٤).
«و» لا يتوهم صعوبة السير عليه للمتقين، لمكان دقته وحدته، فإنه يمكن

(١) العنكبوت: ١٣.

(٢) و (٣) الزمر: ٧٣ و ٧١.

(٤) مريم: ٨٥ - ٨٦.

فرب ثبت قدمي من الزلل * عند العبور صافحا عن الخطل
وكوثرأ أعطاه ربك العلي * حبيبه طاها وساقيه علي

«للقدير» على كل شيء حفظهم و «الصون» لهم «في» حين «العبور» عليه
«من» كل «الأذى» وأن ذلك «من أيسر الأمور» عليه سبحانه.
«فرب ثبت قدمي من الزلل» على الصراط «عند العبور» عليه، حال كونك
«صافحا» بالعبور «عن الخطل» والذنوب التي أحصيتها علي، وأن ذلك مأخوذ من
كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) في دعائه عند مسحه على قدميه في الوضوء بقوله: " اللهم

ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام " (١).
فإن أقدام العصاة تزل وتضطرب عليه على قدر معاصيهم وعظم سيئاتهم،
وأما المتقون فتثبت أقدامهم عليه، ويمرون عليه بكل سكينه وطمانينة، من غير
فزع من لهب النيران التي تحت أقدامهم، ولا خوف سقوطهم فيها، فكأنهم يمشون
على البسيط هونا آمنا إلى أن ينتهوا إلى نهر عظيم هناك أمام الجنة، يسمى
بالكوثر، طوله من المشرق إلى المغرب، وهو أبرد من الثلج، وأبيض من اللبن،
وأعذب من كل شهد، وأحلى من السكر، وهو الذي ذكره الله تعالى في فرقانه
الكريم، ووهبه لنبيه العظيم (صلى الله عليه وآله وسلم)، ومن عليه بذلك حيث يقول عز من
قائل: (إنا

أعطيناك الكوثر * فصل لربك) (٢) أي: شكرا له على ذلك.
فاعتقد أيها المسلم اعتقادا قطعيا بذلك كله على نحو الإجمال «و» صدق
«كوثرأ» من غير شك فيه، ولا بحث ولا جدال في حقيقته وكيفيته، فإن الثابت
المتيقن من الشرع المقدس هو أصل وجوده في النشأة الآخرة، وأنه «أعطاه ربك
العلي» الأعلى «حبيبه طاها، و» أن «ساقيه» للمؤمنين «علي» بن أبي طالب (عليه
السلام)،
وصيه وخليفته المنصوص عليه من الله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقد
تظافت بذلك

(١) فقه الرضا (عليه السلام): ٧٠، أمالي الصدوق: ٤٤٥ / ١١ المجلس الثاني والثمانون، بحار الأنوار ٧٧:
٣٢٠، كنز العمال ٩: ٤٦٨ / ٢٦٩٩٢.
(٢) الكوثر: ١ - ٢.

وتشهد الأملاك كتاب العمل* بين يدي ربهم عز وجل
جلد لسان بصر سمع يد* رجل بأمر الله كل يشهد

أحاديث الفريقين.

فراجع في ذلك تفسيري الطبرسي والقمي (١) ومجالس المفيد (٢) وأمالي
الشيخ (٣) وبشارة المصطفى (٤) وعيون أخبار الرضا (عليه السلام) (٥) والبحار (٦)
وغاية

المرام (٧) وغيرها من كتب العامة والخاصة، حتى ترى تواتر مضمون ما روي عن
النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك، نظير قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " وإن
وليبي ووصيبي وخليفتي من بعدي

علي بن أبي طالب، وهو صاحب حوضي وخليفتي، عليه يزود عنه أعداءه كما
يزود الرجل البعير الأجر عن إبله، ويسقي أوليائه المسلمين له من بعدي "

وقد اعترف بذلك كثير من علماء الجمهور بالرغم منهم، ودونوه في
صحاحهم، نظير أبي نعيم وابن حنبل وأضرابهما (٨) فراجع.

«و» أن من الثابت القطعي كتابا وسنة وإجماعا أيضا على نحو الإجمال هو
أنه «تشهد الأملاك» الذين هم «كتاب العمل» الواقع من العبيد «بين يدي ربهم عز
وجل» أي: بمرآى ومسمع منه تعالى.

وكذا سائر ما جعله الله تعالى رقبيا على العبد، وحافظا له أو عليه (٩) أعماله،
ومنها جوارحه، وهي «جلد» و «لسان» و «بصر» و «سمع» و «يد» و «رجل»
وسائر أعضائه، فإنها «بأمر الله» تعالى وقدرته الكاملة تنطق يوم القيامة و «كل»

(١) مجمع البيان ٤: ٢٠٦، تفسير القمي ١: ٢٩٣.

(٢) أمالي المفيد: ٣١١ فما بعد.

(٣) أمالي الشيخ الطوسي: ٢٣٢ المجلس الثامن.

(٤) بشارة المصطفى: ٩٧.

(٥) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ٢٦٧ / ٥٣.

(٦) بحار الأنوار ٣٨: ٩٠.

(٧) غاية المرام ١: ٣١ فما بعد.

(٨) انظر حلية الأولياء ١: ٦١ - ٨٧ وفضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٦٣٨ / ١٠٨٥.

(٩) كذا ولعل الصحيح: على.

والليل والنهار يشهدان * وكلها في بقعة الإمكان
وصدق الصادق فيها أجمعا * وللشكوك لا تكن متبعا
وإن أتتك شبهة من حلها * عجزت فاطلب حلها من أهلها

منها «يشهد» بما صدر منه من الطاعة أو المعصية أو غيرهما، كما قال تعالى: (حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون) (١) (اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون) (٢). وقد تظافت أيضا أحاديث أهل البيت (عليهم السلام) بذلك وبأمور آخر من وقائع يوم القيامة.

«و» منها أن «الليل والنهار» أيضا «يشهدان» بذلك، وكذا البقاع والأمكنة «و» أن «كلها في بقعة الإمكان» كما عرفت، فلا تشك في شيء منها، ولا يجوز لك التردد في صحتها، فضلا عن إنكارها وتكذيب الصادقين المصدقين المخبرين عنها، ونعوذ بالله من ذلك.

«وصدق» النبي «الصادق» (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفاءه (عليهم السلام) «فيها» وفي نظائرها مما

ثبت عنهم بطرق وثيقة، واخضع لأحاديثهم وأقوالهم «أجمعا» من غير تأمل فيها ولا تأويل لها «وللشكوك لا تكن متبعا» فتكون ممن قال فيهم أمير المؤمنين (عليه السلام):

" أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح " (٣) الحديث.

أو تصير ضالا جاحدا وتحسب نفسك حينئذ عاقلا راشدا وهاديا مهديا، وبذلك تكون أخسر الناس أعمالا كما قال تعالى: (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا * الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا) (٤). «وإن أتتك شبهة» من جاحد قال، أو منافق ضال، أو شاك مرتاب، ولم تتمكن «من حلها» و «عجزت» عن نقضها: «فاطلب حلها» أو نقضها «من»

(١) فصلت: ٢٠.

(٢) يس: ٦٥.

(٣) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ٤٩٦ ومن حكمه (عليه السلام) ١٤٧.

(٤) الكهف: ١٠٣ - ١٠٤.

وإن وقفت قف وثبت القدم * ولا تقل: لا، إن عجزت من نعم
والنار والزقوم والجنان * والهور والقصور والغلمان

مصادر العلوم و «أهلها» أهل الذكر الخبيرين بها، كما قال تعالى: (فاستلوا أهل
الذكر إن كنتم لا تعلمون) (١).

وهم أهل بيت الوحي والرسالة (عليهم السلام) ومن بعدهم ممن نصبوه نوابا عنهم في
غيبتهم، وهم العلماء الأبرار، والفقهاء الأخيار، والمتبعون أحاديثهم، والمقتفون آثارهم
قدس الله تعالى أسرار الماضين منهم، وحياء الله الموجودين، وأيد الباقيين منهم.
«وإن» عجزت أحيانا عن الوصول إلى أحد منهم و «وقفت» حائرا عن حل
الشبهة، أو عن فهم بعض الأحاديث المثبتة الصحيحة، فإياك أيضا أن تبادر إلى
الإنكار لقصر فهمك، أو أن تتسرع إلى تأويلها برأيك القاصر، وهوى نفسك
الأمارة، بل «قف» عن كل ذلك «وثبت القدم» الراسخ على الإيمان والتصديق
الإجمالي إلى أن ينور الله تعالى قلبك لمعرفة الحقائق، أو تجد من بينها لك: " وأن
العلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء من عباده " (٢).

«ولا تقل: لا» إنكارا لصحة تلك المأثورات الصحيحة «إن عجزت من» قول:
«نعم» الدال على التصديق الوجداني بما بلغك، وتوقف عن الحكم بشيء أصلا
«و» لا تشك أيضا في أن «النار» المتواتر ذكرها في الكتاب والسنة، وما ورد من
أصناف العذاب فيها، ولسع حياتها وعقاربها، ونهش أفاعيها، وضرب المقامع
الحديدية فيها لأهلها «و» أكل «الزقوم» وهي شجرة مرة كريهة الطعم والرائحة،
يطعم منها أهل النار كرها وإجبارا.

وكذا شرب الحميم، وهو الماء البالغ في الحرارة إلى النهاية، بحيث لو سقطت
منه نقطة على جبال الدنيا لأذابتها بأجمعها، يسقى منه أهل النار على ما روي عن

(١) النحل: ٤٣.

(٢) مشكاة الأنوار ٢: ٣٢١ / ١٩٠٥، منية المرید (الشهيد الثاني): ١٦٧، بحار الأنوار ١: ٢٢٥.

ابن عباس (رضي الله عنه) (١) كلها حق صحيح، فذلك طعامهم، وهذا شرابهم الذي يشوي

وجوههم بشربه، أو بمجرد رؤيته، لشدة حرارته كما قال تعالى: (إنا اعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل) وهو النحاس والصفير المذاب (يشوي الوجوه بئس الشراب) (٢).

وقال تعالى: (إن شجرة الزقوم * طعام الأثيم * كالمهل يغلي في البطون * كغلي الحميم) (٣) ونعوذ بالله من كل ذلك.

«و» كذا ما ورد متواترا في الكتاب والسنة القطعية، وقام عليه إجماع الأمة من نعم «الجنان» التي لم تر عين مثلها، ولم يخطر على قلب بشر ما أعد فيها، من المأكول والمشرب «والحور والقصور والغلمان» المعدة لأهلها من الصلحاء السعداء. فإن كل ذلك أيضا «حق حقيقة بلا» شك ولا تأويل، ولا «مجاز» بنحو ما ارتكبه بعض الجهال المدعين لأنفسهم الفلسفة والحكمة والمعرفة، مع غاية قصورهم عنها جميعا، فأولوا تلك المحكمات المثبتة نقلا وإجماعا بأمر واهية حسب أهوائهم الكاسدة، وآرائهم الفاسدة، وعقولهم القاصرة، بلا دليل شرعي، ولا برهان قطعي، وعدلوا فيها عن الحقائق إلى المجاز بمجرد الاستغراب، وقصور أفهامهم عن إدراك المغازي فيها، فأولوا الجنة بحصول السرور بسبب نيلها بلذاتها الحيوانية، من حيث المأكول والمشرب والمنكح والمسكن والملبس وأمثالها، أو بلذاتها الإنسانية من حيث اكتسابه العلوم الراقية والأخلاق المرضية الفاضلة. وكذا أولوا جهنم ونيرانها بكدورة النفس وظلمتها بالأخلاق الذميمة الدنية، وعقبات الجهل المظلمة. وأنت خبير بأن تلك الحرافات أشبه شيء بالهذيان والسفسطة، بل مساوق

(١) حكاة عنه الزمخشري في الكشاف ٣: ١٥٠ وجوامع الجامع ٢: ٥٥٣.

(٢) الكهف: ٢٩.

(٣) الدخان: ٤٣ - ٤٦.

ومن هبوط آدم أبي البشر* من الجنان خلقها الآن ظهر

لإنكار الكتاب والسنة، فلا تصنع إليها ولا تعباً بشيء منها، واعتقد جزمياً بصحة الجنة والنار الحقيقيتين على نحو الإجمال، واعلم قطعياً أن «رب الجزاء» ووليه «بهما مجازي» الفريقين (فريق في الجنة وفريق في السعير) (١) وإن وقع الخلاف في كونهما اليوم مخلوقتين قبل نفخ الصور الثاني؟ أو أنهما يخلقان بعد قيام القيامة، وعند البعث والنشور؟

وأن الحق الصحيح هو الأول؛ وفاقاً لجمهور المسلمين، عدا الشاذ القليل منهم، كأبي هاشم، والقاضي عبد الجبار، وأتباعهما من المعتزلة (٢) فإن متواترات الكتاب والسنة بظواهرها تدل على الأول، نحو قوله تعالى في مسألة الجنة: (أعدت للذين آمنوا) (٣) (أعدت للمتقين) (٤) وفي أمر جهنم (أعدت للكافرين) (٥) وأمثالها.

وكذا الأحاديث الكثيرة الدالة على ذلك، وفي بعضها عنهم (عليهم السلام): " ليس منا من أنكر خلق الجنة والنار، ولا نحن منهم، وأن من أنكر ذلك فقد كذب النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

وكذبنا، وليس من ولايتنا على شيء، وهو مخلد في نار جهنم " (٦). هذا، مع أن الكتاب الكريم قد صرح بدخول آدم (عليه السلام) وزوجته الجنة، وأوحى إليهما بذلك بقوله تعالى: (ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة) (٧). ولا شك في وجودها يومئذ ودخولهما فيها، ولم يتفوه أحد بانعدامها بعد ذلك. «و» بذلك يعلم أن «من هبوط آدم أبي البشر» وخروجه «من الجنان» يثبت وجودها و «خلقها الآن» وبه «ظهر» لك فساد قول المخالف، حتى في خلق النار

(١) الشورى: ٧.

(٢) حكاة عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٠٨ ومناهج اليقين: ٣٤٠.

(٣) الحديد: ٢١.

(٤) آل عمران: ١٣٣.

(٥) البقرة: ٢٤ وآل عمران: ١٣١.

(٦) عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ١٠٦ / ٣، أمالي الصدوق: ٣٧٣ / ٧ المجلس السبعون، التوحيد

(الصدوق): ١١٨.

(٧) الأعراف: ١٩.

ووجودها اليوم؛ لعدم القول بالفصل بين خلقها وخلق الجنة، وإن ورد في بعض الأحاديث الضعيفة: " أن الجنة التي دخل فيها آدم إنما هي جنة دنيوية، تطلع الشمس فيها وتغيب، ولم تكن جنة الخلد، وإلا لم يخرج منها أبدا " (١). ولكنها مخالفة لسائر الأحاديث المتظافرة أو المتواترة الدالة على وجودها، ولذلك تصافقت المتكلمون والمفسرون وسائر العلماء على حجيتها، وترك الشواذ المخالفة لها، القاصرة عن معارضتها من وجوه، وقد قيل للإمام الرضا (عليه السلام) - على ما في رجال الكشي - : إن فلانا يزعم أن الجنة لم تخلق؟ فقال (عليه السلام): " ماله لعنه الله،

كذب، فأين جنة آدم " (٢).

وورد أيضا في أحاديث كثيرة أنه لا يخرج أحد من الدنيا حتى يرى مكانه في الجنة أو في النار (٣) إلى غير ذلك من المأثورات المثبتة الدالة على وجودهما والمزيلة للشك في ذلك.

(١) الكافي ٣: ٢٤٧ / ٢، بحار الأنوار ٦: ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٨: ٢٠١ بتفاوت يسير.

(٢) رجال الكشي ٢: ٧٨٥ / ٩٤٠.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٨٤ / ٣٧٨، الوسائل ٨: ٩٣ أبواب بقية الصلوات المندوبة باب ٥ ح ١.

الركن الثالث

في جواز عفو تعالى عن عصاة المؤمنين إن لم يرتدوا عن الدين، ولم ينكروا شيئاً من ضروريات المذهب وأحكام الشرع المبين. أما النادم التائب منهم، فلا شبهة لدى العقلاء، كما لا خلاف بين فرق المسلمين بأجمعهم في حسن العفو منه عقلاً، وثبوته نقلاً كتاباً وسنة. بل الاستفادة من المأثورات المتواترة فيهما أن العبد الجاني على نفسه بعد توبته يثبت له حق على ربه تعالى لقبولها، بحيث يجب عليه سبحانه القبول، ويقبح عليه العدم بعد مواعيده الكثيرة في الآيات العديدة بقبولها، ووضوح خلف الوعد منه لشيء منها، فقد قال سبحانه: (إنما التوبة على الله) أي: حق ثابت عليه قبولها (للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم) (١). وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات (٢) (إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) (٣). إلى غير ذلك من نظائرها.

نعم، إن ذلك مخصوص بالمؤمن المعتقد بشرائع الدين، والموحد لله رب العالمين، وأما الكافر والمشرک والمنكر لشيء من ضرورياتها، فهو خارج عن عموم تلك الآيات إن ماتوا على غيرهم وضلالهم، ولم يتوبوا عن كفرهم

(١) النساء: ١٧.

(٢) الشورى: ٢٥.

(٣) الفرقان: ٧٠.

وارتدادهم، وذلك لصريح آيات أخر كقوله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به) (١) (من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة) (٢) (إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم) (٣) (ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط) (٤) إلى غير ذلك من أمثالها، مضافا إلى السنة المتظافرة المأثورة بمضامينها.

بل يمكن أن يقال: إن مغفرتهم والعفو عنهم على ما هم عليه من الإصرار على الكفر والإلحاد إلى آخر الحياة مستقبح لدى العقل، ومناف للعدل على ما تقدمت إليه الإشارة في باب العدل، فراجع.

والظاهر أنه لا شبهة في كل ذلك، وإنما الكلام في العفو عن المؤمن الجاني المتوفى من غير توبة، فذهب شاذلية من معتزلة بغداد إلى قبحة عقلا (٥) وذلك مستلزم لثبوت عدمه شرعا بمقتضى قولهم: كلما حكم به العقل حكم به الشرع (٦) ووضوح تنزهه تعالى وبراءة ساحة قدسه جل وعلا عن كل عبث وقبيح، مضافا إلى صراحة آيات كثيرة في ترتب العقاب على المعصية واستلزامها له، نظير قوله تعالى: (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم) (٧) (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) (٨) (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) (٩) إلى غير ذلك مما ورد بمضامينها من متواترات الكتاب والسنة.

نعم، خرج منها النادم التائب الحقيقي بالكتاب والسنة والإجماع، بل والعقل أيضا، وبقي غيره مشمولاً لتلك العقوبات، مستوجبا لها شرعا، غير جائز سقوطها

(١) النساء: ٤٨ و ١١٦.

(٢) المائدة: ٧٢.

(٣) محمد: ٣٤.

(٤) الأعراف: ٤٠.

(٥) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٥.

(٦) هي قاعدة عقلية مطردة، استخدمها الأصوليون كثيرا في كلماتهم، انظر هداية

المسترشدین: ٤٣٣.

(٧) الجن: ٢٣.

(٨) النساء: ٩٣.

(٩) الطلاق: ١.

قد ندب الله عباده إلى * أن يصفحوا عمن جنى تفضلا

عنه عقلا، وذلك لأن التهديد والوعيد بالعذاب الشديد في تلك الآيات على المعصية إنما هو على سبيل وعده تعالى بالثواب على الطاعة، وكلاهما من واد واحد، من حيث كون الخلف لكل منهما مساوقا للكذب القبيح الذي لا يجوز نسبته إليه تعالى. هذا ولكن الحق الحقيقي إنما هو ما ذهب إليه سائر فرق المسلمين، وتصافقت عليه جماهيرهم عدا أولئك الشردمة القليلة، وهو جوازه بل حسنه عقلا وثبوته شرعا. أما الأول: فلما علم قطعيا، من أنه «قد ندب الله عباده» ودعاهم «إلى» العفو عن المسيء، وحرصهم كثيرا في كتابه وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) على «أن يصفحوا عمن

جنى» عليهم في النفس أو في المال «تفضلا» منهم عليه، ووعدهم على ذلك غفرانه لذنوبهم، وعفوه عن سيئاتهم، بل ما هو أعظم من ذلك، وهو حبه لهم، وأقربية ذلك للتقوى الموجب لدخول الجنة والخلود فيها، كما قال تعالى: (وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم) (١) (وأن تعفوا أقرب للتقوى) (٢) (فاعف عنهم واصفح إن الله يحب المحسنين) (٣) (إن الله لعفو غفور) (٤). بل مدحهم بما يستفاد منه رضاه تعالى عنهم، وذلك أيضا أعظم من العفو والمغفرة، فقال عز وعلا: (ورضوان من الله أكبر) (٥) من الجنة ونعمها، فضلا عن غفران الذنوب والعفو عنها، فقال عز من قائل في صفات المؤمنين المرضيين (والعافين عن الناس) (٦).

بل ربما يستفاد وجوبه من ظواهر الأوامر به، نظير قوله سبحانه: (فاعفوا واصفحوا) (٧) وأمثاله من متواترات الكتاب والسنة (٨).

(١) النور: ٢٢.

(٢) البقرة: ٢٣٧.

(٣) المائدة: ١٣.

(٤) الحج: ٦٠.

(٥) التوبة: ٧٢.

(٦) آل عمران: ١٣٤.

(٧) البقرة: ١٠٩.

(٨) انظر أصول الكافي (لللكيني) ٢: ١٠٧ باب العفو، الأدب المفرد (البخاري): ٦١ باب العفو والصفح عن الناس.

فهو بعفوه عن العبد أحق* وهل ترى العفو سوى إسقاط حق؟
إذ العقاب ليس إلا حقه* ولا ينافي العفو عنه صدقه

ولا شبهة في شيء من ذلك، كما لا شبهة في أنه جل وعلا أولى بما ندب إليه العباد، وأحق منهم بالعمل به، كما لا شبهة أيضا في أن العفو عن الجاني إحسان إليه كما سمعت في قوله تعالى: (والله يحب المحسنين) (١) بعد أمره بالعفو والصفح، قارنا بينهما وبينه، وهو أيضا أولى بالإحسان والتفضل.

«فهو بعفوه عن العبد» الجاني الموحد المعتقد به وبشرائعه «أحق» وأولى، فإنه دائم الفضل، وقديم الإحسان، ذو الفضل العظيم، والمن الجسيم، وهل يعقل أن يأمر العبيد بشيء حسن إلى الغاية وهو يتركه، وإن لم نقل بقبح تركه؟ كلا ثم كلا، وتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا، فإنه لا تفوته صفة حسنة، ولا يشذ عنه وصف كمال أبدا.

«و» أيضا «هل ترى العفو» لدى العرف والعقلاء «سوى إسقاط حق» ثابت؟ وقد تصافقت العقلاء أجمع على حسنه، ومدح فاعله، والثناء عليه، إذا وقع العفو في محله ولأهله، وهو ما سوى المعاند اللئيم، والجاحد الزنيم كما عرفت. وهل يتوقف عاقل عن الحكم بحسن ذلك ورجحانه؟ هيهات، ثم هيهات، فضلا عن الحكم بقبحه.

كيف؟ وقد اشتهر بينهم حتى صار كالمثل السائر قولهم: العفو عند المقدرة من مكرمات الخصال «إذ العقاب» من المنتقم «ليس إلا حقه» المختص به، وأن تركه مع القدرة لا يكون إلا تكرما ولطفا وفضلا وإحسانا.

«و» من هنا ينقدح فساد ما توهمه الخصم، من كون تركه مساوقا للكذب القبيح في وعيده، على سبيل خلف الوعد بالثواب على الطاعة.

(١) آل عمران: ١٤٨.

فإن ما أخبر من وعيده * يتبع حقه على عبيده
فتركه بعد سقوط الحق * غير مناف لحديث الصدق

وجه الفساد: أنه «لا ينافي» ترك الانتقام من الجاني و «العفو عنه» لما هو المتسالم عليه، من «صدقه» في وعيده الدال على استحقاق الجاني «فإن ما أخبر» به «من وعيده» إنما «يتبع حقه» الواجب «على عبيده» باعتبار أن عصيانهم له يوجب له حقا في عذابهم على ذلك «فتركه» العذاب «بعد» العفو الموجب «سقوط الحق» الثابت له ليس إلا هبة منه سبحانه، فضلا وكرما وإغماضا عما له عليه، وذلك «غير مناف لحديث الصدق» وهو الإخبار عن الاستحقاق. وبعبارة أخرى: كما أن حسن الوعيد من المولى لعبده لا يدور إلا مدار استحقاق العبد وجودا وعدما للانتقام؛ بشهادة العرف، حيث إن مجرد الاستحقاق فقط علة وحيدة لصحة الوعيد وحسنه، وإن عدمه علة منحصرة لعدمه، بضرورة حكم العقلاء، وأما وقوع المتوعد به، وهو الانتقام المتأخر، فلا دخل له في ذلك قطعا. فكذلك إخبار المولى بأنه سينتقم من العبد على عصيانه لا يدور صدقه على إيقاع النكال به، وعلى تنجيز الوعيد بالانتقام منه، بل إن ذلك إخبار عن ثبوت حق الانتقام له على العبد العاصي، ولا يدور صدق إخباره بذلك وكذبه إلا مدار ثبوت الحق وعدمه، من غير مدخلية إيقاع الانتقام المتوعد به في ذلك أصلا كما هو واضح، فإن صدق القضية الشرطية الحملية لا يناط إلا بصدق التعليق وصحة الاشتراط، وأما وقوع طرفيها وعدمه فهو أجنبي محض عن ذلك؛ بواضح الضرورة؛ واتفاق أهل الفن، كما في قولك مثلا: إن جاء زيد فعمرو قائم، فإن صدق ذلك منوط فقط بصحة الحمل والاشتراط، من دون مدخلية تحقق المجيء والقيام الخارجي في ذلك أصلا بوجه من الوجوه. وعليه فإخبار الرب تعالى بتعذيب المؤمن العاصي يوم القيامة ليس إلا إخبارا بثبوت الحق له بذلك على العاصي، وأما العفو، فمعناه إسقاط الحق،

وإذهاب موضوع قضية الاستحقاق، فهو واقع في طول الوعيد، وناق لموضوعه، وهو ثبوت الحق، فهو حاكم عليه، وليس في عرضه كي يلزم التكاذب بينهما، فتأمل جيدا.

وقد اتضح لك بذلك أن الوعد والوعيد ليسا من واد واحد، بل هما متعاكسان، حيث إن الوعد بالثواب سبب لثبوت الحق للعبد على ربه تعالى، ويجوز له مطالبة المولى بذلك حسب وعده الوفي الذي لا خلف فيه، ولا شبهة لدى العقل والعرف في قبح التخلف عنه كما لا شبهة في نزاهته تعالى عن ذلك. وأما الوعيد بالعقاب، فهو مسبب عن ثبوت الحق له سبحانه على عبده العاصي له، وقد تبين لك أن إسقاطه كرم وفضل، وهو في غاية الحسن.

ثم إن الخصم قد لفق لإثبات القبح العقلي في إسقاط الوعيد وجهين آخرين (١): أحدهما: أن العفو مع عدم التوبة يوجب اجترأ العاصي، وعدم مبالاته بشيء من المعاصي، وأن تطميع المولى لعبده في ذلك مساوق لإغرائه، وهو قبيح جدا، ومناف لواجب لطفه تعالى، فإن اللطف يقتضي توقيفه عن المعصية، وأما التطميع في العفو محرض له عليها، ومساوق لإعانتة على ارتكابها، وهل هو إلا قبيح لا يجوز نسبته إليه تعالى؟

وثانيهما: أن ذلك مناف أيضا لعدله، فإن المساواة بين المطيع والعاصي في دخول الجنة يستلزم إضاعة حق المطيع في احتماله مكاره الطاعة ومشاق العبادة، وصبره عن لذائد المعاصي وشهواته النفسية، وقبح ذلك أوضح وأضح، خصوصا مع وعده تعالى صريحا بعدم إضاعته أجر المطيع منهم في قوله سبحانه: (إن الله لا يضيع أجر المحسنين) (٢).

كما صرح أيضا بعدم إمكان المساواة بين المطيع والعاصي في قوله عز من قائل: (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا

(١) انظر تفصيل الكلام في مناهج اليقين (للعلامة الحلي): ٣٤٦.

(٢) التوبة: ١٢٠.

ويكفي الاحتمال رادعا بلا * ريب ولو قيل: العقاب جعلاً

الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون (١).
بل إن ذلك يستلزم كون المجرم المرتكب للفحشاء وأنواع المعاصي أعز شأنًا وأحسن حظًا من المطيع المتجنب عنها المحتمل للمكارة والمشاق إطاعة لمولاه في أوامره ونواهيه، ومن الواضح أيضًا أن ذلك مما يباه العقل السليم. والجواب: أما عن حديث الاجترار واستلزام التطميع للتحريض، فهو أن ذلك إنما يلزم إذا كان الوعد بالعتف وعتا تنجيزيا لعموم العصاة عن جميع معاصيهم، بحيث يحصل الأمن لكافتهم عن العقاب، ويوجد فيهم العلم القطعي بعدم المجازات، ونفي العذاب عنهم مهما ارتكبوا من كبائر المحرمات. وأما إذا كان ذلك أمرًا محتملاً يرجى وقوعه ويحتمل عدمه بحصول الانتقام وإجراء العدل، وعدم حصول العفو - كما هو المدعى المطلوب في المقام - فلا استلزام لذلك. وقد عرفت أن محط البحث ليس إلا عن جواز العفو وإمكانه، وليس في ذلك تطميع جزمي يوجب الاجترار، أو ما يكون مساوقاً للإغراء، أو محرضاً على ارتكاب المنكرات والفحشاء، ولا هو مناف لواجب اللطف بعد تقدير وجود الاحتمال في نفس المرتكب، وتجويزه وقوع الضرر عليه بالعذاب وعدم العفو عنه. فإن العاقل لا يهاجم على ما يحتمل فيه الضرر «ويكفي الاحتمال» العقلاني «رادعا» له عن الاقتحام والتجري «بلا» شبهة ولا «ريب» في ذلك لدى العقلاء أصلاً، فإن دفع الضرر المحتمل ولو لم يكن قطعياً أولى لديهم من استجلاب المنفعة ولو كانت قطعية معلومة، بل يمكن أن يقال: إن ذلك أمر مغرور في أذهان العموم حتى المجانين والبلهاء منهم، بل مختمر حتى في طبيعة البهائم الصامتة فضلاً عن البشر ذوي العقول الكاملة.

(١) الحاشية: ٢١.

إذ يحصل اللطف بأن يجعله * جعلاً به يجوز أن يفعله
بل جعله بحيث لا بد وأن * يوقعه خلاف لطفه الحسن

لحجته البالغة على عامة المكلفين من عبده وإمائه جعل المثوبة على أثر الطاعة،
وجعل العقوبة على أثر المعصية.
وكيف كان، فبعد ما عرفت الفرق بين القولين إجمالاً على الخلاف المذكور
في محله مع ما لكل منهما من الأدلة والبراهين، نقول في المقام: إن ما ذكرنا من
عدم التنافي بين العفو وبين صدق الوعيد صحيح على كلا القولين.
أما على الأول؛ فواضح، حيث إن العقاب قد ثبت ترتبه على المعصية بحكم
العقل قبل بيان الشرع، ولم يكن من الشرع إلا بيان إمكان العفو، فلا تكاذب بينهما
ولا تنافي أصلاً.

وأما على الثاني؛ فربما يتوهم التنافي بين صدق الوعيد بالعقاب المجعول
لطفاً وبين عدم تنجيذه بسبب العفو، ولكنه واضح الفساد؛ «إذ» قد عرفت أنه
لا ينحصر اللطف في جعل العقاب منجزاً حتى يرتدع العبد عن المعصية، بل إنه
«يحصل اللطف» أيضاً بجعله متوقعا، «بأن يجعله» غير منجز «جعلاً به يجوز أن
يفعله» بعدله، كما يجوز أن لا يفعله بصفحة وعفوه، فإن إمكان الوقوع في الضرر
- كما عرفت - بنفسه كاف للتحرز عما يخاف منه في سائر الخلائق حتى في
الأنعام، فضلا عن البشر، ولا سيما في العقلاء منهم.

وعليه، فجعل العقاب المحتمل كاف في ثبوت اللطف من المولى لو لم يكن
عينه، «بل» الأمر بالعكس، فإن «جعله» العقاب منجزاً «بحيث لا بد وأن» ينزله
بالمجرم العاصي و «يوقعه» به «خلاف لطفه الحسن» فإن التنجيز يوجب يأس
العبد عن المغفرة، ويمنعه عن التوبة، مع كون اليأس معصية عظيمة وخسارة كبيرة،
بل كفراً صريحاً فوق سائر المعاصي بمقتضى قوله تعالى: (إنه لا ييأس من روح الله

من بعد حكم العقل حكما استقل* فيه بدفعك العقاب المحتمل

إلا القوم الكافرون) (١) (إلا القوم الخاسرون) (٢).
وكيف يسد المولى على العبد باب عفوه ورحمته ويقنطه عنهما، مع نهيه
الصريح عن القنوط بقوله جل وعلا: (لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب
جميعا) (٣)؟

وكيف يجوز له أن يؤيس عبده المذنب عن قبول التوبة المأمور بها وجوبا
بقوله سبحانه: (توبوا إلى الله توبة نصوحا) (٤) وأمثاله؟
أفليس تنجيز الوعيد موجبا لذلك، ومقتضيا للاجترار على العصيان والكفر؟
أوليس ذلك منافيا لنصوص الكتاب ومتواترات السنة الدالة - بعد إجماع الأمة -
على أنه تعالى لا يسد على عبده باب رحمته، ولا يصددهم عن الرجوع إليه، وإن
بلغوا النهاية في الكفر وارتكاب السيئات، وفعل الفواحش والمنكرات؟
وعليه، فلا لطف إلا في جعل العقاب مترقبا محتملا من غير تنجيز ولا إبرام،
حتى يحدث بذلك في قلب العبد نوري الخوف والرجاء كليهما، وبذلك فقط
يحصل التحريض على الطاعة والردع عن المعصية، وهذا هو حقيقة اللطف
الواجب، وهو عينه، وهو المأثور كتابا وسنة، وهو المقبول لدى العقل، بل هو
المجمع عليه لدى المتشريعة وسائر العقلاء، بل ربما يقال بلغوية التنجيز في العقاب
«من بعد حكم العقل حكما» باتا «استقل فيه» قطعيا «بدفعك العقاب المحتمل»
ولزوم التجنب عن كل ما يجوز فيه الضرر على ما عرفت.
وعليه، فيكون جعل العقاب من الشرع على نحو الإنشاء مستدركا من أصله
فضلا عن تنجيزه، نعم، لا مانع من ذلك إذا كان إرشادا إلى حكم العقل بنحو

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) الأعراف: ٩٩ وتام الآية: (أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون).

(٣) الزمر: ٥٣.

(٤) التحريم: ٨.

ولا ينال العفو منه إلا * من حاز ما به يكون أهلاً

الإخبار عن ترتبه على المعصية، فيكون ذلك تأييداً لحكم العقل كما عرفت. ثم لا يذهب عليك: أن ما ذكر من شمول العفو لغير التائب من المؤمنين المجرمين ليس قطعياً كما أشرنا إليه، بل ولا هو عام لجميعهم، فإنه بمقتضى قوله تعالى: (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) (١) مختص بمن تتعلق المشيئة القاهرة منه تعالى بمغفرته والصفح عنه، فله سبحانه في ذلك الإرادة الكاملة والخيرة التامة (يغفر لمن يشاء) (٢) بكرمه وجوده، (ويعذب من يشاء) (٣) بعدله وقسطه. «و» عليه، فليعلم أنه «لا ينال العفو منه» تعالى على ما له من عظيم العفو وسعة الرحمة «إلا» من كان طاهر الأصل، شريف الذات، وهو «من حاز» من ذلك بمكارم صفاته وحسن آدابه «ما به يكون أهلاً» للعفو والرحمة، ولائقاً للصفح والمغفرة، فإن الطهارة الذاتية في المحل ونقاء الأرض من القذارات والأوساخ المانعة شرط قطعي في تأثير مطر الرحمة فيهما بالتطهير والإنبات، ولذلك لا تؤثر الأمطار الغزيرة المتدافقة على كثرتها وتعددتها في تطهير الكلاب والخنازير، ولا في إنبات الزرع في منبع القاذورات، بل ترى أن تلك المياه العذبة الصافية الطاهرة المطهرة النازلة من معدن الخير، ومنبع الرحمة على ما هي عليه من الحسن والطيب، وما لها من الآثار الجيدة المطلوبة، لا تؤثر بتدفعها في تلك النجاسات الذاتية إلا ازدياد عفونة وقذارة، واشتداد خبثة ونجاسة تسبب سراية النجاسة عندئذ منها إلى غيرها أكثر من وقت جفافها وقبل نزول رحمة الأمطار عليها، وذلك قوله تعالى: (وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) (٤) (وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون * وأما الذين في قلوبهم

(١) النساء: ٤٨.

(٢) و (٣) آل عمران: ١٢٩، والمائدة: ١٨، والفتح: ١٤.

(٤) الإسراء: ٨٢.

وويل من أحرم نفسه وسد * عليه باب عفو ربه الأحد
وخصه بمن جنى وتابا * وأول النصوص والكتابات
كيف تجرى ونفى الإحسانا * من رب الإحسان تعالى شأننا؟

مرض فزادتهم رجسا إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون) (١) (ولو جعلناه قرآنا
أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أأعجمي وعربي قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء
والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم عمى) (٢) إلى غير ذلك مما هو
بمضامينها من الآيات المحكمة والسنة المتواترة.
وقد تحصل من كل ما ذكر أن باب رحمته تعالى مفتوح لجميع بريته، ولطفه عام
لكافة خليقته، بل وعفوه أيضا شامل لعموم رعيته حاشا من لم يكن قابلا له أو لائقا به.
«و» عليه، فويل، ثم «ويل» لمن أنكر ذلك، وهو «من» بعد عن رحمة سيده،
و «أحرم نفسه» عنها «وسد عليه» بإنكاره العفو عن غير التائب من المؤمنين
«باب عفو ربه الأحد» وقد خسر خسرا عظيما، بأن حقر العفو العظيم «وخصه بمن
جنى وتابا» عن جنائته.

وليت شعري ما الذي ألجأ الضال إلى القول بذلك، وكيف لم يردع عن زعمه
وضلاله بمحکمات الكتاب القطعية، والسنة المستفيضة أو المتواترة المصرحة بعدم
خلود المؤمن في النار وإن أتى بعظائم السيئات، وكبائر الذنوب، ومات على غير
توبة ما لم يكن جاحدا أو كافرا منافقا؟ فكيف لم يقنع بتلك القطعيات المخالفة
لدعواه «وأول النصوص والكتابات» وحرفها عن ظواهرها بعد اعتراف الفريقين بها،
على ما ذكره في أحاديثهم وتفاسيرهم، فراجع.
و «كيف تجرى» على الله تعالى بالحكم باستحالة العفو عن كل مجرم يموت
على غير توبة ولو لم يكن مصرا على عصيانه، وكان عازما على التوبة، ولكنه
لطول أملة في الحياة سوف ذلك حتى فاجأه الموت؟

(١) التوبة: ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) فصلت: ٤٤.

وليت شعري ما يجيب الخصم عن * آية (إن الله لا يغفر أن)

«و» كيف «نفى الإحسانا» الدائمي «من رب الإحسان» وخالقه «تعالى شأننا» وهو الذي ندب عباده إلى ذلك، وأمر المحسن بالعتو عن المسئ والصنح عن الانتقام منه وإن لم يرجع إلى التوبة ولم يظهر الندامة، ومن الواضح أن العفو إحسان، وهو جل وعلا معدنه ومنبعه، وأن الانتقام إضرار وخسارة، وهو تقدرت أسماؤه غير منتفع بذلك، ولا هو متضرر بالعفو، ولا تتطرق إليه حوادث النفع والضرر، وهو الغني المطلق.

وعليه، فالعتو منه إحسان محض، غير مزاحم بضرر أو نقص، وهو لطف صرف وجب ثبوته في الذات المقدسة عند لياقة المحل، وذلك لاستحالة خلوه تعالى من شيء من صفات الحسن والكمال، وبذلك يعلم وجوب ثبوته فيه تعالى في الجملة، فضلا عن إمكانه، وأن ذلك برهان لمي قد استقل به العقل. فتأمل فيه جيدا، واغتنمه جدا.

ثم بعد الغض عن كل ذلك، نقول: لو كان عفوه تعالى مخصوصا بالتائب من عصاة عباده فما معنى تخصيصه ذلك بمن يشاء منهم في بعض آيات فرقانه الكريم بعد ما عرفت، من أن التائب له حق ثابت على ربه تعالى للمغفرة يمكنه المطالبة منه سبحانه بها بمقتضى مواعيده الصريحة التي لا خلف فيها، ولا بد من قبول توبته وشمول العفو له، ولا موقع في مثله للتعليق على شيء أصلا.

«و» عليه فيا «ليت شعري ما يجيب الخصم عن» صريح قوله تعالى في «آية (إن الله لا يغفر أن» يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) (١) كما أشرنا إليه آنفا، مع أنه بمقتضى مفهومه الواضح يدل على خروج من لم تتعلق به المشيئة منهم من عموم المغفرة ومن شمول العفو له، وذلك مخالف صريح لما أشرنا إليه من آيات التوبة العامة بظهورها، بل صراحتها لجميع التائبين منهم.

(١) النساء: ٤٨.

فأله في عقوبة الفجار * عقلا وسمعا كان بالخيار
فإن يعاقب فقضاء عدله * وإن عفا، فهو اقتضاء فضله

وأيا أن عدم المغفرة للمشارك في الآية الشريفة مشروط بعدم توبته؛
ضرورة وإجماعا وكتابا وسنة، والخصم معترف بذلك قطعا. فلا محيص حينئذ
بمقتضى وحدة السياق بين الحكمين صدرا وذيلا فيها، من كون المغفرة الموعود
بها لغيره مخصوصا أيضا بغير التائب منهم على سبيل اختصاص عدم المغفرة بغير
التائب من المشركين.

وعليه، فيكون مفاد الآية المباركة مفاد قوله سبحانه: (وإن ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم) (١).

فإن كلمة (على) في ذلك لا يمكن إرادة الغرض منها، ولا يجوز قطعا كونها
علة للمغفرة على سبيل قول القائل: ضربت زيدا على عصيانه، فإن ذلك فاسد
جزما، ولا يقول به الخصم أيضا، وإلا لزم منه نقض الغرض، وهو قبيح عقلا ونقلا
وإجماعا، فلا محيص حينئذ من كونها بمعنى الحال، أي: حال كونهم ظالمين.
ومن الواضح أنهم بعد التوبة ليسوا بظالمين، فلا بد من كون المغفرة الموعودة
بها فيها مخصوصة بغير التائب منهم، فبذلك أيضا تصح دعوى ثبوت العفو عنه،
فضلا عن إمكانه. «فأله في عقوبة الفجار» وأهل الكبائر من الموحدين الأشرار مع
سلامة إيمانهم وعدم حصول التوبة منهم «عقلا وسمعا كان بالخيار» وله الحكم،
وإليه يرجع الأمر في الانتقام أو العفو.

«فإن يعاقب، فقضاء عدله» وذلك مقتضى قسطه ووعيده من غير ظلم أصلا
«وإن عفا» من غير التائب من المؤمنين «فهو اقتضاء فضله» وجوده وكرمه، من
غير وجوب شيء منهما عليه قطعا، بل ربما يقال: إن العفو عن غير التائب أعظم
منة منه من التائب، فتأمل جيدا، ونحن نسأله من فضله العفو والمغفرة وحسن
الختم بالتوبة المقبولة.

(١) الرعد: ٦.

إن النبي شافع مشفع* أمر عليه المسلمون أجمعوا
شفاعة كان بها موعودا* حاز بها مقامه المحمودا
فهي لنفسه علو الشأن* وللعباد غاية الإحسان

الركن الرابع

في ثبوت الشفاعة

فاعلم أنه لا ريب في «أن النبي» الخاتم (صلى الله عليه وآله) «شافع» في المؤمنين من
أمته،

بل ومن سائر الأمم السالفة وأنه «مشفع» بقبول شفاعته، وأن ذلك «أمر عليه
المسلمون أجمعوا» لم يخالف في ذلك أحد منهم (١) وقد ثبت ذلك أيضا بالسنة المتواترة
لدى الفريقين، وأنها «شفاعة كان بها موعودا» من ربه تعالى، وقد «حاز بها مقامه
المحمودا» كما وعده خالقه بقوله تعالى: (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) (٢).
فإن كلمة (عسى) منه تعالى وعد حتم، وإن في جعل الشفاعة له (صلى الله عليه وآله
وسلم)

- كما فسرت به الآية الشريفة (٣) - إبداء عظمة وتكريم للنبي (صلى الله عليه وآله
وسلم)، وإثبات لطف

منه سبحانه للمشفع فيهم «فهي لنفسه» الشريفة «علو الشأن» وغاية الفخر
والشرف «وللعباد غاية الإحسان» والفضل.

(١) على سبيل المثال انظر الاعتقادات (للشيخ الصدوق) المطبوعة مع مصنفات الشيخ المفيد
٥: ٦٦، ومناهج اليقين (العلامة الحلي): ٣٦٥، وشرح المقاصد (التفتازاني ٥: ١٥٧).

(٢) الإسراء: ٧٩.

(٣) انظر مجمع البيان ٣: ٤٣٥، تفسير البرهان ٢: ٤٣٨.

وفيها أيضا عرفان الناس بعدم استغنائهم عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) وعن شفاعته يوم القيامة، كما أنهم لم يستغنوا عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) في الدنيا؛ لمكان حاجتهم إلى دعائه

وبركات وجوده في حياتهم، وإلى شريعته وأحكامه في نظام مدنيتهم، وفي كل ذلك تحريض على الطاعة له، والتقرب إليه.

وهكذا الحكمة في جعل الشفاعة لمن بعده، ومن هو دونه من خلفائه الطاهرين، وسائر الأنبياء والمرسلين (عليهم السلام)، والشهداء والصدّيقين، والملائكة المقربين، والعلماء العاملين، والسادة الميامين من ذراري آل طه وياسين (صلى الله عليه وآله وسلم)،

وسائر الصلحاء من المؤمنين المتقين، بل ولكثير من الأزمنة والأمكنة المتبركة المعدة لطاعة العابدين، كشهر الصيام والمساجد وأمثالهما مما ثبت له ذلك في الدين، واستفاضت به أحاديث الفريقين وإن كان كل أولئك الأطهار (عليهم السلام) لا يتجرأون لشيء من الشفاعة من غير إذن من ربهم تعالى فهم: (لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون) (١) (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) (٢) (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) (٣).

ولا شبهة، بل ولا خلاف بين أهل المعرفة في شيء من ذلك، وإنما الخلاف في أن شفاعته (صلى الله عليه وآله وسلم) هل هي مختصة بالصلحاء من أهل الجنة لرفع درجاتهم فيها؟ أو

أنها تعم الفسقة من المؤمنين من أهل النار لعتقهم منها؟ فذهبت الخوارج والوعيدية (٤) من المعتزلة إلى الأول، بدعوى أن الشفاعة للفسقة الفجرة من المؤمنين مناف لصدق الوعيد فيهم، على ما تقدم بيانه في الركن المتقدم، وقد عرفت فساد الدعوى، واتضح لك الجواب عنها. فالحق الصحيح هو القول الثاني الذي أجمع عليه الفرقة المحقة الإمامية (قدس سرهم)

(١) و (٢) الأنبياء: ٢٧ و ٢٨.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) الوعيدية: هم الذين لا يجوزون العفو عن الكبيرة. شرح المقاصد ٥: ١٥١، مجمع البحرين ٤: ٢٤١ (حبط)، وحكى قولهم في كشف المراد: ٤١٦.

ينجي بها العبد من الوعيد * ويجلب الخير إلى السعيد
وشط من يخصها بالثاني * من بركات الملك المنان
وكيف منها يحرم الجاني وقد * عم وخص لطفه كل أحد

وسائر فرق المسلمين، ومنهم المشتهرين بالفضلية (١).
وعليه، فلا ريب بمقتضى الكتاب والسنة والإجماع في أنه (صلى الله عليه وآله وسلم)
يجوز له

الشفاعة لكلا الفريقين، فهو (صلى الله عليه وآله وسلم) «ينجي بها العبد» المستوجب للنار
من مجرمي

المؤمنين، ويخلصه «من» تنجز «الوعيد» فيه «ويجلب» بها «الخير إلى السعيد»
من أهل الجنة بعلو مقامه، ورفع درجاته فيها.
«وشط» أي: بعد عن الحق «من يخصها بالثاني» ويزعم ضيق دائرة العفو
«من بركات الملك المنان».

ولا يذهب عليك ما في المصراع الأخير من التلميح اللطيف للرد على الخصم،
باعتبار أنه كما لا شبهة في كونه سبحانه ملكا على الفريقين ومالكا لهما كليهما
بالضرورة، فكذلك لا شبهة في كونه جل وعلا ذا منة عليهما أيضا.
وعليه، كيف يمكن التفكيك بين الوصفين بتخصيص الثاني منهما بالصلحاء
خاصة دون الأول منهما؟ مع كون كليهما من صفات الذات المقدسة نفسها، والكل
متحدة معها وحدة عينية كما عرفت فيما تقدم، ومعنى ذلك هو العينية بينهما،
ويلزمها استحالة التفكيك بينهما، فتأمل جيدا.

ثم بعد الغض عن كل ذلك، كيف يمكن تخصيص شفاعته (صلى الله عليه وآله) بالسعداء
فقط؟

«وكيف منها يحرم الجاني» مع سلامة إيمانه؟ «وقد» ثبت بالكتاب والسنة والإجماع
أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) «عم» لطفه جميع الخلائق، كما قال فيه ربه تعالى: (لقد
جاءكم رسول

من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) (٢).

(١) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٦.

(٢) التوبة: ١٢٨.

وقال سبحانه مخاطبا له: (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (١).
ولا شبهة أن الآيتين باعتبار ما فيهما من الجمع المحلي باللام تفيدان شمول
رأفته ورحمته لكافة العالمين جمعاء، على سبيل عموم الرأفة من ربه تعالى بهم
أجمع، كما قال جل وعلا: (وإن الله بكم لرؤوف رحيم) (٢) في آيات عديدة.
وقوله عز من قائل: (الله لطيف بعباده) (٣).
ولا شك في إرادة العموم في جميعها.
وقد ورد في السنة المستفيضة عنه قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): " قد ادخرت شفاعتي
لأهل
الكبائر من أمتي " (٤).

وما هو بمضمونه في صحف الفريقين (٥) ولكنه حسب اختلاف الخلائق من
حيث السعادة والشقاوة ومراتبهما المختلفة كثرة وقلة يأخذ كل من المؤمنين من
أمته أو سائر الأمم أيضا نصيبه الأوفى من شفاعته: إما بخلاصه من النار. وإما
بتنقيص مدة إقامته فيها. وإما بتقليل صنوف العذاب المعدة له فيها إن كانوا من
الأشقياء المستوجبين النار. وإما برفع درجاتهم وارتقاء مراتبهم إن كانوا من
السعداء وأصحاب الجنان.
«و» بهذا الاعتبار يقال: إنه (صلى الله عليه وآله وسلم) على عموم رأفته ورحمته وشمول
لطفه

وشفاعته لكافة المؤمنين، قد «خص لطفه» بكل فرد و «كل أحد» منهم، على حسب
قابليتهم واختلافاتهم في استعداداتهم وحسناتهم وسيئاتهم، فيختص كل منهم
بنحو خاص وكيفية مخصوصة من أنحاء لطفه الكثيرة، وكيفيات رحمته العديدة.
وعليه، فاللطف منه (صلى الله عليه وآله وسلم) له إطلاقان: عام وخاص، والمراد من الأول
منهما:

هو الشفقة المطلقة العامة ذات الأنحاء والكيفية، والمراد من الثاني: هو الكيفية

(١) الأنبياء: ١٠٧.

(٢) الحديد: ٩. الشورى: ١٩.

(٤) انظر تفسير التبيان ١: ٢١٤، مجمع البيان ١: ١٠٤، بحار الأنوار ٨: ٣٠، مجمع الزوائد ١٠:

٣٧٨، المعجم الأوسط (الطبراني) ٦: ١٠٦.

(٥) انظر تفسير القرطبي ٥: ١٦١، بحار الأنوار ٨: ٦٢.

المخصوصة منه المختلفة باختلاف المشفع لهم.
وحيث قدعوى حرمان الجاني من شفاعته (صلى الله عليه وآله وسلم) معناها إنكار لطفه العام،

وفي ذلك تكذيب للأدلة القوية المشار إليها كتابا وسنة وإجماعا.
ثم لا يذهب عليك أن الشفاعة معناها السؤال بنحو الخضوع والطلب متذلا للمسؤول منه أن يعطف على المشفع له، ولا يفرق في ذلك بين أن يكون قرينا للشافع في الوجاهة لدى المسؤول منه، أو دونه في ذلك، أو يكون أوجه منه.
وحيث فلا يتوهم لغوية تحية الأمة الإسلامية لنبئهم الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) بالصلاة

عليه والدعاء وطلب الرحمة له من ربه تعالى بارتفاع مقامه وعلو درجته، مع كونه (صلى الله عليه وآله وسلم) أوجه لديه تعالى من جميعهم، ونظير ذلك شفاعة التلامذة الصغار لدى

المدير العام حين فحصه عن دروسهم، فتراهم يتوسلون به لإبقاء معلمهم، بل لإكرامه له بشيء من الهدايا. وغير خفي ما في ذلك من وجوه الحسن، فإن ذلك كاشف عن حسن تربيتهم بتقدير نعمة العلم، ورغبتهم في تحصيله. ثم إنه تقديم شكر للمدير على حسن انتخابه لمعلمهم. ثم تقديم الشكر للمعلم أيضا على حسن تربيته لهم. ولذلك ترى في الغالب ظهور أثر السرور في المدير والمعلم كليهما بتلك الشفاعة. هذا، مع كون المعلم المشفع له أوجه لدى المدير، وأعز عليه غالبا من كل أولئك الشفعاء الصغار بالضرورة. فتأمل جيدا.

ثم إنه بعد ما عرفت فساد دعوى الخصم في إنكاره الشفاعة العامة: اعلم أنه لم يتشبه في ذلك إلا بظواهر آيات لا تنافي المطلوب، كقوله تعالى: (ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع) (١) (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) (٢) (ولا تنفعها شفاعة) (٣) (وكم من ملك في السماوات لا تغني شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) (٤) (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) (٥).

(١) غافر: ١٨.

(٢) المدثر: ٤٨.

(٣) البقرة: ١٢٣.

(٤) النجم: ٢٦.

(٥) الأنبياء: ٢٨.

ونفي من يطاع في شفاعته * لا يمنع المجاب من عنايته

بدعوى أنها تدل بصراحتها على نفي الشفيع للعصاة، أو عدم تأثير الشفاعة لهم. وحيث إنه خرج منها التائب بأدلة التوبة بقي الباقي تحت تلك العمومات. هذا، مضافا إلى ما في بعضها - كما عرفت - من اشتراط الشفاعة بكون المشفع له مرضيا عند ربه تعالى، ولا شبهة أن غير التائب من المحرمين ليس كذلك، فلا تشمله الشفاعة، أو أنها لا تغنيه ولا تؤثر له شيئا أصلا. وأيضا قد تبين مما تقدم أن التائب من الذنب ليس بظالم، وقد ثبت في المأثور من السنة أنه كمن لا ذنب له (١) و (إن الله يحب التوابين) (٢) و (إنه لا يحب الظالمين) (٣). وبذلك يعلم أن الظالمين المذكورين في الآية السابقة ليس المراد منهم إلا من لم يكن تائبا من ذنبه. وعليه، فتلك ونظائرها من الآيات النافية للشفاعة في الظالمين ليست عامة تحتاج إلى مخصص من أدلة التوبة ونحوها، بل إنها بظهورها بل صراحتها تختص بغير التائب.

والجواب: أما عن الآية الأولى: فهو أن المنفي فيها - كما ترى - ليس إلا الشفيع المطاع، بمعنى الأمر المتعالي الذي تجب إطاعته، وأن ذلك أمر لم يختلف فيه اثنان؛ لوضوح أن الرب تعالى يجلب عن أن يكون فوقه - والعياذ بالله - أمر واجب الإطاعة يحكم عليه بقبول الشفاعة، ولكنه غير المجاب في دعوته وسؤاله كما هو واضح في عرف العرب، فإن الأول منهما مأخوذ فيه التعالي والرفعة بخلاف الثاني المأخوذ فيه التذلل والخضوع كما أشرنا إليه، وكم بينهما من فرق واضح ومغايرة تامة؟

«و» بذلك يتضح لك أن «نفي من يطاع في شفاعته» على ما صرح به في الآية

(١) انظر الكافي ٢: ٤٣٥ / ١٠، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ٢: ٧٣ / ٣٤٧، وسائل الشيعة ١٦: ٧٤ / ٨ أبواب جهاد النفس باب ٨٦، بحار الأنوار ٩٠: ٢٨١، سنن ابن ماجه ٢: ١٤١٩ / ٤٢٥٠.
(٢) البقرة: ٢٢٢.
(٣) الشورى: ٤٠.

وما أتى بنفيها في الذكر * لا بد من تخصيصه بالكفر

المباركة وإنكار وجود المطاع: «لا يمنع» ولا ينافي وجود «المجانب» الذي يستجاب له الدعاء، ويعطى له سؤاله «من» ربه تعالى بفضله و «عنايته». وأما الجواب عن آيات إنكار أصل الشفاعة مطلقا «وما أتى بنفيها» وعدم تأثيرها في خلاص بعض العصاة كآية الثانية والثالثة وأمثالهما مما ورد «في الذكر» الحكيم، فهو أنه «لا بد من تخصيصه بالكفر» بمعنى الكافر، وهو الذي يموت على كفره مكذبا بالمعاد يوم القيامة، الذي هو ركن قويم من أصول الدين. ويشهد للاختصاص المذكور: ما صرح به قبل تلك الآية حكاية عن أولئك المجرمين، بقوله تعالى: (و كنا نكذب بيوم الدين * حتى أتانا اليقين * فما تنفعهم) (١). هذا، مع تعيين التخصيص وإن لم يكن هناك شاهد ولا دليل عليه؛ جمعا بينها وبين غيرها من الآيات والأدلة، أليس قد وعد الله تعالى المرتكبين للسيئات بالعفو عنهم مطلقا من غير اشتراط ذلك بالتوبة، مع سلامة إيمانهم عن الكفر والارتداد بقوله سبحانه الذين: (خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا) فأولئك (عسى الله أن يتوب عليهم) (٢).

وقد تقدم أن كلمة (عسى) منه تعالى يفيد الوقوع حتما، وأن مقتضى ذلك تحتم العفو عنهم ولو بعد تصفيتهم بمشاق الأمور، ومكاره الدهر، وأهوال البرزخ، وتعذيبهم في جهنم مدة متمادية منقطعة، على ما ورد في المأثور المستفيض، من أن ذنوب الفسقة من المؤمنين منها ما يكفر بالبلايا المعجلة والمصائب الدنيوية، كال فقر والمرض والذل وفقد الأعزة وأمثالها. ومنها ما لا يكفر بكل ذلك لعظمه، ولا بد في تكفيره من تشديد سكرات الموت عليه، أو بضغطة القبر وعذاب البرزخ (٣) أو بما هو أعظم من كل ذلك كشدائد يوم القيامة، ودخول جهنم إلى أمد محدود.

(١) المدثر: ٤٦ - ٤٨.

(٢) التوبة: ١٠٢.

(٣) انظر علل الشرائع ١: ٢٩٨ / ٢.

فيشفع النبي سيد البشر * بلطفه من شاء إلا من كفر
وكالنبي أهل بيت العصمة * أكرم بهم من شفعاء الأمة

وبذلك يمكن أن يجاب أيضا عن الآيتين الأخيرتين وأمثالهما الدالة على
اختصاص الشفاعة بالمرضى إن سلمنا إرادة الصلحاء منهم أو التائبين، فيقال: إن
العصاة من المؤمنين الذين ماتوا من غير توبة إنما يصيرون بمقتضى تلك
الأحاديث الشريفة المروية بعد تصفيتهم بصنوف البلاء والعذاب: مرضيين عند
ربهم، وصالحين لشفاعة نبيهم (صلى الله عليه وآله وسلم).

هذا، مع إمكان منع ذلك باحتمال إرادة المرضي في دينه وإيمانه وإن لم يكن
مرضيا في عمله، وبذلك يمكن دعوى كون المرضي عموم العصاة من المؤمنين
حتى الذين خرجوا من الدنيا بغير توبة، ويكون غير المرضي منهم هو خصوص
الكافر الخارج عن الدين، بل إن دعوى ظهور الآيتين وأمثالهما في ذلك بمكان
واسع من الإمكان، كما يظهر ذلك بالتأمل الدقيق.

وبذلك كله يثبت إمكان التعميم في الشفاعة لكل من مات مؤمنا سواء وقعت
منه التوبة قبل الموت أم لم تقع، وكل ذلك بعد تعلق المشيئة القاهرة منه تعالى بذلك.
وعليه «فيشفع النبي سيد البشر» البتة حسب ما عرفت من الأدلة الثلاثة
«بلطفه» لكل «من شاء» الله تعالى «إلا من كفر» من أمته بالارتداد أو بجحود
شيء من ضروريات الدين أو المذهب، فإنهم مخلدون مع سائر الكفار في جهنم
أبد الآباد من غير انقطاع ولا نفاذ، ولا أمد لتعذيبهم أصلا، أعاذنا الله تعالى وجميع
المؤمنين من ذلك كله.

ثم «وكالنبي» (صلى الله عليه وآله وسلم) في عموم الشفاعة خلفاؤه الطاهرون، وهم «أهل
بيت

العصمة» ومعدن الوحي والتنزيل، وأعدال الكتاب الذين خصهم الله تعالى بالذكر
في آية التطهير على ما تقدم بيانه في بابه (١) وهم: الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء،

(١) راجع ج ١ ص ٤٢٨.

السمع كالعقل قضى بالتوبة* فورا فإنها تجب الحوبه

الركن الخامس

في التوبة، وبيان حقيقتها، ثم إثبات وجوبها ولزوم فوريتها فنقول: أما حقيقتها: فهي الرجوع الأكيد والندم الشديد عن المعصية إلى الطاعة، بترك المحرمات وفعل الواجبات، ويتبعها العزم الأكيد على عدم العود إلى ما تاب عنه.

وأما وجوبها وفوريتها: فقد قامت عليهما الأدلة الأربعة، كلها باعتبار القرائن الحافة بالمنقول منها كتابا وسنة، فقد استفاضت الأوامر المكررة الأكيدة بذلك فيهما بعد التسالم على ظهورها في الوجوب والفورية على سبيل ظهور سائر الألفاظ في معانيها الحقيقية وإن لم يكن الظهور معتزدا بالقرائن الخارجية، فكيف فيما إذا كان معتزدا بالإجماع المحقق والحكم البات من العقل كما فيما نحن فيه، فإن حكمه بوجوب دفع الضرر المحتمل وفورية ذلك - بعد وضوح كون المعصية من غير توبة كما عرفت مقتضيا بل موجبا للضرر فضلا عن احتمالها - واضح جدا. وعليه، فلا شبهة أن «السمع» كتابا وسنة وكذا الإجماع بقسميه من المسلمين عامة بأصنافهم، كل منها «كالعقل قضى» حكما وجوبيا «بالتوبة» كما قضى بكون وجوبها «فورا» ففورا، وأن التسامح فيها بالإهمال أو التأجيل من وقت إلى وقت

(٢٩٢)

استخفاف به، وذلك أيضا معصية أخرى توجب اشتداد العذاب. وعليه، فلا يجوز تأخير التوبة فضلا عن تركها، «فإنها تجب الحوبة» أي: تقطع السيئة الموبقة، وتمحو المعصية المهلكة، ولا خلاف في شيء من ذلك بعد نصوص الكتاب المتكررة بقوله تعالى: (توبوا إلى الله توبة نصوحا) (١) (وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون) (٢) ونظائرهما الكثيرة، فضلا عن متواترات السنة لدى الفريقين الدالة على وجوبها وفوريته، وكون الاستخفاف بها من أشد الذنوب وأنها لا تغفر، فراجع كتب الأحاديث والتفاسير (٣).

إنما الكلام في أنها هل تجب عن جميع الذنوب كلها صغائرها وكبائرها - كما عليه جمهور المسلمين وهو الحق الصحيح بمقتضى إطلاق الأدلة المشار إليها - أو أنه يختص الوجوب بالتوبة عن الكبائر فقط؟ وأما الصغائر من الذنوب فلا تجب التوبة عنها كما ذهب إليه شذمة من المعتزلة (٤) بمقتضى وعده تعالى صريحا بالعتو عنها مع الاجتناب عن الكبائر بقوله تعالى: (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) (٥).

وقوله تعالى في مدح الصالحاء: (الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللثم) (٦) وهو الصغائر.

والظاهر كون النزاع في ذلك لفظيا، وذلك لما ثبت في السنة المأثورة عن المعصومين من قولهم (عليهم السلام): " لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار " (٧).

فإن المستغفر القائم بوظيفة التوبة بمقتضى ذلك لا يبقى عليه شيء من الذنوب لا صغيرة ولا كبيرة كما ورد عنهم (عليهم السلام) أيضا: " إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له " (٨).

(١) التحريم: ٨.

(٢) النور: ٣١.

(٣) انظر الكافي (للكليني) ٢: ٤٣٠ باب التوبة، بحار الأنوار ٦: ٣٠.

(٤) حكاة عن أبي هاشم في أنوار الملكوت: ١٧٧.

(٥) النساء: ٣١.

(٦) النجم: ٣٢.

(٧) الكافي ٢: ٢٨٨ / ١، الوسائل ١٥: ٣٣٨ أبواب جهاد النفس باب ٤٨ ح ٣، كشف الخفاء ٢:

٣٦٤ / ٣٠٧١.

(٨) تقدم تخريج مصادره في ص ٢٨٨. فراجع.

تمحو ذنوب نفسك الأماره * فهي لها ما بلغت كفاره
يعود من تاب كمن لا ذنب له * يحبه الله وينسى زلله
فتب إلى الله، وحدها الندم * عن القبيح عازما على العدم

فإنها «تمحو ذنوب نفسك الأماره» بالسوء «فهي لها» وإن بلغت في الكثرة
والعظمة «ما بلغت» تكون «كفارة» ماحية على ما بينه الله تعالى في كثير من آياته
الكريمة، نظير قوله سبحانه: (يكفر عنهم سيئاتهم) (١) (كفر عنهم سيئاتهم) (٢)
(ليكفر الله عنهم أسوء الذي عملوا) (٣) وأمثالها.

وقد تواترت السنة مضمونا أيضا بأنه «يعود من تاب» توبة صحيحة إلى
النظافة السابقة قبل ارتكابه شيئا من المعاصي، فيصير «كمن لا ذنب له» أصلا.
بل ورد كتابا وسنة أنه «يحبه الله» تعالى كما قال سبحانه: (إن الله يحب
التوابين) (٤) «وينسى زلله» وعصيانه نسيانا عمليا تكوينيا، بمعنى عدم ترتيب
الأثر على ما صدر منه من المعاصي والسيئات، وإلا فهو تعالى يجعل عن الذهول
والغفلة التي هي النسيان القلبي الحقيقي، فليست نسبة النسيان إليه سبحانه إلا من
باب الاستعارة بالكناية، على سبيل قوله تعالى: (نسوا الله فنسيهم) (٥) (نساكم
كما نسيتم لقاء يومكم هذا) (٦).

فإن المراد منه في أمثال ذلك هو غض الطرف عنهم، وعدم الاعتناء بشأنهم،
وعدم إغاثتهم. هذا.

وأما المصير على الصغائر من دون توبة، فهو في عداد مرتكبي الكبائر، ويجب
عليه أيضا التوبة عنها على القولين، ولا خلاف حقيقي بينهما «فتب إلى الله» تعالى
توبة صحيحة.

«وحدها الندم» الجزمي «عن القبيح» صغيرا كان أو كبيرا حال كونك «عازما

(١) الفتح: ٥.

(٢) محمد: ٢.

(٣) الزمر: ٣٥.

(٤) الشورى: ٤٠.

(٥) التوبة: ٦٧.

(٦) الحاثية: ٣٤.

فعلا وتركا، وفي الاغتياب * لا بد من ترضية المغتاب
معتذرا عما اعتراه من كدر * بعد اطلاعه على ما قد صدر

على العدم» وترك العود إليه، سواء كان القبيح «فعلا» وجوديا، أو كان عدميا «وتركا». ولا يشترط في تحققها أكثر من ذلك وإن ورد في بعض المأثورات عن المعصومين (عليهم السلام) اشتراط أمور آخر فيها، ومنها: إذابة لحم الجسد بالجهد في البكاء

والعبادة ليلا ونهارا، وأمثال ذلك (١) فإنها محمولة على اشتراطها في حصول الكمال التام للتوبة، لا في صحتها وتحقيقها. ويشهد لذلك قول الإمام السجاد (عليه السلام) في بعض أدعيته: " إلهي إن كان الندم من الذنب توبة فإني وعزتك من النادمين " (٢).

والمراد من أداة الشرط فيه هو المتحقق قطعا على سبيل الاستفهام التقريري، نظير قول الرجل لابنه: إن كنت ابني فلا تفعل كذا، وليس معناه الشرط الواقعي الناشئ من التردد وعدم العلم، كما هو واضح.

هذا كله في غير ما يرجع إلى حقوق الناس، ومظالم العباد، كغيبية الغائب بذكر السوء، أو بالافتراء عليه، أو الاستهزاء به، أو سب الحاضر وإهانته وضربه، أو غير ذلك، من أنواع الظلم، كقتل مؤمن، أو حبسه، أو طرده وتبعيده، أو التعرض لماله، وكذلك ما يوجب تداركا في الدنيا، كالقضاء، والكفارة، والحد، وأمثالها، فإن كل ما يترتب على تلك المعاصي بحكم الشرع يشترط تحققه في تحقق التوبة، ولا يكفي حينئذ في تحققها بما ذكر، من الندم والعزم على الترك.

«و» لذلك ثبت «في الاغتياب» ونظائره من المظالم اللساني أنه «لا بد من ترضية المغتاب» وجبر خواطره وتدارك أذاه «معتذرا» لديه «عما اعتراه من كدر» وأذية، ولكن لا يكن ذلك إلا «بعد اطلاعه على ما قد صدر» من الجاني عليه من

(١) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٥٤٩ الحكم ٤١٧، وانظر تفصيل الكلام في جامع السعادات ٣: ٧٨.
(٢) الصحيفة السجادية (تحقيق الأبطحي): ٤٠٢ الدعاء ١٨٢، بحار الأنوار ٩١: ١٤٢.

وما على المغتاب ذكر ما جرى * مفصلا فقد يجر كدرا

ظلم الاغتياب ونظائره، فإنه إن لم يبلغه ذلك كان الاعتذار منه موجبا لعلمه به، وربما يوجب ذلك فيه الكدر والإيذاء، وذلك معصية أخرى تضاف إلى معصية الاغتياب، فضلا عن كونه جبرا لخواتره، أو تداركا للمعصية الأولى. «و» لذلك اتفق ظاهرا أولو العلم والبصيرة على أنه لا يكون إعلام الجاهل بذكر السوء كفارة عن اغتيابه ولا تداركا لما احتمله فاعل السوء من وزره وآثامه، وليس ذلك توبة عن معصيته.

وقد تصافق الكل (١) على أنه «ما على المغتاب» الفاعلي «ذكر ما جرى» منه على المغتاب المفعولي «مفصلا» بحكايته الاغتياب أو الاستهزاء أو أمثالهما الواقعة منه «فقد يجر» ذلك «كدرا» في نفس المغتاب المظلوم، وربما تكون العاقبة غير محمودة، مضافا إلى استلزامه الإيذاء المحرم، وحينئذ فالتدارك عن مثل ذلك وكفارته لا يكون إلا بالدعاء والاستغفار له بظهر الغيب، أو بالصدقات والأعمال الخيرية المندوبة، وإهداء ثوابها إليه حيا كان أو ميتا من غير إعلامه بشيء منها.

ثم لا شبهة في حرمة الاغتياب، بل كونه من الكبائر العظام من المعاصي، بمقتضى الأدلة الثلاثة، بل الأربعة كلها، ويكفي في ذلك النهي الصريح منه تعالى عنه مقرونا بتمثيله بأكل الجيفة المنتنة بقوله تعالى: (ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه) (٢). ثم تعقيب ذلك بالأمر المؤكد بالتقوى والحذر منه بقوله سبحانه: (واتقوا الله). مضافا إلى حكم العقل بقبحه؛ لاستلزامه في الغالب التنافر والتباعد المذموم،

(١) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ١٤ : ٣٣٦.
(٢) الحجرات: ١٢.

وليقض من عليه حق فرضا * من مال أو جناية بما اقتضى
ومن أضل فعليه السعي في * إرشاده بما به السعي يفى

وربما يستعقب ذلك الجدل والقتال وإهراق الدماء والاختلافات الكثيرة. ومضافا
أيضا إلى إجماع المسلمين، ومتواترات أحاديثهم الدالة على حرمة (١).
هذا كله إذا كانت الصفة المذمومة المذكورة للمغتتاب المفعولي موجودة فيه.
وأما إذا لم يكن فيه ذلك ونسب إليه كذبا، فذلك افتراء محض، وهو أشد من الغيبة،
وأعظم وزرا منه، وربما يوجب ذلك خروج المفترى من الإيمان رأسا؛ بقوله
تعالى: (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) (٢) ونعوذ بالله من كل ذلك.
وبالجملة، ففي مثل ذلك لا يكفي الندم والاستغفار وحده، إلا بعد تأدية حق
العباد وأداء كل ما ثبت عليه لهم بسرقة أو غصب أو اقتراض، أو حقوق إلهية
مجعولة لهم في الدين، كالأحماس، والزكوات، والندورات، أو بسبب جرح أو
قصاص أو قذف أو حبس أو تسييب شيء منها، أو من أمثالها.
وكذا ما ثبت وجوب قضائه بعد الفوات، من العبادات البدنية، كالصوم، والصلاة،
والحج، وأمثالها «وليقض» وجوبا «من عليه حق فرضا» شرعا «من مال» فوته
على غيره «أو جناية» لسانية، كالتهمة بالزنا، واللواط، وأمثالهما أو جراحة آلية،
كالضرب والقتل ونظائرهما، سواء كانت منه بالمباشرة أو بالتسييب، فيجب عليه
التدارك في كل منها قبل الاستغفار «بما اقتضى» الحال في حصول التوبة.
«و» هكذا كل «من أضل» غيره بدعوى باطلة لنفسه أو لغيره، أو ببدعة محرمة،
أو بفتوى فاسدة غير صحيحة في مسألة شرعية بغير حجة معتبرة، ولا عذر له عند
ربه في ارتكاب ذلك بتقية أو سهو أو نسيان مثلا «فعليه السعي» البليغ وجوبا
«في» هداية الضال و «إرشاده» للحق «بما به السعي يفى» ببذل الجهد في ذلك.

(١) انظر الوسائل ١٢: أبواب أحكام العشرة، الباب ١٢٢ و ١٥٢ و ١٥٨.

(٢) النحل: ١٠٥.

وليأت بالواجب مع بقائه * أو ما به كلف من قضائه

نعم، لو فرضنا عدم تأثير السعي بسبب عناد الضال أو موته أو غيبته بحيث لا يمكن الوصول إليه ولا الاعتراف لديه بما صدر من الكذب السابق والإضلال لا كتبها ولا شفها فعندئذ لا مانع ظاهرا من القول بكون الندامة والاستغفار فقط كفارة عما ارتكبه المضل من الإغواء والإضلال.

«وليأت بالواجب» المفروض - من الصلوات اليومية وغيرها - في الوقت «مع بقائه» بقدر الأداء «أو» يأتي «ما به كلف، من قضائه» مع فوات الوقت، حتى تتحقق منه التوبة، وتقبل منه، وقد صح عن مولى الموالي أمير المؤمنين (عليه السلام) أن: " الاستغفار اسم واقع على معان ستة: أولها: الندم عما مضى. ثم العزم على عدم العود. ثم أداء حقوق الناس. ثم أداء كل فريضة فائتة. ثم إذابة اللحم الذي نبت على السحت بطول الهم والحزن. ثم إذابة الجسم ألم الطاعة بعدما أذقه حلاوة المعصية " (١).

وقد عرفت أن ما عدا الأربعة الأول - من الشروط المذكورة في هذا الحديث الشريف وأمثاله - محمول على شروط الكمال لا الصحة والقبول؛ جمعا بينها وبين غيرها.

ثم إنهم اختلفوا في أنه هل تجوز التوبة عن بعض المعاصي دون بعض، أو لا؟ فمال إلى الثاني أبو هاشم وأتباعه من مشايخ المعتزلة (٢) وتشبثوا لذلك بأنه بعد وضوح اشتراك المعاصي كلها في القبح، ووضوح سببية القبح للندم: لا يمكن حصول الندم عن بعضها الخاص؛ للزوم تخلف السبب عن مسببه، وعليه، فلو فرض عدوله عن بعضها مع دوام ارتكابه للبعض الآخر كشف ذلك من أن تركه ذلك لم يكن خوفا من الله تعالى، ولا مسببا عن القبح الممكنون في المتروك، بل

(١) نهج البلاغة (صبيح الصالح): ٥٤٩ الحكم ٤١٧ مع اختلاف.
(٢) حكاة عن أبي هاشم في شرح المقاصد (الفتازاني) ٥: ١٦٩، وأنوار الملكوت: ١٧٨.

وإن يتب عن بعض ما قد ارتكب * كان كمن أتى ببعض ما وجب

إنما كان لغاية أخرى، فليس ذلك منه توبة شرعية، ولا هي مقبولة، وذلك معنى عدم جواز تبعيضها.

ولكن الحق المنصور وفاقا للمشهور حتى لدى المشايخ الأخر من المعتزلة - كأبي علي وأتباعه (١) - هو الأول، كما اختاره السيد العلامة بقوله (قدس سره): «وإن يتب

عن بعض ما قد ارتكب» من المعاصي دون بعض آخر منها صحت توبته عنه، و«كان كمن أتى ببعض ما وجب» عليه من الفرائض. فإنه لا شبهة في أنه لو تاب من عليه أنواع الفرائض من الصلاة والصوم والحج وأمثالها وأتى ببعضها أداء أو قضاء ولم يقض الآخر منها سقط عنه ما قضاها، وبقي الباقي عليه، فلو أتى بقضاء الصلوات الفائتة مثلا صح ما أتى به قطعاً وإن لم يندم عن تفويت الصيام، ولم يتب عن ذلك، ولم يقض ما فاته منه، ولا خلاف في قبول توبته وتحقق ندامته عما أتى به، ولا يظن إنكار الخصم لذلك.

وإن ما تشبث به للعدم، من سببية مطلق القبح للندم، لا موقع له بعد وضوح اختلاف مراتب القبح، وجواز علم العاصي بذلك، فإنه بعد معلومية أن الزنا بالأجنبية - مثلاً - أعظم وزراً وأشد قبحاً من قبلتها أو من النظر إليها، فهو بعلمه بذلك ربما يتجنب عن الأول تائباً ويتركه نادماً عما فعله، دون الثانيين، حيث لا يراهما بتلك العظمة في الوزر، ولا بتلك الشدة من القبح. وعليه، فربما يكون السبب لندامة المرتكب وتوبته هو عظمة الوزر عنده، وشدة قبحه في نظره، لا أصل ذلك المشترك بين جميعها. وبذلك يتضح جواز التفكيك بين أصناف الندامة والتوبة باعتبار اختلاف أنواع المعصية ولو في نفس مرتكبها، كما يظهر لك فساد دعوى التلازم بين جميعها، وينقذح إمكان التبعيض بينها.

(١) حكاه عنه في مناهج اليقين: ٣٦٢، وانظر شرح المقاصد (التفتازاني) ٥: ١٦٩.

وما اقتضى المنع من السمع فلا * يرد، بل على الكمال حملا
وهذه التوبة للفجار * وتوبة تخص بالأبرار

«و» أما «ما اقتضى المنع» عن ذلك «من» ظواهر بعض الأحاديث المأثورة
الدالة على ارتباط بعضها ببعض، نظير ما ذكرناه عن مولى الموالي (عليه السلام) وسائر أدلة
«السمع، فلا» يثبت تلك الدعوى، من استحالة التبعض في مقام الصحة والقبول،
ولا «يرد» إنكارا على قائله، والعياذ بالله «بل على» شروط «الكمال حملا» كما عرفت.
وعليه، فلا نمنع من دعوى ارتباط بعضها ببعض فيما إذا أريد التوبة الكاملة
عن جميع المعاصي مع قضاء ما عليه من الفرائض ولا ننكر كون ذلك سببا لسقوط
العقاب عنه أصلا ورأسا، وذلك غير دعوى الخصم كما ترى، اللهم إلا أن يرجع
كلامه إليه، ويحمل عليه.

ثم لا يذهب عليك «و» اعلم أن «هذه التوبة» عن الكبائر إنما هي «للفجار»
المرتكبين لها فعلا وتركا.

«و» لكن هناك «توبة» أخرى «تخص بالأبرار» المنزهين عن كل دنس،
والمعصومين عن كل زلل، وهم الأنبياء المطهرون والأئمة المنتجبون صلوات الله
عليهم أجمعين، فإنهم على عصمتهم وطهارتهم عن كل صغيرة وكبيرة - على ما
تقدم بيانه في باب النبوة، ومع كونهم مغمورين في ليلهم ونهارهم في الطاعة
والعبادة مدة أعمارهم - تراهم مستغرقين في إظهار الندامة وطلب العفو والرحمة،
مرتعدة فرائضهم، مصفرة ألوانهم، معترفين على أنفسهم بالذنوب العظام،
وارتكاب الآثام.

فلا يتوهم كون ذلك منهم (عليهم السلام) لصدور معصية من أحدهم - والعياذ بالله - أو
من جهة تعليم كيفية العبادة لغيرهم كما يتوهمه بعض الجهال (١) فإن ذلك أشبه شيء

(١) انظر تفصيل الكلام في " الأربعون حديثا " (الشيخ البهائي): ٢٥١ فما بعد.

وهي الرجوع نادماً للمولى * من كبوة منهم بترك الأولى

بعمل المرآئي، وحاشاهم عن كل ذلك. بل كانت توبتهم «وهي الرجوع» منهم «نادماً للمولى» المتعال «من كبوة» كانت تصدر أحياناً «منهم، بترك» ما كان فعله «الأولى» أو بارتكاب ما هو أقل من ذلك، كفعل مباح لا رجحان فيه، أو خطرة قلبية ورغبة نفسانية التي هي من لوازم الطبيعة البشرية، ومقتضيات نظام التكوين والقوى العنصرية.

فإنهم (عليهم السلام) باعتبار كثرة معرفتهم بعظم الرب تعالى وحقارتهم بالقياس إليه يرون كل تلك الأمور من أنفسهم معصية كبيرة موجبة للتوبة الحقيقية، فإن العبد كلما ازداد معرفة بعلو شأن مولاه ازداد خشية منه وخضوعاً له، وعندئذ يرى أدنى عثرة من نفسه كبيرة عظيمة، ولا شك أن: الجواد قد يكبو، وتحصل منه العثرة ولو كانت طفيفة في الغاية بما هي هي، ولكنها بالقياس إلى من صدرت منه، وهو في غاية العلم والمعرفة، لكبيرة قبيحة، وهي من مثله معصية بليغة.

وهذا هو المراد من قوله تعالى: (وعصى آدم ربه فغوى) (١) وأمثاله من الآيات التي نسبت فيها المعصية إلى أولئك الأبرار الكرام، والأنبياء العظام (عليهم السلام) على ما ورد في تفاسير أهل البيت (عليهم السلام) (٢).

بل يمكن أن يقال: إن من هو أرفع شأنًا وأعظم جاهًا عند الرب تعالى من أولئك الأبرار، وهم المقربون المخلصون - بالفتح - من عباده - كالنبي الأعظم الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه المعصومين (عليهم السلام) باعتبار نزاهتهم الكاملة حتى عن تلك

الخطرات القلبية فضلاً عن ارتكاب المباحات الفعلية - لم يكن استغفارهم وسؤالهم العفو من سيدهم إلا عن أمر هو أدق من كل ذلك، وهو انتباههم لقصورهم الذاتي وعجزهم الإمكاناني عن أداء حق المولى الواجب بما يستحق ويستوجب،

(١) طه: ١٢١.

(٢) انظر تفسير التبيان ٧: ٢١٨ وتفسير مجمع البيان ٤: ٣٤.

فهو من المقربين حوبه * لا بد من تكفيرها بالتوبة
فكم وكم مما تعد حسنه * تعد منهم سيئات بينه

فهم باعتبار غاية قربهم منه تعالى وشدة اتصالهم به كانوا يرون ذلك من أنفسهم
مقتضيا لحياتهم منه، وموجبا لاستغفارهم لديه وإن لم يكن كذلك بالإضافة إلى
غيرهم من الأبرار، بل وإن فرض كون العمل الكذائي من غيرهم حسنة مقربة،
ولكنهم يرون مثل ذلك من أنفسهم سيئة موبقة، كما ورد عنهم (عليهم السلام): "

الأبرار سيئات المقربين " (١).

«فهو من المقربين حوبة» ومعصية «لا بد من تكفيرها» وتداركها «بالتوبة»
وتوجب لهم البكاء والخشية «فكم وكم مما تعد حسنة» إذا صدرت من غيرهم،
ولكنه «تعد منهم سيئات بينة» توجب لهم الاستغفار منها على تقدير صدورها منهم.
وإلى ذلك يشير كلام النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) خطابا لربه تعالى: " ما عرفناك حق
معرفتك، ولا عبدناك حق عبادتك " (٢) وإن العجز عن إتيان العمل وإن كان عذرا
بيننا عن فعله، ومانعا عقليا عن التكليف به، ولكنه غير مناف لحياء العبد العارف
بشأن سيده، ولا هو دافع لحسرتة على الحرمان عن القيام بوظائف عبوديته كما
هو واضح، فافهم واغتنم.

(١) قال العجلوني ١: ٣٥٧ / ١١٣٧: هو من كلام أبي سعيد الخراز... وعده بعضهم حديثا
وليس كذلك وقال الجزائري في قصص الأنبياء: ٥٦ قوله (عليه السلام) حسنة الأبرار....
(٢) بحار الأنوار ٦٨: ٢٣، كتاب الزهد (الكوفي): ٧٤.

تصديقك النبي بالجنان * حقيقة حقيقة الإيمان
يلزمه الإقرار باللسان * ونحوه من طرق البيان
ولم يكن كتمانها لمانع * يمنع عن إيمانه بالواقع

الركن السادس

في بيان حقيقة الإيمان وقسيميه، وهما: الكفر، والنفاق
فاعلم أن ما يتحقق به الإيمان الصحيح إنما هو: «تصديقك النبي»
الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم) في شريعته وأحكامه وسائر إخباراته عن الوقائع
الماضية،

والحوادث المستقبلية في نشأتي الدنيا والآخرة، ولا بد في ذلك من الاعتقاد
بصحتها جميعا «بالجنان» والقلب «حقيقة» وجزما، فإن ذلك «حقيقة الإيمان»
لكن و «يلزمه» مع ذلك «الإقرار» أيضا بصحة جميعها «باللسان» على تقدير
القدرة على النطق، وعدم المانع، لعروض الخوف والتقية.
نعم، إذا عجز عن البيان لجهة الخرس مثلا لزمه الإقرار بذلك بما يقوم مقام
اللسان، كالإيماء بالرأس «ونحوه، من طرق البيان» على ما هو مقدور له، وجرت
عليه عادته في إظهار مضمراته، من الكتابة، والإشارة بالجوارح، وأمثالها.
وأما إذا لم يعترف بذلك بلسانه، وكتّم اعتقاده في ضميره «ولم يكن كتمانها
لمانع» شرعي من تقية ونحوها، فهو لا يحكم عليه بالإيمان ظاهرا في مقام

ومن يقر وهو غير صادق * منافق، والويل للمنافق

الإثبات، وإن فرض كونه مؤمنا في مقام الثبوت والواقع بينه وبين ربه تعالى، مع عدم الجحود والإنكار الصريح.

نعم، إن منعه عن ذلك مانع كالتقية والخوف وتبين ذلك، فهو لا «يمنع عن» ثبوت «إيمانه بالواقع» بل إنه مؤمن جزما ظاهرا وواقعا كما قال تعالى: (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) (١) حيث إنه تعالى قد استثناه من الكفار والمنافقين، وليس غيرهما إلا المؤمن.

وكذا قوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة) (٢) حيث جعل التقية عذرا مقبولا لكتمان الإيمان، وعدم الإقرار باللسان.

ولكنه لو جحد ذلك بلسانه، وأنكر الإيمان والدين أو شيئا من ضروريات المسلمين، فهو كافر بلا ريب وإن اعتقد كل ذلك في ضميره، وذلك قوله تعالى: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) (٣).

فإنه سبحانه قد ذم مثلهم ولعنهم بعد أن عداهم في الكافرين. وكذا قوله عز من قائل: (فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين) (٤).

وكذلك لو انعكس الأمر، بأن اعترف بذلك بلسانه، ولكنه كان جاحدا له في قلبه، فإن ذلك نفاق، وهو توأم للكفر، بل هو ألعن منه، و (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) (٥).

وقد سماه الله تعالى أخا للكافر في قوله سبحانه: (ألم تر إلى الذين نافقوا يقولون لإخوانهم الذين كفروا) (٦).

«و» عليه، فكل «من يقر» بالشهادتين «وهو غير صادق» باطنا، فهو «منافق،

(١) النحل: ١٠٦.

(٢) آل عمران: ٢٨.

(٣) النمل: ١٤.

(٤) البقرة: ٨٩.

(٥) النساء: ١٤٥.

(٦) الحشر: ١١.

يعلن بالدين ويخفي ما بطن * ينعى على الباطن حسن ما علن
فماله حظ ولا نصيب * ييغضه المحبوب والحبيب

والويل للمناقق» ولا شبهة في خلوده في جهنم مع الكفار وإن جرى عليه بحكم
الشرع أحكام المسلمين في هذه النشأة الدنيوية، حيث إنه «يعلن بالدين» بلسانه
وعمله، وبذلك صح إطلاق اسم المسلم عليه، وبه يحقن دمه وماله وعرضه، وبه
طهر في ظاهر الشرع بدنه، وجاز معه المؤاكلة، وجاز تغسيل جثته بعد موته ودفنه
في مقابر المسلمين، كل ذلك إكراما لما يلفظه من كلمتي الشهادتين المباركتين.
«و» لكنه حيث «يخفي ما بطن» في ضميره من أنواع الكفر الحقيقي، سواء
كان بجحود ما هو من أركان الدين أصولا أو فروعا - كإنكار الربوبية، أو النبوة، أو
المعاد - أو إنكار شيء من ضرورياته - كالصلاة والصوم وأمثالهما من الفرائض
المجمع عليها بين المسلمين - أو بجحود ما هو من أركان المذهب المتفق عليه بين
الفرقة المحقة الاثني عشرية خاصة (قدس سرهم) - كالعدل والإمامة وأمثالهما من
ضرورياتهم -

صار بذلك مشاركا مع المخلدين في النار يوم القيامة، وأعادنا الله تعالى من كل ذلك.
فإنه «ينعى على الباطن» القبيح منه «حسن ما علن» وظهر منه «فماله حظ»
في الجنة «ولا نصيب» من الأجر والثواب على ما أقر به بلسانه، أو أتى به من
عمله، كما قال جل وعلا: (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا) (١).
ولذلك كله «يغضه» الله «المحسوب» والنبي «الحبيب» (صلى الله عليه وآله وسلم).
وقد تلخص مما ذكر أن الإيمان الصحيح الذي ينجي واجده من الخلود الأبدي
في نار جهنم إنما هو التصديق القلبي والاعتقاد الجزمي بالتوحيد والنبوة، وصحة
شريعته المقدسة، وبصدقه (صلى الله عليه وآله وسلم) في جميع ما أخبر به، مع الإيمان
كذلك بالمعصومين
من خلفائه (عليهم السلام)، كل ذلك مع الإقرار بجميعها بلسانه عند عدم المانع من ذلك.

(١) الفرقان: ٢٣.

وكان من شك ولكن التزم * مرتبا آثاره محقون دم

وقد تبين من ذلك أن ترك العمل خارجا بالفروع الشرعية والفروض الدينية - كالصلاة، والصوم، وأمثالهما، على ما هي عليه من العظمة والشأن مع عدم الجحود - لا يوجب الخلود في العذاب وإن أوجب التعذيب مدة متمادية، ولكنها منقطعة مع الاعتقاد والإقرار المذكورين، وهكذا ارتكاب سائر الفواحش والمعاصي. واتضح أن الخلود الدائم مختص بالفريقين الآخرين، وهما: الكافر، والمنافق، هذا.

«و» أما من «كان» متوسطا بين المؤمن المعتقد المعترف، وبين قسيميه الكافر والمنافق، وهو «من شك» في الدين بضميره، غير جازم به، ولا جاحد له «ولكن التزم» بلوازم الإيمان في العمل «مرتبا آثاره» من الإقرار باللسان مع إخفائه شك باطنه، فهو لا شك أنه في الدنيا «محقون دم» وعرض ومال، كسائر المسلمين الظاهرية والواقعية، ولكنه بالنسبة إلى أمر آخرته، فالظاهر إمكان دعوى أبدية عذابه وخلوده في النار مع الكفار، وذلك لما عرفت، من كون الاعتقاد الجزمي ركنا في الإيمان، وأنه بانتفائه ينتفي الإيمان. وربما يستدل على ذلك بقوله تعالى: (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا) (١). فإنه بظاهره يعم الجاحد والشاك، ويفيد انتفاء الإيمان عن كلا الفريقين مع دعواهم ذلك وإقرارهم به باللسان، حيث إنه تعالى علم خلو ضمائرهم عنه. وبذلك يتضح كون حقيقة الإيمان هو الاعتقاد القلبي الجزمي به، ولا سيما بعد تأكيد ذلك بعده بقوله تعالى: (ولما يدخل الإيمان في قلوبكم) (٢). وكذا قوله جل وعلا: (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله) (٣). فتراه سبحانه كيف كذبهم في دعواهم ذلك وإقرارهم به صريحا، فقال عز من

(١ و ٢) الحجرات: ١٤.

(٣) المنافقون: ١.

ومن على تكذيبه بنى وقد * بان له الحق فللحق جحد

قائل: (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) (١).

وقد انقذ بكلمة ما ذكر أن أصناف المخلدين في النار ثلاثة: الكافر، والمنافق، والشاك. ولكن لا يذهب عليك أن كل ذلك إنما يكون مع تقصيرهم في طلب الحق ومعرفة، ومع تمكنهم من ذلك، وإعراضهم عنه، وذلك لوضوح تمامية الحجة منه تعالى على عباده كافة، بموهبته لهم العقل والقدرة في تحصيل الصحيح عن السقيم، وتميز الحق عن الباطل، ثم إرساله تعالى لهم الرسل، وإنزاله عليهم الكتب، ونشره الدعوة بينهم وإسماعه ذلك لهم، فلم يبق لأحد منهم حجة عليه، ولا عذر في إعراضهم عنه وعن أحكامه وآياته، كما قال جل وعلا: (فله الحجة البالغة) (٢) (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) (٣) (وإن يستعجبوا فما هم من المعتبين) (٤) أي: وإن يعتذروا فما هم بمعذورين يوم القيامة، فلا تسمع لهم يومئذ دعوة، ولا تقبل منهم حجة وإن اعتذروا عن كفرهم ونفاقهم وشكهم في الدين بالجهل به وعدم وضوحه لديهم، وذلك لما عرفت، من كون عدم معرفتهم مسببا عن تقصيرهم لا عن خفاء الحق.

«و» بذلك يتضح لك أن «من» كذب بالشرع والنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأصر على

تكذيبه» و «بنى» بنيانه على شفا جرف هار بعد ما اتضح له ذلك «وقد» ظهر و «بان له الحق» واستيقنته نفسه «فللحق» الثابت لديه «جحد» وأنكر ظلما وعدوانا وحسدا وبغيا، فهو كافر بلا ريب ولا شبهة كفر الجحود، وهو ظالم عنود، ولربه كنود، بل إنه أظلم وأكفر من أقرانه الثلاثة المذكورين، كما قال تعالى في مثله: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا) (٥).

(١) المنافقون: ١.

(٢) الأنعام: ١٤٩.

(٣) النساء: ١٦٥.

(٤) فصلت: ٢٤.

(٥) النمل: ١٤.

وبذلك كله اتضح لك أيضا أن القاصر من الثلاثة المذكورة - وهم البلهاء والمجانين والصغار والمستضعفين منهم، الذين لم يميزوا الحق من الباطل لعدم الإدراك وقلة الشعور، أو لعدم القدرة على الهجرة إلى بلاد الإسلام، وعدم التمكن من تعلم الأحكام - ليسوا بمخلدين في العذاب، بل ويرجى لهم العفو والثواب، حيث إنه تعالى استثناهم من الكفار ومن استحقاق ما أعد لهم من العقاب بقوله سبحانه: (إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا* فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم) (١).

وقد مر أن كلمة (عسى) منه تعالى محقق الوقوع. ثم إذ قد عرفت معنى الإيمان وحقيقته، وعلمت أن العمل بالأركان إنما هو من آثاره الخارجي، وغير داخل في ماهيته وواقعه وإن ورد في بعض الأحاديث المأثورة أنه كقسيمي، وهما الاعتقاد بالجنان، والإقرار باللسان (٢) وأن كل ذلك داخل في أجزائه، ومقوم لحقيقته، ولكنه كما ذكرنا محمول على إرادة الكمال منه. فاعلم أن هناك أقوالا أخرى:

منها: ما نسب إلى الشيخ المفيد (قدس سره) وجملة من علماء الجمهور، من دخول العمل أيضا في ماهيته، وكونه دخيلا في تحققه (٣) ولعلمهم استندوا في ذلك إلى ما أشرنا إليه، من ظواهر بعض الأحاديث الدالة على اشتراطه فيه والنافية إيمان المرتكب لبعض الكبائر (٤) فضلا عن تارك الفرائض بعضا أو كلا، وكذا ظاهر قوله تعالى: (وما كان الله ليضيع إيمانكم) حيث إنه فسر الإيمان فيه بالصلاة والعمل خارجا.

(١) النساء: ٩٨ - ٩٩.

(٢) انظر دعائم الإسلام ١: ١٣، مسند الإمام الرضا (عليه السلام) (عطاردي) ١: ٢٦٣ / ٢٥ نقلا عن أخبار إصبهان، سنن ابن ماجه ١: ٢٥ / ٦٤.

(٣) نسبه في مناهج اليقين: ٣٦٧ إلى المفيد (قدس سره) وجماعة السلف.

(٤) انظر المحاسن ١: ٢٥٧ / ٣٠٠، الكافي ٢: ١٠٦ / ٥، مستدرک الوسائل ١١: ٢٠١ أبواب جهاد النفس باب ٧ ح ١٧.

وقد عرفت الجواب عنه.

ومنها: قول جمع من المعتزلة والخوارج، من تفسيره بإتيان جميع الطاعات فرضا ونفلا، واجتناب جميع المنهيات المحرمة والمكروهة فعلا وتركها (١). وإن فساد هذا المذهب لواضح؛ لاستلزامه خروج الجمل لولا الكل عنه، وأفسد منه مذهب الكرامية من الجمهور حيث ذهبوا إلى ما يعاكس ذلك، واكتفوا في تحقق الإيمان بمجرد التلفظ بالشهادتين وإن تحقق تكذيبه بهما وإنكاره الباطني لهما (٢) وذلك لظاهر قوله تعالى: (فمنكم كافر ومنكم مؤمن) (٣) حيث إنه بظاهره يفيد حصر كافة العباد فيهما من غير صنف ثالث لهما، وبعد وضوح انتفاء الكفر عن المتلفظ بالشهادتين لا محيص عن القول بكونه مؤمنا.

والجواب منع الحصر، ومنع دلالة الآية على ذلك، مضافا إلى ما عرفت، من نصوص الآيات القرآنية فضلا عن السنة القطعية الدالة على كون المنافق صنفا ثالثا قسيما لهما، بل وكذا الشاك والمستضعف، فإنهما أيضا غير داخلين في شيء من الصنفين كما ذكرنا.

وبالجملة، فغير خفي عليك أن المذهبين بين إفراط وتفریط، وفساد كل منهما بمكان من الوضوح، وأن التحقيق بالاتباع في ذلك هو المذهب المشهور، وهو الحق المنصور، فتأمل جيدا.

(١) حكاه عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٧٩.

(٢) راجع المصدر السابق.

(٣) التغابن: ٢.

الركن السابع

في الإحباط والتكفير

والمراد بالأول هو بطلان الإيمان السابق بالكفر اللاحق.
والمراد بالثاني هو عكس ذلك، بمعنى بطلان الكفر السابق بالإيمان اللاحق،
كما ثبت في الشرع المقدس أن الإسلام يجب ما قبله (١) وأن المراد بهما بطلان
مطلق الحسنة السابقة بمطلق السيئة اللاحقة وبالعكس، لا خصوص الكفر والإيمان.
واختلفوا في ذلك على أقوال:

فقال المعتزلة بثبوتهما؛ استنادا إلى ظواهر قوله تعالى: (حبطت

أعمالهم) (٢) (نكفر عنكم سيئاتكم) (٣) وأمثالهما (٤).

وقال جمع آخر بعدمهما، استنادا إلى قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة

خييرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) (٥).

ثم القائلون بالثبوت اختلفوا بينهم، فقال بعضهم: إن العمل أو الإيمان اللاحق

يبطل السابق منهما من أصله وأساسه، بحيث لا يبقى منه شيء أصلا، لا ثوابا عليه

ولا عقابا، ولا استحقاقا لشيء منهما.

(١) انظر المجازات النبوية (الرضي): ٥٤ / ٣٢.

(٢) البقرة: ٢١٧ وآل عمران: ٢٢ والمائدة: ٥٣ والأعراف: ١٤٧ والتوبة: ١٧ و ٦٩.

(٣) النساء: ٣١.

(٤) كما في الآية: ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) الزلزلة: ٨.

وقال الآخرون منهم بالموازنة، بمعنى أنه يوازن بينهما، فيسقط من الزائد ما قابل الناقص منهما ويبقى الباقي.

والقولان للوعيدية من المعتزلة، الذين لا يجوزون العفو عن الكبيرة (١) والأول منهما لأبي علي وأتباعه (٢) والثاني منهما لأبي هاشم وأذنبه (٣) وقد أبطلهما المحققون من المتكلمين (٤) وذهبوا إلى فساد المذهبين، وبطلان الإحباط والتكفير أصلاً ورأساً. وهو الحق الصحيح، فإنه لا شبهة في أن المعصية توجب استحقاق العقاب بحكم العقل، بل وكذا الطاعة توجب استحقاق الثواب، ولكن بحكم الشرع ووعده الوفي بذلك، لا بحكم العقل، حيث إنه لا يحكم بثبوت حق أو أجر وأجرة للعبد المملوك، ولا استحقاق مثوبة له بطاعته لسيده، بعد وضوح كون ذلك من وظائفه الواجبة عليه على ما تقدم بيانه.

وحيث فبعد ثبوت الاستحقاق بمعنى الأهلية واللياقة لكل منهما بعمله، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع بمقتضى وعده بالفضل والعفو، وبعد وضوح استحالة انقلاب الشيء عما هو عليه عقلاً على ما حقق في محله، وثبوت سببية الطاعة لاستحقاق المثوبة، وسببية العصيان لاستحقاق العقوبة، ومؤثرية كل منهما في تحقق أثره يثبت استحالة زوال السببية عن كل منهما، وبطلان سقوط المؤثرية عنهما، ويتفرع على ذلك بقاء الاستحقاق على العمل السابق، وبطلان الإحباط والتكفير الحقيقيين.

وعليه، فلا بد من تأويل ما ورد منهما في الكتاب والسنة بما لا ينافي حكم العقل بسببتهما لاستحقاق المثوبة والعقوبة، وذلك بحمل التكفير المأثور على ما يساوقه، وهو إرادة ما يشاركه في النتيجة منه، وهو العفو عن سيئاته السابقة بما

(١) راجع ص ٢٧٠.

(٢ و ٣) حكاه عنهم في كشف المراد: ٤١٣ وشرح المقاصد ٥: ١٤١ وشرح المواقف ٨: ٣١٠ ومجمع البحرين ٤: ٢٤١ (حبط).

(٤) كما في كشف المراد: ٤١٣ وأنوار الملكوت: ١٧٢.

الكفر للأعمال محبط فلا * يتبعه الأجر ولو تفضلا
إلا بتخفيف من العقوبة * ينال منه بدل المثوبة

فعله من الطاعة اللاحقة.

ومن الواضح المعلوم أن العفو لا ينافي الاستحقاق الثابت له بحكم العقل، وكذا في الإحباط، بأن يقال: إن المراد منه هو كاشفية المعصية المتأخرة أو الكفر اللاحق عن عدم ثبوت الاستحقاق للمثوبة على الطاعة المتقدمة أو الإسلام السابق، فيكون عدم العصيان وعدم الكفر المتأخرين شرطين لثبوت الاستحقاق السابق، ومعنى ذلك كون سببية الطاعة المتقدمة للاستحقاق مراعى بعدم لحوق المعصية أو الكفر المتأخر على سبيل سائر الشرائط المتأخرة. وبهذا الاعتبار جاز أن يقال: إن «الكفر» المتأخر وهو الارتداد بعد الإيمان هادم «للأعمال» الحسنة السابقة، و «محبط» للإيمان المتقدم «فلا» يستوجب المرتد على إسلامه السابق شيئا من المثوبة، ولا «يتبعه الأجر» على ما تقدم منه من الطاعة.

«ولو» قلنا بكون الأجر «تفضلا» منه تعالى على ما اخترناه، فإنه مشروط بلياقة المحل، وقابلية المتفضل عليه لذلك، وأن الكافر غير لائق له بعد حكمه تعالى بحرمة دخوله الجنة، ولا هو قابل للأجر على حسناته السابقة «إلا بتخفيف» شيء «من العقوبة» اللازمة له، فهو «ينال» من التخفيف، ويفوز «منه» ما يكون له «بدل المثوبة» المحرمة عليه، وبذلك يكون تميزه عن سائر الكفار المخلدين في أشد العذاب، وبه يعوض عليه لقاء أتعابه في سبيل الإسلام، أو قيامه بواجبات الدين قبل كفره وارتداده.

وذلك على مسلك التفضل واضح، وكذا على مسلك الاستحقاق، فإنه لا مانع من القول بكونه أيضا مشروطا بعدم الكفر اللاحق على نحو الشرط المتأخر كما عرفت.

والكافرون زمرا سيقوا إلى * نار لظى بما أسأؤوا عملا
مخلدين مالهم من شافع * كلا ولا من ناصر مدافع

هذا، ولكن لا يذهب عليك أن ما ذكرنا من استحالة الإحباط والتكفير
بمعنيهما الحقيقيين إنما هو على القول بكون الثواب والعقاب مسببين عن العمل
الخارجي وتبعيتهما له بنفسه، سواء كان ذلك بحكم العقل أو بحكم الشرع على
القولين ولكن هناك مسلك آخر، وهو القول بأنهما من توابع كمال النفس ونقصها
الحاصلين بالطاعة والمعصية.

وعليه، فلا مانع من القول بالإحباط والتكفير الحقيقيين، بل لا بد من ذلك،
حيث إن القول المذكور مبنى على القول برقى النفس بالطاعة، ونزولها بالمعصية،
بمعنى أنها بالطاعة ترقى بقوس الصعود إلى درجة ما من الكمال، ثم إذا ارتكبت
شيئا من العصيان نزلت عنها، وإذا عادت إلى الطاعة تبدل قوس نزولها ثانيا إلى
قوس الصعود، وإذا ارتكبت المعصية أيضا بعد الطاعة نزلت ثانيا إلى قوس النزول،
وأهبط رقيها، وبطل قوس صعودها.

وهكذا إلى نهاية أيام حياته، فيختم له إما نازلا إلى مراتب النقصان، وإما
صاعدا إلى درجات الكمال.

نعم، يكون للشفاعة والعفو حينئذ شأنهما من الأثر، ولتحقيق ذلك محل آخر.
وكيف كان فالجاحدون لشيء من ضروريات الدين والمذهب والشاك في
ذلك مع التقصير «و» هم «الكافرون» حقا - كما عرفت - لا شبهة أنهم «زمرا»
وطوائف متعاقبة «سيقوا» أي: يساقون يوم القيامة «إلى» دركات جهنم و «نار
لظى» وهي اسم من أسماء جهنم، فيدخلونها «بما أسأؤوا عملا» كما قال تعالى:
(وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمرا) (١) «مخلدين» فيها أبدا (كلما أرادوا أن

(١) الزمر: ٧١.

واستثن من أضله القصور* فإنه بلطفه معذور
وليس يجري الشك في كبراه* والشك إن كان ففي صغراه

يخرجوا منها أعيدها فيها) (١).

و «مالهم من شافع» يشفع لهم أبدا، كما قال تعالى حكاية عنهم: (فمالنا من شافعين* ولا صديق حميم) (٢) «كلا، ولا من ناصر» ينصرهم، ولا «مدافع» يدافع عنهم العذاب «و» لكن على ما عرفت أنفا «استثن» منهم «من أضله القصور» وكان مستضعفا كما ذكرنا «فإنه بلطفه» تعالى «معذور» في جهله مع عدم قدرته على معرفة الحق واتباعه.

ولا شبهة في شيء من ذلك «وليس يجري الشك في» أصل الحكم و «كبراه» وذلك لوضوح قبح عقاب العاجز عقلا، وعدم جوازه شرعا، ولكن التأمل «والشك إن كان» حاصلا «ففي» وجود «صغراه» وهو أنه هل يكون في شرق الأرض وغربها من لم يبلغه خبر دين الإسلام، أو من لم يتمكن من الهجرة لمعرفة واتباعه؟ فإن كثيرا من الجهال يدعون القصور والعجز كذبا وزورا حتى القاطنين منهم في بلاد الكفر، وبذلك يتوجه إليهم يوم القيامة العتاب بقوله تعالى: (ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها) (٣) وبذلك يستوجبون العقاب، ونعوذ بالله تعالى منه.

(١) السجدة: ٢٠.

(٢) الشعراء: ١٠٠ - ١٠١.

(٣) النساء: ٩٧.

إن الثواب ثمر الإيمان * يحظى به المؤمن في الجنان
دار نعيم وسرور وطرب * فلا يمسه لغوب ونصب
يدخل فيها مالكا قصورها * مستخدما غلمانها وحوورها

الركن الثامن

في بيان ثمرة الإيمان

ولا شبهة «أن الثواب» والأجور الأخروية «ثمر الإيمان» الحاصل في النشأة
الدنيوية، وأنه «يحظى به المؤمن» ويناله «في الجنان» الرفيعة الواسعة التي
لا يمكن بيان حقائقها، وتوصيف جميع ما فيها، من النعم التي لا تعد ولا تحصى،
ولا تخطر على قلب بشر، فإنها «دار نعيم وسرور وطرب» وليس فيها هم ولا ملل
ولا موت ولا مرض «فلا» يصيب ساكنها شيء من الأكدار، ولا «يمسه لغوب»
أي: العجز والإعياء «و» لا يناله «نصب» بمعنى: التعب، مأخوذ من قوله تعالى:
(لا يمسنها فيها نصب ولا يمسنها فيها لغوب) (١).

وهو «يدخل فيها مالكا قصورها» المزخرفة الرفيعة المزيّنة بأنواع الجواهر
والدر واللؤلؤ «مستخدما غلمانها وحوورها» الموصوفة في الكتاب الكريم بقوله
تعالى: (ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون) (٢) و (يطوف عليهم

(١) فاطر: ٣٥.

(٢) الطور: ٢٤.

مقترحا ما يشتهي ففيها * ما تبغى النفس وتشتهيها
متكئا فيها على الأرائك * مستقبلا سلام خير مالك

ولدان مخلدون * بأكواب وأباريق وكأس من معين * لا يصدعون عنها
ولا ينزفون * وفاكهة مما يتخيرون * ولحم طير مما يشتهون * وهور عين *
كأمثال اللؤلؤ المكنون) (١) و (فيهن قاصرات الطرف لم يطمثهن إنس قبلهم
ولا جان) (٢) (كأنهن الياقوت والمرجان) (٣) (حور مقصورات في الخيام) (٤).
إلى غير ذلك مما تكرر فيه من ذكر نعمها ومحاسن خيراتها، ويكون المؤمن
فيها آمرا على الجميع غير مأمور، وحاكما غير محكوم «مقترحا ما يشتهي» من
صنوف النعم «ففيها» يوجد كل «ما تبغى النفس وتشتهيها» من أنواع المأكل
والمشرب والمسكن والملبس والمنكح وغيرها، وهو يجلس على سرير ملكه،
أعز من كل سلطان متكبر، وأرفع شأنًا من كل ملك مقتدر «متكئا فيها على
الأرائك» وهي السرر المنجدة المزينة الواقعة في قباب عالية، أو بيوت مرفوعة،
كما قال تعالى: (في جنة عالية * لا تسمع فيها لاغية * فيها عين جارية * فيها
سرر مرفوعة * وأكواب موضوعة * ونمارق مصفوفة * وزرابي مبثوثة) (٥).
ثم يضاف له إلى كل تلك النعم ما هو أعظم منها وألذ لديه من جميعها، وهو
هبوط أفواج الملائكة المقربين عليه حينًا بعد حين، يهنئونه بنعم الله عليه، ويشرونه
برضاه تعالى منه كما قال تعالى: (ورضوان من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم) (٦).
ثم يبلغونه تسليم ربهم عليه، فتطير نفسه فرحا وسرورا وطربا وشوقا، فيقوم
على قدميه مترحبا بهم، و «مستقبلا» تحية ربه تعالى، ومستبشرا بما نزلوا به عليه،
وهو «سلام خير مالك» له.

(١) الواقعة: ١٧ - ٢٣.

(٢) و ٣ و ٤) الرحمن: ٥٦ و ٥٨ و ٧٢.

(٥) الغاشية: ١٠ - ١٦.

(٦) التوبة: ٧٢.

كل بعينه مقامه حلا* وليس يتغي سواه بدلا

وهكذا حال جميع سكنتها وإن كانوا مختلفين في الدرجات علوا وزينة وسعة وخدماء وحشما وعزا ورفعاً، ولكن «كل» منهم قد حسن «بعينه مقامه» و «حلا» في نفسه مسكنه وما هو فيه من النعم العظيمة، بحيث لا يتمنى غيره «وليس يتغي سواه بدلا» كما قال تعالى: (لا يبعون عنها حولا) (١).

فإنه بعد وضوح اختلافهم في الاستعدادات الذاتية، ومشترياتهم النفسية رغبة وزهدا وذكاء وغباوة وانتباها وغفلة على سبيل اختلافهم فيها في النشأة الدنيوية إنما ينعم على كل منهم بما يليق به، على طبق استعداده بأتم وجه وأكمل فرد، فيرى كل منهم نفسه في غاية الكمال من المواهب المرغوبة فيه، فلا يرغب بل ولا ينتبه ولا يتفكر فيما هو أرقى وأكمل من مواهب الله تعالى لمن هو فوقه، وذلك لقصور استعداده الذاتي، وعدم لياقته الأصلي لأكثر مما وهب له.

ونظير ذلك ما كان له في العيش الدنيوي، فإنه في حال طفوليته لم يكن يرى لنفسه كمالا إلا باللعب وآلاته، ولم ير شيئا ألد منه، وبعد رقيه إلى الصبا ونمو استعداده إلى مرتبة من الكمال تنقلب رغبته عن ذلك إلى الرغبة في التزين - مثلا - بالملابس والجمال، ويرى ذلك أكمل كمال، ولا تميل نفسه ولا يتفكر في التزين بمحامد الخصال، ولا فيما يتمناه الرجال، من لذائذ النساء وجمع الأموال والجاه والرئاسة والعز في الأنظار.

وهكذا كلما تبدل من حال إلى حال وازدادت لياقته واستعداده تبدلت رغبته، فإذا حصلت له مشترياته على حسب استعداده ورغبته رأى نفسه في غاية الكمال، ولا يتمنى ما فوقه، ولا يتحسر على الحرمان منه، وبذلك يكون كاملا في درجته، لم يشذ منه شيء مما يليق به، فإن الكمال وصف إضافي يتبع موصوفه، وليس متبوعا ولا شيئا شخصيا تنسب إليه الأشياء أو الأفراد.

(١) الكهف: ١٠٨.

زف إليها الصالحون الخالص * والخابطون بعد ما قد محصوا
مخلدين في وجوه ناضرة * لرحمة الله تعالى ناظرة

ولا شبهة في كون الموجودات مختلفة في القوى المودعة فيها، وإن كمال كل منها إنما هو بحصول الفعلية لما هو مختمر في طينته الأصلية من القوة والقابلية الذاتية، فلا جرم يكون كمال كل شيء بحسبه، وبذلك تختلف الكمالات، وتختلف أيضا موجباتها، فرما تكون الصفة الكذائية كمالا للشيء الكذائي ونقصا لغيره، نظير الحلاوة مثلا، فإنها كمال في السكر ونقص في الملح، وكذا الحموضة مثلا حيث إنها كمال في الخل ونقص في البطيخ، وهكذا. وعليه، فكل من أصحاب الدرجات في الجنان يكون كاملا في مقامه، وينعم عليه بكل ما يشتهي به تمامه، ولا ينقص منه شيء من مقتضيات كماله، ولا يتمنى شيئا مما أنعم به على غيره، وإن مجموعهم أصناف ثلاثة: فمنهم من «زف» إلى الجنة، أي: أهدي به «إليها» بسرعة، كما تزف العروس المزينة إلى بعلها ومساكنها المزخرفة، وهم «الصالحون الخالص» من دنس المحرمات الدينية والمنزهون عن ارتكاب المناهي الشرعية. «و» منهم «الخابطون» الذين: (خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا) (١) ولكنهم يفوزون بها «بعد ما قد محصوا» وبعد ما يصفوا بأهوال البرزخ وشدائد يوم القيامة، وإذاعة شيء من نار جهنم إن لم يصفوا في الدنيا بالبلايا والمصائب، ولكن الجميع من الصنفين ليسوا إلا «مخلدين» بها بعد دخولهم فيها، وهم «في» أحسن حال، ولهم «وجوه ناضرة» نيرة كما قال تعالى: (تعرف في وجوههم نضرة النعيم) (٢) ولهم أعين «لرحمة الله تعالى ناظرة» ممدودة. وبذلك فسر (٣) قوله تعالى: (إلى ربها ناظرة) (٤) فإن ذاته المقدسة تجل من

(١) التوبة: ١٠٢.

(٢) المطففين: ٢٤.

(٣) انظر مجمع البيان ٥: ٣٩٨، تفسير الصافي ٥: ٢٥٦.

(٤) القيامة: ٢٣.

والمخلصون لهم الرضوان * منه فما الحور وما الغلمان
إن أذنب المؤمن عقلا استحق * منه العقاب وبه الشرع نطق

أن تشاهد بالأبصار، أو تحس أو تمس بالجوارح كما عرفت في باب التوحيد.
ثم إن هناك صنفا ثالثا، وهم أرفع شأننا وأعلى وأعظم درجة من جميع أهل
الجنان «و» هم «المخلصون» بالفتح، والمراد بهم المعصومون المكرمون من الأنبياء
والمرسلين، وخلفائهم الطاهرين (عليهم السلام)، فإن أولئك الأطهار «لهم الرضوان»
والتحية الخاصة «منه» تعالى، الموجبة لهم اللذائذ الروحانية، مضافا إلى ما لهم
فيها من النعم الظاهرية وإن تلك اللذائذ النفسية الواقعية أعظم لديهم من جميع نعم
الجنان «فما» لذة «الحور، وما» نعمة «الغلمان» عندهم؟ فليس جميعها بالإضافة
إلى تلك اللذائذ الروحية إلا كنسبة الجدول إلى النهر، بل كنسبة القطر إلى البحر.
ونسأله تعالى أن يمن علينا بجميعها بفضله وكرمه، فإنه لا ينال أحد من
الخلائق شيئا منها بعمله حتى المعصومين (عليهم السلام) المبرئين عن كل دنس وشين،
فضلا عن المؤمنين المخابطين على ما تقدمت الإشارة إليه.
ثم اعلم أنه لا شبهة ولا خلاف في أن عصيان العبد علة لاستحقاق العقوبة،
وإنه «إن أذنب المؤمن» بشيء من الصغائر أو الكبائر استوجب الانتقام منه
«عقلا». و «استحق منه» تعالى سوء «العقاب» بعد تمامية الحجة عليه، وإنه
لا يستحق شيئا من العفو والنجاة، فضلا عن الجنة والثواب؛ وذلك لوضوح حكم
العقل بأن العبد المملوك بعد وفور النعم العظيمة عليه من سيده، وتمامية الحجة
لديه، إن خرج عامدا متعمدا من ربة الطاعة، متجرئا على قبيح المعصية استوجب
البعد الأبدي، والحرمان السرمدى من فواضل نعم مولاه، وذمه العقل والعقلاء،
واستحق المقاطعة من الأولياء.
وقد تصافق على ذلك أهل المعرفة الأجلاء «وبه الشرع» أيضا «نطق»
مستفيضا، أو متواترا في الكتاب والسنة، حيث قال سبحانه: (إنه من يأت ربه

أوعد والوعيد منه لطف * بل عدم الوعيد ظلم صرف
كيف! ولو لم يسبق الوعيد * منه لما أطاعه العبيد

مجرما فإن له جهنم لا يموت فيها ولا يحيى) (١) (كلوا من طيبات ما رزقناكم
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) (٢).
إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة الدالة على ذلك، فضلا عن المأثور في ذلك
من أحاديث الفريقين (٣) فلاستحقاق المذكور ثابت بالأدلة الأربعة كلها، عقلا
ونقلا، لم يخالف فيه إلا شرذمة من المعتزلة (٤) حيث أنكروا حكم العقل باستحقاقه
الذم والعقاب على المخالفة والعصيان، بدعوى أنه لو كانت المخالفة علة
للاستحقاق لزم الحكم بذلك أيضا فيما إذا صدرت منه بحال الغفلة أو الكره أو
النوم وأمثالها، وهو باطل قطعاً، وبذلك يعلم عدم العلية بينهما، وإلا لزم تخلف
المعلول عن علته في مثل تلك الموارد، واستحالة ذلك واضح.
والجواب: أن المدعى المطلوب إنما هو سببية العصيان فقط، لا مطلق
المخالفة، وذلك لا يكون إلا مع العمد والاختيار؛ بضرورة حكم العقل والعرف،
وعليه، فمثل تلك الموارد خارج عن موضوع البحث أصلاً ورأساً كما لا يخفى.
وقد انقدح بذلك حسن ما «أوعد» الشارع المقدس في الكتاب والسنة، من
ترتب العقاب على العصيان «و» اتضح لك أن «الوعيد منه لطف» محض، حيث إنه
يحذر العبد عن المعصية، ويبيعه عن المهلكة، وذلك حقيقة اللطف وغاية الإحسان.
«بل» من الواضح أن «عدم الوعيد» منه وإرخاء عنان العبد موجب لاقتحامه
في الهلكة، وذلك «ظلم صرف» ينزه عنه الباري تعالى.
«كيف» لا! «و» قد عرفت أنه «لو لم يسبق الوعيد» والتحذير «منه لما أطاعه
العبيد» ولتجرؤوا على عصيانه آمنين من عقابه.

(١ و ٢) طه: ٧٤ و ٨١.

(٣) على سبيل المثال انظر الكافي (للكليني) ٨: ٧٣.

(٤) حكاة عنهم في شرح المقاصد ٥: ١٢٦.

وما أتى العبد بسوء عمله * من العذاب جاءه من قبله
فهو بما قد كسبت يده * ينال ما أوعده الإله
لكنه منقطع عقابه * وينتهي وإن يطل عذابه
إذ يستحق العبد بالإيمان * من وعده الخلود بالجنان

هذا، ولكن لا يذهب عليك أن ذلك إنما يتم بالإضافة إلى نفوس العامة، حيث إن حكم العقل بلزوم إطاعة العبد لمولاه وقبح عصيانه له، لا يكفيهم باعثا وراذعا، بل لابد للشرع من تتميم ذلك بجعل العقوبة وإبداء الوعيد على المعصية، وحينئذ يكون ترك ذلك ظلما كما عرفت.

وأما بالنسبة إلى الخواص من أهل الدين المتجنبيين عن كل قبيح عقلي، مع انتباههم للتلازم بين حكمه وحكم الشرع، وسببية حكمه بالقبح لاستحقاق العقوبة من الشرع، فلا، ولا نسلم كون ترك الوعيد منه ظلما بالنسبة إليهم، فإنهم في الغالب يكفيهم للتجنب عن كل قبيح نفس حكم العقل بتمامية الحجة، واحتمال وقوعهم في المهلكة بارتكاب المعصية.

ثم إنك قد عرفت فيما تقدم بطلان الجبر في الأعمال «و» أن «ما أتى» وأصاب «العبد» إنما هو «بسوء عمله» الاختياري، وأن ما أعد له «من العذاب» الأخرى ما «جاءه» شيء منه إلا «من قبله» (وما ربك بظلام للعبيد) فلا يلوم من إلا نفسه، ولا يחדش إلا وجهه «فهو بما قد كسبت يده» واقتحمت نفسه في موبقات الذنوب «ينال ما أوعده الإله» من الانتقام الأخرى، و «لكنه» أن المؤمن - كما عرفت - «منقطع عقابه» من غير خلود أبدي وإن مات من غير توبة «و» أنه «ينتهي» عنه العذاب برحمته تعالى وشفاعة خلفائه (عليهم السلام) «وإن يطل عذابه» على قدر ذنوبه، وذلك «إذ» قد عرفت أنه «يستحق العبد بالإيمان» الثابت العفو والمغفرة، بمقتضى ما ثبت كتابا وسنة «من وعده» سبحانه بذلك بقوله تعالى: (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر

وما على مخلود عاص مؤمن* دل مؤول بطول الزمن

الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم (١).
وبذلك صح للعبد الجاني أن يطالبه بالوعد، ويسأله «المخلود بالجنان» ولو بعد
تمحيصه وتصفيته من الذنوب بشيء من أنواع العذاب، خلافا (٢) وقد خالف في
ذلك طائفة من المعتزلة المتسمين بالوعيدية، فإنهم قالوا بمخلود أصحاب الكبائر (٣)
لظاهر قوله تعالى: (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها) (٤).
ووضوح استمرار الذم من العقل على سبيل استمرار مدحه على الطاعة،
ووضوح التلازم بين حكمه وحكم الشرع، ويكون المتحصل من الأمرين استمرار
العذاب لهم، ومخلودهم فيه، وفاقا لحكم العقل بدوام القبح واستمرار الذم.
والجواب: أما عن الأول؛ فبأن كلامه تعالى في الآية الشريفة «و» سائر «ما»
دل بظاهره «على مخلود عاص مؤمن» فهو وإن «دل» على ذلك بمقتضى الظاهر أو
الإطلاق، ولكنه «مؤول بطول الزمن» جمعا بينه وبين غيره من الأدلة القطعية، وأن
إطلاق المخلود أو الأبد على طول الزمان رائج لدى العرف، كما في قولهم مثلا: إن
فلانا قد حكم عليه بالحبس المؤبد، أو بالنفي الأبدي، ولا شبهة في كون ذلك
محدودا بمدة عمره، ومنتها بانتهاء أجله، ومع ذلك صح إطلاق المؤبد على تلك
المدة؛ لطولها إطلاقا صحيحا شائعا، أو أنه مؤول باختصاص ذلك بغير المؤمن
المذكور، فيكون المراد من العصيان هو العصيان بالكفر أو النفاق.
وأما عن الثاني؛ فبالنقض أولا بالصغائر، حيث إن ملاك الذم والعقاب عقلا
وشرعا - وهو العصيان - مشترك بينها وبين الكبائر، مع أنه لا مخلود مع الصغيرة
قطعا وإجماعا وتسالما من الخصم، ومن ذلك يعلم عدم سببية العصيان للمخلود
مطلقا في جميع الموارد.

(١) الزمر: ٥٣.

(٢) كذا، ويمكن أن يكون زائدة.

(٣) حكاه عنهم التفتازاني في شرح المقاصد ٥: ١٣٥.

(٤) النساء: ١٤.

مشقة التكليف لا بد وأن * يجبرها من هو بالتكليف من
فمن لطفاً بثواب لازب * يناله صفوا من الشوائب

وثانياً بالحل، بأن ذلك بعد تسليمه لا يقتضي وجوب الخلود، وإنما غاية ذلك جوازه، واقتضاء العصيان لذلك، ومن الواضح أن ذلك غير مناف للعفو وأدلته، فلا بد من الجمع بينهما بالتأويل كما ذكرنا، ولا سيما بعد عدم إمكان طرح أدلة العفو؛ لتظايرها بل تواترها وعدم جواز الغض عن نصوصها بظاهر ما تمسك به الخصم، مع كون القول به شاذاً لم يعبأ به إجماع المسلمين؛ لكونه في غاية الشذوذ، وموجبا لطرح تلك الأدلة الكثيرة كتاباً وسنة، بل وإجماعاً وعقلاً، بناء على بعض الوجوه، وقد تقدم في الركن الثالث والرابع ما يفيدك في المقام فراجع.
ثم إنهم بعد اتفاقهم على كون العقاب للعاصي على نحو الاستحقاق اختلفوا بينهم في مسألة الثواب للمطيع؛ هل هو أيضاً على نحو الاستحقاق؟ أو أنه تفضل محض من غير استحقاق؟

ف قيل بالأول (١) احتجاجاً بأن «مشقة التكليف» من المولى بالعبادة «لا بد وأن» تكافؤاً بتعويض أجر على العبد، وأن تركه قبيح عقلاً، ولا سيما مع وعيد العقاب على ترك الطاعة، فلا محيص بحكم العقل واقتضاء العدل من أن يتدارك تلك المشقة الدائمة مدة العمر، و «يجبرها من هو بالتكليف من» عليه لطفاً. وعليه، فيجب على الباري تعالى تعويض الثواب على متحمل مشقة العبادات وترك لذائد المنهيات. نعم، إن القدر الواجب منه إنما هو ما يجبر به تلك المشقة، وأما الزائد من ذلك بموهبة تلك النعم الأخروية الدائمة الخارجة عن حدي الإحصاء والانتهاء، فهو لطف محض، وعناية زائدة منه سبحانه «فمن لطفاً بثواب لازب» أي: ثابت أبدي «يناله» العبد «صفوا» خالصاً «من الشوائب» والأكدار،

(١) انظر شرح المقاصد (للتفتازاني) ٥: ١٢٦.

وكونه المنعم لا يحسن* إيجاب ما يشق وهو بين
فمن أتى بواجب أو مستحب* أو عن حرام كف نفسه يشب
يشبه رب المجازاة بما* يسره مجللا معظما

بعيدا عن الهموم والزوال.

ولا يتوهم تدارك تلك المشقة بالنعمة الدنيوية، فإن إنعامه تعالى على العبيد
«وكونه المنعم» بها عليهم لا يكافئ تلك المشقات الكثيرة، و«لا يحسن» لدى
العقل والعقلاء «إيجاب ما يشق» عليهم من الصبر على تعب الطاعة واجتناب
المعصية واحتمال المكاره في سبيل ذلك من غير أجور أخروية «وهو» أمر
«بين» لديهم، أما ترى قبح تكليف الضيوف بأمر شاق مع جعل أجرتهم عليها
نفس تلك الضيافة المدعويين إليها.

هذا، مع ما يشاهد وجدانا من تعميم تلك النعمة الدنيوية بين المطيع والعاصي،
والمؤمن والكافر، بل المشاهد أيضا أكثريتها للأخيرين من الصنفين، ومعه كيف
يمكن كونها أجورا للصنفين الأولين، مع اشتراك غيرهما لهما فيها؟
وعليه «فمن أتى بواجب أو مستحب» شرعي إطاعة لأمره تعالى، وتقربا إليه
«أو عن حرام كف نفسه» اختيارا خوفا منه سبحانه «يشب» بمثوبات أخروية، على
نحو الأجر والاستحقاق «يشبه» غدا «رب المجازاة بما» يكون جزاء له،
و«يسره» بذلك، ويصيره «مجللا معظما» في جنته ودار كرامته.
هذا، ولكن الأقوى في النظر هو القول الآخر، فإن ما ذكر الأولون من
الاحتجاج، واختاره السيد العلامة (قدس سره) إنما يتم لو كان جعل التكليف لمصلحة
الآمر

به، وتكون الفائدة منه راجعة إليه، وأما لو كان ذلك لمصلحة العبد المأمور،
بلا حصول شيء من فوائده للمولى أصلا، مع استغنائه عنها جمعا. فلا نسلم القبح
في جعل الأجر عليه نفس النعمة الحاضرة.
بل يمكن أن يقال: أن لا قبح في التكليف من غير أجر أصلا ورأسا لا معجلة

قد سبق الوعد به لكن لمن * قد ابتغى في فعله الوجه الحسن
وللعقاب يستحق من فعل * عمدا حراما أو بواجب أخل

قضى به الشرع، ومن لم يعف * عاقبه، والكل منه لطف
ولا مؤجلة بعد رجوع فوائد العمل بأجمعها إلى العامل نفسه، وبراءة ساحة الأمر
عن الانتفاع به أصلا ورأسا، وغناه الكامل عن العمل والعامل، كما فيما نحن فيه.
نعم، إن ما اختاره السيد (قدس سره) متين جدا بالنظر إلى جوده سبحانه وكرمه العميم
ومنه الجسيم، حيث إن العبد بعد احتمال مشقة التكليف وخضوعه لسيدته بتحصيل
مراضيه واجتناب مساخطه يصير لائقا لأن تشمل المنة والكرم، ويكون حرمانه
من ذلك ومنعه عنه بخلا يجعل الجواد المطلق تعالى عنه. فتأمل جيدا.
وكيف كان، فقد عرفت أنه «قد سبق الوعد» الصريح منه تعالى كتابا وسنة «به»
أي: بالثواب الأخروي «لكن» لا يذهب عليك أن ذلك ليس لكل من قام بفعل
الواجب وترك الحرام، بل إنه «لمن» صفا قصده في عمله، و «قد ابتغى في فعله»
وتركه «الوجه الحسن» أي: الذات المقدسة الربوبية، خالصا مخلصا له تعالى،
طالباً بذلك مرضاته فقط، ولم يخلط عمله برياء أو عجب مثلاً، كما قال سبحانه:
(فادعوا الله مخلصين له الدين) (١) (فويل للمصلين) (٢) (الذين هم يراءون) (٣).
«و» قد عرفت أيضا أنه «للعقاب يستحق من فعل» قبيحا يوجب غضب الرب
تعالى عليه من غير قصور في عقله، ولا عذر مقبول شرعي في مخالفته، نظير
الكره والتقية، وأن من أتى «عمدا حراما» شرعيا «أو» أنه «بواجب أخل» من غير
سهو ولا نسيان وأمثالهما مما يعذر فيه: استوجب الانتقام، وقد تقدم أيضا أن كلا
من المثوبة والعقوبة قد «قضى به الشرع» المقدس، مع فرق بين وعده ووعيده،
بتنجز الأول منهما قطعا، وإمكان التخلف في الثاني بالعتف والتفضل، وأنه سبحانه

(١) غافر: ١٤.

(٢ و ٣) الماعون: ٤ و ٦.

ويستحق تارك الفعلين * بالاعتبارين كلا الأمرين

في ذلك بالخيار: (يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء) (١).
«و» أن «من لم يعف» عنه بفضل «عاقبه» بعدله «والكل منه لطف» محض،
سواء الوعد منه والوعيد، والعفو منه والتعذيب، على ما تقدم بيانه.
«و» قد انقذ بكل ما ذكر أنه «يستحق تارك الفعلين» الواجب والحرام كلا
من المثوبة والعقوبة «بالاعتبارين» فإنه باعتبار إطاعته في كف النفس عن الحرام
يستوجب المثوبة، وباعتبار تركه الواجب يستوجب العقوبة.
ولا استيحاش ولا استحالة في استحقاقه «كلا الأمرين» كما توهمه بعض من
لا خبرة له (٢) ولذلك أنكر في مثل المقام سببية الإخلال بالواجب للذم والعقاب
عند اجتنابه عن الحرام، وقد خالف في ذلك علماء الفن أجمع، مع تسليمه العكس،
وموافقته لهم في القول بسببية فعل الحرام لكل من الذم والعقاب، بل وسببية ترك
القبیح كفا بقصد الطاعة للمدح عقلا والأجر شرعا.
هذا، مع أنه لم يستند في إنكاره ذلك إلى سند متين، ولا برهان مبین، سوى استبعاد
اجتماع الاستحقاقين، وإنكار إمكانه بمجرد دعوى فارغة من غير دليل ولا حجة.
وأنت خبير بإمكان ذلك، وربما يقع مثله في عرف العقلاء، فيحكمون في
نظائره بالاستحقاق لكلا الأمرين بالاعتبارين. فتأمل جيدا.
هذا تمام الكلام في الأصول الخمسة، وقد جرت عادة المصنفين لهذا العلم
بذكر خاتمتين بعد انتهاء البحث في تلك الأصول:
أولاهما في البحث عن الآجال.
وثانيتهما في البحث عن الأرزاق.

(١) آل عمران: ١٢٩ والمائدة: ١٨ والفتح: ١٤.

(٢) ذكره مع رده في كشف المراد: ٤٠٩.

أما البحث عن الآجال

فلم يتعرض له السيد العلامة (قدس سره) في المقام، ولعله لعدم وقوع الاختلاف فيه أصلا من المعترفين بها، وعدم الحاجة في إثبات تقديرها بالمشيئة القاهرة الإلهية إلى بحث وجدال ونقض وإبرام، مضافا إلى عدم الإلزام الشرعي بمعرفتها، ولا وجوب الاعتقاد بانقسامها، ولا الفحص عن أسبابها.

ونحن قد استوفينا الكلام فيها بمنه تعالى في المقصد الثالث من مقاصد الإمامة، عند ذكر إمامة الإمام السابع الكاظم (عليه السلام) عند بيان معنى البداء (١). وذكرنا هناك أن الأجل أعلن: محتوم، وموقوف، على ما ثبت كتابا وسنة، وقد أشير إلى ذلك بقوله تعالى: (ثم قضى أجلا وأجل مسمى) (٢). وكذا في الأحاديث الكثيرة المأثورة.

منها: ما في تفسيري القمي والعياشي عن الباقرين (عليهما السلام) من: " أن الأجل المقضي هو المحتوم الذي قضاه الله وحتمه، وليس فيه تقديم ولا تأخير. والموقوف هو الذي فيه البداء، يقدم ما يشاء ويؤخر ما يشاء، نبدأ أحدهما إلى الملائكة والرسل والأنبياء، وستر الآخر منهما عن الخلائق " (٣).
و" أن المرء ليصل رحمه وما بقي من عمره إلا ثلاث سنين، فيمدها الله تعالى إلى ثلاث وثلاثين سنة، وأن المرء ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاث وثلاثون سنة، فيقصرها الله تعالى إلى ثلاث سنين أو أدنى " (٤).
و" إن عند الله كتبا موقوفة، يقدم منها ما يشاء ويؤخر - إلى قوله -: وكتاب لا يؤخر " (٥).

(١) راجع ص ٩٤.

(٢) الأنعام: ٢.

(٣) تفسير القمي ١: ١٩٤، تفسير العياشي ١: ٣٥٤ / ٤ - ٩.

(٤) تفسير العياشي ٢: ٢٢٠ / ٧٥، الوسائل ٢١: ٥٣٧ أبواب النفقات باب ١٧ ح ١٥، بحار الأنوار ٤: ١٢١.

(٥) الفصول المهمة ١: ٢٦٧ / ٢٨١، بحار الأنوار ٥: ١٣٩ و ٩٤: ١٣، تفسير الصافي ٥: ١٨١ بتفاوت يسير.

الرزق ما قدره تعالى * مما ينال خلقه حلالا

إلى غير ذلك من المأثورات المتقاربة مضامينها في ذلك، فراجع مظانها.
وراجع ما تقدم منا في ذلك.

وأما البحث عن الأرزاق

فمحمل القول فيه: أن «الرزق» - الذي هو اسم للمرزوق، وهو ما يناله العبد من الخير - لا يكون إلا «ما قدره» الله «تعالى» لخليقته؛ اتفاقا من الكل، ولكنه وقع الخلاف في أن المقسوم منه الذي عينه الله سبحانه لكل واحد من عباده وإمائه وأذن لهم في تناوله، هل هو عام لكل شيء يرتزق به «مما ينال» ويحصله «خلقته» من أي ممر، وبأي سبب حصل، سواء أكان «حلالا» أم حراما؟ أو أنه خصوص الحلال؟

فذهبت الأشاعرة إلى الأول، وقالوا: إنه عبارة عن كل ما ينتفع به مباحا كان أو حراما (١) وقد تمسكوا في ذلك بحديث عمر بن قرة أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

إن الله كتب علي الشقوة، فلا أرزق إلا من دفي بكفي، أتأذن لي في الغناء؟ فقال له النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد كلام: " أي عدو الله! إن الله قدر ذلك طيبا، فاخترت ما حرم الله

عليك من رزقه، مكان ما أحل الله لك من حلاله " (٢).

هذا، ولكن الفرقة المحقة الإمامية (قدس سرهم)، وكذا من تبعهم من المعتزلة قالوا: إنه ليس حرام رزقا مقدرًا منه تعالى لعبده، ولم يرخصه في تناوله، وأن اختيار العبد السوء وتناوله الحرام بدلا عن الحلال المقدر له وإن كان معلوما لديه سبحانه، ولكنه لم يأذن له في ذلك (٣) ولم يرض به.

(١) انظر شرح المقاصد ٤: ٣١٨.

(٢) بحار الأنوار ٥: ١٥٠ و ٦٧: ١٤٦، سنن ابن ماجه ٢: ٨٧١ / ٢٦١٣، كنز العمال ١٥: ٢٢٢ / ٤٠٦٧١.

(٣) كما في مناهج اليقين: ٢٦١ وشرح التحرير: ٣٤١.

وليس منه عندنا ما حرما * كيف! وهل يقدر المحرما؟

وقد تصافق الكل على أن من تناول شيئا من الحرام بسوء اختياره حسم عليه من الحلال بقدره، وهو معاقب على تناوله ذلك، على ما تضافرت به أحاديث المعصومين (عليهم السلام).

منها: قولهم: " لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها - إلى قولهم - : فإن الله قسم الأرزاق بين خلقه حلالا، ولم يقسمها حراما، فمن اتقى الله وصبر أتاه رزقه من حله، ومن هتك حجابا ستر الله وأخذ من غير حله، قص به من رزقه الحلال، وحوسب عليه " (١).

ومنها: قولهم (عليهم السلام): " وليس من نفس إلا وقد فرض الله لها رزقا حلالا، يأتيها في عافية، وعرض لها بالحرام من وجه آخر، فإن هي تناولت من الحرام شيئا قاصها به من الحلال الذي فرض لها " (٢).

وبمضمونها أحاديث كثيرة، فراجع كتب التفاسير والأحاديث في ذلك (٣). وعليه، فليس الرزق المقسوم منه سبحانه لكل من برئته - بناء على مذهب الحق وأهله - إلا الحلال الطيب «وليس منه عندنا ما حرما» من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والمنكح وغيرها، كيف لا؟ وهو القائل عز وعلا: (كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) (٤) (كلوا مما في الأرض حلالا طيبا) (٥) (ولا تيمموا الخبيث) (٦) وهو ضد الطيب الحلال.

وقال عز من قائل: (والرجز فاهجر) (٧) وذلك أمر بهجر الرجز، بمعنى: التوقي من كل ما يوجب العذاب، ولا شبهة في أن تناول الحرام يوجب ذلك، ومعه كيف يقدر الرب تعالى مثله رزقا لعبده، ويأذن له في تناوله؟ أم «كيف» يعقل ذلك؟ «وهل» يجوز لدى العقل والعقلاء أن «يقدر المحرما» من المعيشة لعبده

- (١) الكافي ٥: ٨٠ / ١، التهذيب ٦: ٣٢١ / ٨٨٠، الوسائل ١٧: ٤٤ أبواب مقدماتها باب ١٢ ح ١.
- (٢) مستدرک الوسائل ١٣: ٣٠ أبواب مقدماتها باب ١٠ ح ١٢، بحار الأنوار ٥: ١٤٧.
- (٣) انظر مستدرک الوسائل ١٣: ١٧ أبواب مقدماتها باب ١٠.
- (٤) المؤمنون: ٥١.
- (٥) و (٦) البقرة: ١٦٨ و ٢٦٧.
- (٧) المدثر: ٥.

والرازق الله ولكن السبب * إن قام بالعبد فللعبد انتسب

الفقير، ثم يعاقبه على تناوله؟ وهل هو إلا ظلم فاحش تنتزه عما دونه ساحة الباري تعالى؟ وهل يرضى بنسبة ذلك إليه سبحانه إلا الجبري المنكر لعدله جل وعلا؟ (إن هذا إلا إفك افتراه وأعانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلما وزورا) (١) وتعالى ربنا عن ذلك علوا كبيرا. وهل يجوز نقض حكم الكتاب والسنة والعقل والإجماع بمثل ذلك الحديث الشاذ، ولا سيما من ذلك الراوي المعترف على نفسه الشقاوة، والمصرح بأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وصفه بالعداوة لله؟ وكل ذلك بعد تقدير تسليم دلالاته على دعوى الخصم، مع أن المنع منه أيضا بمكان من الإمكان لو لم نقل بدلالاته على خلاف مدعاه، بل على عكس مزعومه. فتأمل فيه جيدا.

ثم إنك بعد ما علمت إجماع أهل الحق على الحق المنصور، فاعلم أيضا اتفاقهم على أن أمر الرزق وإنزاله منحصر فيه تعالى «و» أن «الرازق» لجميع الكائنات ليس إلا «الله» وحده سبحانه، ولم يشاركه في ذلك أحد من خليقته، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، خلافا لبعض الملاحدة الذين قالوا بتفويض ذلك - والعياذ بالله - إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أو الأئمة (عليهم السلام) على ما تقدم بيانه مقرونا ببيان

فساده (٢) وكون ذلك كفرا وغلوا، بل شركا وإحادا. «ولكن» مع ذلك لا مانع من القول بأن «السبب» لنزول الرزق منه تعالى كثيرا ما يختلف، فربما يكون السبب له هو الدعاء، أو الشفاعة من نبي أو ولي. وأخرى يكون العمل والتجارة. وثالثة يكون من الحقوق الشرعية، أو المبررات الخيرية، وهكذا.

وبذلك ترى انتساب الرزق إلى السبب أحيانا لدى العرف مجازا، من باب

(١) الفرقان: ٤.

(٢) راجع ص ١٦٣ وما بعدها.

وكل من عاش على ما حرما * خاب ومن رزق الحلال حرما
وما عليه قلم التقدير * جرى من البسط أو التقدير
لم يك إلا لصلاح العبد * فهو بما جرى ولي الحمد

تسمية السبب باسم ذي السبب واقع كثيرا، وذلك أمر شائع لديهم، كما في عكسه، وهو تسميته ذي السبب باسم السبب نفسه، وإن شئت قلت: تسمية المباشر باسم السبب وبالعكس، كما يقال مثلا: إن السلطان قتل فلانا وإن لم يباشر ذلك بنفسه. وعليه، فإن كان السبب للرزق هو الشغل - مثلا - انتسب ذلك إليه عرفا، فيقال: إن فلانا يعيش بشغله وتجارته، و «إن قام» السبب «بالعبد» المباشر للعطاء «فللعبد» المعطي «انتسب» فيقال مثلا: لولا فلان ما عاش زيد، وذلك مع العلم القطعي بأن تلك الوسائط لم يكن مثلها إلا مثل المنشار بكف النجار، أو القلم بيد الكاتب، وأمثال ذلك من الآلات، مع أن العمل في كل ذلك لم يكن إلا من الكف القابض على تلك الآلات الجمادية، لا منها بنفسها.

ثم «و» قد عرفت أيضا فيما ذكرنا: أن «كل من عاش على ما حرما» من ضروريات المعيشة «خاب» سعيه، وخسر آخرته «ومن رزق الحلال» في دنياه قد «حرما» و (وذلك هو الخسران المبين) (١).

ثم اعلم أن ما قدر للعبد «وما» كتبه «عليه قلم التقدير» وما «جرى» في علم الرب سبحانه «من البسط» بمعنى: السعة «أو التقدير» بمعنى: الضيق - وذلك مأخوذ من قوله تعالى: (يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) (٢) (ومن قدر عليه رزقه) (٣) - كل ذلك «لم يك إلا لصلاح العبد» في دنياه وآخرته، ولم يكن ذلك لبخل منه تعالى - والعياذ بالله - ولا عبث، ولا لأمر يرجع نفعه أو ضرره إليه سبحانه، فإنه عز وجل قد تعالى عن كل ذلك علوا كبيرا.

(١) الحج: ١١.

(٢) الشورى: ١٢.

(٣) الطلاق: ٧.

فرب عبد لو أصابه الغنى * طغى، فكان الفقر فيه حسنا
والسعي في اكتسابه الحلال * أبيض إن كان لزيد المال

«فهو» جل وعلا «بما جرى» في علمه، وقدره لعبده، من جلب ما يصلحه
ودفع ما يفسده: «ولي الحمد» ومستحقه «فرب عبد» مؤمن فقير «لو أصابه
الغنى» والثروة خرج بذلك عن الإيمان و «طغى» على سيده المنعم عليه، وكفر به
كما قال سبحانه: (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى) (١).
وقال عز من قائل: (ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل
بقدر ما يشاء) (٢) و (٣) بما يعلم من صلاحهم.
وعليه «فكان» التقدير والضيق للبعض منهم لطفًا، وكان «الفقر فيه حسنا»
محضًا، كما أن الغنى للآخرين منهم كذلك أيضًا، وقد ورد ذلك عنه تعالى في
الحديث القدسي (٤) وتواترت بمضمونه أحاديث أهل بيت العصمة
والطهارة (عليهم السلام) (٥) وقال (عليه السلام) في نهج البلاغة: " وقدر الأرزاق،
فكثرها، وقللها،
وقسمها على الضيق والسعة، فعدل فيها، لبيتلي من أراد بميسورها ومعسورها " (٦).
وعليه، فليرض كل مؤمن بما قسمه الله تعالى وقدره له، وليشكره على ما
يصله من النعم؛ ليزيدها عليه بمقتضى قوله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم) (٧)
ويوسع عليه رزقه في الدنيا، ويؤجره في الآخرة، فشكرا له، ثم شكرا له.
ثم ليعلم أيضا: أن طلب الرزق «والسعي في اكتسابه الحلال» بالتجارة والعمل
المباح أمر راجح قد «أبيض» شرعا، بل ورد الأمر به في الكتاب والسنة مؤكدا

(١) العلق: ٦.

(٢) الشورى: ٢٧.

(٣) عطف على قوله: كل ذلك لم يك إلا لصلاح العبد وبما يعلم....

(٤) لم نعثر على حديث قدسي بهذا المعنى.

(٥) انظر المحجة البيضاء ٧: ٣٢٠ بيان فضيلة الفقر مطلقا.

(٦) نهج البلاغة (صبحي الصالح): ١٣٤، الخطب ٩١.

(٧) إبراهيم: ٧.

وهو إذا الحاجة مسته يجب * وما نوى لأهله البسط ندب

كقوله تعالى: (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله) (١)
(فابتغوا عند الله الرزق) (٢) (ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما
كثيرا وسعة) (٣).

إلى غير ذلك من الآيات الآمرة بالسفر برا وبحرا في طلب المعيشة والرزق
الحلال (٤) فضلا عما ورد من ذلك في السنة المتواترة (٥) بل ورد فيها الذم واللعن
لمن ألقى كله على الناس ولم يسع في طلب رزقه الحلال مع القدرة على ذلك (٦)
وعدم اشتغاله بما هو أهم وأوجب منه، كتحصيل العلوم الدينية، وعدم إمكان
الجمع بينهما.

بل قد استفاضت الأحاديث المأثورة عن المعصومين (عليهم السلام) بأن العبادة عشرة
أجزاء، تسعة منها في طلب الحلال (٧).

إلى غير ذلك مما ورد عنهم (عليهم السلام) من الحث على السعي فيه (٨).
ثم لا يذهب عليك أن السعي المباح في طلب الحلال ينقسم في الشرع إلى
أربعة أقسام:

فمنها: ما هو مباح متساوي الطرفين، من غير رجحان فيه ولا حزاة
ولا استحباب ولا كراهة، وذلك فيما «إن كان» السعي «لزيد المال» وإكثاره، من
غير حاجة إليه، ولا قصد الفخر ولا المباهاة به على الأقران، ولا التعزز والتكبر
على من هو دونه من متوسطي الحال أو الفقراء «وهو» فيما إذا قصد به شيئا من

(١) الجمعة: ١٠.

(٢) العنكبوت: ١٧.

(٣) النساء: ١٠٠.

(٤) على سبيل المثال سورة الأعراف: ٣١ والنحل: ٧١.

(٥) انظر مجمع الزوائد ١٠: ٢٩١.

(٦) الكافي ٤: ١٢ / ٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٨ / ١٦٧، الوسائل ١٧: ٣٢ أبواب مقدماتها

باب ٦ ح ١٠.

(٧) مستدرک الوسائل ١٣: ١٢ أبواب مقدماتها باب ٣ ح ٥، بحار الأنوار ٧٤: ٢٧ و ١٠٠: ٩.

(٨) انظر مستدرک الوسائل ١٣: ١١ أبواب مقدماتها باب ٣ وبحار الأنوار ١٠٠: ٩.

تلك الآفات يكون مكروها، بل ربما يصير السعي بالقصد المذكور محرما على حسب اختلاف الأشخاص والأزمان والأحوال. وأما «إذا الحاجة مسته» إلى السعي لنفقته ونفقة عياله، فهو «يجب» شرعا، ويؤثم بتركه.

«و» أما «ما نوى» به الساعي فيه التوسعة «لأهله» و «البسط» عليهم زائدا على أقل مؤنتهم الحاصلة لهم بغير السعي، فذلك أمر قد «ندب» شرعا، فيثاب عليه، ويحبذ (١) عليه عقلا وعرفا. فالأقسام المذكورة تختلف باختلاف النوايا، ولكل امرئ ما نوى (٢) كما ورد في الشريعة المقدسة الإسلامية على الصادع بها ألف سلام وأزكى تحية. * * *

وهذه نهاية ما رمناه من شرح الأرجوزة المباركة: " مصباح الظلام في علم الكلام " ويتبعه الأرجوزة أيضا من السيد العلامة (قدس سره) في بيان مكارم الأخلاق، وها نحن نتبرك بذكرها وشرحها بعد الاستعانة بالله تعالى، ونقول:

-
- (١) حبه تحبيذا: قال له: حبذا. أقرب الموارد ١: ١٥٥ (حبذ).
(٢) دعائم الإسلام ١: ١٥٦، التهذيب ١: ٨٣ / ٢١٨ و ٤: ١٨٦ / ٥١٩، الوسائل ١: ٤٨ أبواب مقدمة العبادات باب ٥، بحار الأنوار ٦٧: ٢١٠، مسند أحمد ١: ٢٥ و ٤٣، صحيح البخاري ١: ٢ باب كيف كان بدء الوحي.

بني هاك درر الكلام * تعرب عن عقائد الإسلام
فحبذا انتظامها وحبذا * ما لو شرحتها فما أحب ذا
وأنت حيث كنت مني أجدر * بشرحها وللعيوب أستر

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على أفضل أنبيائه وخاتم رسله
وأشرف بريته، وعلى أهل بيته وخاصة عترته.
وبعد، فإن السيد العلامة الناظم - طاب ثراه - بعد إكماله نظم أصول العقائد،
ختم ذلك بالنصائح الكافية، والمواعظ الشافية، مخاطبا فيها نجله الحجة العالم
الجليل السيد محمد صادق طاب ثراهما، فقال:

«بني هاك درر الكلام» وهي هذه الأرجوزة التي «تعرب عن عقائد» أهل
الإيمان و «الإسلام» وتفصح عن مذاهبهم في أصول الدين، وتميز الغث من
السمين «فحبذا انتظامها» وقد حسن نظمها «وحبذا» وما أحسن أيضا «ما لو
شرحتها، فما أحب ذا» إلي، وما أكثر رغبتني فيه «وأنت حيث كنت» مخلوقا «مني»
حتى صرت كنفسي، أو عضوا من أعضائي.
فأنت «أجدر» وأليق من غيرك «بشرحها» لأنك أعرف بمطالبي، وأخبر

نظمتها وكنت أجرع الغصص * فقد جرى في عهدنا ما لا يقص
العلم قد ذل وقل أهله * فاستمله شوقا ولا تمله
واسع ولا تفوت العمر ولم * تجن ثمار العلم منه والحكم

بمقاصدي بعد طول ملازمتك لي وربيك في حجري، مضافا إلي مالي عليك من
حقوق الأبوة والتربية والتعليم أكثر مما لي على غيرك «و» مع أنك لمكان الرحمية،
وحفظ حقوق الأبوة «للعيوب» الموجودة في أبيك «أستر» ساتر من الخليقة؛
للعلم بأنك لو رأيت نقصا فيه، أوفي مطالبه، أوفي نظمه: لتجد في إصلاحه وترميمه.
واعلم أنني «نظمتها وكنت أجرع الغصص» أي: أبتلع ما يغص به الحلق من
الشجي والشوك، فلا يسوغ وأكظم الغيظ جرعة بعد جرعة، فكأنه حسك (١) وقف
في الحلق لم يكديسيغه، وذلك لما حدث في عصرنا من ضعف الدين وقلة أهل
العلم «فقد جرى في عهدنا» من الفتن والبلايا «ما لا يقص» ولا يمكن بيانه
بحقيقته، حيث ترى أن «العلم» الديني «قد ذل» عند أهل العصر «وقل أهله»
الراغبون فيه.

«فاستمله» أي: أطلب إملأه وكتابته، «شوقا» إليه، ورغبة فيه. «ولا تمله»
أي: ولا تسأم منه، ولا تأخذك الملل من تحصيله وكتابته «واسع» سعيا بليغا ببذل
الجهد في طلبه «ولا تفوت العمر» العزيز، ولا تذهب به سدى حتى يأتيك الموت
«و» أنت «لم» تقطف ثمرة من شجرة حياتك، ولم «تجن ثمار العلم منه» أي: من
عمرك «و» تذوق طعم فواكه «الحكم» والمعرفة من حديقة أيامك، فإن العمر
كشجرة مغروسة، وثمرتها: العلم والمعرفة التي هي الغاية القصوى من الخلقة كما
قال تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (٢) أي: ليعرفون.
ومن الواضح أن الشجرة من غير ثمرة وقود النار.

(١) الحسك: نبات له ثمرة خشنة تعلق بأصواف الغنم. أقرب الموارد ١: ١٩٢ (حسك).
(٢) الذاريات: ٥٦.

وكل ساع لا يعد أهله * ما أكثر الساعي وما أقله

«و» لكن لا يذهب عليك أن «كل ساع» في تحصيله «لا يعد» من «أهله»
المفضلين على سائر الخلائق في الكتاب والسنة بنحو قوله تعالى: (يرفع الله
الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) (١) (إنما يخشى الله من عباده
العلماء) (٢) (هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (٣) (شهد الله أنه
لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم) (٤).

إلى غير ذلك مما استفاضت به الآيات القرآنية، فضلا عن متواترات السنة
النبوية (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتأكيدات عترته المرضية (عليهم السلام)، وأوامرهم
المشددة في تحصيله،

وبياناتهم في فضل أهله، كقولهم (عليهم السلام): " طلب العلم فريضة على كل مسلم "

(٥)
" أطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " (٦) " نوم العالم عبادة " (٧) " وأنفاسه عبادة " (٨)
" والنظر إليه عبادة " (٩) " والجلوس بين يديه عبادة " (١٠) " وعالم واحد مستعمل
لعلمه أفضل عند الله تعالى من سبعين ألف عابد " (١١).

إلى غير ذلك مما لا يحصى في المقام.
وإنما أهله الحقيقي من أخلص نيته لله تعالى في تعلمه وتعليمه وبحثه ودراسته.
وعليه، فلا يغرنك كثرة المتظاهرين بتحصيله، فما أكثر المدعين له، و «ما

(١) المجادلة: ١١.

(٢) فاطر: ٢٨.

(٣) الزمر: ٩.

(٤) آل عمران: ١٨.

(٥) المحاسن ١: ٢٢٥ / ١٤٦، بصائر الدرجات: ٢٢ / ٣، الكافي ١: ٣٠ / ١، بحار الأنوار ١٠٥:

١٥، سنن ابن ماجة ١: ٨١ / ٢٢٤.

(٦) كشف الظنون ١: ٧٨.

(٧) بحار الأنوار ٦٨: ٣٠٨، كشف الخفاء (العجلوني) ٢: ٣٢٥ / ٢٨٣٥ و ٢٨٦٥.

(٨) لم نعثر عليه بهذا النص.

(٩) عدة الداعي: ٦٦، عوالي اللآلي ٤: ٧٣ / ٥٢، بحار الأنوار ١: ١٩٥ / ١٤، كشف الخفاء

(العجلوني) ٢: ٣١٨ / ٢٨١١، الجامع الصغير (للسيوطي) ١: ٥٦٠ / ٣٦٢١.

(١٠) كشف الخفاء ٢: ٣١٨ / ٢٨١١.

(١١) الدعوات (الراوندي) ٦٢: ١٥٤، الكافي ١: ٣٣ / ٨، ثواب الأعمال: ١٣١، بحار الأنوار ٢: ١٨ / ٤٥.

ومن سعى لله كان أهلاً* له، فمرحبا به وأهلاً
فأخلص النية في تحصيله* واستعن الله على تكميله
واجهد وجد واجتهد في الدين* وكن من الدين على يقين
وعن هوى نفسك مل ولا تمل* إلا لمن يهدي، ومل عمن يضل
ويعرف المرء بصحبه فلا* تصحب عدا من ارتقى ذرى العلا

أكثر الساعي» في طلبه، وما أندر أهله الواقعي، «وما أقله» بين طلابه.
«و» عليه، فكل «من سعى» يجد في تحصيله خالصاً من آفات النوايا مخلصاً
في عمله «لله» تعالى «كان أهلاً» لما أشير إليه من الفضائل والفواضل، ومستوجباً
«له، فمرحبا به وأهلاً» يترحب به الملائكة المقربون، ويجالس الأنبيا والمرسلون.
«فأخلص النية» لله تعالى «في تحصيله» والسعي فيه «واستعن الله على
تكميله» وبلوغك إلى أرقى درجاته «واجهد» غاية الجهد في ذلك بجميع
حواسك، كما قيل في المثل: أعط العلم كلك يعطك بعضه (١).
«وجد» في التعليم، وتخليص النية «واجتهد في» رفع لواء «الدين» بيانا
وكتابة «وكن من» أمر «الدين» وأحكامه «على يقين» وثبات لا يدخلك في ذلك
شك ولا ريب بخرافات أهل الشبهات «وعن هوى نفسك مل» وأعرض، ولا تكن
ممن (اتخذ إلهه هواه) (٢) (ومن أضل ممن اتبع هواه) (٣) «ولا تمل» بالقلب
حبا، ولا بالوجه إقبالا «إلا لمن يهدي» إلى الحق، فإنه أحق أن يتبع «ومل»
معرضا «عمن يضل» بنفسه، أو أنه يضل غيره «و» أنه «يعرف المرء بصحبه» كما
في الحديث المأثور: "إنما يعرف المرء بجليسه" (٤).
«فلا» تجالس ولا «تصحب عدا من ارتقى ذرى العلا» وصعد سنام مجد العلم

(١) في محاضرات الأدباء ١: ٥٠ قال الخليل: العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك.

(٢) الفرقان: ٤٣.

(٣) القصص: ٥٠.

(٤) صفات الشيعة: ٦ / ٩، الوسائل ١٦: ٢٦٥ أبواب الأمر والنهي باب ٣٨ ح ١٨ بتفاوت.

فاستصحب الكمل حتى تكتسب * منهم، ومن صحبة غيان اجتنب
واحتفظ الصحبة أن الصحبة * جذابة للطبع أي جذبه

والتقى، والذرى: سنام الجمل «فاستصحب الكمل» عقلا ودينا «حتى تكتسب»
شرف الدارين «منهم» بالعشرة التامة معهم، فكم وكم أثر المعشر في كثير من
الناس خيرا وشرا؟

«ومن صحبة غيان» وهو الضال المعرض عن الدين وعن أهله «اجتنب» كما
قال تعالى: (فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين) (١).

ونهى عن موالاة الكافرين والضالين بقوله سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه
منهم) (٢) (لا تتولوا قوما غضب الله عليهم) (٣) (لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم
الآخر يوادون من حاد الله ورسوله) (٤).

«واحتفظ الصحبة» مع العلماء الأخيار، فإنه لا شبهة في أن «الصحبة»
والمعاشرة «جذابة للطبع» سعادة وشقاوة «أي جذبة» عجيبة: ومن جالس العطار
اكتسب العطار.

أما ترى الحديد كيف ينقلب بمجالسة النار نارا؟ وكذا الماء البارد بمجالسته
معها يصير مثلها في الحرارة والإحراق، بل يكون أشد وأسرع في ذلك منها،
ويصير بمجالسته مع الثلج مثله وأعذب منه.

ألم يضل قابيل ابن آدم الصفي أبي البشر وكنعان بن نوح شيخ الأنبياء (عليهم السلام)
وأمثالهما من ذراري الأولياء (عليهم السلام) بسوء المعشر؟ وكيف صاروا بذلك من أهل
الجحيم والسقر؟

ثم كيف اهتدى كثير من ذراري الكفار والأشقياء بحسن المعشر، وصاروا من
الأخيار.

(١) الأنعام: ٦٨.

(٢) المائدة: ٥١.

(٣) الممتحنة: ١٣.

(٤) المجادلة: ٢٢.

وابذل قواك في رضاء الله * تحظى به، ولا تكن باللاهي
واغتتم الفرصة واعمل قبل أن * تعود قصة وتأتيك المحن
ألا ترى الموت يسوق بالعصا * من سيق للدنيا أطاع أو عصى؟
فهي ممر من بها حل ارتحل * فحفف الثقل ووفر الثقل
وازرع بها، فإنها للآخرة * مزرعة، فلا تدعها باثرة
وليك زرعاً غدوة المعاد * يجديك فهي موعد الحصاد

«وابذل قواك» الظاهرية والباطنية «في» تحصيل «رضى الله» عنك حتى
«تحظى به» وتناله «ولا تكن باللاهي» واللاعب المفتون بالدنيا وزخارفها
«واغتتم الفرصة» من العمر، فإنها تمر مر السحاب (١).

«واعمل» لآخرتك «قبل أن» ينتهي أجلك و «تعود» عندما كنت كذلك قبل
خلقتك، ويصير وجودك «قصة» تاريخية على سبيل قصص الماضين، وتواريخ الأولين
«و» قبل أن «تأتيك المحن» وآفات الأمراض والكبر والعجز وأهوال البرزخ وشدائد
يوم القيامة «ألا ترى الموت يسوق بالعصا؟» كل «من سيق» من كتم العدم «للدنيا»
سواء «أطاع» ربه «أو عصى» وأن الدنيا ليست إلا كجسر يمر عليه «فهي ممر»
لكل «من بها حل» وقد «ارتحل» عنها كل من دخلها، وكفى بذلك عبرة وبرهاناً.
«فحفف الثقل» بكسر الثاء المثلثة، وهو الذنوب التي تثقل الظهر «ووفر الثقل»
بفتح الثاء، وهو كل ما يتنافس فيه أولياء الله من الطاعة والعبادة «وازرع بها، فإنها
للآخرة» الباقية «مزرعة» يزرع بها الخير أو الشر «فلا تدعها باثرة» متروكة من
غير زرع عمل صالح فيها.

«وليك» زرعك فيها «زرعاً» ينفحك «غدوة المعاد» يوم حشر العباد،
و «يجديك» هناك «فهي موعد الحصاد» لما تزرعه اليوم.

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين (عليه السلام)، انظر نهج البلاغة صبحي الصالح: الحكم ٢١.

واكسب من الممر راحة المقر* ولا تغرنك لذة الممر
فحلوه الجالب للمنة مر* وإن حلا في ذوق من ليس بحر
فالحر بالمنة يسترق* وإن يكن من عليه الرق
وإن ملكت بالجميل حرا* فانس الجميل أو تناس ذكرا

«واكسب من» هذا «الممر راحة المقر» في نعم دار الآخرة «ولا تغرنك لذة
الممر» في هذه الحياة الفانية «فحلوه الجالب للمنة» من الخلق «مر» في طعم الحر
الغيور «وإن حلا» ذلك «في ذوق من ليس بحر» أبي النفس، فإنه كالبهائم التي همها
بطونها، وإن قيمة مثله ما يخرج من بطنه.

«فالحر بالمنة يسترق» وأن الإنسان عبيد الإحسان «وإن يكن» من «من
عليه» هو «الرق» المملوك، فإياك أن تكون مملوكا لمخلوق باحتمال المنة منه،
أو رفع حاجة إليه، أو تذلل بين يديه طمعا في ماله أو جاهه، فبذلك تصير كالأسير
له كما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) " أحسن إلى من شئت تكن أميره، واحتج إلى
من شئت تكن أسيره، واستغن عن من شئت تكن نظيره " (١).

ثم «وإن ملكت بالجميل حرا» بالإحسان إليه «فانس» ما أحسنت إليه من
الفعل «الجميل» ولا تمن عليه بذلك، ولا تؤذ بلسانك، فيبطل بذلك عملك،
ويذهب أجرك سدى كما قال تعالى: (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي
ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر) (٢).

وبذلك يعلم أن إبداء الفعل الجميل وتحميل المنة بذلك على من أحسنت إليه
يوجب الإثم العظيم على حد الرياء، وهو على حد الشرك بالله، أو على حد عدم
الإيمان به، والعياذ بالله.

بل ولا يجوز لك الإعجاب بذلك في نفسك وضميرك، فإن ذلك أيضا يفسد

(١) الخصال: ٤٢٠ / ١٤، روضة الواعظين: ١٠٩، الإرشاد (للمفيد) ١: ٣٠٣، بحار الأنوار ٧٢:

١٠٧، شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ٢٠: ٢٥٥.

(٢) البقرة: ٢٦٤.

إحسانك، ويؤذي الملائكة الموكلين بك المطلعين على سريرتك، ويوجب لك الإثم والعقوبة بدلا عن الأجر والمثوبة.

وأن العجب تسويل من اللعين إبليس بتزيينه العمل في نظر العامل، ولا شبهة في أنه مفسد للعمل وإن كان صالحا وفعلا حسنا، وذلك لما فيه من رائحة تحميل المنة على الله تعالى، وفيه أيضا إيذاء للمستحفظين من الملائكة على ما ورد في تفسير قوله تعالى: (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى) (١).

وقد أشير إلى ما ذكر من كون التزيين من عمل اللعين في آيات عديدة نحو قوله تعالى: (وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم) (٢) ومثله في النحل والنمل والعنكبوت. وقال تعالى حكاية عن إبليس: (قال رب بما أغويتني لأزينن لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين) (٣).

وقال سبحانه: (إن الذين لا يؤمنون بالآخرة زينا لهم أعمالهم فهم يعمهون) (٤).

«أو» إن لم تغفل عن إحسانك ولم يزل ذلك في خواطرك فيلزمك أن تتغافل، وأن «تناس» عنه «ذكرا» بأن تصرف حواسك عن الفكرة فيه سرا في نفسك، فضلا عن ذكره بلسانك للناس، فإن المباهاة به مضافا إلى استيجابه الإثم وذهاب الأجر الأخروي يوجب ذلك أيضا سقوطك في الدنيا عن أعين السامعين له، حيث إن ذلك يكشف عن غاية لؤمك وبخلك القبيحين عقلا، والمذمومين شرعا كما في الحديث المأثور: " من عمل حسنة سرا كتبت له سبعين، فإذا ذكرها بلسانه محيت عنه وكتبت له حسنة واحدة، وإذا ذكرها ثانية محيت عنه من أصلها وكتب عليه الرياء " (٥).

- (١) تفسير الإمام العسكري (عليه السلام): ١٢٧، مستدرک الوسائل ٧: ٢٣٤ أبواب الصدقة باب ٣٤ ح ٧، بحار الأنوار ٦٥: ١٥٩.
- (٢) الأنفال: ٤٨ والنحل: ٦٣ والنمل: ٢٤ والعنكبوت: ٣٨.
- (٣) الحجر: ٣٩.
- (٤) النمل: ٤.
- (٥) عدة الداعي: ٢٢١، مستدرک الوسائل ١: ١١٤ أبواب مقدمة العبادات باب ١٤ ح ١، بحار الأنوار ٦٩: ٣٢٤.

وأحسن البذل وخذ بالفضل* وصدق القول بحسن الفعل
وكن صبورا وحليما فإذا* أوذيت فاصفح وتحمل الأذى
واصبر فإن الصبر مفتاح الفرج* ولا تعاتب رب من عوتب لج

ثم يا بني «وأحسن البذل» والعطاء للناس بما يسعك من المال أو اللسان
«وخذ بالفضل» والإحسان، فإن الله المفضل على العباد يحب المحسنين.
«وصدق القول» الحسن منك وعظا وإرشادا «بحسن الفعل» بأن يكون عملك
في الطاعة والعبادة مصدقا وموافقا لقولك، فإن الأمر بالمعروف ممن لا يعمل به
من أقبح القبائح، مضافا إلى عدم تأثيره في المخاطبين كما قال تعالى: (أتأمرون
الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون) (١).
«وكن صبورا» فيما ينزل بك من ربك من الفقر والمرض وأمثالهما، فإن (الله
يحب الصابرين) (٢).
«و» كذلك كن «حليما» مع الجهال «فإذا» أصبت منهم بكلام خشن، أو مسبة أو
«أوذيت» منهم بعمل مكروه «فاصفح» وأعرض عنهم كما قال: (فاصفح الصفح
الجميل) (٣).
أي: ول صفحة وجهك معرضا عنهم إغراضا جميلا بحلم وإغضاء «وتحمل
الأذى» منهم ليحصل لك بذلك الأجر منه تعالى، والعظمة في نفوس الناس.
«واصبر» في الشدائد «فإن الصبر مفتاح الفرج» (٤) في كل ملة (فإن مع
العسر يسرا) (٥) وإذا رأيت من أحد منكرا فلا تغلظ عليه بالكلام الخشن في ابتداء
الأمر «ولا تعاتب» عليه بشدة؛ حذرا من أن يغلب عليه الغضب ويزيد في منكره
لجاءا، فإنه «رب من عوتب» كذلك «لج» في عمله، فقل: (له قولا لينا لعله

(١) البقرة: ٤٤.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) الحجر: ٨٥.

(٤) من الحكم المنسوبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، انظر شرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد ٢٠: ٣٠٧ / ٥١٤.

(٥) الشرح: ٥.

وكن ذلولا ودليلا للتقي * وصر جموحا شرسا مع الشقي

يتذكر أو يخشى) (١) ولا أقل من أن تعذر بذلك عند ربك تعالى، وتخلص نفسك من نقمته ولعنته بسبب غض الطرف عن المنكر، وعدم النهي عنه.
«وكن ذلولا» أي: لينا منقادا «ودليلا» هاديا «للتقي» المتحذر من عذابه تعالى. والذلول معناه: المطيع المنقاد، وكون الشيء هينا لينا، ومنه قوله تعالى: (هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا) (٢) أي: لينة يسهل السلوك فيها، وضده الصعوبة. أو أن معناه: ذو الحنو والرحمة، وضده الشرة، بمعنى: الغلظة والشدّة كما في قوله سبحانه: (أذلة على المؤمنين أعزّة على الكافرين) (٣).
والأول منهما يجمع على: ذلل، ومنه قوله جل وعلا: (فاسلكي سبل ربك ذللا) (٤) أي: منقادة، على وزن رسل جمع الرسول.
وأما الثاني فيجمع على: أذلة كما في الآية المشار إليها، وإنه بكلا المعنيين مشتق من الذل بالكسر.
وأما الذل بالضم، فمعناه: الهوان والخفة والاستخفاف، وأن الوصف المشتق منه هو الذليل، وجمعه الأذلاء، وهو مرادف للصاغر، كما يقال: أذلاء صاغرين، وهو المهان في القدر والجلالة، والحقير الذي لا عظمة له ولا مهابة.
«وصر جموحا» أي: مائلا معرضا عن غير التقي، موليا إليه الدبر بعزم راسخ، بحيث لا يردك إليه شيء أبدا، ومنه قوله جل وعز: (لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلا لولوا إليه وهم يجمعون) (٥).
وصر أيضا «شرسا» أي: غليظا عبوسا سيء الخلق «مع الشقي» المعاند للحق، والمبغض له المنكر للصواب.

(١) طه: ٤٤.

(٢) الملك: ١٥.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) النحل: ٦٩.

(٥) التوبة: ٥٧.

واصدق إذا نطقت حتى تسلما * فالكذب لا يعقب إلا ندما
فاعتق الصدق وأنت الصادق * وأحسن الأسماء ما يطابق
وآثر البسط فإن الشحا * للوم جلاب فلا تشحا

«واصدق إذا نطقت» في جميع حالاتك من الرضا والغضب والهزل والجد
«حتى تسلما» من خزي الكذب في الدنيا، وعذابه في الآخرة «فالكذب لا يعقب إلا
ندما» في النشاطين كليهما، وإنه مفتاح مخازن المعاصي، وأن الكاذب ولو عن
مزح ملعون كتابا (١) وسنة (٢) وإجماعا (٣) ومذموم مستقبح عقلا، بل إنه حين كذبه
يسلب عنه الإيمان فقد قال تعالى: (إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون) (٤).
«فاعتق الصدق» معانقة الحبيب لحبيبه، والعاشق لمعشوقه، ولا تفارقه أبدا
«و» إنك أولى بذلك حيث إنك «أنت الصادق» اسما. «وأحسن الأسماء» هو «ما
يطابق» مسماه.

«وآثر البسط» وفضل الجود على البخل «فإن الشح» بمعنى: البخل مع
الحرص يعقبه الندم، وأنه «للموم» والعتاب من الخالق تعالى والمخلوقين
«جلاب» في الدنيا والآخرة، وأنه أشد قبحا من البخل «فلا تشح».
فإن البخل معناه - كما في الحديث - أن يبخل بما في يده، والشح هو البخل
بما في أيدي الناس، فلا يرى في أيديهم شيئا إلا تمنى أن يكون ذلك لنفسه دون
غيره، سواء كان من الحلال أو الحرام (٥).
وفي الحديث: " لا يجتمع الشح والإيمان في قلب عبد أبدا " (٦).

- (١) آل عمران: ٦١.
(٢) انظر الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ١٥٤، كنز العمال ٣: ٦٢٣ / ٨٢٢٦، بحار الأنوار ٨: ١٤٥.
(٣) انظر تفصيل الكلام في كتاب المكاسب (للشيخ الأنصاري) تراث الشيخ الأعظم ١٥: ١١
فما بعد.
(٤) النحل: ١٠٥.
(٥) الكافي ٤: ٤٥ / ٧، من لا يحضره الفقيه ٢: ٣٤ / ١٤٢، معاني الأخبار: ٢٤٥ / ١.
(٦) مشكاة الأنوار ٢: ١١٥ / ١٣٦٦، والخصال: ٧٥ / ١١٨، الوسائل ٩: ٤٠ أبواب ما تجب
فيه الزكاة باب ٥ ح ١٥، بحار الأنوار ٧٠: ٣٠٢ / ١٠، مسند أحمد ٢: ٣٤٠، سنن النسائي ٦: ١٣.

وغيض عينيك ولا تظنا * بالمؤمن السوء وأحسن ظنا
وكن له مصدقا ومؤمنا * فإن خير الخلق كان أذنا
واستر مساويه إذا ما سترا * وكذب السمع له والبصرا

وفيه أيضا: " إن البخيل بعيد عن الله، بعيد عن الناس، بعيد عن الجنة، قريب
من النار، والسخي بعكسه " (١).

«وغيض عينيك» عن عيوب الناس، واشتغل بإصلاح نفسك وإزالة عيوبك
«ولا تظنا» أبدا «بالمؤمن» ظن «السوء» فقد قال تعالى: (إن بعض الظن إثم) (٢).
«وأحسن» به «ظنا» إن وجدت في ضميرك ما يريبك فيه، واحمل قوله وفعله
على الصحيح «وكن له مصدقا» بلسانك «ومؤمنا» له بقلبك، متأشيا بنبيك
الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) «فإن خير الخلق» وهو ذلك المعلم الأكبر «كان أذنا»
يصدق كل من

حدثه، حتى أصيب بأذايا المنافقين، ورميهم له بأنه أذن، ونزل فيهم قوله تعالى:
(ومنهم الذين يؤذون النبي ويقولون هو أذن قل أذن خير لكم يؤمن بالله ويؤمن
للمؤمنين) (٣) أي: يصدقهم.

«واستر مساويه» وقبائح أفعاله «إذا ما سترا» وكان متكتما بها، فإنه لا يجوز
إشاعة الفاحشة والإجهار بالمنكرات المتستر بها، كما قال تعالى: (إن الذين
يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم) (٤) وفي الحديث: " من
فضح أخاه المؤمن فضحه الله تعالى " (٥).
«وكذب السمع له» إذا بلغك عنه ما يزرى به، والمراد تكذيب المسموع «و»

(١) بحار الأنوار ٦٨: ٣٥٦ وج ٧٠: ٣٠٨، عيون أخبار الرضا (عليه السلام) ١: ١٥ / ٢٧، سنن الترمذي ٣:

٢٣١ / ٢٠٢٧، مجمع الزوائد ٣: ١٢٧.

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) التوبة: ٦١.

(٤) النور: ١٩.

(٥) انظر مستدرک الوسائل ٩: ١٠٩ / ٦ بتفاوت.

وانصحه إن أحسست فسقا بينا * وقل له في النصح قولا لينا
واجتنب الإفراط في الملامه * فربما تعقبه الندامة
وكن وأنت الحر مأوى السر * فإن قبر السر صدر الحر
ولا تدع وإن أذاع شرك * من أودع السر وإن أضرك

كذا «البصرا» فكذب ما تشاهده فيه بعينك من المنكرات المتستر بها، كما في
الحديث أيضا: " كذب سمعك وبصرك عن أخيك المؤمن " (١).
فإذا أمكن حمل عمله المشاهد فيه على وجه صحيح، فاحمله عليه، وإلا
فاستر ذلك عليه، ولا تفضحه «وانصحه» سرا بينك وبينه «إن أحسست» منه «فسقا
بيننا» لا محمل له من الصحة بشيء أصلا، فإن النصيحة جهرا ليست إلا فضيحة كما
ورد في الحديث المروي في ثواب الأعمال للصدوق (٢).
«وقل له في» موقع «النصح قولا لينا» من غير شدة ولا غلظة «واجتنب
الإفراط» والإكثار «في الملامة» له عند نصحه «فربما» يظن فيك الشماتة
و «تعقبه الندامة» بحمله الحقد عليك وعزمه على أذاك.
«وكن وأنت الحر» الحاكم على النفس «مأوى السر» المستودع عندك،
فلا تفشه بين الناس إن أحب المودع كتمانها «فإن قبر السر» ومدفنه الأبدى «صدر
الحر» الذي لا يكون مملوكا لنفسه، ولا أسيرا لشهواتها «ولا تدع» ما يسره إليك
«وإن» فرض أنه تعدى حده و «أذاع شرك».
ولا تكافئ عمله القبيح بالمثل، ولا تضر «من أودع السر» عندك «وإن»
فرض أنه «أضرك» بإفشاء شرك، فإن احتمال الجاهل صدقة كما ورد في

(١) الكافي ٨: ١٤٧ / ١٢٥، ثواب الأعمال: ٢٤٧، الوسائل ١٢: ٢٩٥ أبواب أحكام العشرة
باب ١٥٧ ح ٤.
(٢) لم نعثر على هذا النص في ثواب الأعمال، لكن انظر أمالي الصدوق: ٢٥٠ / ٨ المجلس
الخمسون.

وامش على البسيط هونا واستقم* واجتنب الكبير وقل من سلم
لا سيما امرؤ بعلمه علا* فآفة العلم بني الخيلا
أو امرؤ كان عريقا في النسب* حاز فخاره بأمر وبأب
أو كان ممن اكتسى ثوب الورع* وليع من جميعها فيه اجتمع

الحديث (١).

«وامش على البسيط» أي: الأرض «هونا» خاضعا غير متجبر ولا متبختر
كما قال تعالى: (وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا) (٢).
«واستقم» في المشي معتدلا بوقار وسكينة، متوسطا بين السرعة والبطء
«واجتنب الكبير» والترفع على الخلق كما قال تعالى: (ولا تمش في الأرض
مرحا) (٣) أي: بطرا وتكبيرا «و» إن «قل من سلم» من آفة الترفع وحب الجاه
والعز، و «لا سيما» إذا كان «امرؤ» اشتهر «بعلمه» وفاق و «علا» على أقرانه
بعضه «فآفة» أجر «العلم» وعزه يا «بني الخيلا» والكبر، فإن العالم وإن بلغ
ما بلغ في العلم والمعرفة إذا أصابه الكبر والترفع هان على ربه تعالى، وذهب أجره
في تحصيله سدى، ونفر عنه الناس، واحتقر بينهم.
وأن المتكبر يحشر يوم القيامة على صورة الذر أو النمل تحت أقدام الخلائق، وأن
أسبابه المقتضية له هي التفوق على الأقران: إما بالعلم كما عرفت. «أو» بكثرة العروق،
بمعنى: الأرحام من الأولاد والإخوة والعشيرة. أو بالانتساب إلى آباء وأمهات ذوي
العز والجاه. أو بالاشتغال بين الناس بالزهد والتقوى والورع، والنهي، وأمثال ذلك.
فلو كان هناك «امرؤ كان عريقا في النسب» بكثرة الأقوام والعشيرة، أو أنه
«حاز فخاره» بانتسابه «بأمر وبأب» ذوي عز وجاه «أو كان ممن اكتسى» عند

(١) نوادر المعجزات (محمد بن جرير الطبري): ٤٥، عيون المعجزات (عبد الوهاب): ٢٩،
بحار الأنوار ٥٤: ٣٤٥، مدينة المعاجز ١: ٥٤٧.
(٢) الفرقان: ٦٣.
(٣) الإسراء: ٣٧.

فإن رأى في نفسه جلالاً * هوى وعاد فخره وبالا
فانزع رداء الكبريا من أوله * من قدر ولا يزال يحمله
ويكتسي بالموت ثوب القدر * أنصف، فهل بالكبر مثله حري؟
فأنت بين القدرين طاهر * وإنما الطاهر منك الظاهر

الناس «ثوب الورع» واشتهر بالتقى والزهد. فليثق الله تعالى، وليراقب نفسه إذا حصل له شيء منها، وليتحذر من صفة الكبر المشومة، وعواقبها الوخيمة في الدنيا وفي الآخرة.

«وليع» ولينتبه لحاله «من» جمع له كل تلك المفاخر الظاهرية، وحاز «جميعها» و «فيه اجتمع» مقتضيات الكبر بأجمعها، وعليه بجهد النفس الأمانة بالسوء، ودفع وساوس اللعين إبليس عنه بكل سعي وجد.
«فإن رأى في نفسه جلالاً» وعظمة، وأحس فيها تكبرا ورفعة، فليتدارك ذلك بإكثار الخضوع لله تعالى، وحسن العشرة مع الفقراء والملاطفة بهم، وإلا فقد «هوى» ساقطاً في خزي الدنيا وعذاب الآخرة «وعاد فخره وبالا» عليه وعذاباً - والوبال: الوخامة وسوء العاقبة - وقال تعالى: (فبئس مثوى المتكبرين) (١).
«فانزع رداء الكبر» عن عاتقك «يامن أوله» في بدء خلقتك قد تكون: «من» مني «قدر، و» هو «لا يزال» أيام حياته في الدنيا مملوء من النجس «يحمله» في جوفه، ثم عند انقضاء أجله يعود جيئة منتنة «ويكتسي بالموت ثوب القدر» والكثافة (٢).
فيا من يدعي العقل والإنصاف «أنصف فهل» يليق الفخر بمثل من يكون كذلك؟ وهل «بالكبر مثله حري»؟
هيهات! ثم هيهات! «فأنت» أيها المتعزز المتعظم في نفسك الواقع «بين

(١) غافر: ٧٦.

(٢) مأخوذ من قول علي (عليه السلام): "عجبت لابن آدم أوله نطفة، وآخره جيفة، وهو قائم بينهما وعاء للغائط، ثم يتكبر" انظر علل الشرائع ١: ٢٧٥ / ٢ باب ١٨٣.

فطهر الباطن بالتفكر* في خلقك المحتقر المفتقر
وأعمل الفكرة حتى تعلم* مم وفيهم وإلى م ولما؟
وطهر القلب من الوسوس* وابذل له القوى ولا تماكس

القذرين طاهر» جسدا «و» لكن «إنما الطاهر منك الظاهر» من بدنك عن
النجاسات الظاهرية، وإن ذلك وإن كان مهما لازما، ولكن الأهم منه تطهير القلب
والنفس عن النجاسات الباطنية، ورذائل الصفات الواقعية «فطهر الباطن بالتفكر»
العميق «في خلقك المحتقر» ووجودك الحقير الصغير الذليل «المفتقر» المحتاج
أيام حياته في جميع أمور معيشتة إلى غيره أكثر من حاجة غيره من أصناف
البهائم ودواب البر والبحر.

«وأعمل الفكرة» الدقيقة «حتى تعلم» عن بصيرة «مم» خلقت «وفيم» أنت
ساكن في هذه الحياة العارية، والدار الفانية «وإلى م» يكون مصيرك بعدها؟
«ولما» ذا خلقت كما قال تعالى: (فلينظر الإنسان مم خلق) (١) (وما خلقت
الجن والإنس إلا ليعبدون) (٢) (أيحسب الإنسان أن يترك سدى) (٣) (أفحسبتم
أنا خلقناكم عبثا) (٤).

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على مبدئك ومنتهاك، وعله إيجادك وفناء
مسكنك.

«وطهر القلب» بالتأمل التام في تلك الأمور «من الوسوس» الشيطانية
والرذائل النفسانية، ومن حب الجاه والرفعة الدنيوية.
«وابذل له» أي: في سبيل التطهير عنها، كل ما عندك من «القوى» العقلية
«ولا تماكس» ولا تبخل في بذل النفس والنفيس ثمنا لحصول تلك الطهارة الثمينة،

(١) الطارق: ٥.

(٢) الذاريات: ٥٦.

(٣) القيامة: ٣٦.

(٤) المؤمنون: ١١٥.

ويشرف العبد على الجنان * إن ينج من وساوس الجنان
وكن بمن قد ولدتك برا * كما تبر بي، وأد شكرا
بذاك قد وصى ولي الشكر * عبيده في محكمات الذكر

فإنها الموجبة للرحمة الواسعة «و» بها «يشرف العبد» ويعلو «على الجنان»
الرفيعة العالية «إن ينج» بجهاده ذلك بعد الاستعانة بربه تعالى «من وساوس
الجنان» بفتح الجيم بمعنى القلب.

«وكن» يا بني «بمن قد ولدتك» من بطنها «برا» محسنا «كما تبر بي»
وتحسن إلي بطاعتك لي في تحصيل العلم والعمل «وأد شكرا» لربك أن وفقك للبر
بالوالدين، وأنه «بذاك قد وصى ولي الشكر» وهو الرب الأعلى الذي هو أولى
بالشكر، وأحق به من كل منعم، فإنه جل وعلا أمر «عبيده» بالبر بالأبوين «في»
كثير من آيات القرآن، و «محكمات الذكر» وأوجب عليهم الشكر لهما على سبيل
الشكر له تعالى، كقوله سبحانه في سورة لقمان: (اشكر لي ولوالديك) (١)
(وصاحبهما في الدنيا معروفًا) (٢).

وفي سورة بني إسرائيل: (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحسانا إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل
لهما قولا كريما * واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما
ربياني صغيرا) (٣).

وفي البقرة: (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين
إحسانا) (٤).

وفي الأنعام: (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا
وبالوالدين إحسانا) (٥).

(١) لقمان: ١٤.

(٢) لقمان: ١٥.

(٣) الإسراء: ٢٣ - ٢٤.

(٤) البقرة: ٨٣.

(٥) الأنعام: ١٥١.

وامحض أخاك النصح، فانصحته وإن * غشك نصحا، وإن اشتد فلن
وصل وإن صد وصل وإن قطع * وادن وإن نأى وجد وإن منع

إلى غير ذلك من الآيات الظاهرة في وجوب ذلك على سبيل وجوب سائر
الفرائض، بل على سبيل وجوب التوحيد الذي هو أصلها وأساسها وأوجب من جميعها.
وذلك مضافا إلى ما تواتر من ذلك في السنة القطعية بين الفريقين، فراجع كتب
التفاسير والأحاديث الشارحة لمثوبة البار بهما وعقوبة العاق لهما (١).
ثم بعد ذلك «وامحض أخاك النصح» الخالص من الغش والشماتة والفضيحة،
سواء كان أخا لك في النسب من أبيك وأمك، أو في الحسب والإيمان «فانصحته»
نصيحة ذي ود ورأفة وخلوص ورحمة «وإن» فرض أنه «غشك نصحا» في
معاملته معك، فإنه لا يجوز غش المؤمن، والغشوش ظلوم، والظالم ملعون، وفي
الحديث عن أهل البيت (عليهم السلام): " من غشنا فليس منا " (٢).
فلا تغش المؤمن «وإن» فرض أنه «اشتد» في الخصومة معك «فلن» أنت له،
ولا تكن حشنا فظا، فإن النار لا تخمد بمثلها، وفي الحديث: " من لان عوده كثفت
أغصانه " (٣) أي: من كان هينا بشوشا ألفتة الناس، وكثرت أحباؤه، وتقوى بهم.
«وصل» إليه بما أمكنك من البر والإحسان بالمال أو باللسان والسلام،
والمطابقة معه بالكلام «وإن» فرض أنه «صد» نفسه ومنعها عن مواصلتك «وصل»
وتتابع برك بالبر، ولا تقطع عنه إحسانك «وإن» فرض أنه «قطع» صلته عنك.
«وادن» منه «وإن» فرض أنه «نأى» وبعد عنك، فإن الله تعالى يحب

- (١) انظر قرب الاسناد: ٨٢ / ٢٦٧، الكافي ٢: ٢٨٥ و ٣٤٨ / ٣، وسائل الشيعة ٩: ٤٥٤ أبواب
الصدقة باب ٣٨ ح ١٠، بحار الأنوار ٧: ٢٢٤، مسند أحمد ٢: ١٣٤.
(٢) الكافي ٥: ١٦٠ / ١، دعائم الإسلام ٢: ٢٨ / ٥٣، التهذيب ٧: ١٢ / ٤٨، مسند أحمد ٣:
٤٦٦، سنن ابن ماجه ٢: ٧٤٩ / ٢٢٢٥.
(٣) نهج البلاغة (صبيح الصالح): ٥٠٧ الحكم ٢١٤، بحار الأنوار ٧١: ١٦٧، المناقب
(للخوارزمي): ٣٧٦ / ٣٩٥.

واكتف في الدنيا بما تأتي بلا * ذل، وما أذل من قد سألا
وبالقليل اقنع، فما أعز من * يقنع في الدنيا بقوت وكفن

الائتلاف والتحابب، ويبغض التباعد والتخاصم، وإن الشيطان يحب العداوة
والبغضاء بين المؤمنين، فقد قال سبحانه: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم) (١) (إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) (٢) وقال تعالى: (إنما
يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء) (٣).
ثم يا بني كن سخيا وكريما «وجد» على أخيك في النسب والقرابة، أو في
الحسب والإيمان بما يسعك من المال «وإن» هو «منع» عنك ذلك.
«واكتف» في ضروريات معيشتك «في الدنيا بما يأتي» إليك من ربك بتوسط
سعيك القليل «بلا» تحمل منة أو «ذل» من العبيد، فما أوطى من رضي بذلك
لنفسه! «وما أذل من قد سألا» الناس واستعطى برهم، وفي المثل الرائج: إن السؤال
ذل ولو: أين الطريق.

فمهما أمكنك لا تسأل حاجة من غير الله عز وجل «وبالقليل» من العيش
«اقنع» " فقد عز من قنع وذل من طمع " كما في الحديث (٤).
«فما أعز» وما أشرف «من» هو «يقنع في الدنيا بقوت» يسد به رمقه أيام حياته
«وكفن» يوارى به جسده عند موته، وقد نسب إلى مولانا أمير المؤمنين قوله (عليه
السلام):

لنقل الصخر من قلال الجبال * أحب إلي من منن الرجال
يقول الناس لي: في الكسب عار * وإن العار في ذل السؤال (٥)

(١) الأنفال: ٤٦.

(٢) الحجرات: ١٠.

(٣) المائدة: ٩١.

(٤) النهاية (لابن الأثير) ٤: ١١٤، لسان العرب ٨: ٢٩٨، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي):

٣٠٥ و ٣٦٥.

(٥) انظر المبسوط (للسرخسي) ٣٠: ٢٧٢، شرح كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) (عبد الوهاب):

١٦، ديوان أمير المؤمنين (عليه السلام).

والقوت ما قدره الله يصل * عفوا، ولا تخلط محرما بحل
وارض بما قسمه الله فمن * قسمه هو الرؤوف ذو المنن
لم يرع إن أفقر عبدا إلا * صلاحه ولا يكون بخلا

«و» إن «القوت» هو «ما قدره الله» تعالى لك، وأنه «يصل» إليك «عفوا»
أي: وسطا بين الزيادة المطغية والنقيصة المردية، مأخوذ من قوله تعالى:
(ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو) (١) بمعنى: الوسط.
فلا تمدن عينا ولا يدا ولا رجلا إلى الحرام أبدا «ولا تخلط محرما بحل» قد
قسمه الله تعالى لك، كما قال عز من قائل: (نحن قسمنا بينهم معيشتهم) (٢) وإن
المقدر المقسوم واصل إليك لا محالة، سواء قنعت أو حرصت وقد قال تعالى:
(وفي السماء رزقكم وما توعدون) (٣).
وقد تقدم الكلام في ذلك في الخاتمة الثانية، فراجع.
ثم يا بني إن أصابك الفقر يوما فاصبر «وارض بما قسمه الله» تعالى لك
«فمن» قدره و «قسمه» إنما «هو» الرب «الرؤوف» بعباده، و «ذو المنن»
العظيمة عليهم، وإنه جل وعز «لم يرع» أي: لم يقصد «إن أفقر عبدا إلا» مصلحة
ذلك العبد و «صلاحه» في دنياه وعقباه.
«ولا يكون» ذلك منه سبحانه «بخلا» على عبده الفقير المحتاج إليه، فرب
عبد فقير لو أغناه الله تعالى لطنى على ربه وتعدى حدوده: إما بظلم للناس في
أنفسهم وأموالهم. وإما بحبس الحقوق الشرعية والتهاون في الفرائض الدينية، فهو
لا يصلحه إلا الفقر، ورب عبد لا يصلحه إلا الغنى والثروة، ولو افتقر لكفر بربه
وارتد عن دينه.
فالمولى الخبير العليم بما يصلحهم وما يفسدهم لا يختار لهم إلا ما هو أنفع

(١) البقرة: ٢١٩.

(٢) الزخرف: ٣٢.

(٣) الذاريات: ٢٢.

وكل إلى الله الأمور واتكل* واحمده واشكر نلتها أو لم تنل
وإن تحيرت فعند الحيرة* استشر الله وخذ بالخيرة
واحذر بني عن قطيعة الرحم* وصل وإن أنفك بالوصل رغم

لهم في النشاطين، من غير مصلحة لنفسه المقدسة في شيء مما يختار لهم أصلاً.
وعليه، فلا يحزنك ما يصيبك في مالك أو في بدنك أو في من يعز عليك «وكل
إلى الله الأمور» كلها «واتكل» عليه سبحانه في جميعها «واحمده» على هدايته
إياك للتسليم والخضوع له «واشكر» نعماءه، سواء بلغت آمالك الدنيوية و «نلتها
أو لم تنل» منها شيئاً.

«وإن تحيرت» في أمر «فعند الحيرة» بين أمرين ولم تدر أيهما أصلح لك
دينك ودنياك «استشر الله» بما ورد في الشريعة المقدسة من أنحاء الاستشارة،
ومنها: طرق الاستخارة بالمصحف الشريف أو بالمسبحة أو بغيرهما، على ما روي
عن أهل بيت العصمة (عليهم السلام) (١).

«وخذ» بعد ذلك «بالخيرة» التي اختارها الله تعالى لك وإن لم يوافق هواك.
ثم «واحذر» أي «بني عن قطيعة الرحم» وعليك بصلته، فقد ورد في الشرع
الأطهر من الحث على ذلك والأمر به، وبيان فوائده في النشاطين، ثم التحذير
عن قطعه وبيان مضار ذلك دنيا وآخرة ما يدهش العاقل اللبيب، ويحار فيه
الأديب الأريب.

ومجمل ما ورد (٢) في ذلك عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه المعصومين
(عليهم السلام) أن:

(١) انظر المحاسن ٢: ٥٩٨ باب الاستخارة، فتح الأبواب (ابن طاووس): ٢٨٩، سنن البيهقي
٥: ٢٤٩ باب الاستخارة.

(٢) الروايات انظر قرب الاسناد: ٣٥٥ / ١٢٧٢، الكافي ٢: ١٥٠ / ٦ و ٩، من لا يحضره الفقيه
٤: ٩ / ١، أمالي الطوسي: ٤٩٣ الجزء السابع عشر، الوسائل ٢١: ٥٣٤ أبواب النفقات ح ٤ و ٥
و ١٥، تحف العقول: ١٤٩، دعائم الإسلام ٢: ٣٣١، بحار الأنوار ٧١: ٨٨، المعجم الأوسط
(الطبراني) ٨: ١٤، فيض القدير (المناوي) ٤: ٢٥٩.

صلته منسأة في الأجل، ومثراة في المال، ومحبة في الأهل، وتزيد في العمر، وتنفي الفقر، وتعمد الديار، وإن كان أهلها غير أختيار، وتهون الحساب، وتقي مائة سوء، وتزكي الأعمال، وتنمي الأموال، وتدفع البلوى.

وأن الرجل ليصل رحمه وقد بقي من عمره ثلاث سنين فيصيره الله عز وجل ثلاثين سنة، وهي تحسن الخلق، وتسمح الكف، وتطيب النفس، وتعصم من الذنوب، وتوجب دخول الجنة.

وأن في كل خطوة في المشي إلى عند الرحم لصلته أربعين ألف حسنة، ومحو أربعين ألف سيئة، ورفع أربعين ألف درجة، وأن في صلة الرحم أجر مائة شهيد، وعبادة الله تعالى مائة سنة صابرا محتسبا.

وأن قطعه يعجل الفناء، ويذر الديار بلاقع من أهلها، ويجعل الأموال في أيدي الأشرار، ويقطع النسل، وأنه أبغض الأعمال إلى الله عز وجل بعد الشرك به تعالى، ويوجب الحذر عن مصاحبة القاطع لها، ومرافقته ومحادثته.

وأن الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من عمره ثلاثون سنة فيصيرها الله ثلاث سنين وذلك قوله تعالى: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) (١).

وأنه يميت الرجال، وأن قاطع الرحم لا يجد ريح الجنة كالعاق لوالديه، وهو ملعون في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع: أحدها: قوله تعالى: (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم * أولئك الذين لعنهم الله) (٢).

وثانيها: قوله جل وعلا: (والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار) (٣).

وثالثها: قوله عز من قائل: (ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون) (٤).

وأن الرحم معلقة بالعرش تقول: " اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني "

(١) و (٣) الرعد: ٣٩ و ٢٥.

(٢) محمد: ٢٢ - ٢٣.

(٤) البقرة: ٢٧.

وأن لها يوم القيامة لسان ذلق ينادي بذلك أيضا (١).
وعليه، فصل بما يسعك رحمك ولو بالسلام عليه، وكف الأذى عنه، وبر
وأحسن إليه بما يمكنك من المال أو اللسان أو الخدمة وأمثالها بما تدخل به عليه
السرور ولو بالدعاء له في ظهر الغيب، أو دفع الغيبة عنه، أو الثناء عليه بمحضه
بشرط أن يكون مؤمنا.
وقد اختلف العلماء في الرحم التي تلزم صلتها، فأجمل بعضهم في تعريفه
وقال: إنها نسبة بين المنتسبين يجمعهما رحم واحدة.
وقال بعض آخر: إنها القرابة من جهة العمودين، أي: الأبوين وإن علوا، ومن
جهة الأولاد وإن سفلوا، أو من جهة الحواشي وهم المتصلون بسبب العمودين
كالإخوة والأخوات وأولادهم، والأعمام والعمات، والأخوال والخالات،
وذراريهم. وقيل: إنها الأرحام المعروفين بالنسب محرمت أو غير محرمت
بشرط أن يكونوا في العرف من الأقارب وإن بعدوا (٢).
وللشيخ الشهيد (قدس سره) في قواعده في ذلك كلام طويل - فإنه بعد الحكم بلزوم صلة
الرحم بالكتاب (٣) والسنة (٤) والإجماع - قال طاب ثراه: والكلام فيها في مواضع:
الأول: ما الرحم؟ والظاهر أنه المعروف بنسبه وإن بعد، وإن كان بعضه أكد من
بعض، ذكرها كان أو أنثى. وقصره بعض العامة على المحارم الذين يحرم التناكح
بينهم إن كانوا ذكورا وإناثا وإذا كانوا من قبيل واحد يقدر أحدهما ذكرا والآخر
أنثى فإن حرم التناكح، فهم الرحم (٥).
ثم رده الشيخ (قدس سره) إلى أن قال: الثاني ما الصلة التي يخرج بها عن القطيعة؟

(١) الكافي ٢: ١٥١ / ٧، بحار الأنوار ٧: ١٢١.

(٢) انظر جامع السعادات ٢: ٢٦٩، والأربعون حديثا (الشيخ البهائي): ١٨٧.

(٣) الرعد: ١٩ - ٢١.

(٤) انظر المحجة البيضاء ٣: ٤٢٧ باب حقوق الأقارب والرحم، الكافي ٢: ١٥٠ / ١.

(٥) حكاة في الفروق (للقرافي) ١: ١٤٧ عن بعض العلماء.

والجواب: أن المرجع في ذلك إلى العرف؛ لأن له ليس لها حقيقة شرعية، ولا لغوية، وهي تختلف باختلاف العادات، وبعد المنازل وقربها - إلى أن قال - : ولا ريب أنه مع فقر بعض الأرحام، وهم العمودان، تجب الصلة بالمال. وتستحب لباقي الأقارب، وتتأكد في الوارث، وهي قدر النفقة، ومع الغني فبالهدية - إلى قوله طاب ثراه: ثم بدفع الضرر عنها، ثم بجلب النفع إليها، ثم بصلة من تجب نفقته وإن لم يكن رحما للواصل، كزوجة الأب والأخ ومولاه. إلى أن قال أعلى الله مقامه:

الرابع: هل الصلة واجبة أو مستحبة؟

والجواب: أنها تنقسم إلى الواجب، وهو ما يخرج به عن القطيعة، فإن قطيعة الرحم معصية، بل هي من الكبائر، والمستحب ما زاد على ذلك (١) انتهى. وبالجملة، فرحمك من ينتسب إليك من طرف أبويك وإن علوا إلى الطبقة الرابعة بتصديق العرف، وأما الأعلى منها - أي: المنتسب إليك المشارك لك في الجد الخامس وما زاد - فلم يعلم قطعيا احتسابهم لدى العرف من الأرحام، نظير عم الجد الرابع وأولاده مثلا، أو عم الجدة الخامسة وما زاد عليها وأولادهم. وكل ذلك من الموضوعات العرفية المشتبهة التي يلزم فيها الاحتياط عند الشك فيها.

نعم، لا شبهة ظاهرا في كون العمودين مهما علوا والأولاد مهما نزلوا من الأرحام بأنفسهم.

وكيف كان فبر إلى كل منهم «وصل» من أمكنك بما أمكنك، من ذكورهم وإناثهم، بما تسر به خواطرهم، وتفرج به بعض همومهم «وإن» ذلت بذلك نفسك الأمانة بالسوء، و «أنفك بالوصل رغم» فلا تتحاش عن ذلك، وكن حريصا عليه، خضوعا لربك تعالى، وطلبيا لرحمته وعفوه.

(١) القواعد والفوائد ٢: ٥١ - ٥٤.

واسمح وجدوا صفح وصل وهن ولن * وإن جفا وما عفا ولم يلن
وصية مني إليك ملزمة * فلا تكن ممن يهين رحمه
أخشى عليك قصر العمر فلا * تأخذك فيمن هو منك الخيلا
وإن سئلت حاجة فاقض ولا * تعد بما لم تستطع أن تفعل
وقل له: لا، فهو أولى من: نعم * وربما تعد: لا، من النعم

«واسمح» وتساهل معه في المعاملات والمكاسب «وجد» عليه أكثر مما
تجود على غيره «واصفح» عن عثراته وتقصيراته في القيام بواجب حقل
«وصل» حبلك بحبله، أي: كن ظهيرا له في الأمور، وناصر له في الشدائد.
«وهن» له: أي إرفق به، وكن حليما معه «ولن» جانبك وكلامك له من غير غلظة
ولا فظاظة «وإن» هو «جفا وما عفا» عنك «ولم يلن» لك.
ولله در السيد (قدس سره) في أوامره الستة في شطر واحد من هذا البيت، مع احتواء
كل منها معنى رقيقا لطيفا من غير تكرار ولا زيادة شيء لمراعاة السجع والنظم،
مع ما فيه من الإيجاز، بل الإعجاز بإشاراته وقوة قريحته.
ثم قال هذه «وصية مني إليك» مؤكدة عليك «ملزمة» لك، فالتزم بقبولها
والعمل بها «فلا تكن ممن يهين رحمه» ويستخفه، فإني «أخشى عليك» بذلك «قصر
العمر» كما ورد في الأحاديث التي أشرنا إليها.
وعليه، «فلا» تكن متكبرا على أحد منهم، ولا مستحقرا لهم، ولا «تأخذك
فيمن هو» معدود «منك» ومن لحمك الترفع و «الخيلاء» مهما كان فقيرا في
المال، أو حاملا في الذكر. «وإن سئلت حاجة» له «فاقض» له حاجته مهما أمكنك
«ولا» تتهاون في ذلك.
وإن وجدت نفسك عاجزا عن ذلك، فلا «تعد» وعدا فارغا «بما لم تستطع أن
تفعل» ولا تجعله في مشقة الترقب والانتظار «وقل له» صريحا: إني «لا» أستطيع
ذلك «فهو أولى من» قول: «نعم» مع عدم الصدق فيه وعدم الوفاء به.

والْيَأْسُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ إِلَّا * مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْلَى
مَا أَقْبَحَ الْعَبِيدِينَ مِنْ يِيَّاسٍ مِنْ * رَحْمَتِهِ وَمَنْ مِنَ الْمَكْرِ أَمِنَ
وَلِيكَ فِيكَ الْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ * مِنْ مَلِكٍ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ
مِنْ فَضْلِهِ الْوَاسِعِ تَرْجُو فَضْلًا * وَلْتَخَشْ مِنْهُ إِذْ تَرَاهُ عَدْلًا

«وربما تعد» كلمة: «لا» في جوابه «من النعم» المشكورة، حيث إنها توجب الراحة عن الانتظار كما ورد في الحديث: أن الانقطاع «والْيَأْسُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ إِلَّا» إذا كان «من رحمة الله العلي الأعلا» ونعوذ بالله من ذلك (إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون) (١). وإنه على حد الشرك به تعالى، بل هكذا الأيمن من مكره (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) (٢).

و «ما أقبح» ذينك «العبدین» أحدهما: «من ييأس من» واسع «رحمته» فإن ذلك على حد الشرك به سبحانه تعالى. «و» ثانيهما: «من» لا يخاف عظيم عقوبته، و «من المكر» منه سبحانه «أمن» وتعدى حدوده وتجراً على عصيانه، وهو على حد الكفر به جل وعلا.

«وليك فيك» دائماً أبدا نور «الخوف» من عدله «و» نور «الرجاء» لعظيم عفوه وسعة رحمته مهما بلغت في طاعته أو معصيته. وأعظم به «من ملك» حاكم مقتدر «يفعل ما يشاء» في معاملته بعبده الرق: فإما أن يعذبه بمقتضى القسط والعدل. وإما أن يعفو عنه ويغفر له بمقتضى الإحسان والفضل. ولا تنزل «من فضله الواسع ترجو فضلاً» وكرما «ولتخش منه» خشية صادقة «إذ تراه» وتعلمه «عدلاً» وقد ورد في الحديث أنه: " لو كشف قلب المؤمن لوجد فيه نوران، لا يزيد أحدهما على الآخر مثقال ذرة: نور الخوف، ونور الرجاء " (٣).

(١) يوسف: ٨٧.

(٢) الأعراف: ٩٩.

(٣) تفسير القمي ٢: ١٦٤ ذيل تفسير الآية ١٢ من سورة لقمان، تفسير الصافي ٤: ١٤٧، تفسير نور الثقلين ٣: ١٧٨ / ٢٦٩، بحار الأنوار ١٣: ٤١٢.

ولا ترجح طرفاً على طرف * وكل ما رجوت أمنه فخف
بني لا تخضع لغير الباري * فإنه مثلك في افتقار
وإن دعتك حاجة مهمه * فاسأل قضاها من ولي النعمة
مستشفعا بمن له أن يشفعا * بإذنه ولم يخب إن شفعا

فلا تفرط في أحدهما «ولا ترجح طرفاً» منهما «على طرف» آخر، فإنهما
كفتي ميزان، مهما رجحت إحداهما خفت الأخرى، وهلك صاحبها. إما باليأس،
وهو الشرك، أو أعظم منه. وإما بالافتحام في مهلكات الذنوب والاجترأ على
كبائر المعاصي، وإن منها ما تستصغره من ذنوبك «وكل ما» تراه مأمونا من العقاب
عليه و «رجوت أمنه» بدعوى يقين العفو عنه احتقاراً به «فخف» من ذلك مخافة
عظيمة، فإن الصغيرة من الذنوب تنقلب باستصغارها كبيرة موبقة كما في الحديث (١).
ثم أي «بني لا تخضع» متذلاً «لغير الباري» تعالى، ولا تحط قدرك بالتوسل
إلى مخلوق طمعا في تحصيل جاه أو مال، «فإنه مثلك في افتقار» إلى ربه سبحانه
«وإن دعتك حاجة مهمة» إلى السؤال «فاسأل قضاها من ولي النعمة» الذي بيده أزمة
الأمر، وإليه تحن القلوب، وعنده مفاتيح الكنوز والغيوب، وإن التذلل بين يديه
عز وشرف، وأما الخضوع للمخلوقين والسؤال منهم فذل وسرف وجهل وحمق.
وكن «مستشفعا» في حوائجك إلى مولاك وسؤالك إياه «بمن له» الرخصة
في «أن يشفعا» لديه «بإذنه» وهو الذي تقبل شفاعته «ولم يخب إن شفعا» وهم
المشار إليهم في قوله تعالى: (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته
مشفقون) (٢) وفي طلعتهم سيد الأنبياء وخاتمهم (صلى الله عليه وآله وسلم) ثم أهل بيته
وعترته
المعصومون (عليهم السلام)، ثم الأمثل فالأمثل، والأقرب إليهم فالأقرب.

(١) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٥٣٥ الحكم ٣٤٨، الكافي ٢: ٢٨٨ / ١، الوسائل ١٥: ٣٣٧
أبواب جهاد النفس باب ٤٨ ح ٣ بتفاوت.
(٢) الأنبياء: ٢٨.

فلذ بطاها والهداة البررة* من آله المشفيعين الخيره
فإنهم وسائط العباد* إليه في المبدأ والمعاد

وعليه «فلذ» عند الاستشفاع «بطاها والهداة البررة» الثلاثة عشر «من آله
المشفيعين الخيرة» وهم المعصومون: ابنته الزهراء وبعلمها وبنوها الأحد عشر،
الأئمة الطاهرون، واحدا بعد واحد على ما تقدم ذكرهم وأسماءهم الشريفة
- صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ومجموعهم أربعة عشر على عدد " طاها "
وكلمتي: " وجه " و " يد " المضافين إلى الله في قوله تعالى: (يد الله فوق
أيديهم) (١) (فأينما تولوا فثم وجه الله) (٢).
فإن كلا منها بحساب الجمل: أربعة عشر «فإنهم» من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)
كنفسه

المقدسة في العزة والطهارة، وهم روحه التي بين جنبيه، بل هم يد الله عز وجل،
ومظاهر قدرته، وهم وجه الله سبحانه، وآثار رحمته، وهم «وسائط العباد» في
وصولهم «إليه» تعالى، وإنعامه عليهم بنعمة الوجود من أول الأمر «في المبدأ»
الأصلي عند خلقه سبحانه أشباحهم وأرواحهم في عالم الذر قبل خلق أجسامهم
في الأرض بألوف من السنين.
فهم العلل الغائية لخلق الخلائق العلويين والسفليين أجمعين، على ما ورد في
الحديث القدسي من خطابه تعالى لنبيه الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم): " لولاك لما
خلقت
الأفلاك " (٣) بعد معلومية وحدته (صلى الله عليه وآله وسلم) مع عترته المذكورين طينة
ونورا وروحا
على ما أصفقت عليه الأمة جمعاء من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ابنته فاطمة
(عليها السلام): " هي
روحي التي بين جنبي " (٤).

(١) الفتح: ١٠.

(٢) البقرة: ١١٥.

(٣) تفسير كنز الدقائق ٢: ٣٥٠، المناقب (ابن شهر آشوب) ١: ٢١٧ في اللطائف، بحار الأنوار ١٦: ٤٠٦.

(٤) أمالي الصدوق: ١٠٠ / ٢ المجلس الرابع والعشرون، الفضائل (شاذان بن جبرئيل): ٩،

بحار الأنوار ٢٧: ٦٣، بشارة المصطفى (الطبري): ٣٠٦.

لا يسبقون الله في القول، ولا * يصدر دون الأمر منهم عملا
فمن عناهم لا يروم إلا * وسيلة إلى العلي الأعلا

وفي علي (عليه السلام): " أنا وعلي من شجرة واحدة، وسائر الناس من شجر شتى " (١).
وفي سبطه الحسين (عليه السلام): " حسين مني وأنا من حسين " (٢).
وكذا سائر أسباطه المعصومين (عليهم السلام) الذين هم أفلاذ كبده.
«و» هم أعدل الكتاب (٣) وهم شفعاء الأولين والآخرين يوم «المعاد» وهم
«لا يسبقون الله في القول، ولا» في العمل، بل ولا «يصدر» من «دون الأمر» من
خالقهم تعالى حركة «منهم» ولا سكون، ولا يعملون «عملا» من غير إذن منه سبحانه
كما قال جل وعلا: (عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما
بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) (٤).
وأن الآية الشريفة وإن كانت بظاهرها في شأن الملائكة - وهي في سورة الأنبياء،
ومكية - ولكن معناها عام لسائر عباد الله المخلصين، وفي طليعتهم النبي (صلى الله عليه
 وآله وسلم)
وأهل بيته الطاهرون (عليهم السلام)، فهي مشيرة إليهم وإلى من يحذو حذوهم على ما
ذكرنا آنفا.

ثم لا يذهب عليك أنه حيث كان فاعل " يصدر " في الشطر الأخير من البيت
محدوفا، أتى السيد العلامة - طاب ثراه - بكلمة " عملا " في آخره مميزا ومفسرا
له، فلا يتوهم الغلط في العبارة على حسب القواعد النحوية، وحاصله: أنه لا
يصدر منهم عمل دون الأمر.

«فمن عناهم» وقصدهم في حوائجه «لا يروم» عبادتهم - والعياذ بالله -

-
- (١) كشف اليقين (العلامة الحلي): ٣٦٩، إحقاق الحق ٣٠: ٣٦٠.
(٢) العمدة (لابن البطريق): ٣٠٦ / ٨٣٩، ذخائر العقبى: ١٣٣، مدينة المعاجز ٤: ١٥٤، بحار
الأنوار ٣٧: ٧٤.
(٣) حديث الثقلين من الأحاديث المتواترة، انظر خلاصة عبقات الأنوار ١: ٢٥، وملحقات
إحقاق الحق ٤: ٤٣٦ - ٤٤٣.
(٤) الأنبياء: ٢٨.

وضل من راعى الهوى وقاس من * يسأل منهم بعباد الوثن
بزعم أن سؤله عباده * لهم، وكان عابدا عباده
وذره بعد جهله بالمبنى * أو جهله باللفظ أو بالمعنى

ولا ينوي «إلا» جعلهم «وسيلة إلى العلي الأعلأ» ولا يزعمهم خالقين أو رازقين
أو مستغنين عن الخالق تعالى في إنجاح المطالب وقضاء الحوائج، على سبيل
عبادة أهل الأوثان لأوثانهم.

«وضل» عن الحق والحقيقة «من راعى الهوى» وهم بعض المخالفين
المتسمين بالمسلمين الذي نسب الشرك إلى الفرقة المحقة الإمامية (١) «وقاس من»
يتوسل بالنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وآله الحجج المعصومين (عليهم السلام) و
«يسأل منهم» حاجة على

المشركين، وألحقهم «بعباد الوثن» وبهتهم بذلك كذبا وزورا وظلما وعدوانا
«بزعم أن سؤله» وتوسله بأئتمته (عليهم السلام) «عبادة» منه «لهم، وكان عابدا» لغير ربه
تعالى حتى أشرك معه «عباده» على سبيل بعض المسيحيين الذين اتخذوا المسيح
وأمه (عليهما السلام) شريكين لربهم، وسموهم أقانيم ثلاثة.
فقاتل الله الكذب والافتراء وأهله، ونعوذ بالله من صدق تلك النسبة، وصحة
ذلك القياس الباطل، مع وضوح الفرق الفارق بين الفريقين، ولا شبهة في كون
عبادة غيره تعالى كفرا وزندقة وشركا وإلحادا ينزه عنه أدنى فرق المسلمين،
فضلا عن تلك الفرقة المحقة أهل الحق والحقيقة.

فيا بني أعرض عن الخصم الجاهل أو المعاند المتجاهل الذي خلط خضوع
الشفاعة بخضوع العبادة، ولم يميز بينهما «وذره» في ضلاله يرتع، أو في طغيانه
يعمه «بعد جهله بالمبنى» الفارق بين العبادة والاستشفاع «أو جهله باللفظ أو
بالمعنى» وكل منها فيه ممكن، بل الكل فيه ممكن إن لم يكن بجاحد معاند، وهو

(١) كابن تيمية في منهاج السنة.

في الكل مخطئ، وفي قيله آثم.

أما خطاؤه وجهله بالمبنى؛ فلزعمه أن مطلق السؤال لإنجاح المطلب عبادة من السائل للمسؤول. أو لزعمه أن القول بوجود الطاعة لزيد مثلا مستلزم للقول بلزوم عبادته، وأن من أطاع أحدا فقد عبده، بدعوى أن الإطاعة نحو من العبادة؛ احتجاجا بقوله تعالى: (أن لا تعبدوا الشيطان) (١) أي: لا تطيعوه. وأنت خبير بأن كلا من الأمرين وهم فاسد، وخطأ واضح. أما الأول؛ فلأن العرف أقوى شاهد على الفرق بين التوسل استشفاعا وبينه عبادة، فكم ترى توسل الضعفاء بالأقوياء في إنجاح مآربهم؟ وكم ترى سؤال الفقراء للأغنياء لتحصيل معاشهم؟ وكم ترى لواذ كثير من مقصري الرعايا بالوجهاء لدى الحاكم استشفاعا بهم لعفوه عنهم؟ أفترى كل أولئك كفارا مشركين، وأن توسلاتهم عبادة منهم لمن فوقهم من المسؤولين؟

أو هل يرضى أحد منهم بتسمية سؤاله عبادة؟ أو ليس يتحاشى كل منهم عن ذلك؟ أو ليس ينسب الجهل أو الجنون إلى من يسمي أسئلتهم عبادة، أو يسمي الشفيح معبودا، فانظر ماذا ترى، وأنصف ماذا تحكم في ذلك كله، وأن الفرق بينها وبين التوسلات العبادية وأسئلة المخلوقين للخالق تعالى في حوائجهم لغني عن البيان، وعن إقامة البرهان، بعد وضوحه لدى عرف الخواص والعوام. بل يمكن أن يقال: إن توسلات الناس بعضهم ببعض لقضاء الحاجة أو للشفاعة مختمر في جبهة البشر، وجرت عليها سيرة العقلاء من بدء الخلقة والخليقة كما يشاهد ذلك في توسلات الأطفال بأوليائهم في حوائجهم، ولمحصول مقاصدهم، ولم يتفوه أحد أن شيئا من ذلك عبادة أو شرك، بل لم يخطر ذلك في وهم عاقل أصلا كما هو واضح. والسر في ذلك كله: أن التوحيد مرتكز في الأذهان، ومختمر في النفوس،

(١) يس: ٦٠.

ولا تكن بحاسد فمن حسد* أو هن دينه وأنحل الجسد

وهو (فطرة الله التي فطر الناس عليها) (١) ولعمر الحق ما أجهل المخلط بين الأمرين وما أعماه! أو ما أجحده وأغواه!

وهكذا في زعمه أن التزام الفرقة المحقة بوجوب طاعتهم لساداتهم وأئمتهم المعصومين (عليهم السلام) يستلزم التزامهم بلزوم عبادتهم؛ فإن ذلك أيضا واضح الفساد، حيث إن الإطاعة المفروضة الملتزم بها إذا كانت بأمر من الله تعالى - كما في المقام على ما نطق به قوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) (٢) (من يطع الرسول فقد أطاع الله) (٣) (وما آتاكم الرسول فخذوه) (٤) وسائر ما تواتر من ذلك في الكتاب والسنة على ما تقدم بيانه في بابي النبوة والإمامة - فلا شبهة أنها طاعة لله تعالى وعبادة له على سبيل الإطاعة المفروضة على العبد لسيدته. وأما خطأه في اللفظ؛ فلزعمه أن لفظ العبادة لا يستعمل إلا في معنى واحد، وهو: غاية الخضوع العبادي المختص بالباري تعالى، نظير جعل الجبهة على الأرض تجاه المعبود مع قصد العبادة له، ولم يتفطن الغبي أنه قد يستعمل ويراد منه مطلق الطاعة التي لا تختص به تعالى، ولم يرد النهي في الشرع عنها لغيره سبحانه، بل أمر بها فرضا وجوبا، كإطاعة المملوك لسيدته، والولد لوالديه، والزوجة لزوجها. أو ندبا لغير ذلك مما ورد في الشرع المقدس. وأما خطأه في المعنى؛ فلزعمه أن العبادة بمعناها المنهي عنه لغيره تعالى شاملة للاستشفاع، وبذلك قد أكثر من التنديد على المؤمنين في توسلاتهم بالنبوي (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته الطاهرين، وبالغ في ذمهم وتكفيرهم، ونسب إليهم ما هو أولى به، وافترى عليهم في ذلك وغيره بما تصك به الأسماع، وتدهش به الأفكار، فعامله الله تعالى بعدله من جاهل حسود أو جاحد عنود. ثم يا بني إياك والحسد! «ولا تكن بحاسد» لذي نعمة أبدا، فإن ذلك لا ينشأ

(١) الروم: ٣٠.

(٢) و (٣) النساء: ٥٩ و ٨٠.

(٤) الحشر: ٧.

فإنه في ألم وفي كمد* وعرضة لمقت ربه الأحد
وإن شمت حسدا فسارع* في نقض مقتضاه بالتواضع

إلا من الغيظ على الله تعالى، وعدم الرضا بأفعاله، وعدم تصديق حكمته في
قضائه، وذلك على حد الكفر بالله تعالى، وقد تكرر في الكتاب الكريم ذم الحسد
كقوله تعالى: (أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله) (١) (قل أعوذ
برب الفلق) (٢) (ومن شر حاسد إذا حسد) (٣).
فضلا عما تواتر في السنة الشريفة في ذلك من أن: " الحسد يأكل الحسنات
كما تأكل النار الحطب " (٤) وأنه " لا يجتمع مع الإيمان " (٥) وأنه " لا يزداد الحسود
مهموما مغموما، والمحسود في راحة " (٦).
إلى غير ذلك من مذامه المفصلة في كتب الأحاديث، وبذلك قيل: " لله در الحسد،
ما أعدله! بدأ بصاحبه فقتله " (٧) «فمن حسد» أحدا على نعمة فقد «أوهن دينه»
وخسره «وأنحل» منه «الجسد» وخسر أيضا راحته في الدنيا، وذلك هو الخسران
المبين «فإنه» لم يزل «في ألم وفي كمد و» غيظ، فلا يرى لنفسه سرورا ولا نشاطا،
مضافا إلى ما يعقبه من وقوعه في «عرضة لمقت ربه الأحد» وغضبه وعذابه.
«وإن شمت» في نفسك «حسدا فسارع» في دفعه بالتفكير في أن ما أنعم الله
به على المحسود لم يكن إلا من فضله تعالى وإرادته، كما أشير إليه في الآية
المذكورة، وأن كراهة ذلك على حد المعارضة لفضله تعالى وإرادته، وذلك إن
لم يكن في حد الكفر بالله تعالى فلا أقل من كونه موجبا لسخطه.

(١) النساء: ٥٤.

(٢) و (٣) الفلق: ١ و ٥.

(٤) الكافي ٨: ٤٥، المجازات النبوية (الرضي): ٢٢١ / ١٧٩، مشكاة الأنوار ٢: ٢٨٢ / ١٧٩٣.

(٥) قرب الاسناد: ٢٩ / ٩٤، الكافي ٢: ٣٠٦ / ٢، روضة الواعظين: ٤٢٤، بتفاوت.

(٦) شرح كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام) (عبد الوهاب): ١٧، ينابيع المودة ٢: ٤١٣ / ١٠٥.

(٧) من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) انظر شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١: ٣١٦، بحار الأنوار

٧٠: ٤٢١.

وإن حسدت فدع الذي حسد * مبتليا بما به من الكمد
ولا تخن خائنك الذي ائتمن * وقابل القبيح منه بالحسن
وإن تقارف سيئا فعجل * في محوه وتب إلى الله العلي
ولا تشاور غير من قد هذبه * علم، ونصح، وتقى، وتجربه

وعليه، فعجل وبادر «في» إزالة ما في قلبك من ذلك، و «نقض مقتضاه»
ودفع ما يترتب عليه، من ذم المحسود وغييبته وإهائته وأمثالها «بالتواضع» له،
وتعظيمه وإكرامه وحسن ذكره. «وإن حسدت» بالبناء للمفعول، أي: صرت
محسودا «فدع الذي حسد» نعمة الله عليك، واتركه بغيظه وكمده، وخاطبه في
نفسك بقوله تعالى: (موتوا بغيظكم) (١) ولا تتعرض له بسوء في القول أو الفعل،
وذره «مبتليا بما به من الكمد» في جوفه.

ثم إياك يا بني! من الخيانة في ودائع الناس «ولا تخن» في شيء منها أصلا
وإن كان من أودعها عندك «خائنك» قبل ذلك فيما أودعت عنده، فلا تعمل عمله،
ولا تكن خائنا في «الذي ائتمن» وأودعه عندك «وقابل» العمل «القبيح منه
بالحسن» على سبيل من وصفهم الله بذلك وأثنى عليهم، ووعدهم على ذلك
جنات عدن بقوله تعالى: (ويدرءون بالحسنة السيئة أولئك لهم عقبى الدار *
جنات عدن يدخلونها) (٢).

ثم عليك يا بني باجتنب السيئات، وعدم اقتراف شيء من الذنوب أبدا «وإن
تقارف» عملا «سيئا» أحيانا «فعجل» مسارعا «في محوه» بالاستغفار والتوبة
«وتب» منه «إلى الله العلي» كما قال تعالى: (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) (٣).
وفي الحديث المأثور: " إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له " (٤).
«ولا تشاور» عند الحيرة في أمورك «غير من» يكون فيه خصال أربع جمعاء،

(١) و (٣) آل عمران: ١١٩ و ١٣٣.

(٢) الرعد: ٢٢ - ٢٣.

(٤) تقدم تخريج مصادره في ص ٢٨٨، فراجع.

ولا تقابل السفية واعتزل * أهل الهوى ولا تخاطب من جهل
وإن يخاطبك فقل: سلاما * واخفض ولين معه الكلاما
وسائس السفية بالإعراض * عن فعله وترك الاعتراض

وهو من «قد هذبه» في أخلاقه «علم، ونصح، وتقى، وتجربة». فإنه إذا شد عنه العلم
ربما أشار عليك بما فيه فساد دينك وإن فرض اجتماع الخصال الثلاثة الأخر فيه.
وإذا شد عنه النصح عن شفقة لم يعبا بشأنك كثيرا، ولم يهتم بنصح دقيق، وربما
أشار عليك بما لا ينفك شيئا. وإذا شد عنه التقى لا يؤمن غشه لك. وإذا شد عنه
التجربة في الأمور، وكان بليدا فيها وغيبا عنها، لم ينفك اجتماع الصفات الثلاثة
الأخر فيه؛ وذلك لإمكان وقوعك برأيه في مفاصد كثيرة لم يختبرها ولم يعرفها.
ثم احذر أي بني أيضا عن مقابلة الأحمق الوقيح الذي هو بذى اللسان،
ولم يبال بما قال أو قيل فيه «ولا تقابل» خرافاته بالمثل، فإنه «السفيه» الذي لا
ينبغي لمقابلته إلا من كان مثله، وإذا قابلك بكلام خشن أو مقال سفاهة فأعرض
عنه «واعتزل» عن أمثاله من «أهل الهوى» والجهل.
«ولا تخاطب من جهل» بمثل ما يخاطبك به وقاحة «وإن» واجهك بمسبة
وفحش مثلا بأن «يخاطبك» بما يغيظك «فقل» في جوابه: «سلاما» كما قال تعالى
في الفرقان في مدح المؤمنين: (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) (١).
والمراد منه - على ما ورد في التفسير (٢) - هو الجواب بكلام لا يكون فيه إثم
ولا تعدي. «واخفض» له جناحك، وذلك كناية عن عدم إظهار المعاداة له «ولين
معه الكلاما» من غير خشونة ولا غلظة.
«وسائس السفية» بسياسة حسنة؛ دفعا لشره «بالإعراض» عنه و «عن فعله»

(١) الفرقان: ٦٣.

(٢) انظر تفسير مجمع البيان ٤: ١٧٩، تفسير الصافي ٤: ٢٣.

ولا يغرنك أبناء الهوى * ومن لدنياه تمطى وغوى
فليست الدنيا بدار نجعة * بل هي دار فرقة وقرعة
دار عياء ولغوب ونصب * وبيت ذل وافتقار وتعب

وبالصفح عنه «وترك الاعتراض» عليه، رجاء أن يغلب عليه الحياء ويتدارك قبيح عمله، ولا أقل من عدم عوده إليه.

«ولا يغرنك» يا بني «أبناء الهوى» وعبدة الدنيا، والمفتونين بالجاه والغنى «و» لا يخدعك «من لدنياه تمطى» وتبخر «وغوى» أي: ضل عن رشده وعن التزود لآخرفته والتهى، فإن العشرة معهم تنسي الآخرة «فليست الدنيا بدار نجعة» وراحة «بل هي دار فرقة وقرعة» بفتح القاف، بمعنى: البلاء الشديد الذي يقرع القلب. ويمكن أن تكون العبارة: وقلعة بضم القاف، بمعنى: التحول والارتحال، بدل: القرعة، فيكون مأخوذاً من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) وقوله: "أحذركم الدنيا فإنها - دار بلغة و- منزل قلعة" (١).

وهي «دار عياء» بمعنى: العجز، ومنه قوله: (أفيعينا بالخلق الأول) (٢).
«و» دار «لغوب» بمعنى: التعب، ومنه قوله سبحانه: (وما مسنا من لغوب) (٣).
«و» دار «نصب» بمعنى: البلاء والشر، ومنه قوله عز من قائل حكاية عن النبي أيوب (عليه السلام): (أني مسني الشيطان بنصب وعذاب) (٤).
«وبيت ذل» بين أيدي شياطين الجن والإنس، ومحل انقياد وإسارة لشهوات النفس.

«و» دار «افتقار» لحوائج المعيشة. «و» بيت «تعب» للوصول إليها،
والتمكن منها.

فإن هذه الدار الفانية باعتبار ما فيها من أنواع البلاء سميت بدار قرعة.

(١) نهج البلاغة (صحي الصالح) ١٦٧، الخطبة ١١٣ وص: ٤٤٠ من وصيته (عليه السلام) ٣١.

(٢) و (٣) ق: ١٥ و ٣٨.

(٤) ص: ٤١.

لم يك للراحة فيها من أثر * كيف؟ وصفوها مشوب بالكدر
قد اقتفى إدارها إقبالها * وإن أتت عفوا فلا جدوى لها
بني إن العيش في الدنيا نكد * وإن طلبت الصفو منه لم تجد

وباعتبار ارتحال أهاليها عنها تسمى دار قلعة. وباعتبار عجزهم عن بلوغهم أقصى
آمالهم فيها تسمى دار عياء. وباعتبار ما يعرضهم فيها من تعب السعي لتحصيل
الدنيا أو الآخرة تسمى دار لغوب. وباعتبار ما يصيبهم من الفقر والفقد والأمراض
في أنفسهم أو في نفوس من يعز عليهم من الأهل والأولاد وأمثالهم سميت دار
نصب. وباعتبار عدم خلوهم من العدو والحسود جلا أو كلا، وعدم ارتياحهم من
الهموم سميت دار ذل. وباعتبار عدم استغنائهم عن حوائج المعيشة سميت دار
افتقار. وباعتبار بذل جهودهم مدة حياتهم في تحصيل شهواتهم سميت بيت تعب.
فأف لها من دار فانية لا تدوم أحوالها، ولا تسلم فيها نزالها، العيش فيها
مذموم، والأمان منها معدوم.

ويا للعجب! ممن يغتر بها، أو يحرص على تحصيلها، وأعجب منه من يطلب
الراحة فيها من كافة الحوادث والهموم، مع وضوح أنه «لم يك للراحة فيها» لأحد
من الأولين والآخرين «من» عين ولا «أثر» في شيء من تواريخ السابقين.
«كيف» لا؟ وقد علم الكل أن عزها مهدد بالذل «وصفوها مشوب بالكدر»
والهم، وحياتها عرضة للموت، وصحتها خطيرة بالسقم، وغناها بالفقر، وزخارفها
بالزوال، ونعمها بالفناء، وجمعها بالتفرق، وحلوها ممزوج بالمر، وشهدها بالسم،
وسرورها بالحزن.

«قد اقتفى إدارها» تابعا «إقبالها» فتراها بعد القليل من الإقبال الموقت
مدبرة عنك «وإن أتت» إليك «عفوا» أي: بغير كلفة على الفرض البعيد «فلا جدوى
لها» ولا فائدة، حيث إنها تزول عنك بسرعة وتبقى عليك تبعاتها.
«بني إن العيش» وهو السرور والحياة الطيبة وما يعاش به من أنواع الرزق

وإن وجدته فلا أهلا ولا * سهلا به إن صد عن نيل العلا
وجدك الأعلام علي المرتضى * طلق دنياه ثلاثا معرضا
فاتبع بني جدك الأعلام، ودع * زخرفها واكتس جلاباب الورع
وليس ما ليس من المحال * تقصر عنه همم الرجال

وأصناف الخير ووجوه النعم والمنافع «في الدنيا نكد» أي: عسر قليل «وإن طلبت
الصفو» الخالص «منه لم تجد» أبدا، فإن ذلك لا يوجد إلا في الجنة «وإن وجدته»
على الفرض البعيد أو المحال «فلا» تفرح به، ولا تقل له: «أهلا، ولا» مرحبا
ولا «سهلا» من جهة الاغترار «به إن صد» ذلك «عن نيل العلا» وألهاك عن
البلوغ إلى درجات الكمال الموصلة إلى الجنان العليا، فإن الراحة القليلة الزائلة
لا تعادل الراحة الكثيرة الدائمة.

«و» إن «جدك الأعلى علي المرتضى» (عليه السلام) على ما أثبتته تواريخ الفريقين:
«طلق دنياه ثلاثا معرضا» عنها، وكان هو المخاطب لها بقوله (عليه السلام): " هيهات يا
دنيا

أبي تعرضت؟ أم إلي تشوقت؟ لا حان حينك، هيهات غري غيري، فقد طلقتك
ثلاثا، لا رجعة لي فيك " (١).

«فاتبع بني جدك الأعلام، ودع» زينتها و «زخرفها، واكتس جلاباب الورع».
والجلباب على وزن سرداب: القميص، أو الملحفة، وكلما يستتر به ويغطي به
الوجه والكتف. مأخوذ من قوله تعالى: (يدنين عليهن من جلابيبهن).
وفيه استعارة لطيفة بتشبيه الورع وتنزيله منزلة القميص باعتبار اشتراكهما في
الستر والتغطية، فكما أن القميص يستر البدن وعيوبه، فكذا الورع يستر قبائح
النفس الأمانة وصفاتها المذمومة «وليس» تحصيله متعذرا ولا متعسرا، فإن «ما
ليس» حصوله «من» الأمر «المحال» الممتنع لا يصعب تحصيله على الحر المالك

(١) نهج البلاغة (صبيح الصالح): ٤٨٠ الحكم ٧٧.

ألم تكن إلى نبي وولي * منتسبا بالعلماء الكمل
ألم تكن قد ولدتك فاطمه * بأمهات من هنات سالمه
جدك طاها وأبو تراب * والحسنان سيذا الشباب
فطبت أصلا وطهرت أما * وفزت فخرا وورثت علما

زمام نفسه، ولا «تقصر عنه همم الرجال» الأحرار، وقد قيل في المثل: همم الرجال
تقلع الجبال.

وعن السبط الشهيد (عليه السلام):

سبقت العالمين إلى المعالي * بحسن خليقة وعلو همه (١)
ألست أنت من أحفاده؟ و «ألم تكن» متصلا في النسب «إلى نبي وولي»؟
أولست «منتسبا» إليهم «بالعلماء الكمل» العظام من ذراريهم؟
ثم «ألم تكن قد ولدتك فاطمة» سيدة نساء العالمين، وقد انتسبت إليها
«بأمهات» ذوات أرحام مطهرة «من هنات (٢)» ومن الخيانة «سالمة» ومن
السفاح مصونة.

وإن «جدك» الأعلى هو سيد المرسلين «طاها و» بعده سيد الأوصياء «أبو
تراب» علي أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثم «و» بعده «الحسنان» السبطان «سيذا
الشباب»

في الجنة على ما تصافق عليه الفريقان.
«فطبت» من حيث أصلاب الآباء «أصلا، وطهرت أما» من جهة أرحامهن «وفزت»
بذلك «فخرا» بالآباء والأمهات «وورثت» منهم «علما» بفضل ربك ومننه عليك.

(١) بعده:

ولاح بحكمتي نور الهدى في * ليال في الضلالة مدلهمه
انظر المناقب (ابن شهر آشوب) ٤ : ٧٢، العوالم (للبحراني): ٦٩، بحار الأنوار ٤٤ : ١٩٤ وفيه: سقت.
(٢) جمع هن في فلان هنات: أي خصلات شر. انظر معجم مقاييس اللغة ٦ : ٦٨، مجمل اللغة
٤ : ٤٩٠ (هنا).

فاشكر وزد وأردفن النسبا * بالحسب المنيع فضلا وإبا
كن رجلا تحوي المعاني العالية * فقد حوتها في النساء آسيه
امرأة تقصر عنك في النسب * فلا تكن تقصر عنها في الحسب
وكن إذا رمت النجاة ورعا * في الأجوفين: الفم والفرج معا
فقيد اللسان بالصمت ولا * تنطق إذا لم تكثر التأملا

«فاشكر» نعمه عليك «وزد» في ذلك، وإياك أن تكون عاقا لهم بعدم اتباع سيرتهم، فاتبعهم «وأردفن النسبا» الكريم المذكور «بالحسب المنيع» أي: القوي ذي العزة، وتشبه بهم «فضلا» من حيث العلم بالدين وأحكامه «وإبا» في النفس وتزكيتها بالأخلاق الجميلة وتحليلتها بالصفات العالية الحسنة. و «كن رجلا تحوي المعاني العالية» وتجمع المكارم الفاضلة «فقد حوتها في النساء آسية» زوجة فرعون، وهي «امرأة» كانت تحت قيد الكفر، فخالفت زوجها اللعين، وكان يدعي لنفسه الربوبية (١) فنالت المرأة على ما كانت عليه من القصور والضعف: الخصال الحميدة، ووحدت ربها، وعبدت خالقها، ولم تعبأ بسطوة بعلمها، ولم تغتر بالدنيا وزخارفها، وبلغت في علو الهمة وخلوص النية والزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة إلى أن صارت إحدى سادات نساء الجنة، وهي «تقصر عنك في النسب» أبا وأما بمراتب كثيرة. «فلا تكن» يا بني «تقصر عنها في الحسب» المنيع بعد كونك أشرف منها في النسب، وخيرا منها من حيث الرجولية، فإن الرجل خير من المرأة، وأولى منها بعلو الهمة، وتحصيل الصفات المرضية. «وكن إذا رمت النجاة» في الشأتين «ورعا» متجنباً عن كافة المحرمات والمشتبهات «في الأجوفين: الفم والفرج معا» فإنهما مصدرا كل داء، وأن من ملكهما ملك نفسه وسائر جوارحه وجوانحه «فقيد اللسان بالصمت» وألزمه

(١) انظر قصتها في بحار الأنوار ١٣: ١٥٧ فما بعد.

وفه بما فيه رضاء الرب * فغيره مسود للقلب
وهذب النفس بحسن الخلق * والصفح والحلم ولين المنطق
فإن حسن الخلق في الإنسان * أثقل ما يوزن بالميزان

بالسكوت إلا عما يوجب رضاء الله تعالى «ولا تنطق» بكلمة «إذا لم تكثر التأملا»
في كلامك، فإنه لو كان الكلام من الفضة كان السكوت من الذهب.
وفي الحديث: " إن لسان العاقل وراء قلبه وقلب الجاهل وراء لسانه " (١) ومن
كثر كلامه قل عقله، وكثر غلظه وعثراته (٢) وملته النفوس، واشتمزت منه كتاب
عمله، من الملائكة المراقبين عليه.

وإذا أردت الكلام فتكلم «وفه بما فيه رضاء الرب» تعالى من تعليم العلوم
الدينية للجاهل، أو النصيحة والتذكير للغافل «فغيره» لغو وإن كان مباحا، فضلا
عما يكون محرما موجبا للإثم. وإن كل ذلك «مسود للقلب» وموجب قساوته
وبعده عن الله تعالى - ويتعقب ذلك جمود العين عن الدمعة، وعدم رغبة النفس في
الطاعة وتحصيل العلم والمعرفة - كما في الحديث (٣) وإن الله تعالى يحب القلب
المنكسر الرقيق، ويبغض القلب القاسي.

ثم «وهذب النفس» أي بني، ونقها من الرذائل «بحسن الخلق» مع عامة
الخلق «والصفح» عمن ظلمك «والحلم» عن المعتدي عليك.
«ولين المنطق» مع من يخاصمك «فإن حسن الخلق في الإنسان» - على
ما ورد في الحديث - إنما هو «أثقل ما يوزن بالميزان» يوم القيامة (٤).

- (١) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٤٧٦ الحكم ٤٠، الوسائل (الحر العاملي) ١٥: ٢٨١ أبواب
جهاد النفس باب ٣٣ ح ٣.
(٢) انظر بحار الأنوار ٧٤: ٢٣٧ و ٢٨٨.
(٣) مشكاة الأنوار ١: ١٢٣ / ٢٧٢، مجمع البيان ١: ١٣٩، سنن الترمذي ٤: ٢٢ / ٢٥٢٣.
(٤) الجعفریات: ١٥٠، مستدرک الوسائل ٨: ٤٤٢ أبواب أحكام العشرة باب ٨٧ ح ٢، مسند
أحمد ٦: ٤٤٢ و ٤٥١، صحيح ابن حبان ٢: ٢٣٠ / ٤٨٠.

وحلها بالعلم ميراث النبي * وزين العلم بحسن الأدب
فحلية الإنسان علم في أدب * لا درر في فضة أو في ذهب
واجهد ولكن لا تكن مؤملا * غير رضاء الله عنها بدلا
ونور القلب بنوره، وف * بحقه من نشره في الصحف
وبته فيمن تراه أهلا * من إن تولاه فلن يزلا

أما ترى أن النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) - على ما كان عليه من جامعيته
لمحامد

الصفات، ومحاسن الخصال بأجمعها - لم يشن ربه تعالى على شيء منها مثل ما
أثنى على خلقه الحسن بقوله تعالى: (وإنك لعلی خلق عظیم) (١).
ثم بعد ذلك زين نفسك «وحلها» أحسن تحلية «بالعلم» الذي هو «ميراث
النبي» الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) ومن قبله من الأنبياء، كما قال تعالى: (وورث
سليمان

داود وقال يا أيها الناس علمنا منطق الطير) (٢).

ثم «وزين العلم» بعد تحصيله «بحسن الأدب» والعمل الصالح «فحلية
الإنسان» وزينته إنما هي «علم في» ضمن «أدب» وكمال «لا درر» مصونة «في
فضة أو في ذهب».

ثم «واجهد» غاية الجهد في تخليص النية عند تحصيلهما من شوائب الرياء،
وكدر الترفع بذلك على الناس، وعليك بالسعي «ولكن لا تكن مؤملا» في مساعيك
«غير رضاء الله» عنك، ولا تبغ «عنها بدلا» ولا عوضا، ولا تقصد في ذلك شيئا
من زخارف الدنيا - كالمال والجاه وأمثالهما - كي تذهب أتعابك في سبيل
تحصيلهما سدى، ويصير أجرك بورا.
«ونور القلب» بالعلم و «بنوره» وضيائه.

«وف» وفاء عارف «بحقه من» حيث «نشره» وتسطيره «في الصحف»
فلعله ينتفع بها من بعدك. «و» من حيث «بته» ونشره لسانا «فيمن تراه أهلا»

(١) القلم: ٤.

(٢) النمل: ١٦.

واطلب به الدين وصف النيه * من خطرات نفسك الدنيه
بني إن الفقه بحر زاخر * فغص به فسهمك الجواهر

للعلم والتعلم، وهو «من إن تولاه» وحصل له شيء من ذلك حفظه وعمل به «فلن
يزلا» قدمه بالوساوس والشبهات، فإن تعليمه للجاهل صدقة كما في الحديث (١)
وكتمانه عن أهله الراغبين فيه إثم ومعصية، كما قال تعالى: (إن الذين يكتُمون ما
أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله
ويلعنهم اللاعنون) (٢).

وقال سبحانه معاتباً على عدم التعلم وعدم التعليم: (فلولا نفر من كل فرقة
منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم) (٣).
نعم، من يظن فيه أنه بالتعليم يزيد ترفعا واستكبارا على الناس، ويماري به
السفهاء، فهو ليس أهلاً للعلم ولا للتعليم.

«واطلب به الدين» ونصرته، لا المال وفتنته «وصف النية» في طلبه كما ذكرنا،
واحذر الوقوع في خلاف ذلك «من خطرات نفسك الدنية» وشهواتها الدنيوية.
واعلم يا «بني إن» العلم الديني ولا سيما علم «الفقه» الذي عرفوه: بأنه
العلم بالأحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية (٤) «بحر زاخر» متدفق «فغص به»
غوصاً عميقاً مستمداً من الله تعالى العناية والتسديد «فسهمك» بعونه سبحانه هو
«الجواهر» الثمينة، وفي الحديث: " ليس العلم بكثرة التعليم والتعلم وإنما هو نور
يقذفه الله في قلب من يشاء " (٥).
ولا يذهب عليك ما في البيت وتشبيه العلم بالبحر من وجوه الاستحسان

(١) أمالي الطوسي: ٥٨٠ مجلس يوم الجمعة السابع عشر من صفر، عدة الداعي: ٦٣، بحار
الأنوار ١: ١٧١، تفسير الثعالبي ٢: ١٢.

(٢) البقرة: ١٥٩.

(٣) التوبة: ١٢٢.

(٤) انظر معارج الأصول: ٤٧، ومعالم الأصول: ٢٧.

(٥) تقدم تخريج مصادره في ص ٢٦٥، فراجع.

والاستعارات اللطيفة، فإن البحر حاو لأمر كثيرة: أحدها: سعة محيطه، وعدم إحاطة الأبصار بجوانبه وأطرافه. وثانيها: بعد غوره وتعسر الوصول إلى قعره. وثالثها: كثرة أمواجه وتعاقب حركاته. ورابعها: زخره، بمعنى: مده وارتفاعه عند تكثر مائه. وخامسها: احتواؤه لعجائب الحيوانات وصنوف المخلوقات. سادسها: خطر دخوله والاقترحام به والغوص فيه إلا بالآلات المعدة لذلك لمن كان ماهرا في ذلك، أو بالركوب في سفينة كبيرة قوية مؤمنة عن خطر الغرق والهلاك. سابعها: كثرة أجزائه وقطراته الخارجة عن حد الإحصاء. ثامنها: حسن نتائجه وما يستخرج منه من اللؤلؤ والصدف وأمثالهما من الجواهر. تاسعها: حصول الخضوع والانكسار غالبا لراكبه وانقطاعه إلى ربه تعالى، ولا سيما عند اضطراب البحر وارتفاع أمواجه. عاشرها: حصول العبرة لراكبه في الغالب إن كان أهلا لذلك، وكذا ازدياد معرفته بقدرة خالقه تعالى وعظمته عند مشاهدة صنائعه، من عظمة البحر وعجائب حيواناته كما في الدعاء المأثور عن أهل البيت (عليهم السلام): " يا من في البحار عجائبه " (١).

إلى غير ذلك من خواص البحر وفوائده التي يعرفها المتأمل، وقد أشير إلى كثير منها في آيات من الكتاب الكريم نحو قوله تعالى: (فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) (٢) (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها) (٣) (مرج البحرين يلتقيان) إلى قوله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) (٤) (ربكم الذي يزجي لكم الفلك في البحر لتبتغوا من فضله) (٥) (إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس) (٦).

(١) البلد الأمين: ٤٠٧، بحار الأنوار ٩١: ٣٩١ في دعاء الجوشن الكبير.

(٢) العنكبوت: ٦٥.

(٣) فاطر: ١٢.

(٤) الرحمن: ١٩ و ٢٢.

(٥) الإسراء: ٦٦.

(٦) البقرة: ١٦٤.

إلى غير ذلك مما ورد في الكتاب والسنة والأدعية المأثورة من فوائده
وخواصه (١) وأن العالم يشاركه في تلك الخواص والفوائد بأجمعها، بل يزيد عليه
باعتبار اختصاصه أولا بكونه عباديا قريبا دون البحر. وثانيا بحصول التعب في
تحصيله واحتمال المشقة في سبيل نيئه والأجر على قدر المشقة. وثالثا بكونه
منجيا من ظلمات الجهل والعمى.
وبالجملة، فهو يشارك سعة البحر أولا بسعة أطرافه، وعدم إمكان الإحاطة
بجهاته ومسائله وأصنافه. كما أنه يشاركه ثانيا في بعد الغور، فلا يكاد يدرك كنهه
وحقيقته في كل باب إلا من أيده الله تعالى بحوله وقوته، وقذف في قلبه نوره. ثم
يشاركه ثالثا في تجدد أمواجه المتعاقبة بانكشاف المطالب الغامضة المتجددة
لدى المتعمق فيه والمتأمل الفكور في جوانبه. ورابعا في زخره، بمعنى: الشرف
والمد والارتفاع باعتبار علو شأنه وارتفاع مقامه، بحيث يدعيه من هو فاقده
وينسب نفسه إليه افتخارا به من لم يكن واجده. وخامسا باعتبار احتوائه لأنواع
الجواهر الثمينة، والإدراكات العجيبة على سبيل احتواء البحر لعجائب المخلوقات.
وسادسا: في الخطر أيضا، فإن في طلبه خطرات عظيمة حين الاشتغال
بتحصيله، فقد هلك فيه عالم كثير، إما بفساد القصد بسبب الرياء والعجب والممارسة
وأمثالها، وإما بسبب الانحراف عن الحق بشبهات واهية مضلة، أو أنه هلك به بعد
تحصيله بسبب الفساد في العمل بالتكبر والترفع على الناس، أو بالفتوى بغير
الحق، أو بالجدال بالباطل، أو بهضم الحقوق، وظلم العباد، وتناول الرشاش، وأكل
أموال القصار والضعفاء كالأراامل والأيتام والمجانين وأمثالهم، أو بالخيانة في
الودائع والأوقاف ونظائرها، ونعوذ بالله منها جميعها، ولا ينجو من كل ذلك إلا من
تسلح بالتوسل بالله تعالى وخلفائه لإرغام النفس الأمارة والأبالسة المكاررة
وركب سفينة العمل والجهاد.

(١) على سبيل المثال انظر تفسير مجمع البيان ٥ : ٢٠١.

ثم يشاركه سابعا في كثرة قطراته وأجزائه، بكثرة الفروع في العلم التي هي بأجمعها أجزاء له، وهي خارجة عن حد الإحصاء. وثامنا في استخراج جواهر المطالب، ومعرفة طرق الوصول إلى الله تعالى ومرضاته وجنانه على سبيل استخراج اللؤلؤ والمرجان، وسائر أنواع الجواهر من البحر. وتاسعا في حصول الخضوع غالبا في قلب الحامل له، وحصول الانكسار المقرب له إلى سيده على سبيل انقطاع راكب البحر وانكسار قلبه عند خطر الغرق. وعاشرا في ترتب المعرفة الكاملة بالخالق تعالى وبراهين وجوده جل وعلا، والاعتبار بآياته ودلائله الموجب للخلوص في عبادته.

إلى غير ذلك من وجوه الشبه بين البحرين: بحر العلم، وبحر الماء، كإزالة الأقدار والأوساخ والنجاسات، فكما أن الظاهرية منها تزول بماء البحر الصافي من الكدر، فكذلك الباطنية منها تزول بالعلم الصحيح الحاوي للعمل، وكحصول الطهارة والنشاط، فكما أن استعمال ماء البحر يوجب حصول الظاهرية منهما لظاهر البدن، فكذلك استعمال العلم الديني يوجب الباطنية منهما. فبه يطهر القلب عن الأهواء المضلة، وبه يحصل النشاط في النفس للرقى إلى مدارج المعارف المقربة.

وبه يندفع نعاس المطال والغفلة، وبه يعالج كل داء من الأدواء المهلكة، وبه تحصل الأخلاق المرضية، بل وبه تحصل للمرء حقيقة الإنسانية، وبه يستفيد من أيامه الفانية، وبه يزرع العمل الصالح لأيامه الباقية. وأما المعرض عنه فليس إلا همج رعا، قد خسر الدنيا والآخرة، كما في الحديث عن مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام): "الناس ثلاثة: عالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعا، أتباع كل ناعق يميلون مع كل ريح" (١). وبالجملة، فلا يقاس بنعمة العلم شيء من النعم، ولا يداني لذته شيء من

(١) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٤٩٦ الحكم ١٤٧.

واملك رياض العلم وافتح بابها* واجتز من ثمارها لبابها

اللذائذ، وأنه رأس كل دواء وأن الجهل منبع كل داء، كما في الحديث عن النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم): لا داء أضر من الجهل، ولا دواء أنفع من العلم (١). وأنه غاية الخلقة كما قال تعالى: (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (٢). وأن العبادة لا تكون إلا بعد حصول العلم والمعرفة، وقد بين منته جل وعلا على عباده بذكر نعمة العلم قبل ذكر نعمة الخلقة بقوله عز من قائل: (الرحمن* علم القرآن* خلق الإنسان) (٣). ثم كرر ذكره بعد ذكر الخلقة بقوله عز وجل: (علمه البيان) (٤) تنويها بكونه العلة الغائية للخلقة في المبدأ والمنتهى. وبالجملة، فعليك بالجد والاجتهاد في تحصيله، ثم العمل به، حتى تنقذ نفسك من الجهالة وحيرة الضلالة «واملك رياض العلم» وحدائقه من سائر الفنون «وافتح بابها» بالسعي البليغ في تحصيله بشروطه «واجتز» أي: اقتطف «من ثمارها» الطيبة «لبابها» النافع لك في دينك ودنياك، ودع الفضول التي لا تكاد تسمن ولا تغني من شيء.

فقد روي عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أنه دخل المسجد ورأى جماعة قد أطفأوا برجل،

فقال: " ما هذا؟ " ف قيل: إنه علامة، فقال: " وما العلامة؟ " قالوا: إنه أعلم الناس بأنساب العرب، ووقائعها، وأيام الجاهلية والأشعار والعربية، فقال: " ذاك علم لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه " ثم قال (صلى الله عليه وآله وسلم): " إنما العلم ثلاثة: آية محكمة، أو فريضة عادلة، أو سنة قائمة، وما خلاهن فهو فضل " (٥).

(١) لم نعثر بهذا النص وقريب منه ما في تحف العقول: ٩٣ وبحار الأنوار ١: ١٨٣.

(٢) الذاريات: ٥٦.

(٣) و (٤) الرحمن: ١ - ٣ و ٤.

(٥) الكافي ١: ٣٢ / ١، الوسائل ١٧: ٣٢٧ أبواب ما يكتسب به باب ١٠٥ ح ٦، سنن ابن ماجه

١: ٢١ / ٥٤، سنن أبي داود ٢: ٣ / ٢٨٨٥.

وخذ صفايا الفضل من معدنها * واسمح بها ترجع في مخزنها
وأعطه كلك تملك بعضا * منه، وبالبعض تؤدي الفرضا

وعليه فلا تطلب العلم إلا من أهل الدين «وخذ صفايا الفضل» والفضيلة «من
معدنها» أهل بيت النبوة (عليهم السلام)، فإن من أخذ منهم وتأدب بآدابهم فله النصيب
الأوفى.

ثم جد بما تعلمت من ذلك «واسمح بها» لمن كان لائقا لها، فإن صفايا العلم
- وهي خلصه وخياره - لا تنقص بالبدل، بل «ترجع في مخزنها» وتنشط في
الصدر الحاوي لها، بخلاف المال، وأن المال صاحبك إلى حين الموت، والعلم
صاحبك إلى يوم القيامة، والمال يلزمه حارس، والعلم يحرس صاحبه (١) والعلم
ميراث الأنبياء والمال ميراث سائر الناس، وصاحب المال محسود، وصاحب العلم
مغبوط، والمال يخاف عليه من اللص، والعلم مأمون من ذلك (٢) وصاحب المال
أعداؤه أكثر من أحبائه، وصاحب العلم أحبائه أكثر من أعدائه، وصاحب المال
يزداد غالبا بزيادة المال طغيانا على ربه تعالى وعتوا، وصاحب العلم يزداد في
الغالب بزيادة العلم خضوعا له سبحانه، وزيادة المال توجب طول الموقف في
الحساب وزيادة العلم توجب خفة الحساب، وصاحب المال عظيم في نفوس
الجهال من أهل الدنيا حقير في نفوس أهل المعرفة والدين، وصاحب العلم بعكسه.
إلى غير ذلك مما ورد في فضل العلم وأهله، وحقارة المال وأهله، فعليك ثم
عليك ببذل الجهد في تحصيل العلم الديني «وأعطه كلك» بجميع حواسك
ومشاعرك «تملك بعضا» لازما «منه» كما في المثل: أن العلم إن أعطيته كلك أعطاك
بعضه. «و» أنك «بالبعض» الذي ملكته يمكنك أن «تؤدي الفرضا» المفروض

(١) مأخوذ من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) انظر الخصال: ١٨٦ / ٢٥٧، كمال الدين وتمام النعمة
٢٩٠ / ٢، تحف العقول: ١٧٠، بحار الأنوار ١: ١٨٨.

(٢) مأخوذ من قول أمير المؤمنين (عليه السلام) لكميل بن زياد، انظر الخصال: ١٨٦ / ٢٥٧ نهج البلاغة
(صبيح الصالح): ٤٩٦ الحكم ١٤٧.

ولا أرى الفترة في تحصيلها * منك ولا القصور في تكميلها
كيف! وقد أمرت في الشباب * بالأخذ بالسنة والكتاب

عليك من الله تعالى، جامعا للشرائط.

وفي الحديث المأثور: " ركعتان يصليهما متفقه خير من عبادة سنة من العابد
الذي لم يتفقه " (١).

هذا، وربما يحتمل أن يكون مراد العلامة الناظم (قدس سره) بكلمة: وبالبعض، هو
بعض الطلب والاجتهاد، ويكون المراد من الفرض: هو المفروض من طلب العلم،
حيث إنه ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن " طلب العلم فريضة على كل مسلم
" (٢).

يكون المعنى: أنه إن أعطيته بعضك من حيث الطلب، ولم تتكلف بالطلب
الشديد لجميع الأحكام، ولم تحصل منها إلا مقدار حاجتك لأداء الفرائض الإلهية.
فقد أدت ما هو الفرض من طلب العلم، والله العالم.

«و» إني يا بني «لا أرى الفترة» والتهاون «في تحصيلها» وبذل الجهد «منك
ولا القصور» فضلا عن التقصير منك «في تكميلها».

ولا يذهب عليك ما في البيت من الشهادة البليغة منه - طاب ثراه - بفضل
نجله المعظم وخليفته: السيد الصادق، وكفى به شاهدا وشهيدا، فصاحب الدار
أدرى بالذي فيها، وأبلغ من ذلك شهادته له - طاب ثراه - ببلوغه درجة الاجتهاد
واستقلاله برأيه في استنباط الأحكام الشرعية من السنة والكتاب، وهو في
عنقوان الشباب، حيث يقول في خطابه لخلفه الصالح - طاب ثراه - «كيف»
يتوهم فيك الفترة أو القصور «وقد أمرت» شرعا «في» أيام «الشباب» لأجل
بلوغك درجة الاجتهاد «بالأخذ بالسنة والكتاب» مستقلا ببضاعتك العلمية،

(١) مكارم الأخلاق ٢: ٢٣١ / ٢٦٥٦، بحار الأنوار ٧٤: ٥٧، فيض القدير (المناوي) ٤:

٥١ / ٤٤٧٦.

(٢) الكافي ١: ٣٠ / ١، دعائم الإسلام ١: ٨٣، الوسائل ٢٧: ٢٦ أبواب صفات القاضي باب ٤ ح ١٦.

مستنبطاً برأيك السديد * محرراً عن ربة التقليد
لكن أروم فيك معنى أعلا * ما لم أجد له سواك أهلاً
فإن صفت نفسك من تقليدها * فضع قلادة التقى في جيدها
وأخلص النية في الأعمال * وابتغ وجه الله ذي الجلال
وصفها من الريا وإن خفي * تصفية لها من الشرك الخفي

وبراعتك الذاتية في فهم مغازيهما، ودرك معانيهما «مستنبطاً» منهما أحكام
الشرع المقدس «برأيك السديد» وذوقك السليم، وأصبحت «محرراً عن ربة
التقليد» وتبعية رأي الغير.

و «لكن» بني بعد الإذعان لك بذلك لا أكتفي لك به، بل «أروم فيك» وأمل من
همتك أن تحصل «معنى أعلا» وأشرف منه، وهو «ما لم أجد له سواك أهلاً» يحقق
أمني، مع كفايته لذلك، وما هو إلا التزين بالتقى «فإن صفت» وخلصت «نفسك من
تقليدها» ونزعت بيد الاجتهاد ربة رقيتها «فضع قلادة التقى في جيدها» فإن تلك
التحلية للحر عز وشرف في النشاطين، وفخر في الدارين.

ولا يذهب عليك ما في البيت من الاستعارات اللطيفة في تنزيل التبعية في
التقليد منزلة الرقية والعبودية، وتنزيل الاجتهاد منزلة الانعتاق والحرية، وتنزيل
التقى منزلة القلادة الموجبة للحسن والزينة، فله تعالى دره، وعليه سبحانه أجره.
ثم إنه - طاب ثراه - بعد توصيته الأكيدة بتحسين العمل أخذ في الوصية
بتخليص النية في كل ذلك مؤكداً لما سبق منه في ذلك، فقال: «وأخلص النية في»
جميع «الأعمال» لله سبحانه «وابتغ» فيها «وجه الله ذي الجلال» دون غيره أصلاً،
لا اشتراكاً معه تعالى، فتكون مشركاً، ولا استقلالاً، فتكون مرئياً كافراً. «وصفها
من الريا» تصفية خالصة، لا يكون فيها شوب منه «وإن خفي» في باطن القلب
وأعماق الضمير، ولا شك في كون تلك التصفية «تصفية لها من الشرك الخفي» فإن
شرك القلب أخفى ديباً من ديب النملة السوداء على الصخرة الصماء في الليلة

واجتنب العجب بما عمله * من طاعة فإنه يبطله
وقسم الأوقات، فالشطر الأهم * ضعه لتكميل العلوم والحكم
بأخذها من أهلها وبثها * مميزا سمينها من غثها
واخفض جناح الذل أن تقتبس * ووسع الخلق مع المقتبس

الظلماء، كما في الحديث (١).

ثم يا بني «واجتنب العجب» بنفسك أو «بما عمله» وتأتي به «من طاعة»
بدنية في تحصيل العلم والتقوى، أو اجتهاد في تخليص النية من الرياء «فإنه» أيضا
يفسد العمل و «يبطله» على حد الرياء.

ثم «وقسم الأوقات» في ليلك ونهارك أثلاثا على ما ورد عن
أمير المؤمنين (عليه السلام) (٢) «فالشطر الأهم» منها، وهو الثلث الأوفر الذي يتوفر فيه
نشاطك: «ضعه» وعينه «لتكميل العلوم» الشرعية «والحكم» الإلهية والعقلية
«بأخذها» وتعلمها «من أهلها» ثم نشرها «وبثها» في محلها، على ما تقدم بيانه،
واجتهد أن تكون «مميزا سمينها» وصحيحها «من غثها» وسقيمها.
«واخفض جناح الذل» تواضعا لمن يعلمك رجاء «أن تقتبس» من أنوار علمه،
فهو أحق الناس بالاحترام له والتعظيم منك، وأنت أحرى الناس بالخضوع لديه
«ووسع الخلق» وأكثر الحلم «مع المقتبس» المستفيد منك.
ولا يخفى أنه لو بدل العلامة الناظم - طاب ثراه - البيت بهذا:
واخفض جناح الذل للمعلم * ووسع الخلق مع المستعلم
لكان أحسن انسجاما وأبين مرادا، والأمر هين.
والثلث الثاني - على ما في الحديث الشريف - اجعله لراحتك وأنسك مع

(١) عوالي اللآلي ٢: ٧٤ / ١٩٨، شرح الأسماء الحسنى (السبزواري) ٢: ٦١ وورد مثله في
الرياء أيضا، انظر تفسير نور الثقلين ٥: ٦٧٨ / ١٣.
(٢) نهج البلاغة (صبيح الصالح): ٥٤٥ الحكم ٣٩٠، تحف العقول: ٢٠٣.

وإن أتاك من سوى الله قصد * مناظرا فاتخذ الصمت وصد
وإن تكن وجدت في الأثناء * إراءة الفضل فلا ترائي
واقترف في الفقه خطي الفقيه * واستعن الله وصنف فيه
وابدأ بما يعم نفعا ويهم * واستوضح المعنى وأوجز الكلم
وآثر الفرض فإن من فرغ * يكفيه في الندب حديث من بلغ

أهل بيتك.

والثلث الثالث لتحصيل رزقك وكسب معيشتك، وتلك تمام ساعات ليلك ونهارك.
ثم «وإن أتاك من سوى الله قصد» وكان الداعي له في بحثه وجدله الاستظهار
والمفاخرة في المسائل العلمية، وجاءك «مناظرا» لك «فاتخذ الصمت وصد» عنه،
وغض الطرف عن مناظرته كي لا تكون نظيره «وإن تكن» دخلت بدءا في
المناظرة بنية خالصة ثم «وجدت» في نفسك أو في صاحبك «في الأثناء» اختلال
النية و «إراءة الفضل فلا ترائي» بطول المناظرة، وقصد المغالبة، واقطع الكلام إن لم
تتمكن من إصلاح النية.

«واقترف في» استنباط أحكام «الفقه» عن أدلتها التفصيلية: العالم المتبصر،
واتبع «خطي الفقيه» المتبحر في طريقة الاستنباط وكيفية الاستدلال «واستعن
الله» تعالى في ذلك «وصنف فيه» التصانيف النافعة مما تحصل منه «وابدأ» في
ذلك «بما يعم نفعاً» للعامة والخاصة من أهل العلم «ويهم» علمه وتحصيله كافة
المكلفين، من العلوم الدينية والأخلاق الاجتماعية.

«واستوضح المعنى» بعبارات رائقة وبيانات واضحة «وأوجز الكلم» إيجازا
لا يخل بفهم المقصود، ولا تطل الكلام تطويلا تمل به النفوس. «وآثر» في
تصنيفك «الفرض» الواجب من الأحكام، فاستوف بيان أدلته ووجوهه، ولا تهتم
كل الاهتمام في بيان أدلة المندوبات والمكروهات «فإن من فرغ» عن العلم
بأحكام الفرائض لا يضره التسامح بغيرها، وذلك لما هو المتفق عليه من جواز

وباب الانقياد فيه واسع * بحسنه العقل السليم قاطع
وخذ من الأخبار ما له استند * أصحابنا ولا تفتش في السند

التسامح في أدلة السنن، وإنه «يكفيه في» إتيان «الندب حديث: من بلغ» المشهور
المأثور عن أهل بيت العصمة والنبوة (عليهم السلام): إن " من بلغه ثواب على عمل فعمله
رجاء الثواب أوتيه وإن لم يكن الأمر كما بلغه " (١).

هذا مضافا إلى أن باب الرجاء «وباب الانقياد فيه واسع» فإن الاعتبار
والعرف يساعدان على استحقاق الأجر على كل عمل أتى به رجاء رضاء المولى،
بل العقلاء أيضا متصافقون على ذلك، و «بحسنه العقل السليم قاطع» من غير شك
ولا شبهة، وذلك من جهة حسن نية العامل وظهور حرصه على كل ما يرغب فيه
سيده وإن لم يكن العمل بنفسه مطلوباً له.

نعم، إذا أراد الفقيه أن يفتي باستحباب شيء أو كراهته لزمه الاهتمام في
معرفة تمامية الدليل على ذلك، ولا يكفيه حديث: من بلغ؛ بناء على أن ذلك لا يفيد
أكثر من بيان ترتب الثواب الانقيادي دون الاستحباب الشرعي، فليراجع في ذلك
كتب الأحاديث والصحف الأصولية (٢).

ثم إذا راجعت كتب الأحاديث لاستنباط الأحكام الفقهية منها، فعليك
بالكتب المعتبرة لدى علمائنا الأعلام والفقهاء الاثني عشرية العظام (قدس سرهم).
«وخذ من الأخبار» المروية فيها كل «ما» كان معمولاً به لديهم، وكان «له» جابر
يجبر ضعف سنده وجهالة بعض رواته على تقدير ذلك، فخذ مثله مستندا للفتوى
إذا «استند» إليه «أصحابنا» الإمامية، فإن استنادهم إليه في الفتوى والعمل يوجب
حصول الوثوق به، واطمئنان النفس بصدوره من منبع العصمة والطهارة، فاعمل به

(١) المحاسن ١: ٢٥ / ١ و ٢، ثواب الأعمال: ١٣٢ / ١، الكافي ٢: ٨٧ / ١ و ٢، الوسائل ١: ٨٠
أبواب مقدمة العبادات باب ١٨ أحاديث الباب.

(٢) انظر فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٥: ١٥٤ فما بعد وكفاية الأصول: ٣٥٢.

إذ الوثوق بالصدور معتبر* وهل ترى بأوثق مما انجبر
والجهد في دلالة اللفظ حري* فاقتبس المعنى بحسن النظر
وقف على الشهرة حتى تردا* على دليل اتخذه سندا

«ولا تفتش» بدقة كثيرة «في السند» من حيث الصحة وعدمها، وذلك لأن المعيار
في اعتباره إنما هو ما ذكرنا من حصول الوثوق «إذ الوثوق بالصدور معتبر» وهو
مما لا بد منه، كما أنه كاف أيضا للعمل به عند معظم علمائنا الكرام.
وذلك هو معنى انجبار ضعف السند الذي أشرنا إليه «وهل ترى» شيئا يوجب
اطمئنان النفس «بأوثق مما انجبر» ضعفه في السند بعمل الأصحاب؟
وعليه، فلا يلزم التعب الكثير في معرفة سند الحديث، وإحراز جميع رواته
ووثاقتهم أو عدالتهم بعد روايته في الكتب المعتبرة، وبعد عمل الأصحاب به.
نعم، ينبغي بذل الوسع «والجهد في دلالة اللفظ» الوارد في كل من الكتاب
والسنة، فإنه «حري» بذلك، لمعرفة عامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، وناسخه
ومنسوخه، وصريحه وظاهره، ومحكمه ومتشابهه، وأمثال ذلك.
«فاقتبس المعنى» المقصود لصاحب الشرع المقدس، واستفد حقيقة مرامه
«بحسن النظر» والدقة الكاملة في كل منهما، حتى تعرف نكاة اللفظ ودقائقه،
وإشارات وكنائياته، وتعلم أنه هل هو صادر من أحد المعصومين (عليهم السلام) على نحو
الحقيقة وبيان الحكم الجزمي، أو على وجه التقية؟ وأنه هل له معارض معادل له،
أو أقوى منه؟ كي يوجب وهنه أو سقوطه، أم لا، فإن ذلك كله هو المعيار في بلوغ
درجة الاجتهاد، وهو المناط في حرمة التقليد على من بلغها.
ثم إذا ظفرت بحكم مشهور بين كثير من العلماء الأعلام من غير بلوغه لحد
الإجماع، ولم تظفر له بدليل قوي، فلا تستعجل فيه بشيء من القبول أو الإنكار
«وقف على الشهرة» ولا تحكم ابتداء بشيء من الصحة والبطالان فيما حكموا به
«حتى تردا» وتطلع «على دليل اتخذه سندا» في حكمهم ذلك، فإن تم في

فلا تقلدها ولا تردّها * إلا إذا اقتضى الدليل ردها
ولا تقس كما يقيس الناس * فإن دين الله لا يقاس

نظرك دليلهم وافقتهم على الحكم، وإلا «فلا» يجوز لك أن تتبع الشهرة من غير معرفة الدليل، ولا أن «تقلدها» تقليد الأعمى «ولا» أن «تردها» وتنكر حكمهم من غير معرفة فساد دليلهم، وذلك لأن الشهرة ليست من الأدلة التي يجب اتباعها مطلقاً، وليس سبيلها سبيل الأدلة الأربعة.

كما أن القياس باطل في مذهبنا، فلا تتبعه «ولا تقس» في الدين برأيك «كما يقيس الناس» وهم العامة العمياء (١) وفي الحديث المأثور: " أول من قاس إبليس حيث قال: خلقتني من نار وخلقته من طين " (٢).
وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

نعم، حجية ما كان منه قياساً للأولوية مشهور بين علمائنا الكرام، نظير تقبيل الأجنبية مثلاً، فإنهم لا يتوقفون عن الحكم بحرمة مع عدم ورود نص خاص على ذلك، ولكنه لا شبهة في كونه أولى بالحرمة من المنصوص عليه بذلك، وهو النظر إليها، وذلك لحكم العقل البات بكون التقبيل بشهوة أولى بالحرمة من النظر كذلك. وكذا حجية القياس على منصوص العلة، كما لو ورد مثلاً: أن الخمر حرام لأنه مسكر، فإنه بعد تنصيب الشرع بأن علة الحرمة فيه ليست إلا السكر، لا تبقى شبهة لدى العقل بوجود الحكم المذكور أينما وجدت علة المذكورة، ولا ريب حينئذ في حرمة كل مائع مسكر مثل الخمر، وإلا لزم تخلف المعلول عن علته، أو إنكار العلية، وذلك خلف واضح، وكلاهما مستحيلان.
وأما سائر الأقيسة، فبطلانها ضروري في مذهب الحق وأهله، حيث لم يعلم قطعياً علة الحكم في المقيس عليه في الواقع ونفس الأمر، ولا يجوز اتباع

(١) حيث قالوا بحجية القياس، انظر الإحكام (للآمدي) ٤ : ٢٧٢ والإبهاج في شرح المنهاج ٣ : ٩، وشرح المع (الشيرازي) ٢ : ٧٥٧.
(٢) تقدم تخريج مصادره في ص ٢٤٦، فراجع.

وإن قطعت انقطع العذر ولا * تسأل بعد القطع مما حصل

المستنبط منها، وتفصيل ذلك موكول إلى محله في الكتب الأصولية. «و» لكن بعد ذلك كله «إن قطعت» بحكم شرعي قطعاً جزئياً لا يزيله تشكيك مشكك، وكان ذلك بعد الفحص التام والتفتيش الصحيح عن دليل ذلك الحكم، فحينئذ تمت لك الحجة الشرعية في اتباع يقينك، و «انقطع» عنك التقصير الموجب للعقوبة، وثبت «العذر» لك بذلك عند ربك للخلاص من عذابه وانتقامه على تقدير خطائك فيما قطعت به، بل لك الأجر على بذل الجهد في تحصيل الحكم الشرعي الواقعي. ففي النبوي (صلى الله عليه وآله وسلم) المتصافق عليه بين الفريقين: " أن للمصيب من المجتهدين أجرين وللمخطئ منهم أجرا واحدا " (١).

«ولا» حرج عليك شرعاً في اتباع يقينك ولو كان ما اعتقدته غير مطابق لحكم الله الواقعي، فلا تؤاخذ ولا «تسأل» يوم القيامة عن سببه «بعد» حصول «القطع» ولا يقال لك: «مما حصل» قطعك، فهو حجة مطلقاً يعذر العامل بها ما دام كونه قاطعاً، غاية الأمر أنه إن كان قطعه مطابقاً للواقع وكان مصيباً في يقينه سمي قطعه علماً؛ لأن العلم عبارة عن حضور صورة الشيء في الذهن حقيقة، وقد حضر ذلك في الفرض، فسمي به. وأما إذا لم يكن كذلك، سمي قطعه جهلاً مركباً، حيث لم تحضر صورة الواقع لديه وإن كان هو قاطعاً بالمطابقة، ومعتقداً إصابته، ولكن الواقع الحقيقي مستور عنه، ولذلك سمي قطعه جهلاً.

(١) قال في فرائد الأصول (الأنصاري) ١ : ٤٠ وقد اشتهر: أن للمصيب... وقال صاحب الفصول (علي ما في هامش القواعد الفقهية للشيخ ناصر مكارم ١ : ١٣) في باب التخطئة والتصويب: أن الأمة قد تلقت هذه الرواية بالقبول، وانظر سنن الترمذي ٢ : ٣٩٣ / ١٣٤١، وكنز العمال ٥ : ٦٣٠ / ١٤١١٠ وفيهما باختلاف يسير.

فالعلم منه كشف عين الواقع * وجهله علم بعين القاطع
وهل يرى القاطع إلا واقعا؟ * فلا ترى فيه سبيلا رادعا

وعليه «فالعلم منه» أي: من قسمي القطع، وهو القطع المطابق للواقع، ليس إلا
«كشف عين الواقع» ونفسه، وإن حجيته كفساد توهم عدم الحجية فيه أوضح
واضح، حيث إن الحكم بعدم حجية هذا القطع مساوق للحكم بعدم لزوم العمل
بالواقع بعد المفروغية عن لزوم العمل به، وهل هو إلا التناقض الحقيقي؟
بل وكذا الأمر في مورد الجهل المركب أيضا، فإن الحكم بعدم حجية قطعه
وإن لم يستلزم التناقض بينه وبين لزوم العمل بالواقع، وليس بين الحكمين تمانع
واقعي، ولكنه من الواضح أنه تناقض في نظر القاطع وفي اعتقاده، فهو ما دام
قاطعا لا يحتمل خطأؤه في اعتقاده، ولا يخضع للقول بلزوم الأخذ بخلافه بعد
المفروغية عن لزوم الأخذ بالواقع كما ذكرنا، فهو لا يرى معتقده إلا عين الواقع
ونفس الحقيقة.

«و» بذلك يتضح أن «جهله» بالواقع «علم» به «بعين القاطع» وكشف للواقع
في نظره، فلا يمكن رده عن ذلك «وهل يرى» مثل هذا «القاطع» في زعمه «إلا
واقعا» قد أصابه؟ «فلا ترى فيه» للردع «سبيلا» وكيف يمكن أن يكون شيء
«رادعا» له عن العمل بما اعتقده بعد ما يرى نفسه مصيبا في اعتقاده؟ ويرى أن
الحكم الذي قطع به ثابتا متنجزا في حقه، ويؤكد أن كل ما ينافيه مناقض له، فلا
يمكن رده بمعنى إحداث احتمال الخلاف في ضميره، وإلا لزم خروجه عن
موضوع القاطع، وعن محل الفرض، وذلك خلف واضح.
وعليه، فلا محيص عن الحكم بحجية قطعه ومعدوريته في اتباع يقينه على
سبيل عدله وقرينه، وهو العالم المصيب وإن افرقا في الإصابة والخطأ الحقيقيين،
ولكنهما متساويان في المعدورية، بل وفي استحقاقهما الأجر والمثوبة أيضا على
تعبهما في الاستنباط وبذل الجهد في إصابة الحق الواقع كما سمعت في

وكل قطع من قضاء العقل * نشأ فسموه الدليل العقلي
وما أتى منه بالاجتماع * رأياً فقد سمي بالإجماع

الحديث الشريف النبوي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مع اختلافهما في قدر المثوبة. وبذلك كله يتضح لك أن حجية القطع مطلقاً من أي قاطع كان، ومن أي سبب حصل سواء كان علماً أو جهلاً مركباً «و» لكن ليعلم أن «كل قطع» حصل «من قضاء العقل» وحكمه، و«نشأ» من دليله «فسموه: الدليل العقلي» الذي هو أقوى الأدلة، ولا يعارضه شيء منها في أحكامه المستقلة، حتى أنه لو عارضه الكتاب القطعي ببعض ظواهره فلا بد من تأويله ورفع اليد عن تلك الظواهر بما يوافق العقل كما في قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) (١) (ثم استوى على العرش) (٢) (وجاء ربك والملك صفا صفا) (٣) (إلى ربها ناظرة) (٤) (يد الله فوق أيديهم) (٥) (فأينما تولوا فثم وجه الله) (٦).
وأمثالها مما يدل بظاهره على جسمية البارئ تعالى - والعياذ بالله - فلا محيص في جميعها من صرفها عن ظواهرها بعد الحكم القطعي من العقل باستحالة ذلك. وقد ورد في تأويلها عن أهل البيت معان مقبولة، فراجع في ذلك كتب التفاسير والأحاديث (٧).

«و» أما «ما أتى» من القطع وحصل «منه بالاجتماع» من الفقهاء العظام «رأياً فقد سمي بالإجماع».

وأما الكتاب والسنة فلا يكاد يحصل منهما قطع كي يسمى الحاصل منهما باسم خاص، وذلك إما من جهة كونه ظني الدلالة وإن كان سنده قطعياً، نظير الكتاب الكريم والسنة المتواترة. وإما من جهة كونه ظني السند كما في السنة

(١) طه: ٥.

(٢) الأعراف: ٥٤ ويونس: ٣ والرعد: ٢ والفرقان: ٥٩ والسجدة: ٤ والحديد: ٤.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) القيامة: ٢٣.

(٥) الفتح: ١٠.

(٦) البقرة: ١١٥.

(٧) انظر تفسير البرهان ٣: ٣٠.

المأثورة بطرق الآحاد، سواء كان قطعي الدلالة أو لا. وبذلك ينقدح انحصار القطعي في الأولين منها، وهما العقل والإجماع المحصل فقط، وحيث إنه من الواضح عدم كفايتهما لإثبات جميع الأحكام الشرعية في جميع أبواب الفقه؛ وذلك لمعلومية كثرة الفروع الجزئية التي يمكن دعوى خروجها عن حدي الحصر والإحصاء، مع قصور العقل عن إدراكها ونيل أسرارها، فضلا عن إثباتها والحكم الجزمي بها، ومع شذوذ ما انعقد عليه الإجماع المحصل الذي يوجب القطع بثبوت الحكم.

بل المنقول منه بطريق الآحاد - مع عدم حجيته لدى المعظم - قاصر أيضا عن إثبات جميع الأحكام في جميع الفروع الجزئية، ومع أنه أيضا لا يفيد أكثر من الظن، ولا يوجب القطع أصلا.

فلا محيص (١) في مقام معرفة الأحكام الشرعية وإثباتها عن الرجوع إلى الظن، ولا بد من القول بحجيته وجواز العمل به، كما هو مسلم متفق عليه لدى معظم الفقهاء وجل العلماء، بل كلهم، وإلا لزم الإهمال في سائر الأحكام، ولازمه المخالفة القطعية لها الموجبة لعذاب الأبد والعقاب السرمد. فلا كلام في ذلك، ولا خلاف حينئذ في حجية الظن في الجملة، ولا ريب في لزوم العمل به إجمالا.

نعم، قد وقع الخلاف بينهم فيما هو الحجة من درجاته بعد وضوح أن له مراتب: أولها: الرجحان اليسير الذي يزول بأدنى تشكيك. وآخرها: ما يقارب القطع في اطمئنان النفس به، وكان دونه بدرجة، ويسمى مثله بالعلم العادي، وبينهما مراتب كثيرة، كما أن له أيضا أصناف شتى: فمنها: ما اتفقت الكلمة على حجيته ولزوم الأخذ به. ومنها: ما هو بخلافه، واتفقت الكلمة من أهل الحق أيضا على عدم حجيته. ومنها: ما هو مختلف فيه.

(١) عطف على قوله: وحيث إنه من الواضح عدم....

فالأول منها: هو المسمى بالظن الخاص، وهو ما قام على حجيته دليل خاص من الإجماع أو الكتاب أو السنة القطعية، نظير ما هو حاصل من ظهور اللفظ مثلا، حيث إنه قد استقر على حجيته بناء العقلاء أجمع، فإن سيرتهم القطعية على العمل بظواهر الألفاظ من غير توقف ولا نكير كاشف عن الحكم البات من العقل بذلك، وهو مما يوجب القطع بحجيته وإن كان نفس الدلالة ظنيا، باعتبار احتمال إرادة المتكلم من لفظه غير ما هو ظاهر منه، ثم الشرع المقدس أمضى سيرتهم وأيد حكمهم بالحجية، وحكم بها في ظواهر الأقارير والشهادات وسائر أنواع المعاملات. وإن مثل هذا الظن يسمى عندهم بالدليل العلمي، حيث إنه منزل منزلة القطع تعبدا بحكم الشرع باعتبار القطع بحجيته، مع كون الطريق إلى العلم بتلك الحجية - وهو تطابق ظاهر اللفظ لمراد المتكلم - ظنيا غير قطعي. ولذلك قيل: إن ظنية الطريق لا تنافي قطعية الحكم (١).

والثاني منها ما هو بعكسه، وهو ما لم يقيم على حجيته دليل من الشرع، ولا من العقل، كالظن الحاصل من الجفر والحساب والاستخارة وأمثالها، فإنه لا خلاف في عدم حجية مثله، فضلا عما ورد النهي عن الأخذ به (٢) وثبت الردع الشرعي عن القول بحجيته، نظير الظن الحاصل من القياس المطلق (٣) غير ما ذكر، من منصوص العلة، والقياس بالأولوية.

والثالث منها ما هو الظن المطلق، وهو الذي ادعى بعضهم قيام الدليل العقلي أو الشرعي عليه، فذهب إلى حجيته (٤). وأنكر الآخرون ذلك، فقالوا بعدم حجيته (٥). واستدل الأولون على ذلك بوجوه أربعة، أهمها رابعها، وهو المعروف بينهم

- (١) انظر هداية المسترشدين: ٩، كفاية الأصول: ٤٦٩.
- (٢) على سبيل المثال انظر سورة الحجرات: ١٢.
- (٣) انظر تفصيل الكلام في مفاتيح الأصول: ٤٥٢ وكفاية الأصول: ٣٠٨.
- (٤) انظر مفاتيح الأصول: ٤٥٩.
- (٥) كما في فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٨ فما بعد.

ولا تكن متبعا للظن * فإن ظن المرء ليس يغني
وإن فتحت باب الانسداد * سددت باب الرشد والسداد
فسد باب الانسداد أليق * بفتحه الدين الحنيف يمحق

بدليل الانسداد، وهو مؤلف عندهم من مقدمات أربع، يترتب على مجموعها
- على تقدير تماميتها - حكم العقل بحجية الظن، وجواز الاكتفاء به في مقام امتثال
التكاليف المعلومة بالإجمال في الشريعة المقدسة، أو أنه يستكشف بها - على
تقدير تماميتها - أن الشارع جعل الظن حجة.

وحيث إن الأساطين ولا سيما المتأخرين منهم لا يرون لدليل الانسداد شأنًا،
ولا يرون تمامية تلك المقدمات: أعرضوا عنه، وأضربوا عن حجيته صفحا،
وقصروا الحجية على الظنون الخاصة، ولذلك أعرضنا نحن عن ذكره في المقام،
ومن أرادها فليراجع المطولات من كتب الأصوليين (١).

ولما كان العلامة الناظم - طاب ثراه - أيضا من المنكرين لحجيته نهى عن اتباع
مطلق الظن، ومراده الظن المطلق، فقال مخاطبا لابنه - طاب ثراه -: «ولا تكن
متبعا للظن» الذي لم يقم على اعتباره دليل قطعي «فإن ظن المرء» ما لم يكن قطعي
الاعتبار «ليس يغني» مأخوذ من قوله تعالى: (وإن الظن لا يغني من الحق شيئا) (٢).

«وإن فتحت» على نفسك «باب الانسداد» وزعمت تمامية مقدماته: فاعلم
أنك «سددت» عليها «باب الرشد» بمعنى: الهداية «والسداد» بمعنى: الصواب،
فإن مقتضاهما في كثير من موارد الشبهة هو الوقوف وعدم الاقتحام، فالأخذ فيها
بالظن لكونه في معرض المخالفة مخالف لذلك.

«فسد باب الانسداد» والحكم عليه بالفساد «أليق» وأقرب إلى الحق، فإنه
«بفتحه» بمعنى: القول باعتبار مطلق الظن بجميع أصنافه وجميع درجاته: يضعف

(١) انظر فرائد الأصول (تراث الشيخ الأعظم) ٢٤: ٣٨٤ وكفاية الأصول: ٣١١.

(٢) النجم: ٢٨.

والظن نوعاً غلط في غلط * به أمور العقلا لم تنط
ولا يكون الأخذ بالظواهر * إلا من الأخذ بأصل دائر
يدور في الصرف وفي أمثاله * من الخطأ، والحكم وامثاله

أمر «الدين الحنيف» بل «يمحق» ويذهب «و» ذلك لأن «الظن نوعاً» أي: في
نوعه أو في نوع الناس وفي كثير منهم «غلط في غلط» أي: خطأ في خطأ، فتراهم
كثيراً ما يغلطون في نوعه، أو في الأسباب ومسبباتها، أو الكليات ومصاديقها، أو
الأحكام وموضوعاتها، وأمثال ذلك.

وربما يتحصل من ذلك كله في واقعة واحدة جهتان أو أكثر من الاشتباه
والغلط، ولأجل كونه كذلك، ولا أقل من كونه في معرض منه: لم ترتبط «به» بنحو
الاعتماد والاستناد «أمور العقلاء» في شؤونهم الانفرادية والاجتماعية، و «لم
تنط» به أحكامهم المتداولة بينهم.

نعم، قد عرفت استقرار سيرتهم على العمل بظواهر الألفاظ في المحاورات،
فيقولون عليها، ويرتبون عليها الآثار، مع عدم إفادتها القطع، وغايتها أنها ظنون
يترجح فيها أحد الاحتمالين «و» لكن لا يتوهم النقض بذلك، فإنه «لا يكون
الأخذ» منهم «بالظواهر» ولا اعتمادهم عليها «إلا من» أجل «الأخذ بأصل» معتبر
«دائر» بينهم، لا يبقى معه مجال للاعتداد باحتمال الخلاف الذي كان هو السبب
لعدم إناطة الأمور بالظن.

وذلك الأصل تارة «يدور» ويجري «في» مرحلة الاستعمال من جهة احتمال
«الصرف» عن المعنى الحقيقي، كما إذا شك في وجود القرينة مع احتمال عدم
وصولها، فبأصالة عدم القرينة الصارفة يؤخذ بما هو الظاهر فيه من المعنى الحقيقي.
«و» أخرى يدور ويجري «في أمثاله» أي: أمثال الصرف، وذلك في الموارد
التي يشتهب الحال فيها، ولا يحصل اليقين بها. فمنها: ما إذا حصلت الشبهة «من»
جهة احتمال «الخطأ» أو السهو أو الغفلة، كما إذا علم أن المتكلم لم ينصب قرينة

الشرع المقدس وحرمة مخالفته.

ثم إن هناك أصولاً عملية تسمى بالأدلة الاجتهادية، وهي أيضاً حجة يجوز العمل بها بحكم الشرع، ولكنه بعد إغواز أدلة الفقاهة وحصول اليأس منها بعد الفحص التام عنها، فهي متأخرة رتبة عن أدلة الفقاهة، وأن الثابت بها الموجب لثبوت العذر للمجتهد الفقيه ومقلديه والمسقط لاحتمال العقوبة عنهم: إنما هو الأحكام الظاهرية المجعولة بدلا عن تلك الأحكام الواقعية الأصلية الواجب اتباعها عند الظفر بها.

وأما عند الانقطاع عنها أصلاً ورأساً، يجب اتباع تلك الأحكام الظاهرية المتلقاة عن المعصومين عليهم الصلاة والسلام، بمقتضى الأحاديث الصحيحة المأثورة عنهم، الدالة على حجية الصغريات المأخوذة من كبرياتهم، وعلى لزوم اتباع الفروع المتفرعة على ما أسسوه من أصولهم بنحو قولهم (عليهم السلام): "علينا أن نلقي الأصول وعليكم أن تفرعوا" (١).

ثم بمقتضى العلم القطعي بعدم الإهمال من الشرع المقدس في حكم ما لم يتم عليه أمانة كاشفة عن حكمه الواقعي. ثم أيضاً بمقتضى الحكم اليقيني من العقل أن لله تعالى في كل واقعة من الوقائع إلى آخر الدهر مع عدم تناهيها حكماً خاصاً واقعياً. يجب اتباعه، ولا يكون الجهل به عذراً في تركه بعد جعل البدل عنه. وعليه، فبعد قيام تلك الأدلة القطعية من العقل والشرع على حجية تلك الأصول العملية المثبتة للأحكام الظاهرية: لا يبقى ريب ولا شبهة في لزوم اتباعها والعمل بها، ثم إنها وإن كانت كثيرة مختلفة باختلاف مجاريها وتشتت مواقعها، ولكنها يجمعها ما صح عن المعصومين من قولهم (عليهم السلام): "أبق ما كان على ما كان" (٢) "لا تنقض اليقين بالشك بل انقضه بيقين مثله" (٣) وأمثال ذلك.

(١) المستطرفات (السرائر) ٣: ٥٧٥، الوسائل ٢٧: ٦١ أبواب صفات القاضي باب ٦ ح ٥١.

(٢) قاعدة مستفادة من روايات الاستصحاب.

(٣) التهذيب ١: ٨ / ١١، الوسائل ١: ٢٤٥ أبواب نواقض الوضوء باب ١ ح ١، بتفاوت يسير.

وما يشك في ارتفاعه فلا * يصد الاحتمال عند العقلا
فهذه قاعدة شريفه * تدور في موارد الوظيفه
بما تشاء سمها فلم تلم * وإن تشأ فسمها أصل العدم

«و» فكل «ما يشك في ارتفاعه» بعد العلم بثبوتة سواء كان أمرا وجوديا أو
عدميا، أو كان حكما تكليفيا مجعولا - كالحلية والحرمة والوجوب وأمثالها - أو
وضعيا ذاتيا كشف عنه الشارع - كالطهارة والنجاسة وأمثالهما - أو كان موضوعا
علم ثبوتة ثم شك في بقاءه - كوجود زيد مثلا - إلى غير ذلك من مجاري الأصول.
فإنه يجب العمل في جميعها بتلك الأصول الظاهرية.

«فلا» يرفع اليد عما ثبت بمجرد احتمال ارتفاعه في شيء من تلك الموارد؛
إذ لا «يصد الاحتمال» المذكور «عند» تطرقه نفوس «العقلا» عن الجري على
الحالة السابقة، والعمل بها، ولا شبهة في كون ذلك سيرتهم المستمرة من قديم
الزمن، كما لا شبهة في إمضاء الشارع لها، وتحريضه في خطباته على العمل بها.
وعليه، «فهذه قاعدة» كلية «شريفة» تنفع في مقامات كثيرة، وتجري
و «تدور في موارد» الحيرة في «الوظيفة» العملية، ولا يهمننا تسميتها
بالاستصحاب أو بغيره، ولك الخيار في ذلك، و «بما تشاء سمها» ولو سميتها بغير
ما هو المصطلح عليه «فلم تلم» بالبناء للمفعول؛ إذ لا شأن للتسمية بعد عرفان
المقصود، «وإن تشأ» أن تسمي ذلك بما هو أبعد عن توهم الخلاف، وأجمع
لموارد جريان القاعدة، «فسمها: أصل العدم» حتى يعم موارد استصحاب العدم
الأزلي، واستصحاب العدم الطارئ، واستصحاب عدم الرفع، وأصل عدم الغفلة،
وعدم الخطأ، وعدم القرينة، وعدم التقية، وعدم التخصيص، إلى غير ذلك من
الأصول العدمية التي اختص كل منها باسم خاص في الاصطلاح الأصولي، سواء
كانت من الأصول اللفظية، أو العملية، فإنها على كثرة مواردنا واختلاف آثارها
يجمعها قاعدة أصل العدم.

قضت به الفطرة والجبلة * وإنما من أمتن الأدله
وليس للشرع سوى الردع ولا * رادع، بل أمضاه فيما وصلا
ولا ينافي الجزم في الأقوال * بناؤهم في باب الامتثال

بل يمكن أن يقال: إن الجري على الأصل المذكور مما «قضت به الفطرة»
العقلانية «والجبلة» الإنسانية، بل الحيوانية أيضا، فإن ذلك مما استقرت عليها
آراء العقلاء، واستمرت من قديم الزمن عليها سيرتهم بجميع طبقاتهم اتباعا لها
وعملا على طبقها وقولا بحجيتها.

«و» كفى بذلك دليلا على اعتبارها؛ ضرورة «أنها» تكون بذلك «من أمتن
الأدلة» وأقواها، «وليس للشرع» فيما كان كذلك يد التصرف إثباتا، وإنما له على
تقدير عدم رضائه به أن يردع عنه.

وعليه، فلا يصدنا عن الأخذ به والعمل على طبقه «سوى» صدور «الردع»
منه، «و» حيث «لا رادع» من ناحيته عن الأخذ بأصل العدم، «بل» نراه أنه
«أمضاه» ونوه به، وأمر بالعمل على طبقه «فيما وصلا» إلينا من السنة القطعية،
فلا محيص عن القول بكونه حجة قوية، ودليلا قويا قد جرت عليه السيرة
العقلانية، ورضي به الشرع وأمضاه قولا وتقريراً.

لا يقال: كيف يدعى استمرار سيرة العقلاء على ذلك؟ أم كيف يحكم بأن
احتمال الارتفاع لا يصددهم عن الأخذ والعمل به؟ وكيف يجمع ذلك ما ذكر آنفا،
من أن الظن لم تنط به أمور العقلاء؟ حيث إن مقتضى عدم الإناطة هو الوقوف على
موارد الجزم واليقين، وأن أصل العدم غايته إفادة الظن، بل إن كثيرا ما لا يحصل
منه الظن أيضا، فكيف استمرت عليه سيرتهم؟

فإنه يقال: إن الإشكال إنما نشأ من الخلط بين مقام الحكم بشيء إنشاء أو
إخبار، وبين مقام الامتثال لما يصدر من الأحكام، ومقام ترتيب الأثر عليها، وإلا
فعند التأمل ينقدح أنه لا تدافع بين الأمرين، «و» أنه «لا ينافي» اعتبار «الجزم»

وضع من الأوقات شطرا تعمل * فيه، وما علمك لولا العمل؟
واقفت في الطاعة آثار الحجج * ولج في الخير، فمن لج ولج

واليقين «في الأقوال» التي تصدر من العقلاء إخبارا وإنشاء، بمعنى: أنهم لا يقولون إلا ما يعلمونه جزميا ويقطعون به، ولا يمانعه «بناؤهم» العملي «في باب الامتثال» على الأخذ بما كان، وعدم الاعتناء باحتمال الارتفاع، ونحو ذلك من المواقع التي يجري فيها أصل العدم، فإن الاحتمالات المتطرفة في هذا الباب لا يدفعها إلا الأصل المذكور، بل لو بني الأمر في باب الامتثال أيضا على الجزم كما في باب الأقوال لاختل النظام من نواحي شتى كما لا يخفى على الخبير المتدرب. ثم يا بني بعد ما تعلمت علوم الدين فقها وأصولا وأخلاقا، فعليك بتفريغ بعض ساعاتك في ليلك ونهارك للعمل بما تعلمت، «وضع من الأوقات شطرا» وعين منها وقتنا خاصا «تعمل فيه» العبادات المأثورة في الشريعة المقدسة من الطاعات البدنية، كالصلاة، والدعاء، وسائر القراءات المفروضة والمسنونة، فإن العلم بلا عمل كالشجر بلا ثمر (١)، وهو لا يكون إلا وقود النار. «وما» نتيجة «علمك» وما فائدته «لولا العمل» به؟ فإنه هو نتيجة العلم. «واقفت في» كيفية «الطاعة» والعبادة «آثار الحجج» المعصومين أهل بيت النبوة (عليهم السلام)، وأعرض عما أبدعه الفرق الضالة المضلة من أهل القياس، والقلندرية (٢) والشيخية (٣) والصوفية (٤) والبهائية (٥) وأمثالهم من الطوائف

- (١) عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٤٠، غرر الحكم: ٤٦٣ / ٥.
- (٢) قلندر وقلاش: كلمتان يوصف بهما بعض رجال الصوفية المجردين عن العلائق الدنيوية، وعند الصوفية: الرجل الذي هو من أهل الترك والتجريد، انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١٣٤٠.
- (٣) هم أتباع الشيخ أحمد الإحسائي.
- (٤) الصوفي عند أهل التصوف هو الذي هو فان بنفسه باق بالله تعالى مستخلص من الطبائع متصل بحقيقة الحقائق. انظر موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢: ١١٠٢.
- (٥) الذين يقولون بألوهية البهاء ونسخه لدين الإسلام وإبطاله لجميع مذاهبه. الغدير ٣: ٣٦٦.

ونور القلب بذكره الحسن * ودم عليه فهو من خير السنن

المنتسبين إلى الإسلام كذبا وزورا، وسموا خرافاتهم وبدعهم عبادة وذكرا جليا وخفيا «ولج» بالجد والجهد «في» تحصيل «الخير» وفي طلبه «فمن» كان كذلك نال الخير وأصاب الغرض المحبوب، وفي المثل المشهور (من قرع بابا و «لج ولج» ومن طلب شيئا وجد وجد).^(١)

ثم «ونور القلب» بالفكرة في نعم الله تعالى وأطافه، و «بذكره الحسن» فاجعله نصب عينيك، ولا تغفل عنه طرفة عين، واستقم على ذلك «ودم عليه» في آناء الليل وأطراف النهار «فهو» أي: الدوام على الخير «من خير السنن». وفي الحديث المأثور: " قليل من عمل الخير تدوم عليه خير من كثير لا تدوم عليه " (١).

وبمضمونه أحاديث كثيرة تحت على استدامة الخير (٢) وقد ذكر علماء الفن والحديث لذلك خواصا وآثارا مجربة (٣).

ثم اعلم أن الذكر، بكسر الهمزة، نقيض النسيان، وهو المقصود في المقام على سبيل قوله تعالى: (واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة) (٤). ولا شك أن ذلك أشرف من الذكر باللسان كما في الحديث: " تفكر ساعة خير من عبادة ستين سنة " (٥).

وقد ذكر بعض الأعاظم في توجيه ذلك: أن الفكر وهو ذكر القلب يوصلك إلى الله،

(١) بحار الأنوار ٦٨ : ٣١٩، عيون الحكم والمواعظ (الواسطي): ٣٧٠ بتفاوت يسير.

(٢) انظر الكافي ٨ : ٨.

(٣) انظر بحار الأنوار ١ : ١١٨ و ٥٨ : ٢٩٠.

(٤) الأنعام: ٦٣، الأعراف: ٢٠٥.

(٥) الدر المنثور ٢ : ١١١، الجامع الصغير ٢ : ٢١٩ / ٥٨٩٧ باختلاف يسير فيهما، كشف الخفاء

(العجلوني) ١ : ٣١٠ / ١٠٠٤، مجمع البحرين (الطريحي) ٣ : ٤٤٤ (فكر)، بحار الأنوار ٦٦ :

٢٩٣، نور البراهين (الجزائري) ١ : ٧٩.

وصل في أوقاتها، وواظب * على المتمات من الرواتب
واعرج إلى الله بها واستقبل * بخالص النية وجهه العلي

والعبادة توصلك إلى ثواب الله، وأن الأول خير من الثاني، وأيضا الفكر عمل
القلب، والطاعة عمل الجوارح، والقلب أشرف من جميعها، وعمله أشرف من
أعمالها، وهو أبعد عن الرياء وأقرب إلى الخلوص (١).
وقد تكرر في الكتاب الكريم الأمر بذلك بالمعنيين، كقوله تعالى: (اذكروا الله
ذكرا كثيرا) (٢) (واذكروا نعمة الله عليكم) (٣) (ولقد يسرنا القرآن للذكر) (٤)
(فاذكروا الله كذكركم آبائكم) (٥) (أو يحدث لهم ذكرا) (٦) (أو يذكر فتنفعه
الذكرى) (٧).

إلى غير ذلك مما ورد في فضل الذكر كتابا وسنة، وإن من أهم أصنافه الفرائض
اليومية فأقمها «وصل» كلا منها «في أوقاتها» من غير تأخير، ففي الأحاديث
الكثيرة الأمر الأكيد بذلك، وإن " أول الوقت رضوان الله، وآخر الوقت غفران الله،
والغفران لا يكون إلا عن المعصية وأنها دين مطلوب، فأدائها لوقتها، واسترح منها " (٨).
«وواظب» مهما وسعك «على المتمات» لها «من الرواتب» يعني النوافل
اليومية، وهي الليلية منها والنهارية، وأن المداومة عليها من علائم الإيمان.
«واعرج» صاعدا «إلى» محال كرامة «الله» بالإتيان «بها» ففي الحديث:

(١) حكاه عن الفخر الرازي في مجمع البحرين ٣: ٤٤٤ (فكر).

(٢) الأحزاب: ٤١.

(٣) البقرة: ٢٣١ وآل عمران: ١٠٣ والمائدة: ٧.

(٤) القمر: ١٧ و ٢٢ و ٣٢ و ٤٠.

(٥) البقرة: ٢٠٠.

(٦) طه: ١١٣.

(٧) عبس: ٤.

(٨) من لا يحضره الفقيه ١: ١٤٠ / ٦٥١، بحار الأنوار ٧٩: ٣٥١، سنن الترمذي ١: ١١١ / ١٧١،

وسنن البيهقي ١: ٤٣٥، سنن الدارقطني ١: ٢٥٩ بتفاوت يسير.

ممثلاً بين يدي جلاله * مثول من يخجل من فعاله
تركع في خلاله وتسجد * تقوم من هيئته وتقعده
تلهج بالحمد وبالثناء * والذكر والتسبيح والدعاء
أكرم بها فإنها الصلاة * وروحها الخضوع والإخبات
تنهى عن الفحشا والمنكر من * بقلبه استقبال وجهه الحسن

" الصلاة معراج المؤمن " (١) و " قربان كل تقي " (٢) أي: يقرب بها إلى رحمة الله تعالى وعظيم الزلفى لديه.

«واستقبل» بقلبك «بخالص النية وجهه العلي» الأعلى، متجنباً فيها عن كدر العجب والرياء «ممثلاً بين يدي جلاله» وكبريائه تعالى «مثول من يخجل من فعاله» والمثول: هو القيام منتصباً متذللاً وخائفاً فزعاً «تركع» في أثناء عملك و «في خلاله» مرة «وتسجد» له أخرى، و «تقوم من هيئته» ثلاثة «وتقعده» رابعة، كالواله الحيران والغريق المتشبث بكل حشيش «تلهج» راجياً عفوه ولطفه «بالحمد» له «وبالثناء» عليه، ذلك في الركعتين الأوليين.

ثم بالتقديس «والذكر» في الركوع والسجود والتشهد، ثم بالتنزيه «والتسبيح» له في الركعتين الأخيرتين، ثم بالتوسل «والدعاء» في القنوت وسائر أحوال الصلاة، و «أكرم بها، فإنها الصلاة» والرحمة الواسعة، «و» لكن «روحها» الموجب لقبولها هو «الخضوع» فيها بالجوارح «والإخبات» بمعنى: الخضوع بالجوانح. وأنها «تنهى عن الفحشاء والمنكر» كل «من» توجه «بقلبه» فيها إلى ربه تعالى و «استقبل» بضميره «وجهه الحسن» وذاته المقدسة على سبيل استقبال ظاهر البدن لبيته الحرام، فإن مثل تلك الصلاة هي المخبر عنها بقوله تعالى: (إن

(١) مستدرک سفینه البحار (النمازي) ٦: ٣٤٣، الاعتقادات (للمجلسي): ٣٩ على ما في تسديد الأصول ١: ٦٢.

(٢) نهج البلاغة (صحي الصالح): ٤٩٤ الحكم ١٣٦، الكافي ٣: ٢٦٥ / ٦، دعائم الإسلام ١: ١٣٣، الجامع الصغير (السيوطي) ٢: ١٢٠ / ٥١٨٢، كنز العمال ٧: ٢٨٨ / ١٨٩١٧.

فيها يناجي العبد ربه ومن * ناجاه يصفو من شوائب الدرر
فأدها عبادة لا عادة * وكن كأن تراه في العبادة
ولج في قبولها، فمن قبل * قربانه يقبل منه ما عمل
وأد فرضها على آدابها * بدوا وختما تكمل القرب بها

الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر (١) و «فيها يناجي العبد ربه» تعالى، ويكلمه
بلا واسطة أحد، وبها يحوز فخر التخاطب مع ملك الملوك جل وعلا «و» إن
«من» تشرف بالتخاطب القلبي معه تعالى و «ناجاه» بخضوع الجوارح وخشوع
الجوانح «يصفو من شوائب الدرر» أي: يخلص من أدناس المعاصي وأقذار
الخطايا وأوساخ السيئات.
«فأدها» أي بني لكونها «عبادة» مقربة «لا» باعتبار كونها «عادة» كسائر
الأمر العادية، وإلا لم تكن مؤثرة. «وكن كأن» تشاهده تعالى و «تراه في» حين
«العبادة» متذلا بين يديه.

«ولج» وابدل الجهد «في» تحصيل ما يوجب «قبولها» من الشرائط
والأسباب، «فمن قبل» منه «قربانه» الموجب لقربه من ربه «يقبل منه» سائر
«ما عمل» من الطاعات، ففي الحديث: "إنها عمود الدين إن قبلت قبل ما سواها،
وإن ردت رد ما سواها" (٢).

ولذلك قال السيد بحر العلوم (قدس سره) في منظومته في شأنها:

إن قبلت فغيرها بها قبل * وإن ترد رد كل ما عمل (٣)
«وأد فرضها على آدابها» بمراعاة مسنوناتها وإتيان مستحباتها «بدوا» من
الأذان والإقامة والتكبيرات المندوبة في أولها، مقرونة بأدعيتها «وختما»

(١) العنكبوت: ٤٥.

(٢) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٤ / ٦٢٦، الوسائل ٤: ٣٤ أبواب أعداد الفرائض باب ٨ ح ١٠.

(٣) الدرّة النجفية: ٨١.

وما استطعت صم، وأد ما ندب * منه، ولا تقنع بما منه يجب
فإنه من الجحيم جنة * وقائد إلى سبيل الجنة
وفيه قال الله: " كل عمل * لأهله إلا الصيام، فهو لي
أجزى به " فإيا له من أجر * فصم وإن وافى هجير الحر

بتعقيباتها، وما ورد من الأدعية بعدها، حتى «تكمل القرب بها» إلى ربك تعالى.
ثم أي بني أوصيك بالصوم «و» بأنك «ما استطعت صم» من غير توان «وَأد
ما ندب» شرعا «منه» في أيام الشهور «ولا تقنع بما منه يجب» بالأصل كصوم شهر
رمضان، أو بالعارض كصوم النذر واليمين والكفارة وأمثالها.
«فإنه من» عذاب «الجحيم جنة» ووقاية «وقائد إلى سبيل الجنة» الواسعة كما
في الحديث (١). «وفيه قال الله» تعالى في الحديث القدسي أن: «كل عمل» خير
يكون «لأهله» وعامله «إلا الصيام، فهو لي» وأنا بنفسى «أجزى به» (٢).
وظاهره أنه تعالى بنفسه المقدسة يتولى جزاء الصائم بما لا يقدر بقدر
ولا تحد بحد، وذلك زيادة على الأجور العامة لأهل الجنة، من الحور والغلمان
والأشجار والأنهار وسائر ما أعد فيها لهم من النعم.
هذا بناء على كون كلمة: " أجزى " بصيغة الفاعل، وربما يحتمل كونها بصيغة
المفعول، ويكون المعنى حينئذ والله العالم: أنه تعالى مجز بالصوم، يعني: أن الصوم
جزاء له تعالى على جميع نعمائه التي لا تعد وآلائه التي لا تحصى، وذلك كناية
عن شدة قرب الصائم منه سبحانه وغاية رضائه تعالى منه كما هو واضح؛ ضرورة
كونه جل وعلا غنيا عن جزاء العبد له.
وكيف كان «فإيا له من أجر» عظيم ولطف منه تعالى جسيم، ولا سيما على

(١) فقه الرضا (عليه السلام): ٢٠٤، المحاسن ١: ٢٨٩ / ٤٣٤، الكافي ٤: ٦٢ / ١.
(٢) من لا يحضره الفقيه ٢: ٤٤ / ١٩٨، الخصال: ٤٥ / ٤٢، الوسائل ١٠: ٤٠٠ أبواب الصوم
المنذوب باب ١ ح ١٥.

وأد إن ملكت مالا حقه * وراع في الأداء مستحقه
وانه عن النكر وبالمعروف مر * وأظهر الحق وإن تراه مر

المعنى الأخير «فصم» يا بني «وإن وافى» وصادف وقت «هجير الحر» وشدته،
والأجر على قدر المشقة، وإذا عظم الأجر هان العمل.
ثم «وأد» الحقوق المالية المفروضة «إن ملكت مالا» يتعلق به الخمس أو
الزكاة، وادفع لكل ذي حق «حقه» منه كاملا، من غير بخس ولا نقص «وراع في
الأداء» من يكون «مستحقه» قريبا كان منك في النسب أو بعيدا، ولا تراع عصبية
القربة والصدقة، ولا يكن دفعك رياء أو حياء من المدفوع له مع عدم استحقاقه،
ولا بإزاء أجره أو خدمة أو إحسان، بحيث تكون تلك الدواعي في عرض داعي
القربة، ومزاحما للخلوص.

نعم، إذا كانت مؤكدة لداعي القربة، فلا حرج، ولا محذور، ولكن الأمر دقيق
والميز قليل، فليراقب، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
ثم يا بني عليك بالصد عن المنكر «وانه عن النكر» وهو كل ما كان محرما في
الشرعية الإسلامية «وبالمعروف مر» مهما أمكنك في الأمرين بعد اجتماع
شرائطهما ومعرفة مواردتهما مع التدرج في مراتبهما، من لين الكلام مع التستر فيه
إلى الغلظة، إلى الإجهار، إلى الإهانة، إلى الضرب مع المكنة، وإلا فإلى الإعراض
والتباعد، وما أشبه ذلك.

«وأظهر الحق» مع الأمن على الدم والعرض والمال المعتد به «وإن تراه» أنه
لا يلائم ذوق كثير من الناس وهو عندهم «مر» وأن الأمر والنهي المذكورين من
أهم فرائض الدين، وقد تكرر الأمر بهما في الكتاب والسنة بعد قيام الإجماع على
وجوبهما، فقد قال تعالى: (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر) (١) (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف

(١) آل عمران: ١١٠.

واعزب عن الباطل واقتصر على * ما حل من رزق، فما حل حلا
وابتغ في تزويجك النساء من * طابت، وإياك وخضراء الدمن

وينهون عن المنكر (١).

وفي سورة التوبة: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون
بالمعروف وينهون عن المنكر) (٢) (التائبون العابدون... الآمرون بالمعروف
والناهون عن المنكر) (٣).

وفي سورة الحج: (الذين إن مكناهم في الأرض) إلى قوله تعالى (وأمروا
بالمعروف ونهوا عن المنكر) (٤).

وفي السنة المتواترة من ذلك ما يدهش العقول، فراجع مظانها في كتب
الأحاديث والتفاسير (٥).

وأن المعروف: كلما عرف من طاعة الله تعالى، والمنكر: كلما حرمه الشارع
وقبحه. «واعزب» أي: أبعد «عن الباطل» وهو كلما يبعدك عن ربك شغلا وأكلا
وأمثالهما، «واقتصر على» مقدار «ما حل من رزق» واقنع به، «فما حل» منه «حلا»
وطاب، وفيه إشارة إلى النهي عما نهى الله تعالى عنه، من أكل المال بالباطل، بقوله
سبحانه في سورة البقرة: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) (٦).

وكذا فيه إشارة إلى لزوم عدم الطمع فيما زاد على ما رزقك، وعدم مد العينين
إلى ثروة أهل الغنى كما قال تعالى في سورة طه: (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به
أزواجنا منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى) (٧).

ثم إذا أحببت الزواج فاطلب «وابتغ في تزويجك النساء من» طهر أصلها عن
الردائل، و «طابت» نسبا في الأبوين، فإن العهر من أحدهما يؤثر في سبعين بطنا

(١) آل عمران: ١٠٤.

(٢) و (٣) التوبة: ٧١ و ١١٢.

(٤) الحج: ٤١.

(٥) انظر الوسائل ١٦: ١١٧ أبواب الأمر والنهي، تفسير الصافي ١: ٣٣٨.

(٦) البقرة: ١٨٨.

(٧) طه: ١٣١.

والأجنبية اجتنب عنها، وهل * يأمن من خالطها من الزلل؟
وغض عينيك فرب نظره * أورثت الحسرة يوم الحسره
فإنها فيما عدا الكفين * والوجه في وجه سفاح العين

من الذرية كما في الحديث (١) فراجع المظان من ذلك لتعرف الممدوحة منهم
والمذمومة، وقد ورد عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) النهي عن اختيار المرأة العاقر
الحسناء في
منبت السوء (٢).

«و» أن المأثور عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) مضمون قوله: «إياك وخضراء الدمن» (٣)
والدمن:

المنزل الذي ينزل فيه العرب، ويحصل في أرضه تغير بسبب مواشيهم وأحداثهم،
وإذا نزل عليها المطر أنبت نباتا حسنا شديد الخضرة والطراوة، ولكنه يتضرر
الإبل بتناوله، فظاهره حسن لطيف وباطنه مضر قبيح.
وأنه (صلى الله عليه وآله وسلم) شبه المرأة الجميلة في ظاهرها والخبيثة في أصلها بذلك
النبت

السوء لكثرة ضررها وفسادها في عاقبة الأمر ومآله.

ثم وإياك عن النظر إلى غير المحارم من النساء! «والأجنبية اجتنب عنها»

وعن الاختلاء معها، «وهل» يمكن أن «يأمن من خالطها» وعاشرها «من الزلل»
والوقوع في مهاوي السيئات، ومهالك المعاصي؟

«وغض عينيك» عنها، «فرب نظرة» واحدة «أورثت الحسرة» الدائمة «يوم»

الحسرة» العظمى، «فإنها فيما عدا» النظر إلى «الكفين و» ما عدا «الوجه في وجه»
قوي عند البعض، وضعيف عند الآخرين: «سفاح العين» ولكل جارحة زناء
بحسبها كما لا يخفى على أهل المعرفة.

(١) لم نعثر عليه في المجاميع الحديثية الموجودة لدينا.

(٢) انظر الوسائل ٢٠: ٥٣ أبواب مقدمات النكاح باب ١٥، وانظر الكافي ٥: ٣٣٣ / ١.

(٣) فقه الرضا (عليه السلام): ٢٣٤، الكافي ٥: ٣٣٢ / ٤، معاني الأخبار: ٣١٦ / ١، بحار الأنوار ١٠٠:
٢٣٢.

بني إن أكثرت في النصح ولم * أعهد بك الجهل فإني لم ألم
ألم يكن أوصى أبو السبطين من * كان هو المعصوم جدك الحسن؟
وأحمد الله ولي النعمة * على انتظام ما سألت نظمه
فقد أتى بديع نظم منسجم * [و] فصل عقدا من جواهر الكلم

«بني إن أكثرت في النصح» لك «ولم» أجذك ذا حاجة إليه، ولم «أعهد بك
الجهل» كي يلزمك التعليم أو التنبيه، «فإني لم ألم» بصيغة المجهول، أي:
لا أستوجب الملامة بذلك، حيث إني تأسيت في ذلك بمولى الموالي أمير المؤمنين (عليه
السلام)،

«ألم يكن أوصى أبو السبطين» بمثل تلك الوصايا، وألقاها إلى «من» كان مأمونا
من السهو والخطأ؟ فضلا عن العمد والعصيان كي يحتاج إلى النصح، و «كان هو
المعصوم» عن كل شين ودرن، وهو «جدك الحسن» المجتبي (عليه السلام)، فتراه على
عصمته وشرف منزلته وعلو قدره قد كرر عليه أبوه (عليه السلام) النصائح والمواعظ، وبالغ
في ذلك لمصالح شتى، ولعل منها إسماع العباد بها، أو بيان شرف ابنه باختصاصه
بالخطاب، أو إظهارا لشفقة الأبوة والحنو والرفقة، أو غير ذلك.

وإن النصيحة لها جهات كثيرة، ومحاسن شتى، أما ترى أن الله سبحانه كثيرا
ما نصح أنبياءه ورسله (عليهم السلام) حتى انتهى الأمر بذلك إلى النبي الأعظم والرسول
الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم).

«و» بعد كل ذلك إني «أحمد الله ولي النعمة» وواهبها «على» حسن توفيقه
لي لما أردت من «انتظام ما سألت نظمه» وأردت مني بيانه، «فقد أتى بديع نظم
منسجم» أي: منصب من قريحة قويمة كالنهر السائل من بحر عظيم ذي أمواج
قوية، و «فصل» أي: أتى به كلاما فصلا ليس فوجه كلام على سبيل قوله تعالى:
(إنه لقول فصل * وما هو بالهزل) (١).

(١) الطارق: ١٣ - ١٤.

يزهو كزهو اللؤلؤ المنضد * على نحور الفتيات الخرد
وأسأل القبول من رب النعم * والعفو عن سبق اللسان والقلم
مستشفعا بالمصطفى خير الرسل * وآله من بهم الدين كمل
مصليا عليهم مسلما * ومدعنا مفوضا مسلما
عليهم صلاة ذي الجلال * ما دامت الأيام والليالي

هذا مع كونه «عقدا» بكسر العين أي: قلادة «من جواهر الكلم» وهو «يزهو» أي: يزهر ويشرف نورا وتألؤا «كزهو اللؤلؤ المنضد» أي: المصفد المرتب بعضه مع بعض «على نحور» جمع: نحر، بمعنى الجيد، من «الفتيات الخرد» أي: البنات الجميلة، كثيرة الحياء والخرد، جمع الخريدة، وهي الجارية البكر. «وأسأل القبول من رب النعم» لهذه الخدمة الدينية «و» أرجوه «العفو عن سبق اللسان والقلم» أي: عن خطئهما «مستشفعا» إليه تعالى «بالمصطفى خير الرسل» صلى الله تعالى عليه وعليهم «و» على «آله» وهم «من بهم» وبولايتهم «الدين كمل» إشارة إلى قوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم) (١). وفيه أيضا تلميح إلى إكمال الكتاب وإتمام البراهين القوية العقلية والنقلية على الأصول الخمسة بتمامية الأرجوزة الشريفة «مصليا عليهم» و «مسلما» بأزكى التسليمات، وأفضل الصلوات «ومدعنا» بخلافتهم عن الله ورسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «مفوضا» أمري إليهم «مسلما» لأمرهم ونهيمهم «عليهم صلاة ذي الجلال» وبركاته وتحياته «ما دامت الأيام والليالي» دائرتين إلى يوم القيامة. وهذا تمام الأرجوزتين الفخمتين المنصبتين من قريحة قويمه، وسليقة مستقيمة، ونظر صائب، وفكر ثاقب، وعلم باسق، وفضل خارق. ولا غرو، فإنهما نهران عذبان قد سالا من أبحر باقر العلوم ومنبعها، ورشحتان

(١) المائة: ٣.